

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزارة المنتدبة لدى الجامعات

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

فرع التخطيط

الموضوع

محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور نتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 ـ 1987

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف :
الدكتور عمر صخري

إعداد الطالب:
رحماني موسى

91 ـ 90

بسم الله الرحمن الرحيم

ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فسلكه ينابيع في الأرض ثم يخرج
به زرعا مختلفا ألوانه ثم يهيج
فتراه مصفرا ثم يجعله حطاما
إن في ذلك لذكرى لأولي الألباب

الآية 20 من سورة الزمر
ص 383

الإهداء

إلى من ربياني صغيرا

والدي الكريمين

اللهم... منك و... إليك

إلى كل باحث عن حقيقة

في سبيل الله

إلى كل هؤلاء أهدي عملي

هذا

رامي

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم
بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور المشرف
عمر صبحي
وإلى كل من ساهم في إنجازها سواء
من قريب أو بعيد وخصوصاً
الأخت البيضاء

سامي

المقدمه

ان بروز مشكله الغذاء بحجمها الكبير وابعادها الخطيره نتيجه التدهور الذى يشهده الانتاج والقطاع الفلاحي وكذا اسباب اخرى كثيره ومتشعبه مما افرزت متغيرات دوليه جديده بحيث اصبح خطر المجاعه وقله الغذاء يهدد وجود بعض المجتمعات برمتها وخاصه الدول الافريقيه ذات الانتاج الضعيف من المواد الغذائيه .

والواقع انه لاجل ايه عمليه اقتصاديه تهدف الى خلق قيمه مضافه تقتطع لتمويل الاستثمارات لابد لها من قوه عمل متجدده وهذا عن طريق الوجبات الغذائيه التى تقدم كمصدر اساسى وضرورى لبقاء تواصل النشاط الانسانى ، وقد اكد علماء البيولوجيا ان سوء التغذيه يحدث الكثير من الامراض كالهزال وفقر الدم . . . .

والسؤال المطروح بصدد البحث ما مدى الخطر الغذائي الذى يهدد الجزائر ؟ وما هي اسبابه وكذا الاثار المترتبه على التنظيم الهيكلى للقطاع الفلاحى وتطور الانتاج ؟

ان مشكله الامن الغذائي بالجزائر باتت تطرح بشكل حاد هذه المده امام تراجع الانتاج الزراعي نتيجه سوء التخطيط من جهه والاجهزه البيروقراطيه الاداريه التي تسهر عليه من جهه ثانيه اضافه الى اسباب اخرى متفاوته الخطوره والاهميه .

ان السياسه الاقتصاديه التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال اسفرت على نتائج سلبيه اثرت على التنميه الزراعيه .

"ان سياسه الصناعات المصنعه المتبعه التي اصبحت مرادفه وموازيه لكلمه تنميه والنمو وهذا تحت تاييد الدول المتقدمه التى ترى في تلك النظريه مصدر من المصادر الهامة لجلب العملة ولتصدير التكنولوجيا المتقادمه لديها والتي هى في غنا عنها .

ولكن من خلال عمر هذه التجربه الاقتصاديه في هذا المجال يلاحظ ان اول النتائج هى الفشل الذريع امام ارتفاع معدلات النمو السكانى مع ثبات هيكل الزراعي عما هو عليه منذ الاستقلال بل هو فى تراجع مستمر .

واتساع الهوه بين الطلب والعرض على المواد الغذائيه نتيجه تغير الانماط الاستهلاكيه من جهه وتحسن المداخيل والاجور للفئات الدنيا والمتوسطه ، اصبحت الجزائر مظطره للتوجه الى السوق العالميه حيث عرفت ميزانيه الغذاء زيادات كبيره حيث كانت سنه 1967 حوالي 599 مليون دينار لتصل سنة 1977 الى حوالي 2935 مليون دينار اي بزياده مبلغت حدود 500 ٪ لتضاعف 11 مره سنه 1987 وتكون الميزانيه بذلك تقدر بما يعادل 7096 مليون دينار اصبحت نسبة مساهمه المواد المستورده في الوجبه الغذائيه المحليه حوالي 60 ٪ .

والمعلوم ان القطاع الفلاحي في العالم الثالث يمثل قطاع متميز وذو خصوصيات منفرده حيث انه شديد التاثير بالظروف المناخيه والاجتماعيه لهذه البلدان كما انه يمتاز باساليب انتاج اغلبها بدائيه ووسائل تقليديه لا تكفي لسد الحاجيات التي ما فتئت تزداد سنة بعد اخرى مما شكل ضغط اجتماعي على الحكومات والسلطات المسؤوله على هذا القطاع مما جعلها تسعى لعطيه التنظير له من خلال سياسة زراعيه خاصه .

وانه انطلاقا من قناعتنا فان التنظيم الهيكلي والاداري للقطاع يشكل حافزا مهما في تطور الانتاج الفلاحي مما يعطي امكانيه سد الحاجيات الغذائية للمجتمع .

وجدنا انه لابد من تسليط الضوء على هذا الركن في القطاع الفلاحي الذي نراه حجرة زاويه في دفع الفلاحه الى الامام ولقد لاحظنا من خلال اطلاعنا المتواضع في هذا المجال ان الدراسات الخاصه به قليله لا تفي بحاجه الباحث وان وجدت فهي تتناوله بصوره عابرة كعنصر ثانوي في اطار البحث او يتم التطرق اليه كعنصر منفرد .

ولذلك فان دراسه اجماليه شامله لجميع التنظيرات الاداريه وبصوره متسلسلة والاصلاحات الهيكلية للقطاع وارتباطها بالانتاج واثرها عليه تبدوا على درجه كبيرة من الاهميه لتحليلها وتحديد نقاط الضعف

الناتجة عنها في القطاع الفلاحي .

وقد تم التركيز على فترة طويلة بعض الشيء وهذا لتمكين من دراسة جميع الاصلاحات الزراعية في فترة 62ـ1987 بصورة مجملة ومقارنة في بعض الاحيان وهذا للاعطاء صورة ولو بسيطة من الاخطاء التي وقع فيها كل تنظيم .

ان عملية التطور للهيكل التنظيمي والانتاج الزراعي سواء ايجابا او سلبا كانت تتاثر بكل اصلاح يحدث في القطاع .

ـ انشاء القطاع المسير ذاتيا سنة 1963 ثم ظهور قطاع الثورة الزراعية سنة 1971 فاعادة الهيكلة ثم قانون الاستثمارات الفلاحية سنة 1987 التي تراها الفترة التي اكتملت فيها اسلوب التخطيط بالجزائر من خلال 5 خمس مخططات انمائية الا ان الاخير اصبح في شكل خطط سنوية تقوم بها الحكومات التي جاءت نتيجة التعديل الدستوري الاخير .

وقد تم توزيع البحث في ثلاثة اقسام رئيسية .

القسم الاول : تناول فيه تحليل الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي منذ سنة 1962 انطلاقا من انشاء القطاع المسير ذاتيا الى اخر اصلاح قانون المستثمرات الفلاحية 1987 والذي يقع بدوره في ثلاثة نقاط محورية جاءت في شكل فصول .

ـ الفصل الاول : وتناولت بالتحليل هيكل القطاع الخاص وكذا اشكال الملكيات به بعد التطرق الى مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية التنمية .

وقد تم اعتماد طريقة المقارنة بين اشكال الملكيات الخاصة وعلى مستوى شكلي القطاع الخاص الحديث والتقليدي ... وماهي الاثار المترتبة على مثل هذا النوع من الاستغلال مع ذكر اثر الاصلاحات الزراعية في القطاع الخاص الحديث التي عرفتها البلاد مع طرح لمجمل المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع سواء كانت مالية او ادارية .

- الفصل الثاني : وقد جاء تحت عنوان الهيكل الزراعي قبل اعادة الهيكلة ويمتد في فترته الزمنية من الاستقلال الي غاية سنة 1980 وتمحور حول ظهور القطاع المسير ذاتيا وتوضيح مراحل تطبيقه واسباب وجوده ثم دراسة تحليلية في الهيكل التنظيمي للوحدة الانتاجية لهذا القطاع ، مع ذكر لمعظم المشاكل التي يعاني منها والتي كانت سببا في ظهور قطاع ثاني وهو قطاع الثورة الزراعية وقد ركزت الدراسة على الاهداف النظرية وخصائص هذا القطاع وكذا بشيء من التحليل والاسهاب حول اشكال التعاونيات التابعة له مع اعطاء خلاصة تقييمية للقطاع .

- الفصل الثالث: ويمتد من سنة 1980 الى 1987 اي انطلاقا من اعادة الهيكلة محاولين التطرق لهذا المفهوم الجديد واسباب وجوده وتسليط الضوء على مبادئه ومنه استخلاص النتائج والاهداف المرجوة منه . ان التحقيق في اعادة الهيكلة الزمنا التطرق الى عملية هيكلة الاراضي الزراعية والتقسيمات الجديدة غير ان تقييم العملية الزم ايجاد قانون اصلاحي جديد يعرف بقانون المستثمرات الفلاحية والذي تمت فيه دراسة مضمونه مع ذكر الاجراءات الادارية والقانونية لايجاد مستثمرة فلاحية وبناء على المشاكل التي نتجت عليه تم توجيه بعض الانتقادات والاقتراحات التي نراها قد تساهم في سد الفراغ القانوني له .

القسم الثاني : وجاء في شكل فصلين اساسيين يتركزان حول دراسة تحليلية مستفيضة للانتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني .

- الفصل الاول : قمنا في هذا المجال بدراسة رياضية من خلال طريقة السلاسل الزمنية بتحديد بعض المعادلات للاتجاه العام من الشكل

ع = ا س + ب

ان عملية الدراسة كانت مسلطة على المحصول الاكثر استهلاكا كما وهو الحبوب بجميع اصنافه بعد ماقمنا بدراسته بشكل عام ثم كل متنوع على حدى قمح بنوعيه ثم الشعير .

واعطينا تحليلات حول الاسباب التي يعرفها مثل هذا الانتاج من تذبذبات وتقلب في كمية الانتاج وتقديم الاقتراح من خلال التحليل كما تمت دراسته من خلال القطاعات القانونية خاص وعام والتطرق الى المردودية والمساحات المزروعة بسنه .

كما تم دراسة خاصة لكل من البقول والمحاصيل السباخية التي تعرف كتطير كبير نتيجة لارتفاع الطلب عليها ومقارنة المردودية الهكتارية والزيادات التي تعرفها المساحات المزروعة بمثل هذا المحصول ان التطور السلبي الذي عرفه انتاج الفواكه جعلنا نسلط عليها الضوء والبحث على الاسباب التي ادت الى تراجعه بجميع اصنافه من كروم وحوامض وماعلاقتها بالسياسة الزراعية برنامج قلع الكروم مثلا بعدم تجديد حقول اشجار الحوامض مما جعل المردودية تنخفض عاما بعد عام وهذا الكبر سن الاشجار مع تحليل الزيادات التي تعرفها بعض المنتوجات الاخرى كالاشجار ذات الحب والنوى .

الفصل الثاني : يتمحور حول الانتاج الحيواني المختلف انواعه من لحوم حمراء وبيضاء وحليب وبيض وانتاج سمكي . وحاولنا من خلال الدراسة اسباب التذبذب سواء كان بالزيادة او النقصان لمثل هذا الانتاج وذلك مامدى مساهمة هذا الاخير في تغطية الطلب الوطني مع تقديم الاقتراحات التي نراها تساهم في حل المشكل للانتاج البروتينات الحيوانية مع تدعيم هذه النقطة بدراسة احصائيه رياضية من خلال استنتاج معادلة الاتجاه العام ايضا كما تم تزويد البحث باشكال وبيانات وجداول متى اقتضت الضرورة نراها تساهم في تدعيم الشرح وتغطية العجز الحاصل فيه .

القسم الثالث: والاخير والذي جاء في شكل دراسة لمشكله الامن الغذائي وتقيم الحاله الغذائية بالجزائر وتحديد السياسه الغذائيه وخصوصها وكذا الحاجيات الضروريه التي يحتاجها الانسان لاعادة انتاج قوة العمل من بروتينات بفيتامينات ودهون استنادا الى التحقيقات الوطنية التي تمت

سنة 67 ـ 1980 ومقارنتها بالوجبة الغذائية التي وضعتها المنظمة العالمية للتغذية مع دعم لبعض اراء الاساتذة والمختصين في هذا المجال كبديسلو ا وكنذا الحسيني وما اقترحاه لتحديد الوجبة الغذائية مع اعطاء مقارنة بالزيادة اوالنقصان مع توضيح المصدر الرئيسي لكل وجبة مقترحة هل هو نباتي ام حيواني كما تم التطرق الى مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين هذه الوجبة مما جعلنا نسلط الضوء على الميزان التجاري للمواد الغذائية ثم تحليل هيكل الصادرات والواردات الغذائية واعطاء حوصلة لها ومدى تاثيرها على خزينة الدولة كل هذا في اطار الفصل الاول من هذا القسم .

الفصل الثاني : جاء في شكل استنتاجات ومسببات سلبية هيكل الميزان التجاري مع التطرق للاسباب وعلاقتها بالتنظيم الهيكلي من الجانب التنظيمي والتشريعي وكيف اثر سلبا على الانتاج نتيجة القوانين الفوقية والاجهزة البيروقراطية ومن الجانب التقني تم التطرق الى ضعف سياسة تكثيف وتراجع سياسة الاستثمارات الزراعية كما تم ذكر التعقيدات الادارية للجهاز التمويلي ومشكلات التموين والتسويق والاسعار . اما

اما الخاتمة فقد كانت في شكل توصيات واقتراحات نراها تساهم ولو بشكل بسيط للنهوض بهذا القطاع الحيوي مع تدعيمها بملحق وكذا فهرس للجداول والبيانات والرسومات واشكالها .

واخيرا ما تجدر الاشارة اليه هي الصعوبات التي تواجه الباحث في هذا المجال وهذا التضارب المعلومات من جهة وعدم دقتها من جهة ثانية وهذا حسب المصادر ولهذا حاولنا جهد الامكان الاعتماد على الجهات الاكثر رسمية في هذا المجال وذلك لتفادي هذه الاشكالية وقد تم اعتماد مصادر الديوان الوطني للاحصاء ورغم هذا وقعنا في تناقضات احصائية كبيرة من ذات المصدر الواحد .



القسم الاول

تحليل الهيكل التنظيمي للقطاع الزراعي

* * * * *

مقـــــــــــدمة

ان تطـــور القطاع الفـــلاحي مرهـــون بحجـــم الحقـــن الاستثمـارية المخصصة لـــه في اطـــار استـــراتيجية التنميـــة ان المتتبـــع المرحلي من خلال سياســـة التنميـــة الوطنيـــة الشاملـــة وجهـــت الوجهة الصناعيـــة للانشـــاء قاعـــدة صناعيـــة ضخمـــة اساسها اقطـــاب التنميـــة المقترحة فـــي شكـــل تصمـــيم انتاجيـــة تحدد الاطار العـــام لمســـار حركـــة الاقتصـــاد الوطنـــي وكانت من طـــرف د وبرنيـــس والذي يعتمد على زيـــادة ســـواد المصنعـــة الاقتصـــادية وبالتالي يحـــدد معـــدل التوجـــه الى الداخـــل بقصد او التكامل بين القطاعات الرئيسية من زراعـــة وصناعة وتجارة وقد جـــاء التصـــور النظـــري للتكامل الزراعي والصناعي في الشكل التالـــي

الشكـــل النظـــــــري

الـــــــزراعة	الصناعـــــــــة
المرحلة الاولـــــى	
1ـ مشاريع تنظيميـــة	الشروع في انشاء قاعدة صناعية
- اعـادة توزيع الاراضي ،	صناعـة الحديد والصلب — المحروقات و البتروكيماوية
- تجميع المزوت الاستعماري	صناعة الفـــولاذ
- تنظيم السدود الصغيرة والمتوسطة	صناعة ميكانيكيـــة
- ارتفاع الانتاجية والمردودية	← بداية الانتاج الصناعي
- خلق مناصب شغل	↓
- تثبيت العمال الريفين	اثـار التصنيـــــــع
2ـ عمليـــة المكننـــة	بداية خلق صناعات للسلع
- شراء العتاد والآليات الزراعية	الاستهلاكيـــة
- بداية عملية التراكم	↓
المـرحلـــة الثانيـــة	
1ـ توسيع عملية المكننة	
- استعمال وسائل تقنية اكثر تطور	
- تغيير الاطار العام التنظيمي للقطاع	انتاج السلع التي تحتاجها الصناعـــة
- ارتفاع المردودية والمداخيـــل	
- تحرير اليد العاملة من العمل الاحادي ـــ امكانية التشغيلـــه	الثقيلـــة

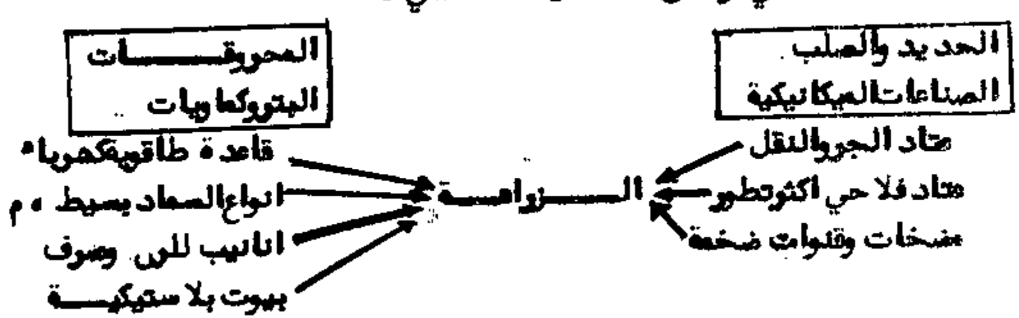
الشكل ماخوذ من M/DINNE ZAIBET L'agricultur. DansLa Stratigie Algerienne De Developpement et LaCrise Agrâire .These De Magister Universiteè D'Alger .P 36

ان الشكل النظري لهذه الاستراتيجية يعطي انطباعا بجدية النموذج وان نتائج ستعمل على تغيير الوضعية الصعبة للاقتصاد الوطني لكن في الواقع هذه النتائج مخيبة للامال والتطلعات المستقبلية وذلك لاهمال النموذج للقاعدة الاجتماعية والفلسفية والعرف لهذا المجتمع لذلك لم يجد القبول الكافي والصدى المتوقع حيث ان بعض الصناعات لا يقبلها المجتمع الجزائري بصورة عامة كصناعة الخمر .

كما ان النموذج كان يتوقع تحرير اليد العاملة من الاستغلال نتيجة اعطائه بدائل كثيرة للعامل في اختيار منصب العمل سواء في الزراعة او الصناعة نتيجة التكامل بينهما .

ولكن الصناعة اصبحت مركز استقطاب لليد العاملة الفلاحية ولذلك ارتفعت معدلات الهجرة الريفية نحو المدن حيث يقدرها الدكتور عبد اللطيف بن اشنهو حوالي 600 الف نسمة خاصة مع السنوات الاولى من بداية تطبيق المخططات وهذا نتيجة التمايز الواضح بين القطاعين والامكانيات المادية والخدمية التي وضعت لصالح الفئة العمالية الصناعية وبذلك زادت نسبة الافقار لدى الفلاحين مما اثر سلبا على القطاع الفلاحي .

كل هذا يرجع الى الدراسات النظرية الجافة حول صيغة التكامل الزراعي الصناعي وفق الشكل التالي :



ان هذا الشكل يوضح الفكرة النظرية للمصادر الصناعية الممونة للزراعة بطرق والكميات واللازمة لذلك . لكن ما حدث انه هناك عجز كبير في تموينها بشكل تعسفي وخاصة فيما يخص صناعة الحديد والصلب التي من المفروض ان توفر العتاد الفلاحي الازم وباقل التكاليف .

ولكن الملاحظ ان اسعار هذا الاخير ارتفاع مستمر زيادة على ندرتها في السوق الوطنية .

ان هذه السياسة شجعت السوق الموازية وخاصة للعتاد الفلاحي اين اصبح يشترى الجرار او الحاصدة باضعاف سعرها المحدد من طرف الدولة وهذا لانها عرفت قنوات غير فلاحية .

مكـــانة الزراعــــة فـي استراتيجيــــة التنميـــة .

ان الهـدف لهـذه الاستـراتيجيــة ـ استراتيجية الصناعات المصنعة ـ هو تكوين قاعـدة صناعيـة ضخمـة قادرة على تحـويل المـواد الطبيعيـة حديد ، طاقـة ، مناجم ، محروقات . . . في شكل منتوجـات قابلـة للاستعمال في شكلها النهائي جـرارات ، اليات زراعيـة . . .

وقد اوكلت للزراعــة من خــلالها لـعـدة وضــائف اجتماعيـة واقتصاديـة على حــد ســواء

ـ توفيــر مناصــب شغـــل :

كما هـو معلـوم يغلب طغى اقتصاديات العالم الثالث انهـا ذات طابـع زراعي . والزراعـة هي الحرفـة الاولـى لنسبـة كبيـرة من السكـان وهـذا راجـع اسبـاب تاريخيـة استعمارية بحتة بالدرجة الاولـى .

من خـلال معطيات الجدول رقم(1) نسجـل ان هـذه الاحصائيـات تخـص العمال الدائمين بغـض النظـر على العمـال الموسمين .

الميـزة الاساسيـة للاملاحظـة هـي تراجـع العمـل الزراعـي سنة بعـد اخرى حيث كان يمثل فـي السنوات الاولـى من الاستقـلال حـوالي 50% من القـوة العاملـة للاقتصـاد الوطني وفي مـدار عشريتين انخفـض هـذا الاخير الى حوالي 17،5 % من اجمـال اليـد العاملـة وهـذا يعود اساسـا الى السياسـات الزراعيـة التي عرفتهـا البـلاد التـي اتسمت بالبيرو قراطيـة من جهـة وضعف التسييـر من جهـة اخرى

كما عرفت المـداخيل الزراعيـة تراجع اوثبات في اغلب الاحيـان للاجـر الساعـي للفـلاح مقارنـة اليـاها مع المـداخيل للعمـال بالقطـاع الصناعي مما شجع الهجرة الريفية باتجـاه المدن والمناطق الصناعية وبالتالي شهـدت هـذه الاخيـرة زيـادات مرتفعـة في التوظيـف تعـادل عـدة مـرات تلك الحاصلة في الزراعـة والتي عـرفت زيـادة في مـدة عشريتيـن تقـدر بـ 116الف منصب شغل في حيـن شهدت الصناعـة حـوالـي 387 الف منصب شغل فـي نفس الفتـرة .

(01) جدول يوضح العمالة الزراعية

الوحدة : مليون عامل

القطاع / السنة	1967 [1]	1969 [1]	1973 [1]	1978 [1]	1979 [1]	1980 [1]	1981 [1]	1982 [1]
الاقتصاد الوطني	1.748	1.893	2.182	2.859	3.022	3.158	3.425	3.577
الزراعة	.874	.934	.873	.970	.969	.696	.963	.960
النسبة	49.9	42.3	40.0	33.9	32.0	30.6	29.3	28.0

القطاع / السنة	1983 [1]	1984 [1]	1985 [2]	1987 [2]
الاقتصاد الوطني	3.577	3.715	3.840	4.138
الزراعة	.960	.960	.990	.725
النسبة	26.8	25.8	25.7	17.5

1 O.N.S Statistiques N°15 Juin 1987 P10

2 O.N.S Annuaires Statistiques D'Algerie 1987 Edition 1990 N° 14 P46

اما قطاع البناء والاشغال العمومية فقد شهد قفزة نوعية ضخمة قدرت بـ587 الف منصب وهذا نتيجة الامتيازات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي ، النقل ، المطعم ، الصحة من جهة وارتفاع الاجور من جهة ثانية .

– مساهمة القطاع في تكوين الدخل الوطني .

ان الاهداف المنوطة للقطاع الزراعي في السنوات الاولى هي وظيفة رئيسية تكمن في التصدير وبالتالي مساهمته في تمويل جزء من الاستثمارات بمايتم اقتطاعه من الزراعة .

ومن خلال الجدول رقم (2) يمكن ان نتصور المنحنى البياني لهذه المعطيات حيث يشكل منحنى مقعر الى اسفل توافق نهايته الصغرى سنة 1984 وهي اقل نسبة مما ساهم به القطاع في حين بلغ نهايته القصوى سنة 1987 وهذا يرجع اساسا الى المعطيات المناخية التي كانت ملائمة والتي تتحكم بصورة كبيرة في الزراعة الجزائرية ولا تلعب باقي العوامل الاخرى كارتفاع وانخفاض الاسمدة وتوفر المواد الصحية الادورا فكملا والانخفاض الكبير الذي شهدته المداخيل الزراعية في [illegible] السنوات 82 – 1984 يرجع الى عملية اعادة الهيكلة والتطهيرات التي عرفها القطاع .

وعقب سياسة السوق التي جاءت مع بداية المخططات الخماسية تم على اثرها تحرير اسعار المنتجات الزراعية جعلت المنحنى يعرف ارتفاع محسوس نتيجة تركز الفلاحين على المحاصيل الصباخية التي تحقق الربح الوفير كما ساهمت عملية حل الاجهزة البيروقراطية الوصية على القطاع وكذا ارتفع السقف الذي كان يحدد من القروض الاستثمارية الموجهة للقطاع الخاص كما اعطت سياسة التكثيف بعض النتائج المرضية .

(2) جدول يوضح مساهمة الزراعة في الدخل الوطني
الوحدة مليون د ج

السنة / الفروع	1967 [1]	1970 [1]	1973 [1]	1979 [2]	1982 [2]	1984 [2]
الدخل الوطني	40499,8	54535,5	62379,8	113207,2	125859,9	139806,5
الزراعة	5158,4	5945,6	5552,8	10775,9	11292,3	12101,0
النسبة	12,7	10,9	8,9	9,5	8,9	8,6

السنة / الفروع	1986 [3]	1987 [3]
الدخل الوطني	239845,0	256225,0
الزراعة	33327,0	38180,0
النسبة	13,8	14,9

1 – 2 O.N.S Statistiques OP CIT N° 15 P64 ,P67

3 O.N.S Annu Stat D'Alg N°14 OP CIT P 156

- توفير الغذاء للمدن باقل تكلفة ممكنة :

وتجد هذه الاطروحة مبرراتها من خلال تدنية تكاليف قوة العمل الصناعية وهذا بتخفيض اسعار المنتجات الزراعية الاساسية التي تدخل في تكوين الوجبة الغذائية للعامل وبالتالي امكانية تجديد قوة العمل باقل كلفة ممكنة وهذا مايساعد على رفع التراكمات في رؤوس الاموال نتيجة تخفيض الاجور للعمال وتوجيه الفائض المقتطع الى تمويل عملية التنمية .

ان مايحدد ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية عاملين اساسيين من جهة وارتفاع معدلات النمو السكانية وكذا الزيادات في الدخول التي تسبب تطور القدرة الشرائية وتساهم في تنوع الانماط الاستهلاكية .

لكن مع الضعف الذي تعرفه الزراعة وارتفاع مستوى الدخول لدى العمال بالمدن جعل ضغوط اضافية على القطاع وبالتالي على الدولة مما اضطرها الى السوق الخارجية لتغطية الطلب المحلي .

- توفير المواد الخام الضرورية للصناعة :

يهدف هذا الاخير الى توفير وتزويد القطاع الصناعي بالمواد الاولية الضرورية كالقطن ، السكر ، الفلين ، وكذا المواد اللازمة للصناعات النسيجية. ان اقامة مصنع يستعمل المواد الزراعية يتطلب الزيادة في الانتاج الفلاحي لكي يعمل هذا المصنع بصورة منتظمة وطبيعية وبالتالي استعمال الطاقة الكلية له ولكن في حالة ضعف الزراعة الجزائرية وعجزها على توفير مايحتاجه المصنع يجعل الدولة تكون مضطرة في الاخير الى السوق الخارجية وهذا مايثقل كاهل ميزان المدفوعات الوطنية .

كما تلعب الزراعة من جهة اخرى دور المنفذ الذي يستوعب المنتجات الصناعية من اسمدة كماوية ومواد صحية ... توجه لدعم ورفع خصوبة الارض من اليات ومعدات متأتية من قطاع الصناعات الميكانيكية كالجرارات والحاصدات والساحبات ... .

وهذا لاجل تدعيم العمل الزراعي وتسهيله من جهة وفسح الانتاجية من جهة ثانية وكذلك لدعم القاعدة الصناعية وسياسة الاحلال والتوجه الى الداخل امام المنتجات الاجنبية مما يساعد على زيادة التراكم المالي لدى القطاع الصناعي وجاء في هذا الاطار من خلال الميثاق الوطني " ينبغي اقامة علاقات تعاقدية بين الفلاحة والصناعة من اجل تزويد كل من هذين القطاعين بتمويينات قارة ومخططة " (1)

وهذا يعني زيادة اسود اد المصفوفة التكنلوجية للقطاعات الاقتصاد الوطني والعمل على تدعيم المبادلات القطاعية - الزراعة الصناعة - بانتظام وهذا لتسهيل عمليات التخطيط وكذا التنبؤ باحتياجات كل قطاع ومايلزمه من القطاع الثاني .

1- حزب جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني لسنة 1976 مطبعة الجيش ص 242

الفصــــــل الاول :

القطـــــــاع الخـــــاص

يعتبر القطاع الخاص احد القطاعات الرئيسية في البلاد وسيادة على القطاع العام .

ان رغم الظروف والمشاكل العامة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها القطاع والفلاحة معنا مازال يعتبر مصدر رزق لفئة كبيرة من الفلاحين . ان المميزات العامة لهذا الاخير من ضعف الانتاج ، صعوبة ظروف العمل لدى الفلاحين وضعف مردودية اراضيه الزراعية ، ضعف المكننة تجعله لايلعب الدور المنوط به في اطار حركة التنمية الاقتصادية وهذا للاسباب موضوعية — مميزات القطاع — او الاسباب سياسية محضة جاءت لتدعيم وجهة نظر معينة وايديولوجية سياسية — الاشتراكية — لذلك تم تضييق مجال القطاع الخاص امام القطاع العام حتى يمكن التحكم في الخواص بصورة اكبر واحسن وهذا وفق ادوات السياسة الاقتصادية من قروض ، ضرائب ، . . . .

(03) جدول يوضح توزيع الاسمدة للقطاع الزراعي
الوحدة قنطار

القطاع / السنة	1979 — 1978	%	1980 — 79	%	1981 — 80	%
القطاع العام	2887944	70	25587213	65	2845546	67
القطاع الخاص	1223827	30	1373437	35	1431886	33
المجموع	4111771		3960947		4277432	

O.N.S Annuaires Statistiques D 'Algerie 1983 Edition 1984

N°11 P161

من الجدول السابق يلاحظ الاهمية النسبية لكل قطاع في هيكل الزراعة بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث تبلغ في المتوسط حوالي 67،3 % بالنسبة للقطاع العام والباقي تخص الخواص رغم انهم يسيطرون على اهم محصول الذي يلقى استهلاكا قاعديا واسع الحبوب حيث تمثل المساحة المزروعة به في المتوسط اكثر من 85 % للاجمالي اراضي القطاع الخاص .

ان مساحات القطاع الخاص لم تعرف الاستقرار منذ الاستقلال الى يومنا هذا ويعود ذلك الى مختلف السياسات العقارية التي جاءت لتنظم الحيازة الخاصة بالاراضي او الى اسباب اقتصادية واجتماعية يعاني منها الفلاح والجدول رقم (4) يعبر ولو بصورة بسيطة على تطور المساحات الخاصة وتذبذبها زيادتا ونقصانا وهذا يبين الاهمية النسبية لهذا القطاع .

ان شبه الاستقرار عقب الاستقلال وحتى سنة 1971 يرجع الى كون الزراعة المصدر الاكثر اهمية من الناحية الاقتصادية لتوفير حاجيات المستهلكين وبالتالي الطلب الوطني كما ساهمت تاخر الانطلاق في تطبيق البرامج التنموية الوطنية بصورة واضحة وشاملة ولم تظهر الصناعة كمركز استقطاب لما تقدمه من اغراءات مادية للعمال هذا ماجعل الفلاح يستقر بالارض لانها المصدر الوحيد لرزقه كما ساهمت ايضا بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة التي تجعل من الارض شيء مقدس حيث لايمكن هجرها وتركها واحيانا احتى بيعها .

ومع بدايات تطبيق برنامج استراتيجية التنمية وخاصة المخطط الرباعي الاول واصبحت الصناعة هي القطاع الاول في البلاد وجلبت اليها عدد هائل من الفلاحين وهذا نتيجة الامتيازات المادية والخدمية التي تم توفيرها لهذا القطاع مما اثر سلبا على المساحة الزراعية الخاصة وبالتالي خروج مساحات كبيرة من دائرة استغلال الى دائرة البور

(04) جدول يوضح تطور هيكل القطاع الخاص
الوحدة هكتار

السنة	المساحة	الرقم القياسي
.1965	5.838.160	100
:1967	5.651.580	96,9
.1971	4.958.390	84,9
.1973	4.555.770	78.0
.1975	4.512.980	77,3
.1977	4.472.220	76,6
.1979	4.414.550	75,6
.1981	4.421.200	75,8
*1983	4.379.900	74, 9
*1985	5.077.390	86, 9
*1987	5.258.080	90, 0

.* O.N.SAnnu STAT D'alg N°11 OPCIT P146

: د / حسن بهلول القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ص 13

* O.N.S Annu Stat D'alg N14 OPCIT P144

والمطيل ومنه مباشرة يتم ضمها تحت مبدأ الارض لمن يخدمها في اطار قانون الثورة الزراعية بعد ان تضع الدولة يدها عليها زيادة على التاميمات للحد من الملكيات العقارية الشاسعة مما جعل القطاع الخاص يفقد حوالي 1095810 هكتار على مدى 4 سنوات 67ـ1971 وتمثل هذه المساحة 19,4 % من اجمالي الاراضي لسنة 1967.

ثم عرفت المساحة الزراعية استقرار في الهيكل العام وطبع بداية الشروع

في تطبيق اعادة الهيكلة في الوحدات الاقتصادية سنة 1982 فتح المجال امام القطاع الخاص بصورة كبيرة وتسهيلات اقتصادية تسمح لهذا الاخير من استرداد مكانته التي كان عليها قبل الاستقلال ويعود هذا الى العبء الذي اصبح يشكله القطاع الفلاحي العام على خزينة الدولة ويكلفها مبالغ مالية ضخمة لتدعيم المنتجات الفلاحية وتغطية عجز المزارع وقد اتضحت الصورة عقب الازمة الاقتصادية وانخفاض اسعار المحروقات مما اثر سلبا على مداخيل البلاد التي تظهر من خلال العجز الواضح في ميزان المدفوعات .

1 — القطاع التقليدي الخاص واشكال الملكية :

عموما يكون هناك عملية دمج ومزج بين القطاع الخاص الحديث والتقليدي ولكن الواضح من خلال عملية الاطلاع على بعض المعطيات والدراسات في هذا المجال اصبح من الضروري التمييز بين القطاعين وهذا انطلاقا من خصائص كل واحد .

ان القطاع التقليدي الخاص يعتمد على عموما نمط انتاج شبه راسمالي ويتركز اساسا في المناطق الفقيرة والجبلية ويعتبر هذا الاخير النمط الذي حافظ على مقومات الزراعة التقليدية في البلاد والصمود امام المستعمر الذي اراد تغيير علاقات الانتاج الزراعية للجزائر وذلك بجعل الربح هو المحور الاساسي للعملية الاقتصادية

ان الزراعة في هذا القطاع عموما ليست بصدد المبادلات التجارية بقدر ماهي للاجل توفير حاجيات الاسر ويتم الاستغلال في قطع ارضية صغيرة مساحتها في المتوسط 10 هكتارات تستعمل فيها تقنيات بدائية وتقليدية جدا .

1 — 1 — اشكال الاستغلال والملكية :

تشيع بالقطاع التقليدي الخاص انواع مختلفة واشكال متعدد للاستغلال والملكية العقارية على حد السواء وهذا وفقا للمساحة الزراعية وكذا عوامل الانتاج المتوفره .

1ـ1ـ1 ـ الاستغــــلال المبــــاشر :

وهو يمثل أبسط انظمة العمل لانواع الاستغلال الفلاحي الرأسمالي وهذا لخاصية ملكية وسائل الانتاج والمستغل الاب هو الوحيد المسؤول على الخسارة والربح .

ويهدف هذا النوع من الاستغلال الى توفير مواد الاستهلاك الذاتي ونميز نوعين من الاستغلال المباشر وهذا ارتباط مع ملكية الارض .

ـ الاستغلال الدائم للارض من طرف ماليكيها سواء اكان فلاح صغير او احد كبار مالكي الاراضي ويمتاز هذا النوع باستخدام ايام عمل على مهدار السنة بصورة كبيرة ومنتضمة .

ـ الاستغلال الدوري للارض وهو اقل اهمية من النوع الاول حيث تمتاز اراضية ومزارعه بضعف المردودية من جهة وتردي الانتاج من جهة أخرى .

1ـ1ـ 2ـ الاستغلال العائلي المشاع :

هوعبارة على استغلال مباشر الا ان المساحة المقرر الزراعية اكبر مما هي عليه في الاول حيث يستغل نسبة اكبر من اليد العاملة وخاصة افراد العائلة ممن بلغوا سن العمل .

ومنه يلاحظ ان علاقات الانتاج ووسائل الانتاج طرأ عليها تغير حيث تستعمل يد عاملة اكثر ومساحة زراعية اوسع مما يجعل هدف الانتاج هنا ليس فقط الاستهلاك الذاتي بل العمل على توفير فائض يمكن تسويقه للاعادة الاستثمار .

ان نوعية ملكية وسائل الانتاج الجماعية ومع تطور المعطيات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة ارتفاع نسبة المواليد مما يضخم افراد العائلة ويأثر سلبا على الانتاجية الحدية للارض ـ قانون تناقص الغلة ـ وعلى هذا الاساس نتيجة تقسيم الميراث العائلي ووسائل الانتاج توزع المساحة الزراعية بين افراد العائلة ونرجع من جديد الى نمط الاستغلال المباشر.

وهناك انماط استغلال سائدة في القطاع التقليدي الخاص ولكن بشكل اخر وطرق مختلفة .

ـ المزارعة . المشاركة ـ هي عبارة عن التزام شفهي بين طرفين للاستغلال المشترك لوسائل الانتاج على ان يقدم الطرف الاول الارض يقدم الطرف الثاني العمل اي انه يقوم اصلا على مساهمة الارض وقوة العمل وبالتالي فهو يخلو من العلاقات النقدية بين الطرفين ـ الاجور بل العلاقة عينية ولا تظهر العلاقة النقدية الا في اخر مراحل الدورة الاقتصادية ـ التسويق ـ وبالتالي الانتاج من خلال هذا النوع من الاستغلال موجه مباشرة الى الاستهلاك الذاتي بدرجة اولى ومابقي منه يوجه الى السوق وهذا من اجل تجديد الحد الادنى من وسائل الانتاج وقد جرى العرف ان يكون نظام المزارعة نظام مناصفة بين الطرفين صاحب العمل وصاحب الارض .

ويرجع انتشار هذا النوع من الاستغلال الى :

اتساع الرقعة الفلاحية نسبيا مما يصعب للمالك استغلالها بشكل كافي فيلجأ الى مزارعة شخص ثاني في الجزء فهو مستغل من طرف المالك .

كما يرجع الى عدم تمكن المالك من الاستغلال الراسي للمساحة بالخضر والفواكه فيضطر للتنازل بها لغيره ليتفرغ للاستغلال الافقي من زراعة الحبوب .

ـ الخماسة : نوع تقليدي اخر في عملية الاستغلال اي مشاركة صاحب وسائل الانتاج في العملية الانتاجية لعنصر عمل جديد مقابل خمس المنتوج اي 1 الى 5 ـ الذي يوزع كمايلي "جزء للارض ، جزء للزرع ، جزء للحيوانات ، جزء للعتاد ، جزء للعمل " (1)

---

1 ـ د / حسن بهلول مصدر سبق ذكره ص29

ويوجد شكل اكثر تطور للاشكال السابقة وهو الكراء الذي يقوم على اساس علاقات نقدية بين صاحب الارض والكاري يتم تحديد المبلغ مسبقا حتى وان لم تتم عملية الاستغلال للارض فان الكاري مطالب بتسديد الكراء .

(5) جدول يوضح هيكل الاستغلالات للقطاع الخاص التقليدي
الوحدة هكتار

نوع الاستغلال	المساحة	النسبة
الاستغلال المباشر	2.191.176	78
الاستغلال العائلي المشاع	421.380	15
المزارعة	61.802	2,2
الخماسة	8.428	0,3
انواع اخرى	126.414	4,5

د / حسن بهلول مصدر سبق ذكره ص33

من خلال الجدول اعلاه ان الشكل والنمط المسيطر من الاستغلال هو المباشر ب78 ٪ وهذا مايفسر تردي الانتاج وضعف المردودية وهذا يعود الى نوعية وطبيعة المزارع الفلاحية ذات المساحة المحدودة مما لا يساعد على توظيف يد عاملة جديدة .

ان هذا النوع من المزارع لا يراعي العلاقات الاقتصادية والمعطيات التي تحكمها من خسارة وربح وارتفاع في التكاليف او انخفاضها او تغيرات الاسواق والاسعار سلبا وايجابا لانه لا ينتج بصدد المبادلات التجارية بل يوجه اصلا الى الاستهلاك الذاتي المباشر .

اما باقي انواع الاستغلالات التي لاتشكل في مجملها 20 ٪ من المجموع الكلي .

ولا يشكل النوع الذي يمكن ان يوظف للتبادر سوى 70٪ من اجمالي الاراضي وهذه النسبة لاتكاد تذكلو امام لاستغلال المباشر لذلك لا يظهر اثر القطاع التقليدي بصورة جلية وواضحة .

ان القيمة المالية للاراضي الزراعية التي تعرف كل عام زيادات في اسعارها اصبحت تعتبر بالنسبة للعائلات المالكة او اربابها وهذا حسب نوعية الاستغلال مصدر مالي كبير ولان العقار الزراعي اصبح سلعة مربحة ومنه اضطر هؤلاء الى بيع الاراضي الزراعية التي عرفت تراجعات كبيرة امام الاسمنت .

2ـ هيكـــل القطـــــاع الخـــاص :

لم يعرف هيكل القطاع الخاص الاستقرار منـذ الاستقـلال الى يومنـا هــذا وهــذا طبقا للسياســـات الزراعيـــة العقاريـة المنتهـجة فـي البـــلاد

(06) جد ول يوضـح هيكـل القطـــاع الخـــاص 51 ــ 71

السنـــة	1951 [1]				1971 [2]			
الفئـــات	عدد المزارع	%	المساحـــة	%	عدد المزارع	%	المساحـــة	%
اقل من هكتار	105.954	46.8	37.200	0.5	—	—	—	—
من 1 ـ 10هـ	332.529	52.7	1.341.200	18.2	423.270	72.1	1.318.125	22.6
من 10 ـ 50هـ	167.170	26.5	3.185.800	43.3	147.043	25	2.967.545	50.8
من 50 ـ 100هـ	16.580	02.6	1.096.100	14.9	—	—	—	—
اكثر من 100هـ	8.499	01.3	1.688.800	23	16.530	2.9	1.552.490	26.6
المجموع	630.732	100	7.349.100	100	586.841	100	5.838.160	100

1- D.Badillo Stratigie Agro Alimentaire Pour L'Algerie perspéctive 2000 EDISUD 1980 P49

2- O.N.S Ann Stat N°110P CIT P146

ان التراجع الكبير الذي شهده القطاع الخاص عقب الاستقلال يعود الى تحويل اكثر من 2،5 مليون هكتار من الاراضي الزراعية الخاصة الي القطاع المسير ذاتيا .

ان الهيكل العام للقطاع الخاص سنة 1951 كان يعكس بصورة حقيقية طبيعة العلاقات السائدة للانتاج ذات الصبغة الراسمالية اعتمادا لتملك الكبير للمساحات الشاسعة حيث 23 % من اجمالي الاراضي التي تزيد على 100 هكتار تتوزع على ساحتها نسبة 3،1 من اجمالي المزارع وهذا يدل بان هذه الاخيرة تستعمل في المنتوجات التصديرية التي تغطي السوق الفرنسية خاصة الحبوب والكروم ولا تكاد تذكر المساحات الاقل من الهكتار 5،0 % من اجمالي الاراضي وهذه الاستغلالات الشخصية والاستهلاك العائلي وتنتشر خاصة بين الاهالي الجزائريين حيث قدر عدد مزارعها بحوالي النصف اي مايعادل 954 105 مزرعة .

ولكن عقب الاستقلال شهد الهيكل العام للقطاع الخاص تغيرات جذرية حيث ان 72 % من اجمالي المزارع ذات استغلال مباشر وعائلي مشاع ومنه فان انتاجها موجه بالدرجة الاولى الى الاستهلاك الذاتي وبالتالي يوجد خارج دائرة التعاملات الاقتصادية ومنه ليس في خدمة الاقتصاد الوطني .

اما ماتبقى من المزارع فانها تتراوح بين 10و50هكتار الى اكثر من 0 10 هكتار وهذه الاخيرة هي التي تمكن القطاع الخاص الحديث الذي يستخدم التقنيات الانتاجية والعتاد الزراعي وكذا المدخلات الوسيطية وفق دراسات علمية للانتاج ويتركز عموما انتاج القطاع الخاص في هذه المزارع على زراعة الحبوب حوالي 75 % من المساحة الاجمالية من المزارع .

(07) جدول يوضح الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب لدى الخواص

السنة	المساحة الكلية	المساحة الزراعية	ساحة للحبوب	نسبة الحبوب
1971.	4.958.390	3.132.152	2.689.600	85.8
1975.	4.512.980	2.587.420	2.053.240	79.3
1981.	4.421.200	2.252.360	1.574.530	69.6
1985:	5.077.390	3.230.050	2.188.340	67.6
1987:	5.258.080	2.889.300	1.794.580	62.1

: O.N.S Annu Stat N° 11 / 14 OP CIT P 191 / 176

كما وتتحكم في توزيع هيكل القطاع الخاص الضروف المناخية والطبيعية وحتى الجيولوجية .

(08) جدول يوضح توزيع المزارع الخاصة حسب التوزيع الجغرافي وحسب نسبها .

العينة	عدد المزارع	السهول	نصف سهلية	الهضاب	نصف جبلية	جبلية	الصحراء
اقل من هكتار	72.000	18	02	32	05	38	05
1 ـ 10 هـ	369.000	35	10	28	09	16	02
10 ـ 50 هـ	89.000	49	18	18	10	04	01
اكثر من 50 هـ	7.000	44	19	20	13	04	02
المجموع	537.000	35	10	27	09	17	02

S.BEDRANI L'agriculture Algerienne depuis 1966
OPU 1981 P37

ان طبيعة المناطق السهليــــة في الشمــال تفــرض لان يكـــون التموقع يتركز بهــا وهذا لخصــائصها المتـ خيـــة والطبيعيــة حيــث تتركز السهليــة وتصف سهليــة حــوالي 45٪ من اجمــالي المـ زارع وخاصــة ذات الحجــم الكبيـــر التي تتــراوح من 50 هكتــار ومافــــوق و يلاحــظ كلمــا اتجهنا نـــحو الجنوب تقل هــذه المــــزارع وهـــذا لطبيعة المنطقـــة واذا وجــدت فانهــا تتــركز ايــن توجــد الميــاه ومصـــادرها ولا تمثل بالصحـــراء الا حوالي 20٪ من اجمالهــــا وهــذا لندرة الميـــاه وصعـــوبة المنـــاخ .

3- مشـاكل القطـاع الخـاص :

انـه منـذ الاستقلال ونتيجة التوجه العـام للاستراتيجية التنموية للبلاد (الصناعات المصنعة) بقيت القطاع الخاص عموما والزراعـي خصوصا يعـاني مشاكل وعراقيـل بيروقراطيـة جعلتـه لا يساهـم بصـورة فعـالة في تنمية البـلاد .

ان التاميمات التي عرفهـا القطاع منـذ سنـة 1972 قضـت علـى البذرة الاولـى لـمزارع الخـواص التي كانت ممكـن ان تكـون دعـامة اساسيـة لبعث الزراعـة ولكنهـا جعـلت تلك المساحـات الزراعيـة الشاسعـة التابعـة للقطـاع العـام ايـن اصبح الفـلاح اجيـر وبالتالي لا يهمـه الربـح او الخسـارة لانـه يتلقى راتب شهـري وابقت الدولـة على تلك المـزارع الصغيـرة التي تمثل الارث الاستعماري وعلاقات انتـاج تقليدية تهـدف الـى توفير الحاجيـات الاستهلاكيـة الذاتية للعـائلة وبالتالي فهـي لا تقـوم على اسس اقتصاديـة من خسـارة وربح وتغيـرات لان انتاجهـا ليـس موجه الـى التبـادلات التجـارية وبالتالي دورة الانتاج هـي على الشكل البسيط وليـس موسـع هذا ماجعل القطاع الخاص يتخبط في مشاكل عـدة ..

3-1- تعقـد الجهـاز المالـي والتمويـلي للقطاع :

يعتبر الجهاز التمويلي للقطاع الخاص كاداة مـراقبة بيـد الدولة لحماية القطاع العام الناشئ ولـذلك كان التعاون مجحـف ومعـرقل للقطـاع الخـاص حيث ان الاستفـادات التي عرفها هـذا الاخيـر من قـروض وتجهيزات زراعيـة لا تكـاد تذكـر مع ماتم توفيره للقطاع العام . حيث تـم اسناد مهمـة تمويلية الى مؤسسـات ماليـة متعـددة منـذ الاستقـلال الى يومنا هـذا .

ففـي الفتـرة 63-1968 كـانت الشركة الجزائرية للاحـتيـاط هـي المسؤولة على تمويلـه ولا تمنح القروض الا على اسـاس تواجد لجنـة بلدية تتكـون من ممثـل عن الحـزب وكـذا اخـر على الوكالـة الماليـة

ورئيس المجلس البلدي وكذا ممثل عن الدائرة ، حيث ان طلبات التسليف كانت تتطلب جهدا ووقتا كبيرين حيث تقدم الملفات الى مكاتب الشركة التي كانت غير متوفرة بالعدد الكافي اضافة الى ذلك طول المدة بين اعداد الملف وارساله ودراسته على مستوى الدائرة فالولاية ثم على مستوى الشركة الجزائرية للاحتياط وفي حالة قبول الملف يخضع وفق نفس القنوات مما يتطلب وقت اطول وجهد اكبر ولهذا تم اسناد مهمة التمويل انطلاقا من 1968 ـ 1978 الى البنك الوطني الجزائري حيث عرف في هذه المرحلة اختلالات ومشاكل بيروقراطية وادارية عرقلت السير الحسن لطرق التسليف واصبحت وكالات الشركة الجزائرية لا تمثل سوى مكاتب ادارية تابعة للبنك الوطني ." ونتيجة ضعف القطاع الخاص على تسديد ديونه تم تجميد القروض الموجهة اليه انطلاقا من 72ـ1986 في اطار التعاون بين وزارتي الفلاحة والمالية تم تجديد القروض الفلاحية التي بقيت على ماكانت عليه لا تفي بالحاجيات ومستلزمات القطاع .

وعقب انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم توكيل مهمة التمويل اليه ولم يعرف القطاع الخاص تحررا من الوصاية الا بعد تحرير سقف القروض الموجهة اليه .

3ـ2ـ الشروط الموجهة للقروض:

ان ضعف القطاع الخاص على تسديد الديون المستحقة لديه جعل المؤسسات المالية تضع شروط تعجيزية احيانا للتسليف مما يحرم الفلاحين الصغار من القروض" وفي تحقيق قامت به كتابة الدولة للتخطيط حول القروض الموجهة للقطاع الخاص بين اي 3% فقط من اجمالي المبلغ المقترض مابين 67ـ1972 تم تسديده ..."(1)

1-M .TOULAIT L'agriculture Algerienne Les Causes DeL'echec OPU P424

مما جعل الجهات الوصية تجمد القروض الفلاحية الخاصة مما عقد الوضع الفلاحي ضاعف المشاكل .

وعقب عملية التجديد وعملية القرض عمد البنك الى املاء شروط تسليفية قاسية على صغار الفلاحين منها :

ـ ارتفاع اسعار الفائدة التي تختلف باختلاف مدة القروض اضافة الي ذلك التامينات التي يشترطها البنك ضد الاحوال الجوية ويتكفل الفلاح بمصاريفها .

ان نوعية القروض تحدد اهمية القطاع حيث يركز التسليف لدى القطاع الخاص على القروض المتوسطة الاجل والطويلة لانها قروض التجهيزات الاستثمارية وهذا يعني ان القطاع الخاص لا يستفيد بقروض قصيرة الاجل بل هو كذلك خاصة القطاع التقليدي منه حيث يركز على هذه الاخيرة في مواسيم واوقات ثابتة على مدار السنة كان تكون في الربيع او الخريف وهو مايصادف جني الثمار او عملية الزرع والبذر لما تتطلبه من راس مال لتسديد اجور العمال .

(09) جدول يوضح تطور اسعار الفائدة الموجهة للقطاع الخاص

نوع القروض	قبل سنة 1974	بعد سنة 1974
قرض قصير المدى اقل من سنة	%04	%04
قرض متوسط المدى 1 ـ 5 سنة	%5،25	%3،5
قرض طويل المدى 5 ـ 10 سنة	%03	%03
قرض طويل المدى 11 ـ 20 سنة	%2،5	%2،5

S.BEDRANI OP CIT P226

يلاحظ على الجدول اعلاه عموما ثبات اسعار الفائدة الموجهة للقطاع الخاص ولكن مقارنة مع القطاع العام لقد عرف تسهيلات كبيرة في هذا المجال حيث تم تخفيض معدل سعر الفائدة على مستوى جميع انواع القروض سواء كانت قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل وهذا تشجيعا لهذا الاخير.

- ضعف الحصة المالية الموجهة للقطاع الخاص: حيث عمدت الدولة في هذا الاطار الى تقليل الحصة المالية للقطاع الخاص مقارنة مع القطاع العام وهذا لضعف القدرة على التسديد لدى الخواص من جهة وكذا حماية القطاع العام خوفا من احداث هذه القروض لتغيرات جذرية تساعد على تطور الخواص وبالتالي يمس بالطرح الاشتراكي في البلد.

انه رغم قلة هذه الحصة فانه لا يستفيد منها صغار الفلاحين بقدر ماتذهب الى غيرهم عبر قنوات المؤسسات المالية البيروقراطية حيث انه على مدار " 7 سنوات لم يستفيد القطاع الخاص في اطار القروض قصيرة المدى سوى ب 223،3 مليون دينار جزائري مقابل 5225،2 مليون د ج وهذا يوضح الطرح الشاسع بين القطاعين ولا تمثل ماتحصل عليه القطاع الخاص الى اجمالي ماوجه للقطاع العام سوى 4،3% ..."(1)

وهذا ما جعل هذا الاخير يهمش من العملية الاقتصادية

- قصر مدة الدفع (الاسترداد) المقدرة ب 05 سنوات وهذا مايعرض الخواص الى ارتفاع معدل الاستدانة لديهم وهذا لضعف القدرة التمويلية الذاتية.

- حصة القرض الممنوحة من طرف البنك لاتزيد على نسبة الاهتلاك السنوي والموزعة على مدى 05 سنوات وهذا مايجعل شريحة كبيرة من الفلاحين لا تستفيد من القروض لان مزارعهم من الناحية الصحية غير قادرة على استهلاك معدلات كبيرة من رؤس الاموال وبالتالي نسبة الاهتلاك منخفضة بها.

1- بويكر مروس السياسة الزراعية بالجزائر 62-82 رسالة تخرج جامعة الجزائر سنة 1984 ص29

ـ ان القروض لا تكون في شكل نقدي مباشرة للفلاح بل البنك يتكفل بالتسديد بعد تسلم الفاتورة للشراء ويكون الفلاح امام مشكليتين من جهة الممون الذي يرفض التعامل مع البنك وهذا لعدم انتشار الوعي المالي لدى الممونين اولتاخر الدفع لدى البنك ، ومن جهة اخرى البنك الذي يرفض تسديد الفاتورة اذا كانت باهضة التكاليف .

3 ـ 3 ـ مشكلة التسويق : ان احتكار الدولة لقنوات التوزيع والتسويق وهذا للاجل احاطة مراقبة اكبر لتغيرات الاسعار وحركتها للمنتوجات الفلاحية وان تشعب الهياكل الادارية لهذا الجهاز وكذا سياسة الاسعار للمنتوجات الزراعية نتجت عنها اختلالات هيكلية مؤثرة مباشرة على الفلاح .

ان سوء توزيع المنتوج الفلاحي من طرف هذا الجهاز جعل الخواص يتعرضون الى ازمات حادة تؤدي الى الكساد السلعي وانخفاض الاسعار وحرمان الفلاحين من مداخيل قد تكون لو تكفل كل واحد منهم بنقل او توزيع منتوجه .

ان ضعف الامكانيات المادية من تجهيزات وعتاد خاص بنقل السلع جعل الفلاح الصغير يعاني كل موسم مع اقتراب مواعيد جني الثمار وبالتالي فتح المجال للمضاربين وسوق الموازية للتلاعب بالاسعار وحركة المنتوج الزراعي .

ان تموقع الخواص احيانا يصعب الاتصال بهم كان تكون المناطق التي يقطنونها جبلية او وعرة كما ساهمت في تازيم الوضع قضعهم الفلاحية المتباعدة والمتفرقة تحول دون امكانية توزيع او تسويق منتجاتهم

3 ـ 4 ـ انخفاض مستوى التجهيز بالقطاع الخاص : يطرح مشكل ارتفاع مردوديه الارض وبالتالي الانتاج هذا مايتاثر زيادة ونقصانا بمستوى التجهيز وايام العمل اللازمة للانتاج .

"ان خضوع القطاع الخاص للدورة التقليدية في الزراعة التي تتركز اساسا على زراعة الحبوب فان العمل لا يتجاوز 100 يوم سنويا خلاف لما هو عليه في القطاع الصيرو ذاتيا الذي يعتمد التخصص والتنويع للمنتجات من جهة والاساس العلمي في الدراسة وذلك اعتمادا على الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديه حيث يصل الى 250 يوم عمل سنويا الى نسبة 70٪ من ايام السنة ..."(1)

(10) جدول يوضح مدة العمل السنوية للقطاع الخاص من خلال الملكيات

الملكيات	المدة			المجموع
	اقل من شهر	من 1ـ3 شهر	اكثر من 3شهر	
اقل من 5هكتارات	10.330	1.640	1.130	13.100
من 5ـ20 هـ	21.895	7.890	4.550	34.335
اكثر من 20 هـ	17.175	7.315	3.630	28.120
المجموع	49.400	16.845	9.310	75.555
النسبة	65.4	22.3	12.3	100

د / حسن بهلول مصدر سبق ذكره ص155

ان التراجع والتناقص الواضح في عدد ايام العمل حيث انه يقل بالتدريج يرجع اساسا الى عدة عوامل منها المناخية وهي المرتبطة بالامطار وكمية المياه المتساقطة

1ـ د / حسن بهلول مصدر سبق ذكره ص155

وطبيعة جودة الاراضي وقدرتها على توفير المنتوج ومنها ماهي تقنياته وماهي الاسس التي تعتمد عليهما في توفير العتاد الفلاحي والتجهيزات الضرورية وكذا المستوى الثقافي والتعليمي للفلاحين حيث يؤثر سلبيا على الاستعمال الامثل لقطعة الارض الزراعية وهذا لجهله لكثير من التقنيات والدراسات العلمية التي تهدف الى عملية تكثيف العمل الزراعي .

وكذا يلعب حجم الوحدة الزراعية دور كبير في تحديد ايام العمل فانه كلما كانت الوحدة الانتاجية كبيرة كلما ارتفعت فيها ايام العمل لانه في هذه الحالة تعتمد الى توظيف يد عاملة جديدة مما يعطي مداخيل وتوفرات مالية اكثر يمكن من اقتطاع جزء يوجه الى الاستثمارات من جديد .

ومن خلال الجدول اعلاه يلاحظ انه تم التقسيم الى ثلاثة انواع حسب طبيعة وهدف كل استغلالية الناحية حيث ان حوالي 66 % من اجمالي الملكيات لا تستخدم الا حوالي 30 يوما على الاكثر في السنة وهذا يحدد طبيعة هذه الاخيرة لانها موجهة اساسا للاستهلاك الذاتي وليس للتبادلات التجارية هذا لانعدام التجهيزات اللازمة لتوسيع دائرة الانتاج ولا تمثل الملكيات التي تستخدم اكثر من 90 يوم سنويا من المجموع وهذا لارتباطه بالامكانيات المادية والتجهيزات التي تتوفر عليها هذه الاخيره وعموما فهي تنتمي الى الشق الثاني من القطاع الخاص وهو القطاع الحديث الذي يتمتع بخصائص تنعدم في القطاع التقليدي .

الفصل الثاني : الهيكل التنظيمي للقطاع الزراعي قبل اعادة الهيكلة

تمهيد :

ان الاصلاح الزراعي في هذه المرحلة يمتد من عام 1963 الى غاية 1980 وهي المرحلة الاولى من الانتهاء من عملية التخطيط ويشمل قطاعين هامين كلاهما تابع للادارة الدولة ويشكلان معا هيكل القطاع العام .

1 — القطاع المسير ذاتيا

1—1— ظهور ونشأة هذا القطاع : ان القطاع المسير ذاتيا جاء الى الوجود بمرسوم 22مارس 1963 اي بعد الاستقلال وكانت الارضية الاولى لهذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس حيث اعطى اهتمام كبير للقطاع الزراعي وركز العمل على ثلاثة اهداف رئيسية " الاصلاح الزراعي ، استخدام الاساليب الحديثة المحافظة على ثمرات الارض الجزائرية " (1)

وجاء هذا مثلا زمنا لبعض القوانين والنصوص لتدعيم الاصلاح

— العمل على تحديد الملكيات الشاسعة طبقا لنوع المحاصيل و طبيعة الانتاج .

— اشراك العمال في تسيير المزارع المنشأة

— الغاء ديون الفلاحين والخماسين .

اما في اطار تجديد الفلاحة ويتم هذا بواسطة تكثيف ومضاعفة الانتاج عن طريق الاستعمال المكثف لتكنلوجيا الفلاحية واعتماد التخطيط كوسيلة للاشراك العمال في النشاط الاقتصادي " فالتسيير الذاتي يعبر عن ارادة الفئات الكادحة .. " (2)

1،2— د / محمد السويدي التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالميه ، المؤسسة الوطنيه للكتاب الجزائر ، 198 ص 139، 142

لقد جاء التسيير الذاتي كنظام على انقاض التركة الاستعمارية وحماية للطبقات الكادحة من الراسمالية المحلية الزراعية الناشئة ولقد طبق هذا الاخير تلقائيا بعد رحيل المعمرين تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم بهدف احداث فراغ كبير لهز الهيكل الاقتصادي للوطن ولهذا قام الفلاحين والعمال بصورة عفوية لتسيير هذه التركة وذلك حتى لا تتوقف عملية الانتاج وبالتالي اصبح التسيير الذاتي خاصة من خصائص الاتجاه التنظيمي للبناء الاقتصادي .

ان البعد السياسي والايديلوجي للتسيير الذاتي دعم الفلسفة الاشتراكية للجزائر وهذا لخاصية الملكية الجماعية لوسائل الانتاج .

ويعرف ميشال راتبيس التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية " تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمشتمرات التي هجرها الاوربيون والتي تم تاميمها ...% (1)

انه حسب قرارات 1963 يتضح انها كانت تهدف لمايلي :

- عدم الاستقلال الاقتصادي للوحدات الانتاجية في اطار وابعاد الخطة العامة وهذا مايساعد على اعطاء حرية اكبر للوحدات من اجل الانتاج والتسويق والتعاقد في اطار الخطة العامة .

- التسيير العمالي للوحدة الانتاجية في اطار اللوائح والقرارات العامة للبلاد للاجل تعميق البعد الاشتراكي بالوحدات وبالتالي سيطرة الطبقة العمالية .

- توزيع الارباح على "العمال بحكم انهم مصدر القيمة المضافة وذلك بعد خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية .

وجاء في المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسي لجبهة التحرير الوطني التعريف التالي بمفهوم التسيير الذاتي هو نوع من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمثل محتواه الايديلوجي

1- د / محمد السويدي , مصدر سبق ذكره ص 15

السبيل الرئيسي الذي اختارته الجزائر للافضاء الى الاشتراكية والتي توافق بيتن مصالح العمال الذين ارتقوا من صنف الاجير الى صنف المنتج الحر المسؤول بمشاركتهم المباشرة في تسير الوحدات الانتاجية واهتمامهم المعنوي والمادي بثمره انتاجهم بين مصالح المجموعة الوطنية باخذ قسط من ارباح المنشاة لفائدة المجموعه وباخضاع مخططات تنمية الوحده للمخطط الوطني والاقليمي وانطلاقا من هذا المفهوم الذي يقوم على التوجه الاشتراكي نستنتج من الناحيه النظرية مايلي .

- ان التسيير الذاتي ماهو الا احد السبل والطرق التي اختارتها الجزائر لبلوغ الاشتراكية كمسار اقتصادي .

- ترقية العمال وذلك بواسطة اشتراكهم في تسيير الوحدات وبذلك تؤول صفة الاجير ليصبح مسؤول ومراقب في ذات الوقت على الانتاج

- اضطلاع العمال بارباحهم ونيل ثمرة مجهوداتهم للانهم المصدر الاول للقيمة المضافة .

- العمل من خلال نظام التسيير الذاتي على تدعيم السير الحسن للمخططات الانمائية في الوجهة المرسومة لها انطلاقا من المخطط الوحدوي للمؤسسة الى المخطط القطاعي فالمخطط الاقليمي الى الوطني وهذا مايدعم مبدا اللامركزية في التسيير وبالتالي يقضي على علاقات الانتاج المركزة ويعيد سياغتها في اطار جديد يهدف الى القضاء على التناقضات بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة للامة وبالتالي فهو يعمل على التنسيق بين هاتين المصلحتين وتدعيم لقوه الفاعلة في المجتمع الا وهي القوة العاملية باعتبارها اساس الارباح .

1ـ2ـ مراحل تطبيق اسلوب التسيير الذاتي : ان الظروف

ان الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية جعلت من الوجهة التنظيرية للقادة انذاك هذا الاسلوب يعمل به تلقائيا لان الفلاح الجزائري قد اضطهد من أرضه وجرد من ممتلكاته وطرد الى الجبال والصحراء والاراضي الجرداء والقاحلة الصعبة الاستغلال كما ساهمت طبيعة ملكية الاراضي السائدة قبل الاستقلال كالبايلك والحبوس والوقف والعروشية وخاصة الاخيرة التي يقسوم فيها الفلاح الجزائري باستغلالها بطريقة جماعية عن طريق نظام التويزة .

ومن الناحية الاقتصادية فانه وكما هو معروف خرج الفلاح الجزائري غداة الاستقلال متموقع في قطاع زراعي تقليدي يقوم على الجهد العضلي يمتاز بمردودية وانتاج ضعيف تؤثر سلبيا على القدرات المالية للفلاح وبالتالي الحياة الاجتماعية كل هذه الاسباب جعلت هذا الاسلوب يقبل كتنظيم تسييري للوحدات الزراعية اضافة الى الامية والجهل المتفشي بين اواسط المجتمع الجزائري لذلك نجده غير قادر على طرح البديل لهذا التسيير وقد طبق على ثلاثة مراحل .

1ـ2ـ1 المرحلة الاولى (الاملاك الشاغرة) ظهرت هذه المرحلة اثر رحيل المعمرين وتركهم لكل مايملكون خلال صيف 1962 وبالتالي ظهر نوع من الاملاك بيد وكانه بدون مالك فبدات عملية الاستيلاء الفردية و الجماعية على المزارع من طرف منظمات وطنية كالجيش الوطني الشعبي والاتحاد العام للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين . هذا مادفع السلطات المسؤولة ان تتدخل باسم حماية المصالح العامة وذلك بمنع تهريب المعدات والاليات الزراعية وهذا عن طريق قرارات ومراسيم ونصوص رسمية كمرسوم 24 اوت 1962 لحماية الاملاك الشاغرة من النهب والسرقة .

وفي اكتوبر 1962 صدر قرار لتنظيم انتقال هذه الاملاك بين الافراد والجماعات وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار في لخلق لجان لتسيير هذه الاملاك .

واهتمت الدولة بالمحافظة على الوحدات الزراعية الكبرى دون التدخل في اطار توزيعها حتي يتم تنظيم من يسهر على ذلك بطرق قطا نونية ومع بداية 1963 كانت تمثل نسبة القطاع المسير ذاتيا نصف املاك المعمرين فقد تم تقسيم 782000 هكتار على شكل وحدات انتاجية تبلغ مساحة الواحدة منها 100 هكتار وحوالي 300000 هـ من الاراضي الستريحة اما حوالي 200000 هكتار فقد قسمت على شكل وحدات مساحتها اقل من 100 هكتار .

1 ـ 2 ـ 2 ـ المرحلة الثانية (التاميم الجزئي) وهذه المرحلة امتدت من مارس الى ماي 1963 وتم فيها تاميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 200000 هكتار موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة لطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات ومناهج علمية كما تمتاز هذه الاراضي بخصوبتها وجودتها زيادة على ذلك انها محدودة بالمدخلات الوسيطية . عموما انتاجها مخصص للتصدير ويتمثل عامة في الخمور والحمضيات والقمح .

1 ـ 2 ـ 3 ـ المرحله الثالثة (التاميم الكامل) وقد تم في هذه المرحلة انطلاقا من 2اكتوبر 1964 اصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على ساحه 263 2000هكتار من اخصب الاراضي واجودها تقسع معظمها في سهول ميجنة وعنابة واعالي الشلف كانت موزعة وملك لحوالي 22000 معمر .

وفي اطار هذه المرحلة قد تمت عملية تجميع هذه المزارع في حوالي 2191 وحدة انتاجية ضخمة يقوم على تسييرها والسهر في تنفيذها الفلاحين والخماسين وقدماء المجاهدين

وكذا ايجاد الحرب الذين هم في سن العمل وتتحمل الدولة في هذا الاطار تكاليف الاستثمارات وتموين هذه الوحدات بمايلزمها لان هؤلاء لايستطيعون تحمل هذه الاعباء لانهم خرجوا من الحرب معدمين كما وتتحمل الدولة الخسائر المترتبة على هذه الوحدات .

(11) جدول يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
أقل من 100 هكتار	67	3.1	373 000	14.1
من 100 الى 500 هـ	686	30.9	213 000	8.1
من 500 هـ الى 1000 هـ	620	29.0	448 000	17.0
من 1000 الى 2000 هـ	510	23.0	711 000	26.9
من 2000 الى 5000 هـ	286	12.9	743 000	28.2
أكثر من 5000 هـ	22	1.1	144 000	5.5
المجموع	2191	100	2 632 000	100

د / محمد السويدي مصدر سبق ذكره ص 144

من خلال الجدول السابق يلاحظ الحيازات العقارية ونسبة تركزها وكيفية توزيعها حيث عموما اكثر من 96 % من عدد المزارع تفوق مساحتها 100 هكتار وهذا يرجع الى طبيعة السياسة الاستعمارية في حد ذاتها في امتلاك الاراضي لان هذا القطاع وكما هو معروف قام على اساس التركة الاستعمارية .

والملاحظة الثانية هي ان حوالي 55 % من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية مساحتها تتراوح بين 1000 و5000 هكتار وهذا يدل على سياسة التجميع لها التي قامت بها الدولة كان مبالغ فيها لانه لا يمكن التحكم في مزرعة بهذا الشكل لان مستوى التعليمي والاجتماعي للفلاح لم يبلغ بعد النضج والقدرة على استيعاب التكنلوجيا فنتج عن ذلك التبذير في الموارد الطبيعية كالمياه والارض بارهاقها نتيجة الاستعمال غير العلمي لها من جهة والتبذير الحاصل في الموارد المالية من جهة اخرى مما اثقل كاهل الدولة وجعلها مصدر ازعاج للخزينة .

1 ـ 3 ـ الهيكل التنظيمي للوحدة الزراعية المسيرة ذاتيا :

جاء التدعيم والرسمية لاسلوب التسيير الذاتي كنظام تنظيم ومراقبة للوحدات الانتاجية وذلك من خلال الامر رقم 68 ـ 653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والمتعلق بالتسيير الفلاحي وجاء مصححا ومكملا للمرسوم 22 مارس 1963 .

وقد نص القرار الاول على وضع المزارع والمؤسسات الشاغرة تحت تصرف العمال ويعتبر ملك شاغر كل وحدة انتاجية توقفت عن نشاطها واستغلالها العادي بدون اسباب او مبررات شرعية وقد تم تحديد المبررات الشرعية كان تكون عطلة باجر مرض او وفاة صاحب الوحدة .

ان العمال هم الذين يمارسون حق التشريع في المزرعة المسيرة

وهـذا وفق القنوات التاليـه

1.1 3ـ1 الجمعيـة العامـة للعمـال :

هي الهيئة العليا في المزرعة يحدد اعضائها سنويا وفـق
برنامج الانتاج وتسهر هذه الاخيرة على
ـ انتخاب مجلس العمال ولجنة التسيير .
ـ دراسة مخطط التنمية الخام بالمزرعة والمصادقة عليه التي
يجب ان توافق اهداف الخطه العامـة .
ـ دراسة المخطط السنوي للانتاج والتسويق واعتمادات التجهيز.
ـ تقوم بالرقابة على نشاط هيئات التسيير الاخرى .

1ـ3ـ2 مجلس العمـال :

لاجل انتخابه لابد ان يكون عدد عمال الوحدة اكثر من 50
عامل على ان يكون 2/3 ثلثي اعضائه من العمال المنتجين المباشرين
وتتلخص وظائفه فيمـا يلي
ـ الموافقه على النظام الداخلي للمـزرعة .
ـ الموافقة على بيع او شراء الالات الزراعيـه وفق خطة المزرعة وعل القروض
البعيده والمتوسـطة المدى حسب المخطط التنمـوي .
ـ رفض او قبـول عمال جدد حسب اللوائح المقـررة .
ـ مراقبة حسـابات نهاية اخر السنة الماليـه قبـل عرضهـا على الجمعيات العامة
ـ انتخـاب ومراقبـة لجنـة التسيير .

1ـ3ـ3 لجنـة التسيير :

هـي المسؤولة على نشاط المزرعة وتضم هـذه اللجنـة مابين
3الى 11 عضو منتخبين بحيث ان يكـون 2/3 مباشريـن فـي
الانتاج وتقوم وتسهر على مايلـي :
ـ اعـداد خطـة التنميـة الخاصـة بالمزرعـة
ـ اعـداد برنامج سنوي للتجهيز والتسويـق
ـ تحديد طريقـة تسويق المنتجـات
ـ حل المشاكل الناجمة علي الانتـاج

ـ اعداد اللوائح التي تنظم العمل وتحديد المسؤوليات

ـ اعداد حسابات المالية لآخر السنة والموافقة على القروض القصيرة المدى

1ـ3ـ4 الرئيس:

ينتخب الرئيس سنويا من طرف لجنة التسيير بالاغلبية ويشترط ان يكون من اعضائها وتتلخص وظائفه ومهامه فيمايلي :

ـ تمثيل كل العمال في تصرفات المزرعة تجاه الغير

ـ يوقع ويتحمل الالتزامات المالية للمزرعة

ـ يتلقى شكاوي واقتراحات العمال ليبلغها الى هيئات التسيير الذاتي

ـ مراقبة اوقات العمل والقواعد الفنية التي تستعمل في تشغيل الالات

ـ ليس له الحق بالتمتع باي امتياز خاص بالمزرعة

1ـ3ـ5 المدير :

يمثل المدير الدولة في الوحدة الانتاجية ويعتبر عضو في لجنة التسيير ويتم تعيينه من طرف الدولة ولا ينتخب .

ويعمل على شرعية العمليات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها المزرعة يسهر على مراقبة التسيير اليومي للمزرعة وذلك بتطبيق قرارات لجنة التسيير .

يراقب حسابات السنة المالية في نهايتها ....

وله الحق في رفض مخططات الاستثمار والتنمية اذا ملاحظ انها تخالف مبادئ التسيير الذاتي .

ان العمل في القطاع المسير ذاتيا فهو عبارة عن عمل اشتراكي حيث ان العمال يتقاضون رواتبهم واجورهم شهريا بحكم انهم منتجين حرين ومسؤولين وذلك باشتراكهم في الانتاج .

وما الاصلاحات المتتالية والمتعاقبة (66، 68، 69، 71، 72، 19875)

ما هي الا عبارة عن تقويمات لهذا الاسلوب الانتاجي وذلك لاعادة تنظيمه بشكل ملائم ويناسب ظروف كل مرحلة .

1—3—6 الـــد واوين المســاعد ة للمزرعة المسيرة ذ اتيـــا

انشـات الحكومـة مؤ سســات مختصصـة تقـــوم بتمويـل وتموين المـزارع المسيرة ذ اتيا وكان اول ديـوان انشـئ في هـذا الصـدد هـو ORNA الديوان الوطني للاصـلاح الزراعي والدور الرئيسي لهـذا الاخيـر هـو تسييـر الارض والاملاك الشاغـرة وقـد تـم تدعيمه بهيئات مساعدة على مستويين .

1—3—6—1 علـى مستـوى كـل د ائــرة ORNA يركز علي هيئتين همـا :

— المراكز التعـاونية للاصـلاح الزراعـي CCRA

— اتحادات الالات الزراعيـة OMA

وتتمثـل مهمـة CCRA في التمويـل والمحاسبـة وتقـديم القروض لمختلـف وحـدات الانتـاج وتتمثـل مهمـة OMA في تمويـن تلـك الوحـدات بالالات والمعـدات الزراعيـة الازمة لذلك مع مباشـرة اعمـال الصيانـة .

1—3—6—2 علـى مستـوى الوطـني : يرتكـز ORNA على نوعيـن من التعاونيـات لتسويـق المنتوجـات .

— تعاونيـات الاصـلاح الزراعـي CORA خاصة بالتسويق الخارجي — التصدير —

— تعاونيـات الجهوية للتصريف CORE يقـوم بالتويق الداخلـي

وفي سنـة 1966 تـم اصـدار قرار يقضـي بتوزيـع مهـام ORNA الي مايلي

— الديـوان الوطنـي للخضـر والفـواكه OFLA يقوم بالتسويـق للخضـر والفواكه على المستـوى الداخلـي والخـارجي .

— الديـوان الوطنـي للعتـاد الفلاحي ONAMA يقـوم باصـلاح الالات والمعدات التابعـه للقطاع والتابعه للقطاع الخـاص .

— الديـوان الوطنـي للحلفـا ONAFLA يقوم باستغـلال نبـات الحلفـاء وتحديد اسعـارهـا وتنظيـم السـوق .

— الديـوان الوطني لتغـذيـة الماشيـة ONAB مهمـته دراسـة حاجيـات الماشيـة من المـواد الغـذائية وارشـاد الفلاحـين وتقديـم المساعدات الفنية لهـم .

1-4- مشاكل القطاع المسير ذاتيا

لوحظ انه عندما باشر السلطة في تطبيق لوائح وخصوص التنظيم الفلاحي المسير ذاتيا عارض هذا الاخير جملة من العراقيل والمشاكل سواء اكانت اجتماعية او اقتصادية .

- مشكلة التسويق : تسبب هذه المشكلة في اتلاف كميات كبيرة جدا من الانتاج الزراعي بهذا القطاع وهذا لتاخر عمليه الشحن من جهة وتعقد الجهات الوصية والجهاز الاداري الخاص بالتسويق من جهة اخرى .

حيث لم تكن هناك سياسة تسويقية واضحة وكانت تسوق المنتوجات قبل تطبيق قوانين التسيير الذاتي وفق قوانين سوق العرض والطلب ولهذا تم انشاء سنة 1963 (تعاونية التصريف والبيع وتعمل هذه المؤسسة تحت اشراف الديوان الوطني للاصلاح الزراعي)" (1)

ونتيجة عدم قدرة هذا الاخير على التكفل بالانتاج الفلاحي تم انشاء " الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية " (2)

اما الاسعار فكانت تحدد عن طريق تجار الجملة الذين يحتكرون السوق وبذلك يحمل المستهلك تكاليف اضافية نتيجة ارتفاع الاسعار . وهذا ما اثر سلبا على الانتاج الفلاحي حيث هجر عدد كبير من الفلاحين للاراضيهم نتيجة تردي وضعف عائدات العمل الزراعي خسائر فادحة في المزارع المسيرة ذاتيا وكذا القطاع الفلاحي عموما .

" حيث كانت الخسارة والافلاس في هذا القطاع مسير بوضعية تابعة 13 % سنويا حتى سنة 1986 وارتفعت بعد ذلك لتصل الى 17 % انطلاقا من سنة 1986 وهذا راجع الى التضخم الذي يعرفه الدينار اما من الناحية المحاسبية فقد تضاعفت الخسارة عما كانت عليه وهذا كل

1- 2- بهجي محمد القطاع المسير ذاتيا ومشاكله المالية رسالة ماجستير 1987 جامعة الجزائر ص 255 ، 256

ثلاثة سنوات انطلاقا من 1975 " (1)

وبانشاء الديوان الوطني للخضر والفواكه الجزائرية OFLA وهدف السمى :

ـ القضاء على تجار الجملة والوسطاء والطفيليين

ـ سيطرة الدولة على القنوات التسويقية وبالتالي تضييق الحصار على القطاع الخاص ومنه يصبح للدولة وضع اسعار تخدم المنتج وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطن ومنه يرتفع الطلب الفعال ومنه زيادة الانتاج .

ـ ضمان عدالة في توزيع المنتجات عبر مختلف أرجاء الوطن وقد اعطيت جميع الصلاحيات لهذا الاخير من اجل التسويق للخضر والفواكه وقد تم الاستعانة بمصالح وصية لانجاح هذه السياسة وذلك بتسليط رقابة شديدة من طريق رجال الامن والجمارك وكذا الدرك وهذا لمنع نقل السلع بواسطة الوسطاء والطفيليين ...

ورغم هذا لم يثبت الكفاية اللازمة لتسويق المنتوجات وهذا لشساعة القطر وتباعد الولايات عن بعضها البعض وصعوبة الوصول الى مناطق تواجد فيها السلعة لدى القطاع الخاص وهذا لصعوبة المسالك المؤدية اليها والمناطق الجبلية ولهذا الغرض تم انشاء مصالح تسويقية مساعدة لهذا الاخير من طرف الدولة وهذا لتسهيل عملية التسويق وضمان وصولها الى المستهلك .

ـ التعاونية الفلاحية المتعدد الخدمات

ـ التعاونية الفلاحية للخضر والفواكه

ـ ديوان الخضر والفواكه الجزائري

وفي سنة 1986 تم فتح المجال امام المزارع هي التي تقوم بالعملية التسويقية سواء تتعامل من طرق تجار الجملة اوتجار التجزئة حيث تم الغاء جميع الهياكل التسويقية السابقة وبالتالي فتح المجال امام سياسة السوق ـ عرض وطلب ـ تحت سيطرة التجار والوسطاء على الانتاج الفلاحي ويحتكرون السوق وخاصة بعض المنتوجات

1-Les Cahies De Reformes N°2 ENAG 1989 P37

كالبرتقال ، الطماطم ، العنب ...

ان تعقد الاجهزة الادارية للهيئات الوصية اثر سلبا على القطاع المسير ذاتيا ووضع المزارع المسيرة ذاتيا في اوضاع اقتصادية يرثى لها حيث انه تم ملاحظة مايلي :

" انه من المنطقة الاولى اين توجد حوالي 873 وحدة زراعية اشتراكية منها 67 % في وضعية خسائر وافلاس اي حوالي 544،7 مزرعة . اما بالمنطقة الثانية التي توجد حوالي 1300 مزرعة فلاحية منها 1029 خاسرة بنسبة 79،15 % وفي المنطقة الثالثة اين تتواجد 1181 مزرعة فلاحية منها 70 % في حالة عجز ولا تضمن التوازن المالي اي حوالي 826،7 مزرعة تعتمد في تسديد عجزها عن طريق ميزانية الدولة " (1)

ويتضح من خلال هذه الاحصائيات ان من مجموع 3354 مزرعة فلاحية عبر المناطق الثلاثة يلاحظ ان نسبة 72 % منها تعاني عجز وافلاس دائمين مما يكلف ميزانية الدولة اعباء مكلفة ترهق الميزانية العامة .

1-4-1 مشكلة الاسعار :

يلاحظ ان ثبات الاسعار للمنتجات الزراعية على مدار عدة سنوات وانخفاضها وعدم تغطية تكاليف الانتاج جعل المزارع تعاني مشاكل مالية وضعف في قدرة التمويل الذاتي .

ان السياسة البيروقراطية في فرض الاسعار جعل المزارع لاتقدم على انتاج المحاصيل التي تتطلب ايدي عاملة موسمية وهذا لتفادي ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي نتيجة هذه السياسة يتم حرمان المجتمع من بعض المنتوجات مما تضطر الدولة من استيرادها من الخارج .

وقد تعمد احيانا بعض المزارع المسيرة ذاتيا الى ترك المحاصيل دون جنيها

---

1 — Les Cahies De Reformes OP CIT P57

1-4-3 مشكلة الهجرة وتراجع اليد العاملة الزراعية :

نتيجة الاهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة والهيئات الرسمية من خلال استراتيجية التنمية سجل القطاع الفلاحي تراجع كبير في اليد العاملة وارتفاع معدل النزوح الريفي من سنة الى اخرى . وهذا ماثر سلباطي هذا القطاع والانتاج الزراعي بصفة عامة . وهذا لعدة اسباب منها :

- ارتفاع الاجور الصناعية مقارنة مع الاجور الفلاحية .
- الامتيازات المهنية والاجتماعية لعمال القطاع الصناعي كالنقل المطعم، الضمان الاجتماعي، العطل السنوية، الاسبوعية . . .
- امكانية الترقية وارتفاع الاجور زيادة على اختلاف ظروف العمل وسهولته احيانا .
- ضمان مختلف المرافق الاجتماعية والثقافية لابناء عمال القطاع الصناعي المدارس، المصحات، رياض الاطفال، المخيمات الصيفية . . .
- امكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في المدن الصناعية كالجزائر، وهران، عنابة . . .
- الضعف التقني للزراعة الجزائرية والمؤثرات الطبيعية كقلة الامطار ضعف الاراضي الزراعية جعلت اجمالي هذه المشاكل والاسباب القطاع الزراعي عرضه للتراجع وتدني الدخول الزراعية .

1-4-4 بعض المشاكل الادارية :

ان الجهات التي تقوم على تسيير المزارع المسيرة كلجنة العمال والجمعية العامة والمدير . . . كانت الاختصاصات غير واضحة حيث كانت الجمعية العامة لاتقوم بدورها الرسمي على اكمل وجه وهذا لعدم وجود خبرة مهنية تؤهل العمال على المراقبة لان نشاط هؤلاء كان قبل تطبيق نصوص التسيير الذاتي تعتمد الجهد العضلي وتطبيق اوامر المعمرين لاغير وبالتالي عدم تمكنهم وتاقلمهم في الاطار الجديد وهو المراقبة

2 — قطاع الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية "كعملية تغييرية لتعميد تنظيم القطاع الفلاحي وفق منظور اشتراكي "(1) .

انطلاقا من القواعد الهيكلية الموروثة والتي ستؤمن زيادة على الاهداف الاجتماعية عملا لاجل تطوير مستوى المعيشة في الارياف وذلك باعادة توزيع الاراضي وتنظيم المزارعين كما وتضع شروطا لترقيتهم وبالتالي تطوير المزارع " الثورة الزراعية بفضل نشاطها المزدوج على مستوى العلاقات والهياكل الخاصة بالانتاج يمكنها بل يحتم عليها قلب الاوضاع الحالية للملكيات العقارية الواسعة وتصفية اثار الاستعمار البالية التي ادت نتائجها الي هجرة الريف وتفاقم الفوارق الاقتصادية بين القرى والمدن "(2) .

وترقية العامل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وكذا القضاء على استغلال الانسان للاخية الانسان وهذا لا يتحقق الا باعادة انشاء وبعث علاقات انتاجية جديدة تقوم على العمل المنتج كركيزة اساسية لتطوير الانتاج وهذا وفق مبدا " الارض لمن يخدمها " (3)

2 — 2 اسباب الثورة الزراعية :

ان هذه العملية التغييرية لم تاتي من عدم بل جاءت نتيجة بواعث اقتصادية واجتماعية وسياسية .

2 — 1 — 1 الاختلالات الهيكلية في القطاع الخاص والقطاع المسير ذاتي :

كما هو معروف قبل سنة 1971 كانت الاستراتيجية الزراعية المسيطرة في تسير القطاع الفلاحي هي سياسة التسير الذاتي للمستثمارات الفلاحية وكذا القطاع الخاص والتقليدي حيث يلاحظ ان القطاعين تدهور في الانتاج وتذبذبه من سنة الى اخرى هذا نتيجة وضع القوى الانتاجية التي تحدد تقدم او تاخر القطاع ان هذه الاخيرة تعاني جمود في العلاقات الانتاجية اعاقت تطور القطاعين كما يلاحظ سوء

---

1 ، 2 ، 3 — ميثاق الثورة الزراعية رئاسة مجلس الوزراء مطبعة الجيش ص 8 ، 10 ، 55

توزيع الحيازات العقارية في كل القطاعين ومنها مدى مساهمة كل قطاع في الانتاج الوطني .

(12) جدول يوضح توزيع الاراضي (قطاع خاص قطاع مسير ذاتي) سنة 1970
الوحدة 1000 هـ

نوع الزراعة	القطاع المسير ذاتيا	النسبة	القطاع الخاص	النسبة
حبوب شتوية	762	23.6	2456	76.3
حبوب صيفية	06	66,6	03	33.4
خضروات يابسة وطرية	102	51,2	97	48,8
الحمضيات	40،1	86,7	06،1	13,3
الكروم	253	87,2	37	12,8
الزراعات الصناعية	13 440	65, 6	7030	34,4
المجموع	14 603 ،1	60, 2	9 6 29،1	39, 8

د / حسن بهلول مصدر سبق ذكره ص100

انه من خلال الجدول يلاحظ ان نسبة كبيرة من الاراضي المنتجة للحبوب مصدرها الاول هو القطاع الخاص حيث حوالي 76،5 % من الاراضي الخاصة تقوم بزراعة الحبوب الشتوية وبذلك يسيطر القطاع الخاص على انتاج المصدر الاول للوجبة الغذائية وذلك بنسبة 72 % من اجمالي انتاج الحبوب اما الحبوب الصيفية فان القطاع العام يحوز 66،66 % من اجمالي الاراضي ولكنها لاتكاد تذكر امام العقارات الكبيرة للقطاع الخاص في اطار انتاج الحبوب الشتوية .

ولاتكاد تكون اهمية كبيرة للملكيات الخاصة في بعض انواع المزروعات مقارنة مع القطاع المسير ذاتيا كالمساحات المخصصة لانتاج الكروم وكذا الحمضيات وتمثل الحيازة العقارية في الزروعات الصناعية حوالي 25 % من اجمالي الاراضي وهي نسبة لاباس بها مقارنة مع القطاع العام وتكاد تتقارب نسبة الحيازات العقارية في زراعة الخضروات اليابسة

والطويلة وهذا نتيجة طبيعتها التجارية من جهة ود ورتها الزراعية من جهة اخرى .

2–1–2 التوزيع غير متساوي للاراضي :

انطلاقا من التوزيع العام لمساحة الجزائر عامة والزراعية خاصة واسقاطها على الاراضي الزراعية الموروثة عن الاستعمار وكذا التي جاءت نتيجة نظام التسيير الذاتي .

(13) جدول توزيع عام لمساحة الجزائر
الوحدة كلم²

طبيعة الارض	المساحة	النسبة
اراضي غير زراعية	1 . 900.000	80 ،2
مناطق حلفائية	30.000	1 ،3
غابات	25 .000	01
مناطق رعوية	340.000	14 ،3
مساحات زراعية	75.000	3 ،2
المجموع	2.370.000	100

O.N.S Statistiques N°14 OP CIT P

ان مساحة الارض القابلة للزراعة – من خلال الجدول اعلاه – ضعيفة مقارنة مع اجمالي المساحة الوطنية حيث لا تتعدى هذه الاخيرة 75،000 كلم² مايعادل 6 : 800،000 هكتار يتركز اغلبها في الشمال حيث ترتفع نسبة الكثافة السكانية اين يقدر سكانها 08 ملايين نسمة – احصائية 1972 – وان 50٪ من هذه الاراضي الزراعية نسبة الامطار بها قليلة او متوسطة على الاكثر تقدير وغير منتظمة تتراوح بين 300 الى 400 ملم سنويا .

ويستحوذ القطاع المسير ذاتيا على 1/3 هذه المساحة وهي اراضي الكلون سابقا وبالتالي هي من اجود الاراضي واكثرها تجهيزا وهي في شكل ضيعات شاسعة ذات تنظيم عقاري وفلاحي محكم تكتسل المصدر الاول الصادرات الزراعية من كروم، حمضيات ...

رغم تجهيزها تجهيزا عصريا الا انها لاتستخدم الا الكمية القليلة جدا من اليد العاملة "56مليون يوم عمل "(1)؟

موزعة على 000. 135 عامل دائم وقرابة 100،000 عامل موسمي ويعيل هذا القطاع حوالي 000: 140 .1 نسمة اما الثلثان الباقيان فيعيلان اكثر من 05 مليون نسمة اما القطاع الخاص فانه لايزال بعيد عن الاهداف التي رسمت له .

وقد اسفرت التخفيفات ان الملكيات الشاسعة ان مالكها لايمثلون سوى 03% من اجمالي السكان ويحوزون وحدهم 25% من اجود الاراضي الزراعية وقد ازدادت خطورة هذه الاراضي — الملكيات الشاسعة — لنقص الزراعات الكثيفة وان 96% من اراضي القطاع الخاص مستخدمة لانتاج الحبوب ان هذه الكميات الكبيرة من الملكيات عمقت من تدهور اوضاع العائلة الزراعية الريفية فزادت الهجرة الريفية نحو المدن الصناعية — الجزائر، وهران، عنابة ....

(14) جدول يوضح الحجم السنوي للهجرة 66— 1973

66 — 1968	68— 1970	70— 1973
17،000	40،000	80،000

د / عبد اللطيف بن اشنهو الهجرة الريفية في الجزائر ترجمة عبد الحميد اتاسي المؤسسة الوطنية للطبعة التجارية ص 10

1— د / حسين بهلول مصدر سبق ذكره ص12

ان الارتفاع المتزايد لهذه الهجرة يرجع اساسا الى تدهور علاقات الانتاج في العمل الزراعي في الريف ـ الخماسة ـ الثلاثة وكذا طالة الاجر الزراعي مقارنة مع الاجر الصناعي . . .

2ـ1ـ3 التركة الاستعمارية

يقدر ماتركه الكلون غداة الاستقلال حوالي 2،726 مليون هكتار تتوزع على 22 الف معمر فرنسي .

(15) جدول يوضح تطور الحيازات العقارية للمعمرين 70ـ 1962

الوحدة : هكتار

الاراضي السنة	مساحة الحيازة العقارية
1970	481.000
1898	1500.000
1917	2.100.000
1962	2.726.000
111	

D/BADILLO OP CIT P34

ان الزيادات في الحيازات العقارية للمعمرين واستلائهم على اراضي الفلاحين ودفعهم الى الجبال واراضي الوعرة جاءت نتيجة ضغوطات مختلفة سواء اكانت قانونية وذلك عن طريق اصدار المراسيم والقرارات والقوانين اوكانت اقتصادية وذلك من خلال السياسة المالية ـ الضرائب على الاراضي بمعدلات مرتفعة تجعل الفلاح عاجز عن التسديد او عن طريق عمليات الديون والقروض التي تثقل كاهل الفلاح ايضا . اوضروف عسكرية محضة المصادرة للاراضي البايلك وممتلكات الثوار الفارين .

المهم غصب المساحات بأية طريقة على حد تعبير مارشلات فرنسا ان القطاع الكولونيالي يحوز اجود الاراضي الزراعية بالجزائر

" اعالي هضاب الشلف سهول متيجة بالوسط سهول عنابة (بيسون،) " (1).

حيث تحتاز هذه الاراضي التي كانت في شكل مستعمرات فلاحية في المتوسطة تقدر بحوالي 125 هـ مجهزة باحسن العتاد والبات ، اسمدة ....

مختصة اصيلا في المحاصيل الموجهة للتصدير — خمور ومشمسات ، حبوب — ويحوز عموما هذا القطاع 40 % من الاراضي المستغلة ويحمل انتاجه حوالي 65 % من اجمالي الانتاج الوطني .

2—1—4 الظروف الغير المستقرة بالنسبة لاستغلال الاراضي :

ان ركود القطاع الفلاحي يرجع اساسه الى الهياكل الزراعية في حد ذاتها حيث هناك عدد هام من الملاكين لا يستغلون اراضيهم بانفسهم ولكن يقومون باقتطاع الريع من الفلاحين وهذا مايجعل الفلاح لا يفكر في تطوير وسائل الانتاج اورفعة لان هناك من هو مسلط عليه يستغل قوة عملية كخماس .

لذلك فانه لا يصل كامل الحرية ليتصرف في تطوير وسائل التانه وقد استفاد هؤلاء الملاكين نتيجة علاقتهم الشخصية وطرق بيروقراطية من السيطرة على صغار الفلاحين وبالتالي تبعية كاملة وذلك لاستحواذهم على النصيب الاكبر من القروض الفلاحية الموجهة لشراء البذور وانشاء العقاولات والزراعية وتجارة المنتجات الفلاحية والسيطرة على اسواقها .

وقد نتج عن هذا الاستغلال . ترك الفلاحين للاراضي والبحث على العمل خارج اطار الزراعة وبالتالي تدهور في الانتاج الفلاحي وارتفاع الارتباط للاقتصاد الوطني بالاسواق العالمية .

وبذلك عملت الدولة على تطوير الارياف وذلك بتخصيص الايرادات الزراعية لتحسين مستوى المعيشة لصغار الفلاحين وكذلك قامت

---

1 —D/BADILLO OP CIT P34

باستصدار قوانين تـردع من يسئ استعمال الارض وهذا حماية للفـلاح كما تدخلت الدولة لحماية الفلاح من المضاربين والوسطاء ومحاربة السوق الموازية للمدخلات الزراعية عتاد ، البيات ، سماد . . .

وكما عملت على القضاء لاشكال الاستغلال وضمان مساهمة العمال في تنظيم المدخول الزراعي ونتائجه .

2ـ2ـ اهداف الثورة الزراعية وخصائصها

2ـ2ـ1 الاهـداف :

ان الهدف الرئيسي للثورة الزراعية هو التوزيع العادل والفعال لوسائل الانتاج وتضمنت على هذا الاخير اهداف جزئية وتتمثل فيمايلي :

ـ الغاء حق الملكيات في حد ذاتها لذوي الامتيازات وذلك لتثبيت حقوق صغار الفلاحين الذين يستغلون اراضيهم بانفسهم وادماج الفلاحين في مجهودات التنمية الزراعية وتخصيص الاراضي للفلاحين الذين لا يملكون اراضي زراعية وكذا تزويدهم بالوسائل الازمة لذلك .

ـ تحديد قطعان الماشية والنخيل وكذا موارد الري ومصادر المياه وتسهر على تنظيم استعمالاتها تبعا للاحتياجات المنتجين وكذا تشجيع تربية الماشية كثروة زراعية هامة .

ـ وضع حد لتشعب الملكيات العقارية والحيازات وتعمل على تنظيم الاجارات الخصة بالاراضي وتعطي اولويات الاجار للفلاحين غير مملكين او للتعاونيات الزراعية ، كما تسمح للمستحقين باختيار شكل التنظيم الاكثر ملائمة لاحتياجاتهم .

ـ تصفية اثار السياسة الاستعمارية التي تستعمل اجود الاراضي الزراعية لزراعات التصدير دون ممارسة تكثيف لتربية الماشية وتهميش المحاصيل الاساسية للسكان كالقمح ، الزيتون . . .

ـ انعاش الصناعة وذلك وفق برامج زراعة عصرية تعمل على توسيع السوق الداخلية وتشجع النمو الصناعي واعدة توجيه الانتاج الزراعي وتطويره في اطار شبكة الصناعات التي تعتمد على المحاصيل

الزراعية ـ الصناعة الغذائية مثل صناعة المواد الكيماوية والصناعة الميكانيكية

ـ اعادة تاسيس هياكل زراعية جديدة وذلك عن طريق احداث تعاونيات زراعية وتحرير مبادرات الفلاحين وممارسة طريقة استمارات زراعية كثيفة والقضاء على ان الارض مصدر ثروة واثراء وذلك بالغاء الملكيات الواسعة ومنع المتاجرة بالعقارات الزراعية .

ـ مكافحة كل اشكال التبذير وتعاقب على ذلك وتهدف الى جعل الاستعمار وتطوير وسائل الادماج شئ الزامي .

كما تلتزم الدولة بحماية الارض التي هي راس المال الدائم والمحوري في اطار الاستمارات الزراعية وتشجع وتسهر على مراقبة عمليات التسليف والقروض الموجهه بصفة كبيرة الي تربية الماشية وتحديث الهياكل الزراعية وكذا تهدف الى تنظيم شبكة التموين والتسويق والجباية والاسعار السلع الضرورية .

ـ ايجاد تقاليد زراعية تقوم على علاقات مؤسسية اولوية العمل لملكية الانتاج والارض وتكون النقطة المحورية في هذه العلاقات هي تنمية الزراعات الاكثر استراتيجية للسكان وذلك باعتماد الوسائل العلمية الحديثة وتشجيع الدراسات والبحوث في هذا الاطار .

2ـ2ـ خصائصها

ان الثورة الزراعية طابعها يمتاز بالشمولية لكافة مناحي المعيشة والعمل وذلك لتصفية التخلف بكل اشكاله .

2ـ2ـ1 ذات طابع عام : ان الثورة الزراعية عملية متواصلة وتمس كل من يملكون العقارات الواسعة او الذين يتغيبون على استغلال اراضيهم بانفسهم وذلك بالتاميم وتاسيس التعاونيات . وبالتالي فانها كل لا يتجزا وتقوم على مبدئين اساسيين .

المبدأ السياسي : " الارض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الارض الا من يفلحها ويستثمرها " (1) وهذا يؤدي الى حصر الملكيات ومكافحة

1ـ ميثاق الثورة الزراعية مصدر سبق ذكره ص 34

التخريب .

المبدأ الاقتصادي : انشاء وبعث التعاونيات واستثمار الطاقات الزراعية التي يمكن الاعتماد عليها لحل مشكل ضعف وتذبذب الانتاج الزراعي بان النشاطات الاقتصادية التي تتناول اوضاع معيشة الفلاحين وتعمل على ضمان حقهم من مجهودات التنمية .

2_2_2 الثورة الزراعية طويلة الامد :

ان جميع الاعمال المدرجة في اطار اصلاحات الثورة الزراعية لا يمكن انجازها في وقت واحد بل تتطلب لذلك وقت طويل يعقد سنوات ولضمان فعالية هذه الاعمال لابد من تنظيم العملية الشاملة على مراحل معينة وذلك عن طريق دراسة تطورها ومبادئها بشكل معقول وكذلك ان التغيرات الجذرية والهيكلية في عالم الريف تتطلب مجهودات جبارة لذلك سواء في الوقت او المال او التقنيات ومرت الثورة الزراعية بالمرحلة الاتية :

ـ المرحلة الاولى : مرحلة الترشيد والتوعية :

اعتمدت في هذه المرحلة على توعية وترشيد وشرح ابعادها وتوضيح فكرتها والقصد من ورائها كاصلاح جذري لهياكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي .

وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في حركية التنمية وخاصة الفلاحين اي ان هذه المرحلة كانت عبارة عن تعبئة نفسية ودراسة سيكولوجية للفلاحين ومدى تقبلهم او رفضهم لهذا الاصلاح وكذلك العمل على خلق الجو السياسي والاجتماعي لتطبيق مبادئ الثورة الزراعية

ـ المرحلة الثانية : مرحلة توزيع الاراضي الزراعية على المستفيدين منها : وفق مقاييس وشروط موضوعية مسبقا منها الاهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المحروزة وكذا تمنح الارض للذين لا يملكون او يملكونها على درجة ناقصة اي غير كافية له وبالتالي يتم تخصيص الاراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح والدولة يتم فيه تحديد حقوق وواجبات كل واحد من الطرفين .

المرحلــــة الثالثـــة : وتم في اطـارها تحـديد قطعـان الماشية والنخيـل بالمناطق السهلية والهضاب العليـا وكذا الصحراوية .

2ـ2ـ3 ـ الثـــورة الزراعيـــة تقتضـي وسـائل تقنية ومالية امة :

انه لا جـل تطبيق حسـن وسيـر منتظـم لمـراحـل الثورة الزراعيـــة تتطلب ذلك كثيـر من الدعم التقنــي والمالـي الفعاليـن وان التدابير التي تقتضـي المعطيات المعقـدة لايمكن ان تتخـذ الا تبعــا لعوامـل تقنيـة ط دقيقـــة .

ان تحـديد المساحـات وقطعــان الماشية والنخيـل يتطلب طاقـم تقني مؤ هـل من الناحيــــة العلميـة لكـي يقـوم بهـذه العمليـة ويعطي مساهمـة فعـالة في دفـع اجـراءات الثورة الزراعيـة وفـق منظــــور مضبـوط ومـدروس .

ان مساحـة القطع الممنوحـة وتحـديدها ودراســة الشروط الملائمـة لذلك تتطلب دراســة اجتماعيـة واقتصاديـة للمستفيد ودراسـة علميـة للارض في حد ذاتها وبالتالي لابد من استكمال المعارف الخاصة بالبيئـة الريفيـة ومنه يتعيـن على الدولـة تعبئات الجميـع وتنظيم التعليـم والتكوين الزراعي وهـذا كله يتطلب رؤوس أمـوال طائلـة للانجـاج العمليـة وذلك بتخصيص قـروض للفلاحيـن من اجـل تدعيمهـم وتمكينهـم من توفيـر الشروط الملائمة لانطلاقة الثورة الزراعيـة بصـــورة حسنـة كمـا يجـب ان تساهم السلطات المحليـة وهيئـات الدولـة وذلك مـن خلال تدخـلها وفـق مايحـدده القانون العام للثـورة الزراعيـــة .

وفي اطــار اجـراءات تطبيق الثـورة الزراعيــة وخاصـة بعد تاميـــم الاراضـي وكذا بعد تحديد قطعان الماشية والنخيل قامت الدولـة باعطاء تعويضات ماليــة للمؤ مم لهــم وهــذا حسب نوعيـةالارض وكـذا انتاجية النخيـل .

(16) جدول يوضح التعويضات المقدمة للمؤممم لهم

نوعية ملكية الاراضي	قيمة التعويض للهكتار الواحد دج
اراضي جرداء في الهضاب العليا مردوديتها اقل من 8 قنطار	1000 دج
اراضي جرداء في السواحل والسهول	5000دج
اراضي جرداء في الهضاب العليا مردوديتها من 8ــ20قنطار	3000
اراضي جرداء في الهضاب العليامردوديتها اكثر20 قنطار	5000
اراضي جرداء الجبال والصحراء	2000
اراضي مغروسة بالاشجار حسب العائدة	10000
اراضي مغروسة بعصب الخمور	6000
اراضي سقية (جرداء او مغروسة) في السواحل والسهول	25000
اراضي سقية في الهضاب العليا	20000
اراضي سقية في الجبال والصحراء	15000
اشجار نخيل دقلة نور	600 للنخلة
اشجار نخيل تمور عادية	300 للنخلة
اشجار نخيل ضعيفة	150 للنخلة

د / عمر صدوق تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر
ديوان المطبوعات الجامعية ص 32

وانطلاقا من هذا الجدول نلاحظ ان نوعية الارض وكذا خصائصها هي التي تحدد قيمة التعويضات المدفوعة للمؤمم لهم كما يتحكم الموقع ومصدر الماء وكميته المتوفرة للقطعة المؤممة ايضا في التعويضات اما الاشجار فتتم على اساس نوعية الشجرة وكذا انتاجها .

والملاحظ ان هذه التعويضات لم تكن تعبر على القيمة الحقيقية للاراضي او الاشجار لان التجاوزات الادارية والمجاملات من طرف السلطات المحلية وجدة طريقها في هذا المضمار .

كما تتم تحديد الحد الادنى والاعلى لملكية الاراضي حيث تم تقليص الملكيات الشاسعة وقد اخذ في عين الاعتبار كمقياس لتحديدها الشروط التالية :

ـ جودة الارض ونوعيتها

ـ نوعية الاشجار المغروسة بها

ـ كمية المياه المتوفرة

(17) جدول يوضح الحدود الدنيا والقصوى للملكية

نوعية الاراضي	الحدود الدنيا	الحدود القصوى
1ـ اراضي جرداء		
ـ سقية	0،5 هـ	05 هـ
ـ غير سقية	05 هـ	110هـ
2ـ اراضي مغروسة		
ـ سقية حسب نوعية المغروسات	من 1،5هـ ـ 10،5	من 3،5 ـ 35 هـ
ـ غير سقية	من 4 ـ 11،5هـ	من 4،5 ـ 45هـ
3ـ اشجار النخيل	20 نخلة	250 هكتار

د / عمر صدوق مصدر سبق ذكره ص34

" حسب المواد 59 و 62 فقد تم تحديد قطعان الماشية كان الزاميا لجميع المربين فكل قطيع يجب ان يخضع للنسب التالية 50٪ من الماعز الحلوب ، 50٪ من الكباش ، 90٪ من النعاج المنتجة"(1)

وتم وضع شروط يجب ان يتمتع بها المالك والقائم على تربية الماشية منها القدرة على التربية وعدم وجود مورد اخر خارج الرعي وبلوغ سن الرشد والحرفة الدائمة هي الرعي

1ـ د / عمر صدوق مصدر سبق ذكره ص48

2 — 3 — التعاونيات الزراعية :

ان هذه الاخيرة ماهي الا اداة من ادوات الاصلاح الزراعي لبعث التنمية حيث تمكن من احتواء المزارع الصغيرة في شكل وحدات مهيئة لاستخدام وسائل انتاج اكثر تطور .

فالتعاونية تسهل للفلاح امتلاك وسائل انتاج عالية التقنية وباهضة التكاليف للاستغلالها بصفة مشتركة لانه "لا يستطيع الحصول "عليها ما لوكان بفرده وهذا لارتفاع أسعارها .

كما وتدعم التعاونيات الزراعية تطوير علاقات الانتاج فيما بين الفلاحين وذلك بالقضاء على العلاقات الانتاجية العويقة من عهد الاستعمار كالخماسة والثلاثة .

وتعمل في اطار تطوير التوجه الاديولوجي الاشتراكي وذلك من خلال الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتسعى جاهدة الى تحقيق الاستثمارات المطلوبة لحماية الاراضي من جهة ورفع المردودية والانتاج من الجهة الثانية .

ان هذه الاخيرة تساعد الدولة على تنظيم مساعداتها وتنميها وجعلها تشمل كافة العاملين بها بصفة جماعية لتمكنهم الحصول على هذه المساعدات في اطار استعمالها الجماعي .

وتحقق نوع من التكامل الزراعي وذلك بادماجها مزارع جديدة في شبكات التموين والتسويق من جهة واستعاب الاطارات الفلاحية من جهة ثانية كما وتستعمل كوسيلة لضبط ومراقبة القطاع الخاص وتحديده وحماية القطاع العام من التقلبات التي قد يعرفها السوق نتيجة المضاربة اوارتفاع الاسعار ولذلك وكزت الدولة على تعاونيات ذات الصيغة الانتاجية المباشرة وهي تعاونيات الثورة الزراعية التي اهتمت بتحديد اشكال الاستثمار التي تسمح بتدعيم سياسة الانتاج وقد بلغت نسبة هذا النوع حوالي 69 ٪ من اجمالي التعاونيات .

اما التعاونيات ذات الصبغة الجماعية لا تمثل سوى 2،5 % تقريبا بالنسبة للباقي لانها ذات طابع خدمي اكثر منها انتاجي .
واما تعاونيات الاستصلاح وكذا الاستثمار الجماعي يمثلان معا حوالي 28 % من المجموع العام وهذا يرجع اصلا الى ان طبيعة الاهداف المبرمجة وكذا طبيعة طرق التسيير لهذه الاخيرة ويمكن تجميع والتطرق الى مختلف انواع التعاونيات الزراعية وذلك من خلال النصوص والمواثيق الفلاحية وقد تم احصاء الاراضي التي استحوذ عليها صندوق الثورة الزراعية حوالي 1916230 هكتار وكذا 1288435 نخلة تم توزيع منها حوالي 1122709 هكتار و 1153503 نخلة على المستفيدين بصورة جماعية او فردية .

2ـ3ـ1ـ المجموعة التعاونية الحضوية للاستثمار (جمعية استصلاح الاراضي)

ان الهدف الاقتصادي لهذه المجموعة ينحصر في استثمار الاراضي المتروكة وغير المستغلة على الوجه اللازم كان تكون اراضي غير صالحة لزراعة ولكنها قابلة للاستصلاح وتسعى ايضا الى الاستعمال الامثل لعوامل الانتاج المتوفرة وتشجيع استيعاب الاطارات المتخرجة اما من الناحية الاجتماعية فهي تسعى لتحسين الاوضاع المعيشية للفلاحين وتدعم الروابط بينهم اما من ناحية التسيير المالي والاداري لها فانه يتم اقتراع بصورة سرية ولمدة سنتين .

2ـ3ـ2 ـ المجموعة الزراعية للمالكين على الشيوع :

" ان الملكية الشائعة فلابد من تشجيعها لنفس الغرض بعد لا من ازالتها ولابد من تنظيمها في وحدة تعاونية ..."(1)

تقوم المجموعة على صيانة واستغلال الزراعي للملك المشاع كما ولها الحق في ان تقوم بجميع عمليات الشراء والبيع المتعلقة

1ـ وزارة الفلاحة التعاون والثورة الزراعية تقرير مر111

بهدفهما الرئيسي دون المساس او التغيير لطابعهما العدي وان تاسيسهما يشجع على الملكية المشاعة .

اما من الناحية الادارية فان رئيسهما يتم انتخابه بطريقة سرية وفي اطار تعاونهما العام فانها تنشىء علاقات مع التعاونيات الزراعية البلدية المتعددة الخدمات التي يمكن ان تنظم اليهما كما ويجوز لهما الانظمام الى كل تعاونية تابعة للخدمات التخصصية :

2-3-3 - مجموعة التعاون الفلاحي : ان للمجموعة هدف اجتماعي واقتصادي تستهدف ترقية التعاون بين اعضائها وانجاز كل نوع من العمليات المرتبطة باستغلال الاراضي استغلالا مشتركا لادوات العمل الضرورية لكل عضو وتعمل لاجل تنظيم المبادلات التقنية والاقتصادية بين اعضائها كما وتعمل ايضا على اعداد مخططات زراعية الزامية التطبيق على كل عضو .

2-3-4- التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك : تتشكل هذه الاخيرة من المستفيدين بشكل فردي وذلك لاجل الاستغلال المشترك لوسائل الانتاج التي لايمكن للفرد ان يوفرها بمفرده . ويمكن ان ينظم اليها صغار الفلاحين ويتركز استغلالها على اعداد خطط زراعية .

وبالامكان اضا استغلال المشترك للاراضي الممنوحة ويسمح لهم ايضا بتربية الماشية وتسعى من الناحية الاجتماعية الى تحسين الضروف المعيشية وترقية الفلاح وتسهر الدولة في اطار علاقتها من تقديم القروض والاعانات المالية لاجل السيرورة على حركتهما ونشاطهما الدائم .

2-3-5- التعاونية الزراعية للانتاج للثورة الزراعية : تستهدف هذه التعاونية من الناحية الاقتصادية الى الاستغلال الجماعي للاراضي ووسائل الانتاج الاخرى الممنوحة وكما وتقوم بتربية الماشية ولها

الحق في ان تنشأ علاقات تجارية من بيع وشراء وفقا لطبيعتها وتعتبر هذه الاخيرة كمصدر للانتاج وبذلك فانها تتعامل مع كل من الجمعيات المعنية بتسويق المنتوج الفلاحي ويخصص نصف الفائض لهذه التعاونية لتغطية الصناديق التالية وفق النسب الاتية " 15 % لصندوق المال المتداول ، 15 % لصندوق الاستثمار ،10 % لصندوق الاحتياط القانوني ،03 % لصندوق الشركة، 07 % لصندوق الوطني للتعاون "(1) ويكون الممول والممون الاول لهذه التعاونية هي الدولة وخاصة الاعانات والتجهيزات والاستثمارات والقروض .

2-3-6- التعاونية الزراعية للخدمات الاختصاصية : تتشكل هذه الاخيرة من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين وتستهدف استعمال وسائل الانتاج من غير الارض بطريقة جماعية ويمكن للتعاونية ان تحدث اية منشأة وتركيب اي معمل للصيانة والتكيف كما ويمكنها القيام بعمليات الشراء والبيع دون المساس بالطابع القانوني لها وتختلف هذه التعاونية طبقا للامر الذي انشئت له وهو مايحدد اختصاص كل واحدة فمنها ماهو للري ، التموين ....

2-3-7- التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات : ان هذا النوع من التعاونيات ياخذ صبغة اجتماعية واقتصادية وثقافية لذلك فهي اداة لتنظيم الانتاج الزراعي على المستوى المحلي لكل بلدية وتشارك التعاونية المتعددة الخدمات على توفير الادوات الزراعية الحديثة كما وتساعد على تعويض قوة العمل للفلاحين وبالتالي توظيف اكثر للعمل الزراعي .

وتساهم في عمليات تنمية محلية على تراب كل بلدية في اطار المخطط الوطني وتسعى للمشاركة في التوزيع القروض والمعونة على الفلاحين كما تقوم بتموين اعضائها بالمنتجات والادوات والاجهزة الضرورية للعمل الزراعي كما كانت تقوم بتحديد الاسعار قبل سنة 1981 وتتعامل مع تعاونية تسويق الخضر والفواكه للولاية التي تعمل

1- وزارة الفلاحة مصدر سبق ذكره ص198

على البرمجة والتنظيم لمجموع عمليات التسويق الموجودة بتراب الولاية وتساهم في وضع سياسة وطنية للاسعار وبالتالي فهي مجهزة بوسائل النقل ومساحات التخزين ومراكز التعبئة .

2ـ3ـ8ـ تعاونيات تربية الماشية الرعوية : ان انشاء هذه التعاونية جاء ارتباطا لتطبيق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية وتستهدف الى استغلال الماشية ووسائل الانتاج الخاصة بالمستفيدين واراضي الرعي الممنوحة لهم كذلك بصفة جماعية كما تعمل على تهيئة اراضي الرعي وتجهيز التعاونية وصيانة التجهيزات الخاصة لتربية الماشية وعموما تقوم هذه التعاونيات بتجميع النشاطات التي لها علاقة بتربية المواشي بما في ذلك التسويق .

2 ـ 4ـ تقييم عملية الثورة الزراعية : اتسمت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة الغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي .

وقد تم في هذا الاطار تجميد الاسعار لمدة 05 سنوات للعتاد الفلاحي حيث كان يباع الجرار باقل من سعر التكلفة واقل من سعر الشراء المستورد به من الخارج وكذا نفس الشيء بالنسبة للاسمدة والمواد الكماوية سواء منها المحلية او الاجنبية " بعد سنة 1978 تم رفع الحد الادنى للاجور بنسبة 33 ٪ وهذا لدفع القطاع الفلاحي الى الانتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة اخرى"(1)

ولكن المشاكل الكثيرة التي خلقت صعوبة كبيرة في تطبيق الثورة الزراعية حيث رافقت اعمال التعاونيات المختلفة اجهزة تسيير بيروقراطية اثرت سلبا على نظام عملها وكذا ان قلة الامكانيات الموجهة والعتاد اللازم لذلك جعلت مثلا تعاونيات جمعية استصلاح الاراضي والتي تتحول فيما بعد الى تعاونيات الانتاج لثورة الزراعية وان توفرت

1ـ عبد الله مجدال السياسة الزراعية في الجزائر نتائجها وافاقها رسالة تخرج 1990 جامعة الجزائر ص62

هـذه الامكانيات فهي معرضة للاهمال والتسيب .

اما التعاونيات الموجهة للانتاج الشولة الزراعية فانها تعاني من عدم وجود هيئة تسيير قادرة على السهر على ادارة التعاونيات وهذا لقلة الكوادر والفنيين هذا ماجعلها تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين مما فصل هذه الاخيرة على اجهزة التخطيط والسوق الوطنية وطلب المستهلكين كما عانت من تاخر في التموين بالمواد الضرورية لذلك من اسمدة كماوية او بذور اوعتاد فلاحي ..

ان عملية التاخير هذه اضرت بالانتاج من جهة ومن آخرى بالمواد الزراعية كالبذور لانها تاتي في غير وقتها ومنه تتاثر بالعوامل المناخية غير المناسبة لبذرها .

اما تعاونيات تربية المواشي والتي تركز تعاملها مع التعاونية البلدية المتعدد الخدمات وكذا الديوان الوطني للحليب ومشتقاته والديوان القومي لتغذية الانعام بان هذه الاجهزة عطلت المربين وهذا لتعقد الاعمال الادارية اللازمة للاستفادة من اية خدمة مما يجعلهم يتوجهون الى السوق لتلبية حاجيات قطعانهم وكذا التنقل المستمر من منطقة الى اخرى طلبا للكلأ والمياه ومنه اصبحت هذه الدور واوين اجهزة ادارية لاسبب لوجودها كما جعل النقص الكبير للبياطرة والاطارات الفنية التي تسهر على متابعة المربين وتوفير الادوية اللازمة لماشيتهم القطعان تعاني امراضا تقضي عنها سنة بعد اخرى .

اما التعاونيات الزراعية المتعددة الخدمات انها لم تقم بالدور المنوط بها على اتم الوجوه لأنها من المفروض ان تقدم التسهيلات للفلاحين لضمان السير الحسن لباقي التعاونيات الفلاحية .

ان الدور الحساس الذي خصت به هذه الاخيرة يؤثر مباشرة على الانتاج لانها لم تقم بعملية التزويد من المواد الضرورية للفلاحين من بذور واسمدة واليات وعتاد هذا ادى بتراجع الانتاج

مما فتح المجال امام القطاع الخاص نتيجة امتناعها على شراء منتوج الفلاحين مما عرض السوق الى الندرة وظهور طبقة طفيلية تعمل على احتكار السوق كما تعدت هذه التعاونيات بعض صلاحياتها القانونية .

وخلاصة القول ان النظام التعاوني اتسم بالارتجالية في اتخاذ القرار وعدم الكفاءة في التسيير والتنظيم والتوزيع هذا مايفسر الطابع البيروقراطي الذي كان يحكم هذا القطاع وبالتالي تضييع القدرات الزراعية الوطنية فيه وتحمل الدولة والخزينة العامة اثقال افلاس هذه التعاونيات كما يلاحظ من ناحية الانتاج تراجع كبير في هذا الاطار من طرف قطاع الثورة الزراعية على مدى العشرية السابقة حيث انه كان من المفروض ان يوفر هذا الاخير الغذاء اللازم لكافة السكان حيث لوحظ في مدى 10 سنوات تراجع الانتاج بنسبة 50٪ وهذا يعود الى عدة اسباب وعراقيل داخلية من ذات نفس القطاع وسوء التسيير والاهمال والتبذير وضعف التخطيط والتقدير على مستوى التعاونيات وخارجية كضعف الاطارات الوطنية واعتماد الزراعة الجزائرية على العوامل الطبيعية كجودة الاراضي والامطار كما لم تشجع سياسة الاسعار المتبعة على تطوير الانتاج وتطويره حيث حاولت السلطة محاربة تضخم الاسعار عن طريق تجميد سعر قوة العمل من اجل الحصول على تكلفة الانتاج منخفضة هذا مما اثر على ارتفاع معدلات الهجرة نحو المدن وقد استدركت الدولة هذا الاجراء في المرحلة الثانية بوضع الاجور سنة 1974 لتعويض ذلك بتجميد اسعار المدخلات الفلاحية ولكن هذه السياسة واجهت عدت مشاكل كعدم احترام هذه الاجراءات وعدم مشاركة الفلاحين في ضبط المراسيم والقوانين الخاصة وعموما لقد خلقت سياسة الاصلاح الزراعي من

خلال تطبيق نصوص الثورة الزراعية طرفا جديدا في تحريك مكونات الزراعة في الجزائر وهو القطاع العام لكي يحد من تطور وسيطرة القطاع الخاص ومنه كانت عمليات التعميمات كما يلي :

(19) جدول يوضح تطور اراضي — الثورة الزراعية — الصالحة للزراعة

الوحدة : هكتار

السنة	الاراضي المؤممة
1973	615687
1974	805511
1975	920914
1976	1007391
1977	1009054
1978	11000000

كيد اري فتيحة تقيم السياسة الزراعية في الجزائر 62—1986 رسالة تخرج 1987 جامعة الجزائر ص 45

ان التزايد المستمر للاراضي الزراعية اعرف قفزات كبيرة وخاصة في 03 سنوات الاولى 73— 74— 1975 وهذا يرجع اساسا الى سرعة التاميمات التي شملت القطاع الخاص والقطاع المسير ذاتيا وكذا اراضي الوقف والحبوس اما في السنوات الاخيرة عرفت القاعدة للهيكل الزراعي ثبات واستقرار حيث لا تكاد تذكر نسبة الزيادات انطلاقا من سنة 1976 وقد تم توزيع في بدايات جويلية 1973 من عمر الاصلاح الزراعي حوالي 730756 هكتار على حوالي 50040 مستفيد عبر التراب الوطني في شكل قطع تتراوح مساحتها بين 14 و 15 هكتار وارتفع العدد في اوت 1975 الى حوالي 85197 مستفيد

المرحلة الاولـــــــــى .

ـ انشـــا هيكـل متجـانس للوحدات الزوا عية من حيث الحجم وطبيعتها ...

الجغرافيـة وكذا الجـانب المـــالي .

ـ تحديد وتعين الحـدود الجغرافية للمزارع وتسويـة جميع الخلا فـــات

والمنازعات مع مختلف الجهات الرسميـة ووضـحت للتد خلا ل غير شرعيـــة

واحتلال الهياكل التابع للمـزارع وخاصة السكنات .

ـ خلـــق وحـدات ذات صحـة جـديدة اقتصاديـا وذلك بامكانيانية فصـل الجانب

الاجمالي العيـالغ فيـة عن الجانب الاقتصادي للمزرعة مما يخـول لها توفيـر

قدرات وفائض مـالي يتيـح لهـا امكانيـة التمويل الذاتي في عملية الاستثمارات .

وقـد تـم الاتفاق استنـادا لدراسـة اوليـة انشاء 04 انمـاط من المـزارع

النمـط الاول : تكويـن وحـدات زراعيـة تسود ها زراعـة الخضروات وتتـوزع

على مساحـة تتراوح بيـن 50الـى 100 هكتـار وهذا حسب درجـة التكثيف

الزراعـــــــــي .

النمـــط الثاني : وحـدات انتاجيـة تسود ها زراعات ومتعدد ة مختلفــــة

وتربيـة المواشي وساحتها تتراوح مابين 150الى 520هكتــار .

النمـــط الثالث : وحـدات انتاجيـة تسود ها زراعات الكروم والاشجـار وتتوزع

على مساحـة تتراوح بين 150الى 200هكتـــار .

النمــط الرابع: وحـدات انتاجيـة تسود ها زراعة الحبوب تتـ راوح مساحتها

مـابين 800 الى 1500 هكتـــــار وتطلب لانشـاء هـذه الوحـدات

توفير حـوالي 1500 مهنـد س وكـذا 4400 عـــون محاسبي وكـــذا 800

رئيس حضيـــرة . . . . .

كمـاتم تحـديد العناصر المكونـة لهـذه الوحـدات الانتاجيـة وهـذا حسب

اختصاصهـا وطبيعة عملهـا مراعيـة في ذلـك الجـانب الاجتماعي والاقتصادي

والسيـاسي للتركيبـة الاجتماعيـة الفلاحيـة على الشكـل التالـــــي

ـ الانتـــاج الحيـــواني ـ الانتاج النبـــاتي ـ العتـاد الزراعي ومعدات الري

ـ المنشات كـالمبـاني ـ التشغيـــل ـ الوضعيـة الماليـــة .

(18) جدول يوضح حصيلة الثورة الزراعية 73ـ1978

المعطيات / السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978
مجموع التعاونيات المستحدثة	2314	4489	5137	6303	6518	6000
جمعية استصلاح الاراضي	258	599	831	964	926	670
تعاونية انتاج الثورة الزراعية	1349	2554	3633	4077	4352	4800
تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك	707	806	763	613	581	530
تعاونية فلاحية متعددة الخدمات	—	530	610	649	659	—
عدد المستفيدين	43784	67522	80173	829[illegible]6	84050	95000
بما فيهم فرديا	1120	2162	2394	2463	2584	7500
الاراضي الموزعة	617867	805511	920914	1007392	1119045	1100000
عدد النخيل	—	716051	772610	796340	837410	1320000
عدد الماشية	—	52758	89833	127850	159680	—
بما فيهم الضأن	—	51139	87329	122928	153351	—

C.N.S Annu Stat N°11 OP CIT P148

من خلال الجدول السابق الذي يوضح حصيلة الثورة الزراعية على مدى ستة سنوات من التطبيق وماهي النتائج المتوصل اليها .

تم التركز من خلال الجدول الي التعجيل والاهتمام بانشاء التعاونيات الخاصة بانتاج الثورة الزراعية CARPA بصورة كبيرة مقارنة مع باقي التعاونيات حيث تشكل CARPA وحدها كل عام حوالي 50 % او تزيد من اجمالي التعاونيات المستحدثة وهذا يرجع الى طبيعة هذا النوع من التعاونيات لانها ذات صبغة انتاجية استثمارية والتي من خلالها يمكن توفير حاجيات البلاد من جهة واقتطاع جزء من القيمة المضافة لتمويل الاستثمارات .

وعرفت عملية توزيع وتاميم الاراضي في السنوات الثلاثة الاولى قفزات نوعية وهذا يرجع الى كون العمليات ماهي الافي بدايتها حيث يحتوي صندوق الثورة الزراعية على نسبة كبيرة من الاراضي تم التركيز في التوزيع بصورة عامة بشكل جماعي ومشترك وهذا لتدعيم الاتجاه الاشتراكي في البلاد من جهة والتقليل ومحاصرة القطاع الخاص من جهة ثانية .

كماعرفت عملية توزيع النخيل والماشية والتي تعتبر المرحلة الاخيرلتطبيق الثورة الزراعية سرعة كبيرة سواء من ناحية التاميم والتوزيع حيث في مدى 04 سنوات 74—1978 تقريبا تضاعف عدد النخيل الموزعة مرتين اما الماشية وخاصة الظان فقد تضاعفت حوالي 03 مرات

الفصل الثالث : الاطار الزراعي بعد عملية اعادة الهيكلة

مقدمة

شهدت مرحلة مابعد اعادة الهيكلة قفزة جديدة ونوعية في طرق التسيير للهيكل الزراعي سواء من الناحية الادارية او التمويلية له وامتازت هذه العشرية بتحرير القطاع الخاص وايجاد تنظيم يتماشى والمرحلة وهذا نتيجة الازمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد من جراء انخفاض عوائد البترول وبالتالي اصبحت الدولة عاجزة على تلبية الحاجات المالية للمزارع سواء مسيرة ذاتيا او التابعة لقطاع الثورة الزراعية .

فكانت كمرحلة اولى عمليتة اعادة الهيكلة لتصفية القطاع واعادة توزيع الفلاحين بشكل يضمن انتاج اكثر ومردودية احسن ومحاولة القضاء على كل مامن شانه تغطيش السير الحسن للقطاع والتقليل من نسبة معدلات البطالة المقنعة بالمزارع وكذا التبذير والاهمال وكمرحلة ثانية عملية الاصلاح الزراعي في اطار المستثمرات الفلاحية وخوصصة القطاع بشكل يعفي الدولة من جميع الالتزامات اتجاه المستثمرات الفلاحية الجديدة غير انها تبقى ساهمة فيها من خلال ملكيتها للارض اما باقي وسائل الانتاج فانها ملك للمساهمين في المستثمرات .

وتمت هذه العملية بالموازات لرفع كل العراقيل المحددات المالية المفروضة على الخواص حيث تم تحرير الاسعار ورفع السقف المحدد لراس المال المقترض من البنوك .

كما عملت الدولة على ايجاد وسائل واجهزة تسهر على تنمية هذا الاتجاه للتخفيف من هذه العراقيل البيروقراطية فانشات بنك متخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) كخطوة اولي في حين اوجدت في السنوات الاخيرة بعد ظهور قانون المستثمرات الفلاحية صندوق التظامن الزراعي آلذي خفف الضغط على البنك ورغم هذا تبقى هذه العشرية لها مايميزها .

1- عملية اعادة الهيكلة الزراعية :

1-1- اسبابها :

ان التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي نتيجة تطبيق سياسة ارتجالية غير مدروسة خلق جهاز بيروقراطي غير كفؤ يسهر على تسير القطاع مما عرضه الى نكسات ومشاكل كثيرة حيث كان الخطاب السياسي في مطلع السبعينات يهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير ولكن مع تراجع هذا الاخير وضعفه تغير الخطاب في مطلع الثمانينات الى مطلب تحقيق الامن الغذائي من المواد الضرورية لغالبية السكان .

ان تراجع القطاع الزراعي اثر سلبا على باقي القطاعات الاقتصادية الوطنية ابتداء من قطاع الصناعة الذي رسمت له خطوط عريضة لتموين الزراعة بما تحتاجه من اليات وعتاد ومواد كيماوية واسمدة ولكن مالوحظ هو عجز الصناعة على توفير الحاجات الزراعيه وبالتالي نتج عن ذلك استبدال وضيفة التصدير بوظيفه الاستيراد وهكذا بلغت نسبة الواردات الغذائية حوالي 60% من اجمالي ميزان الواردات .

ان هذا الوضع جعل السلطات المعنيه تعيد النظر في وضعية الاقتصاد الوطني بصورة شامله وعلمية تدعيم حركة الانتاج والنمو وحيث اتجهت في مطلع الثمانينات سياسة البلاد نحو اعادة هيكلية شاملة للقاعدة التحتية لقطاعات الاقتصادية .

ان عملية اعادة الهيكلة بصورة عامة وسيلة من الناحية النظرية ذات بعد اجتماعي واقتصادي للاحداث تغير جذري وهيكلي من شانه تدعيم حركة التطور الاقتصادي وقد كانت نتيجة :

- كبر حجم بعض المؤسسات الاقتصادية واحتكارها للانتاج منتوج جعلها تخلط وتربط بين وظيفتي الانتاج والاستثمار غالبا ماتتبع بوظيفة التسويق هذا ماجعل بعض الهياكل الاقتصادية لا مبرر لوجودها نتيجة قيام هذه المؤسسات بمهامها .

ـ خيبة الامل التي اصابت الفلاحين في تعاملهم مع الاجهزة البيروقراطية عرقلت العمل الزراعي وهذا نتيجة القيود الادارية المفروضة وخاصة خلال عملية منح القروض والتموين وانتشار الرشوة والمحسوبية لهذه الاجهزة زانعدام المحفزات المادية التي تشجع على الانتاج اثر على معنويات الفلاح بصورة اولى والانتاج الزراعي بصورة ثانية .

ـ ان ارتفاع معدلات الهجرة الريفية وبالاخص الفلاحية عرض القطاع الى هرم وكبر سن اليد العاملة به وهذا لتدني الاجر الزراعي زيادة على مشقته جعل نسبة كبيرة وخاصة الشباب تعزف على العمل الزراعي وتنزح نحو المدن والمناطق الصناعية " وفي دراسة قام بها المكتب الوطني للتنمية الاقتصادية الريفية خلال اعادة الهيكلة ان اكثر من 50 % من اليد العاملة الزراعية تتجاوز 50 سنة فضلا على عدم قدرتها العلمية في مباشرة العملية الانتاجية واستعمال وسائل الانتاج المتطورة ... "(1)

ـ ان تردي الانتاج وضعفه وانخفاضه سنة بعد اخرى دق ناقوس الخطر واصبح المجتمع الجزائري مهدد في امنه الغذائي والدولة معرضة لضغوط سياسية خارجية تهدد استقرارها السياسي.

ان هذا الضعف جاء نتيجة تلك السياسات المتسرعة التي لم تراعي الطبيعة الاجتماعية لتكوين الفلاح الجزائري وبالتالي لم تقم بالدور لها من خلال مخططات التنمية والستراتيجية العامة لها ـ تغذية السكان باقل كلفة ، منفذ الاستعاب الانتاج الصناعي . ان عملية التبذير التي تشهدها المزارع خاصة ذات انظمة الغرس والمشاكل جعل ثغرات مالية ضخمة تضخم وتثقل كاهل الميزانية العامة للدولة .

ـ دفع عملية التمويل الذاتي بهذ القطاع واقتطاع جزء من التراكمات الراسمالية لاعادة الانتاج حيث شهد هذا الجانب ازمة تجلت في عدم التحكم في عملية التراكم وهذا يظهر جليا في بطئ التطور والنمو للقطاع الفلاحي ...

ان عملية التهميش القطاع خلال المخططات التنموية والخماسيين وكذا

---

1 ـ عبد الله منبشد ال مصدر سبق ذكره ص72

سياسة الاسعار المركزة والمحددة بصفة ادارية اثرت على المردود المالي للمزارع وان جميع الاصلاحات لم تكن لتمس بصورة مباشرة الهيكل الانتاجي بقدر ما وجهة للهيكل الاداري الذي عرف تضخم كبير في بعض المزارع .

1 ـ 2 ـ مفهوم اعادة الهيكلة :

ان اعادة الهيكلة هي عملية "اقتصادية واجتماعية وسياسية تمس جميع القطاعات سواء اكانت خدمية او انتاجية ترمي الى تغيير بعض التناقضات الهيكلية الموجودة بها وذلك عن طريق اعادة ترتيب وتنظيم الممارسة الاقتصادية لهذه المؤسسات واحلال عناصر تنظيمية محل عناصر اخرى كانت لا تؤدي العمل المطلوب بصورة فعالة تسيير وفق منطق اقتصادي محدد ان عملية تغير المنطق الاقتصادي عمل ضروري للاصلاح لانه في حالة اذا ما كانت اصلاحات فوقية لا تمس العمق للبنيان الاقتصادي فهي اصلاحات محكوم عليها بالفشل لانها ذات منطق اقتصادي موروث وبالتالي تكون امام نفس الافرازات السابقة التي اوجدت عملية اعادة الهيكلة .

" وقد حددت التعليمة الرئاسية رقم 14 والمنشور الوزاري 707 مضمون اعادة الهيكلة في القطاع الزراعي ... وكذ التعليمة بتاريخ 17 مارس 81 والمنشور صدر في 15 اكتوبر 1981 .. "(1)

وقد تعرضت لنقاش فقسمت باتجاهات واراء كل يؤسس وفق منطق خاص .

ـ الاتجاه الاول :

يمثل هذا التيار وزارة الفلاحة ويطالب بتكوين 5000 مستثمرة انطلاقا من 2000 مزرعة موجودة عبر الوطن وبما ان هذا القطاع يعاني تقص الاطارات القادرة على تسيره سواء اكانت ادارية او مهندسين واطباء وبياطرة او حتى عمال ذو الخبرة المهنية او المحاسبين

---

1 ـ عبد الله مشدال مصدر سبق ذكره ص74

وتقرر تقليص عدد الوحدات الى 1500 وحدة فلاحية مهيكلة (DAR)

وهذا الحل كان مصغر وساعد للاقتصاد الوطني لانه يسمح بالاستخدام الجماعي للتجهيزات الكبرى التي لاتستطيع الوحدة امتلاكها بمفردها .

- الاتجاه الثاني :

وعارض بشدة التيار الاول وكان يضم العديد من الرجال المختصين في خدمة الارض من فلاحين ويركزون انتقادهم ضد التيار الاول انه يعكس تجديد وتكثيف النظام السابق بمايخدم مصالح الفلاحين وكان يمثل الراي الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين وعقب اجتماعه في جانفي 1988 تم من خلاله تدعيم الراي الاول الذي يقترح تكوين 500 مستثمرة فلاحية اشتراكية مستقلة عن بعضها البعض وقد تضمنت تعليمة اعادة الهيكلة تنظيم التعاونيات المسيرة ذاتيا وكذا تعاونيات قدماء المجاهدين التي تتربع على حوالي 234497 هكتار من احسن الاراضي الوطنية والتي تمثل 1/3 المساحة الكلية الزراعية الا انها لاتنتج سوى 1/4 الانتاج الوطني وقد استثنيت من هذه التعليمة تعاونية الثورة الزراعية .

1 - 3 - المبادئ العلمية للاعادة الهيكلة :

وقد تمت هذه العملية خلال مرحلتين وتم خلال المرحلة الاولى تهيئة الملفات التي وضعت خلال التحقيقات على مستوى تعاونيات الثورة الزراعية وكذا الوحدات المسيرة ذاتيا وتم تحديد المعطيات العامة للدراسة والمميزات الطبيعية والمناخية والاقتصادية وجاءت على اساس النقاط التالية :

- المرفولوجية العقارية للمزارع .
- البعد المساحي للعقارات الزراعية .
- طبيعة الاراضي الزراعية .
- الري .
- التجهيزات الزراعية .

وبعد الدراسة والتحقيقات تم الدخول في تطبيق المرحلة الثانية والتي تتمثل في انشاء الهياكل لاتمام هذه العملية على احسن الوجه وعلى ماتم تقريره في

وكانت متسن الناحية التقنية هذه العناصر في شكل قصاصات تعريفية

تحدد القصاصة الاولى الملكية الصغيرة .

تحدد القصاصة الثانية مباني الوحدات الزراعية .

تحدد القصاصة الثالثة تجهيزات الري والمياه .

تحدد القصاصة الرابعة المباني السكنية .

1 ـ 4 نتائج اعادة الهيكلة :

انه من خلال اعادة الهيكلة التي مست تعاونيات الثورة الزراعية والتسيير الذاتي تم خلق حوالي 3396 وحدة جديدة مهيكلة تسمى مزرعة فيلاحية اشتراكية منها 3034 ظهرت من القطاع المسير ذاتيا وحوالي 364 تكانت تابعة لصندوق الوطني للثوره الزراعية FNRA

(20) جدول يوضح القطاع الزراعي قبل الهيكلة

القطاع المسير ذاتيا		قطاع الثورة الزراعية					
		تعاونيات الانتاج للثورة الزراعية		مجمعة استصلاح الاراضي		اراضي FNRA غير موزعة	الاراضي اللليبت د FNRA
عدد الوحدات	المساحة هكتار	عدد الوحدات	المساحة هكتار	عدد الوحدات	المساحة هكتار		
2099	2308131	4992	1266556	139	8892	[illegible]	1278452

KHELIF ALI ZAZOU La Developpement De L'agriculture Algerienne These De Magister Universitee De PARIS P 349

ان الملاحظ من خلال الجدول التي مستها اعادة الهيكلات هي تعاونيات القطاع المسير ذاتيا وقطاع الثورة الزراعية وتم استثناء تعاونيات قدماء المجاهدين رغم ان التعليمة الرئاسية قد شملتهم وتم دمج وهيكلة تعاونيات الثورة الزراعية رغم انها كانت مستثنية من التعليمة .

(21) جدول يوضح القطاع العام بعد الهيكلة

قطاع مسير ذاتيا		قطاع الثورة الزراعية				
عدد المزارع الفلاحية الاشتراكية	المساحة هكتار	تعاونيات الثورة الزراعية المتبقية		توزيعات فردية هكتار	وحدات حولت الى مزرعة فلاحية اشتراكية	
		العدد	المساحة هكتار		العدد	المساحة هكتار
3 034	2 330501	91	13119	453859	364	353666

KHELIF ALI ZAZOU OP CIT P340

يلاحظ من خلال الجدول المبين اعلاه فان عملية اعادة الهيكلة وقد تركزت بصفة خاصة على الوحدات الزراعية التابعة للقطاع المسير ذاتيا .

ولم يمس قطاع الثورة الزراعية الا بنسبة 10٪ والذي يمثل 91 تعاونية انتاج وترجع على مساحة 13119 هـ وقد شهدت حوالي 36٪ من اراضي الثورة الزراعية توزيعات فردية قدرت المساحة بحوالي 453859 هكتار و28٪ قد ظهرت في شكل مزرعة فلاحية اشتراكية بالاضافة الى هذا مست اعادة الهيكلة المؤسسات المحيطة التابعة للقطاع الزراعي بما في ذلك المؤسسات التمويلية كالبنوك والتموين كالتعاونيات وقد ادت العملية الى ظهور مؤسسات جديدة كالمحافظة السامية لتنمية السهوب سنة 1981 وبنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982 وتم .

وتم تحديد مهام المؤسسات السابقة وتبيين وظائف كل مؤسسة على حدا تفاديا للخلط وتشابك المهام وكانت على النحو التالي :

- الديوان الوطني لتغذية الانعام : وقد هيكل وتقسم الى 06 دواوين جهوية جديدة من مهامها العمل على خلق تعاونيات مختصة وكذا انتاج وتسويق الفراخ والتموين المنتجين بالتجهيزات اللازمة

- الديوان الوطني للتموين والخدمات : يقوم هذا الاخير على تموين القطاع الفلاحي بالسلع الاستهلاكية الوسيطة كالاسمدة، والبذور والمواد الصحية كما يقوم بانتاج مواد التغليف البلاستيكية والاكياس المستعملة في الشحن كما يقوم بتموين المناطق النائية الجبلية صعبة المسالك والصحراوية البعيدة بالمواد الغذائية .

- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي : يقوم هذا الاخير بتوزيع العتاد الفلاحي وتسير قطع الغيار وتجديد التجهيزات واسندت اليه مهام تكوينية جديدة للسائقين والميكانيكين كما تم تطهير الاجتماعي للوحدات الزراعية كتهيئة ضروف العمل المناسبة وذلك بتحديد هوية المنتسبين للمزارع وبالتالي الاشخاص الغرباء عن الوحدات .

حيث حدد المنشور الوزاري الصادر بتاريخ 25/10/1981 مايلي :
يعتبر غريب عن المزرعة واحتلالها كل شخص لا ينتمي الى الجماعة العمالية او شخص اعتباري سواء كان ينتمي للقطاع الخاص أم لا والذي يستغل بصورة غير قانونية ملكية عقارية زراعية تابعة او غير تابعة للتسيير الذاتي خاصة المحلات ذات الاستعمال السكني

1-5 اعادة هيكلة الاراضي الزراعية

تهدف هذه العملية الى البحث عن السبل المثلى لاستعمال الاراضي الزراعية وهذا من اجل رفع مردوديتها وتفادي ارهاق بعض المناطق بالمنتوجات التي لا تعطي وفرة في الانتاج وهذا يرجع الى طبيعة المنطقة من جهة كان تكون حارة او طبيعة المنتوج من جهة ثانية كان يكون يتطلب وفرة في المياه او مناخ معتدل .
وقد تمت عملية الهيكلة للاراضي وفق العوامل المناخية وكمية الامطار المتساقطة وتشكلت على هذا الاساس خمس 05 مناطق عبر التراب الوطني تختلف عن بعضها البعض من حيث جودة الاراضي وكمية الامطار المتساقطة " . . .وقد بوشر في تطبيق العملية خلال المخطط الثلثي "(1)
وكانت على الشكل التالي

- المنطقة الاولى :

التي تكون فيها كمية الامطار اكثر من 600 ملم/سنويا وتشمل هذه المنطقة الاراضي الساحلية وسهول متيجة وعنابة وتعطى الاولوية في هذه المناطق لزراعة البقول والخضروات والحبوب الصيفية كالذرى ، انشاء مزارع ومشاتل اضافة الى الخضر الجافة .
وهذا اعتمادا على العوامل المناخية والطبيعية لهذه المناطق حيث نسبة الرطوبة جد مرتفعة

- المنطقة الثانية

التي تتراوح فيها كمية الامطار ما بين 450 الى 600 ملم/سنويا

1-KH/ALI ZAZOU OP CIT P 341

وتشمل هذه المنطقة الهضاب المتوسطة الارتفاع كهضاب بلعباس الشلف، قسنطينة ، معسكر . . وتعتبر هذه الجهات ملائمة لزراعة الحبوب الشتوية وكذا الخضر الجافة والبقول وانواع متعدد من الاشجار المثمرة وتعتبر نسبة الاراضي البور [العطيل) جد مرتفعة حيث تمثل 15 % من مجموع الاراضي وهذا مؤشر سلبي على الانتاج ومنه يجب ادخالها لدورة الزراعية .

ـ المنطقة الثالثة :

كمية الامطار تتراوح بها مابين 350 الى 450 ملم سنويا وتشمل الهضاب العليا الداخلية للوطن سطيف، تيارت ، جلف ، سعيدة . .
ويسطر نوع وحيد تقريبا نوع وحيد من الانتاج وهو الحبوب الشتوية والدورة المتبعة ثنائية (بور انتاج) كما يرمي من خلال هذه العملية الى استعاب الاراضي العاطلة سنويا وتعديل الدورة الانتاجية مايساعد استغلال اكثر للاراضي التي هي في شكل بور .

ـ المنطقة الرابعة :

تتراوح كمية الامطار من 220 الى 350 ملم وهي المناطق السهلية والمراعي حيث تمارس فيها زراعة الحبوب بشكل خاص على مستوى العائلات ويعمل بها على تربية الماشية كما واتخذت تدابير للحد من عملية استغلالها لزراعة الحبوب لان هذا يرهق الارض ويعرضها للانجراف والتعرية والتصحر لانها مناطق رعوية بالدرجة الاولى .

ـ المنطقة الخامسة :

وهي المناطق الجبلية ان النشاط الزراعي السائد في هذه المناطق يسيطر عليه الخواص عموما كما هو الحال في منطقة القبائل وتزرع في هذه الاخيرة بعض انواع الاشجار ذات الحب والنوى كالزيتون والعنب والتين وتمارس بصورة اقل زراعة الحبوب والخضروات .

والمشكل الذي يبقى مطروحا في مختلف المناطق باختلاف خصائصها ومميزاتها المناخية يبقى مشكل الاراضي البور (العطيل)وقد طرح هذا المشكل منذ السنوات الاولى من التخطيط عبر مختلف المخططات وهذا منذ سنة

وهذا منذ سنة 1970 لان الارض البور تمثل نسبة مهمة جدا مقارنة مع الاراضي المستغلة حيث قدرت سنة 1981 بحوالي 330000 هـ أي نصف المساحة الكلية كما يجب النظر في الدورة الزراعية المتبعة في المناطق الداخلية أين يتم زراعة الحبوب وفق النظام الثنائي (انتاج - بور) يجب تكسير هذه الدورة بتقليل من اراضي البور بادخال بعض انواع المزروعات الجديدة التي يمكن انتاجها بتكاليف منخفضة كما سجل لدى القطاع الخاص 55٪ من اجمالي اراضي البور وهذه تعبر نسبة كبيرة معطلة يمكن استغلالها لو توفرت الامكانيات الضرورية اما من الجانب التقني فان سياسة التكثيف المتبعة لم تجد الوسائل المادية اللازمة لانجاحها حيث وضعت تقديرات طموحة جدا لم تستطع الصناعات المحلية تغطيتها .

2- المستثمرات الفلاحية

جاء هذا القانون الاصلاحي الجديد نتيجة الضعف والركود الذي عرفه القطاع الفلاحي نتيجة التجارب والاديولوجيات السابقة التي لم تتلاءم والهدف الاقتصادي الذي يبحث فيها حركية جديدة بقصد زيادة الانتاج وتلبية الطلب للسوق الوطنية بانتظام وكذا الترقية الاجتماعية للفلاحين وتنميتهم .

2- 1- دوافع قانون المستثمرات الفلاحية :

ان الاسباب التي ادت الى وجوده انطلاقا من المشاكل التي تعاني منها الوحدات الفلاحية زيادة على درجة التحضر والتعدين وارتفاع معدلات السكان حيث نجد بدايات هذه المستثمرات الفلاحية في اطار القانون العقاري المؤرخ بـ18 83

" الذي يجيز الحاق الملكيات العقارية بالقطاع الخاص لاجل استصلاحها كقطع ارضية غير مستصلحة كما في المضاب العليا او الجنوب ...

وزعت على اشخاص طبيعيين لا ستصلاحها بالمساعدة المالية والتقنية للدولة في مدة زمنية تقدر بـ05 سنوات ..."(1)

وبموجب هذا القانون تم رفع الحذر على الصفقات التجارية الخاصة بالعقارات والاراضي الزراعية وكذا الغاء السقف المحدد للملكيات العقارية

ان هذا الاتجاه نحو خوصصة الزراعة الجزائرية يجد مبررا له في

- تراكم الديون للمزارع التابعة (المزارع الفلاحية الاشتراكية DAS) وعدم اهتمام المسؤولين للحالة المالية المتردية نتيجة التبذير والتضخم في طاقم العمال بها .

- ضعف الانتاج الفلاحي في ظل التنظيمات الزراعية السابقة وكذا عدم القدرة في التحكم والتسيير ومنه تم تعطيل المبادرات الفردية الخلاقة من طرف اجهزة تفعيلية .

1-H/BENISSAD La Reforme Economique En Algerie OPU 1991 P 27

- تحمل الدولة لجميع التكاليف لتمويل القطاع الزراعي ، تحرير المبادرات الفردية الخاصة وإسهام القطاع الخاص في العملية الانتاجية بهدف تحطمه جزء من التكاليف اللازمة للانتاج .
- البعد العقاري الغير المتجانس للوحدات الزراعية واختلاف وتباين مساحتها وكذا التجهيزات ونسبة عدد العمال .

2 - 2 - مضمون واهداف القانون

2 - 2 - 1 - المضمون : بموجب القانون 19 - 87 المؤرخ في 08 ديسمبر تم تقسيم وتجزئة الملكيات الفلاحية الاشتراكية في شكل مستغلات زراعية متجانسة المساحة وعدد العمال المشكلين لها وتسمى بالمستثمرات الفلاحية المشتركة .

وتنص المادة 12 من قانون المستثمرات الفلاحية على مايلي :

" يكون المستثمرات الفلاحية 03 اعضاء او اكثر على ان لا يصل عدد اعضاء المستثمرات الى الحد الذي يعرقل فيه السير الحسن للمستثمرات الفلاحية ويكون اختيار هؤلاء الاعضاء بكل حرية بين بعضهم البعض"(1)

وتنص المادة 13 من نفس القانون على مايلي " تعد الجماعة شركة اشخاص مدنية تخضع للتشريع المعمول به وللاحكام التي ينص عليها هذا القانون "(2)

اي انها شركة اشخاص متضامنة اي ان تصرف الاداري للاحد اعضائها يسقط على جميع الاعضاء ويتحملون مسؤولية جماعية امام القانون المدني

وتحدد المادة 16 وظائف هذه المستثمرات بالشكل التالي :

- عصرنة أساليب ووسائل الانتاج بما يخدم الاطار العام للمستثمرة دون تبذير او اسراف .
- تحسين الانتاج والمردودية بصفة دائمة وهذا تحريرا للمبادرات الفردية
- التخصص وانتاج الخيرات حسب عمل كل مستثمرة واختصاصها

---

1 - 2 - M/BENISSAD OP CIT P 28, 29

ولاعضاء المستثمرة نفس الحقوق وواجبات حيث يكون لهم حق الانتفاع الدائم بالارض ووسائل الانتاج مقابل تخصيص جزء من عوائدها في شكل ايتاوات مالية للدولة لانها تبقى هي المالك الوحيد للارض .

وان عدم الايفاء بالالتزامات يعرض اعضاء المستثمرات الى العقوبات المنصوص عليهما في المادتين (28ـ29) .

ان عدم احترام الجماعة الالتزاماتها يؤدي الى فقدان حقوقها وبالتالي دفع تعويض عن الضرر ...

كما يعرض العضو الى دفع حقوق وتعويضات لصالح الاعضاء الاخرين وهذا نتيجة الضرر المتسبب فيه ويجب على كل عضو ان يساهم مباشرة للعمل بنفسه ولا يمكن ان يكلف شخص مكانه الا في حالتين :

ـ عجز بدني موثق قانونيا .

ـ ممارس مهمة انتخابية وطنية اوللشباب في حالة اداء الخدمة الوطنية .

" ولقد حدد القانون مهام الدولة وتنحصر في النقاط التالية .

ـ التوجيه العام للنشاطات الفلاحية بما يتماشى مع متطلبات المجتمع

ـ العمل للحفاظ على مسار الاستثمرات الفلاحية وفق الخطوط العريضة للتخطيط الزراعي العام .

ـ العمل على توسيع سياسة لا مركزية هياكل الدعم الزراعي ..."(1)

1_H/BENISSAD OP CIT P 30

2-2-2- الاهـــداف

قد وسعت جملة من الاهداف والافاق لهذا الاصلاح الجديد لتحريك دواليب الزراعة الجزائرية

- تحريك المنتجين الخواص بصفة نهائية وتكسير الحاجز الاداري وهذا خاصة الاجهزة التي تسهر على تمويل وتموين القطاع الخاص وتم لذلك خلق "الصندوق للضمان الاجتماعي الموجه بصفة خاصة لتمويل القطاع الخاص وتسهيل العمليات المالية وخاصة للفلاحين الذين يتأخرون في عملية تسديد القروض ويعمل على "رفع العراقيل التي توجه نفس القطاع في ميدان التسويق وبالتالي تم تحرير تسويق الخضر والفواكه هذا ما مكن من زيادة و ارتفاع الموارد المالية للقطاع الخاص .

- وضع حد للاجر الزراعي الذي يتلقاه العامل وربطه مباشرة بنسبة الانتاج وعوائد الارض هذا مايعتبر عامل تحفيزي لزيادة المردود لان مصلحة العامل تقتضي ذلك كما يهدف الى تثبيت حقوق المنتجين وتشجيع مبادرتهم في شروط عمل ملائمة لدعم المجهود الانتاجي .

- اقامة شبكة تمويلية لا مركزية تسهل عملية الحصول على القروض بشكل يسمح تشجيع العامل على الانتاج وتكييف محيط اقتصادي يلغي كل تدخل خارجي على مستوى عمل المستثمرات وكذا العمل على توزيع الدعم الزراعي عبر وسائل العمل عبر و ارجاء الوطن .

- العمل على تحقيق توزيع عقاري متجانس بين المساحة وعدد الاعضاء المستثمرة بهدف جعل هذه المستثمرات من الناحية الادارية تسير وفق اسس اقتصادية صحيحة وسهلة التحكم في ادارتها وذات مردودية اقتصادية توزع وفق العمل والمجهود الفردي لكل عضو .

- اما في "جانبها الاجتماعي فقد جاءت لتوظيف الاطارات الوطنية المتخرجة من المدارس المختصة كالمهندسين الزراعين والتقنين السامين و البياطرة ...

واعطاء الاولوية لدعم الشباب الريفي الفلاح بهدف تثبيته بالارض والحد من النزوح "باتجاه المدن اضافة الى تشبيب القطاع الفلاحي بعناصر

صغيرة السن واغلبها تحمل مستوى دراسي على الاقل السنة السادسة اساسي اوابتدائي قديما وبالتالي خلق جيل زراعي جديد واعي وغير امي .

2 — 3 — كيفية تكوين المستثمرات :

قد حدد الاطار وفق قانون المستثمرات شروط الاستفادة من حق الانتفاع العام والدائم لوسائل الانتاج والارض .

— ان يكون الشخص المستفيد شخصا طبيعيا ولا يجوز للاشخاص المعنوية الاستفادة من حق الانتفاع وتشكيل مستثمرات كالشركات مثلا .

— ان يكون الشخص المستفيد متمتع بالجنسية الجزائرية .

— ان لا يكون للشخص مواقف معادية للثورة الجزائرية .

وقد اعطيت الاولوية في حقوق الاستفادة الى قدماء المجاهدين وذوي الحقوق كابناء الشهداء وارامل الشهداء ثم ياتي العمال الدائمون في القطاع الفلاحي وفي صورة ما اذا كان هناك فائض في الارض يوزع على المهندسين الفلاحيين والتقنيين السامين المختصين في هذا الميدان ثم العمال الموسميين بعد استفاء الشروط اللازمة لتكوين المستثمرة يتم مايلي :

في المرحلة الاولى تكوين جماعات المنتجين يتم فيها توزيع العمال والعاملات الدائمة بما في ذلك الاطارات الزراعية حسب مايناسبهم دون اي تدخل خارجي يكونون في شكل مجموعات حدها الادنى 03 عمال ويأخذ بعين الاعتبار حجم هذه المستثمرات بصورة تسمح بتحمل المسؤولية المباشرة في انشطة الانتاج وتسهل عملية التسيير الحسن .

ويعد عامل دائما من خلال هذا القانون كل من عمل 200 يوم في السهول و 1600 يوم في الهضاب سنويا وكذا العمال الدائمون الذين سبق لهم وان مارسوا عملهم في المزارع الاشتراكية وهم الان في وضعية انتداب تقتضيها المصلحة العامة في جهة اخرى او هم في حالة اداء الخدمة الوطنية والمستخدمون المؤطرون (مهندسين ، مسيرين ، تقنيين ..) الذين يباشرون عملهم في

القطاع الزراعي والمزارع الاشتراكية ويدخل في هذا الاطار المتوقفون عن العمل في الموسم 86ـ1987 في اطار تطبيق الاصلاحات المتعلقة برفع مردودية المزارع الاشتراكية وعلى هذا النمط يتم ضبط قائمة المستفيدين .

ويتم انشاء لجنة داخلية فور تكوين مجموعات المستفيدة تتكلف باعادة تنظيم وتسيير المزارع وتحل محل لجان التسيير القديمة وهذا بمساعدة الرئيس والمسير لضمان الاستمرارية في العمل حتى تقام المستثمرات بصيغة قانونية .

ويتم في مرحلة لاحقة تكوين لجنة تقنية من قبل الوالي والتي تضم

ـ اعضاء من الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .

ـ اعضاء من مصالح المالية والفلاحة .

وتتولى هذه اللجنة عملية الجرد لجميع الوسائل للانتاج كالاراضي والعتاد والمباني ...

حيث تقوم ببيع الوسائل المتحركة للمستفيدين على ان تبقى الارض والمباني ملك للدولة .

تقوم بضبط ودراسة الملفات للمترشحين بصفة فردية كما تعمل على التسوية المالية للمزارع لانه لا تشكل المزرعة ما لم تسوى وضعيتها المالية .

تقوم ايضا بتحديد شروط الاستعمال المشترك لبعض التجهيزات التي لا يمكن امتلاكها بصفة فردية كما ترفع تقارير دورية بانتظام الى الوالي على سير الاعمال .

تتفاوض مع الجماعات في حالة قيام اختلاف حول تقسيم الاراضي ووسائل الانتاج كما تسهر على تعيين الحدود للمزارع الجديدة ويتم تقويم هذه الممتلكات على الاساس المحاسبي .

*حيث يتم التنازل عن هذه الممتلكات عند حد ادنى يقدر ب40 ٪ من القيمة الاصلية و50 ٪ خاص بالمعدات والاجهزة والمنشآت

" او يتم التقويم على اساس الايراد حيث يحدد على اساس كشوف التقنية المرجعية المجددة ... متوسط الانتاج السنوي من جهة ومتوسط ثمن بيع الثمار المجنية خلال نفس الفترة ويتم طرح جميع التكاليف لصيانة الثمار كعمليات الحرث والبذر والحصاد ... وبالتالي صافي الايراد ثم توسل هذا الايراد بنسبة 05% اذا كانت انماط المغارس طويلة العمر و10% اذا كانت قصيرة العمر ..."(1)

واذا تمت هذه العمليات الاولية يتم التكوين القانوني للمزارع الجديدة " يجب على كل جماعة ان تتشكل في صورة مستثمرة فلاحية جماعية يثبتها محضر مسجل يبين على الخصوص تشكيل الجماعة والممتلكات العقارية للمزرعة ... وذلك على اساس قرار تخصيص الاراضي يحدده الوالي"(2)

ولا يصح عقد الاستفادة نهائيا حتى يتم التصديق عليه من طرف الوالي "ان عملية التقيم الاولية لسياسة المستثمرات الفلاحية واعادة التنظيم العقاري لمزارع الاشتراكية نتج عنه حوالي 22356 مستثمرة فلاحية جماعية وكذا حوالي 5677 مستثمر فلاحية فردية ..."(3)

غير ان 2923 مستثمرة جماعية تشكلت في اطار غير قانوني وحوالي 1300 مستفيد فردي دون ان تتوفر فيهم الشروط القانونية .

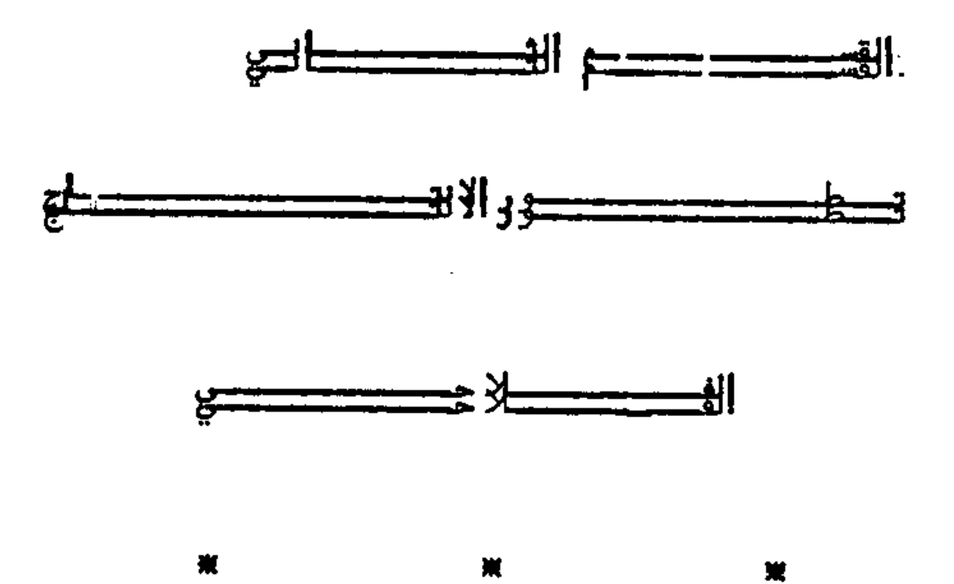
ونتيجة عملية التسرع للاصلاح جعل التجربة تعاني جملة من المشاكل والعراقيل ووقعت عدة تجاوزات وانحرافات نظرا لتطبيق القانون قبل صدوره نوجز منها على سبيل المثال :

— مشكلة التسيير وظهرت بشدة وخاصة عدم التفاهم في اتخاذ القرارات وهذا يطرح كمشكل خاص بالمستوى الثقافي والمهني بين العمال وانفراد الاداريون بالقرارات

1—2— بن رمضان مصطفى المستثمرات الفلاحية الجديدة والاصلاح الجديد رسالة تخرج 1990 جامعة الجزائر ص51

3-M/BENISSAD OP CIT P 30

- مشكلة التسويق والاسعار حيث مازالت تعاني من تلك الاجهزة البيروقراطية التي سيطرت على عمليات وضع الاسعار الادارية وتذبذب عملية التسويق ونتيجة ذلك تدخل طبقة الوسطاء والطفيليين في توجيه عملية التسويق.
- مشكلة الاتاوات الخاصة التي توجه الى خزينة الدولة والتي جاءت ضمن قانون المالية لسنة 1989 حيث لم يضع في الحسبان الكوارث الطبيعية كالفياضنات والجفاف والحرائق ... ولم يتطرق لها بصورة مفصلة وكافية .
- مشكلة الارض ان عملية توزيع الاراضي لم تكن فيها العدالة في بعض المناطق سواء من ناحية المساحة اونوعية الارضية واعطاء الارض لغير مستحقيها واهلها كما طرح في هذا الاطار مشكل العتاد حيث لم يتم توزيعه بطريقة عادلة ولوحظ استفادة مزارع بنصيب لاباس بها من العتاد واخرى لم تستفد بصورة كافية مما دفعها الى السوق الحرة باثمان باهضة .


القسم الثاني
تطور الانتاج
الفلاحي
* * *

مقـــــــدمـه

انـه من خلال هذا القسم يمكن لنا تقييم القطاع الفلاحـي ومعـرفة الاسباب الموضوعية التي ادت الى تراجعـه وربط ذلك بالسياسـة الزراعية وكـذا الخطـاب العام السياسـي الذي رافقته المخططات التنمـويـة للبـلاد .

ان الانتاج الزراعي بالجزائر يرتبط بالـدرجـه الاولـى بالعـوامـل المناخيـة والتي تتركز على كميـة الامطـار المتسـاقطـة وكـذا عـوامـل مناخيـة وطبيعيـه اخـرى كمسـاحـة الاراضـي وجود تمـا وعوامـل ثانويـة بدرجات اقـل المتعلقـة بالجانب التقنـي أو كان تكـون بسيـاسـة الانتاج وسبـل تحقيقهـا كسياسـة التكثيـف التي عرفتهـا الزراعـة فـي العـشريـة الاخيـرة وما تتطلبـه من امكـانيـات مـاديـه وبشـريه وتقنيـة وضخمـة .

ان ارتفـاع الطلب المتـزايد على الانتاج الفلاحـي بشقيـه الحيواني والنباتـي يطـرح عـدة اسئـلة حـول الطـرق التي يمكـن مـن خـلا لهـا تلبيـة هـذا الاخيـر والكميـات اللازمـة لذلـك .

ففـي الانتـاج النبـاتي الـذي مـا انفـك يتـراجـع ويتنـاقص فيمـا يخـص المحاصيل الاستراتيجية كالشعيـر والقمح يضع البلاد في مـأزق بين فكي السوق العالميـة من جهـه والهيئـات الماليـة من جهـة ثانيـة .

ان هـذا الانخفـاض جـاء على حسـاب بعض المنتوجـات الاخرى ذات الربحيـة العاليـة والمردوديـة كالزراعـات الساخيـة وهـذا مـا يجـب اعـادة النظـر فـي سيـاسـة الانتـاج الفـلاحـي .

وعرفت بعض الانواع المحاصيل التي كانت تعتبر من ضمـن الدول المتوسطيـة الاكثـر انتاجـا لهـا انخفـاض رهيـب اثـر على الميزان التجـاري للصـادرات الزراعية كـالكـروم والحمضيـات وهـذا لكبـر سـن الحقـول وبطئ عمليـة التجـديد لهـا وخـروج مساحات كبيرة من الحقـول وتحـولهـا الى انتاج محاصيل اخـرى . . امـا الانتاج الحيـواني الذي اصبح عاجزا امـام معدلات الطلب المرتفعة جعل الوجبة المقدمة عموما للفرد الجزائري ذات اصل نباتي بدرجة 80 ٪ او اكثر وهذا لتـدم كفـايـة الانتـاج الوطني من اللحوم البيضاء والحمراء وكذا الحليب و مشتقـاته والبيـض والانتـاج السمكـــــــــي .

ان هـذه الوضعية العـامة للانتاج وتطوره تضع عدة اسئلة حـول الاسباب الحقيقيـة لتراجعه وكذا ما هو دور السياسات الزراعية المطبقـة في هـذه الحالة المزريـة .

الفصـــل الاول :الانتـــاج النبـــاتـــي

تمهـــيد :تركـزت المحـاور الكبرى من خلال المخططـات الانمائيـة والخطـابـات السياسيـة على مستـوى الانتاج النباتـي على المـدى البعيد والمتـــوسط .

" . . .زيـادة انتاجية الحبوب باتخـاذ سلسلة من التدابير التي تستهـدف مـايلـــي

-تاطـير افضـل للوحـدة الفلاحـية والموسسة الخـدمية

- استخـدام اوسع للمزروعـات المنتقيـة والمتـاسبة للظروف المنـاخيـة والطبيعية للبلاد

- توفيـر التجهيـزات الضـرورية و المـواد الاوليـة اللازمـة بما يسـد طلبات هـذا القطــاع .

- تحقيق تقـدم هـام فـي اطـار زراعـة البقـول . . .ورفـع القـدرة فـي مجـال الري والتكثيـف و توسيـع المسـاحـات المرويـة المخصصـة لزراعـة البقـول البقـول. . .وتحسيـن استخـدام التربـة

- تحسيـن انتـاجيـة البسـاتين فـي مجـال زراعـة الحوامـض والزيتـون"(1)

" العمـل على استيعـاب المعلـومـات العلمية والتقنيـةو نشـرهـا . . . تكييف التكـوين مع احتياجات الوحـدات الانتاجيـة . . "(2)

وانـه على اساس هـذه المحـاور الكبـرى والاهـداف المستقبليـة العامة تـم رسـم السياسـات الزراعيـة الخـاصـة بالانتـاج النبـاتـي .

1 -الحبـــــوب :

تبقـى زراعـة الحبـوب في الجزائـر اهـم المزروعـات الاستراتيجية لتغطيـة حاجات السـوق الوطنية حيث تشكـل النسبـة الكبيـرة فـي الوجبـة الغذائيـة المقـدمـة .

---

1 - وزارة التخطيط تقرير عـام للمخطط الخماسي الاول 80/ 84 ص276

2 - وزارة التخطيط تقرير عـام للمخطط الخمـاسي الثاني 85/ 89 ص115

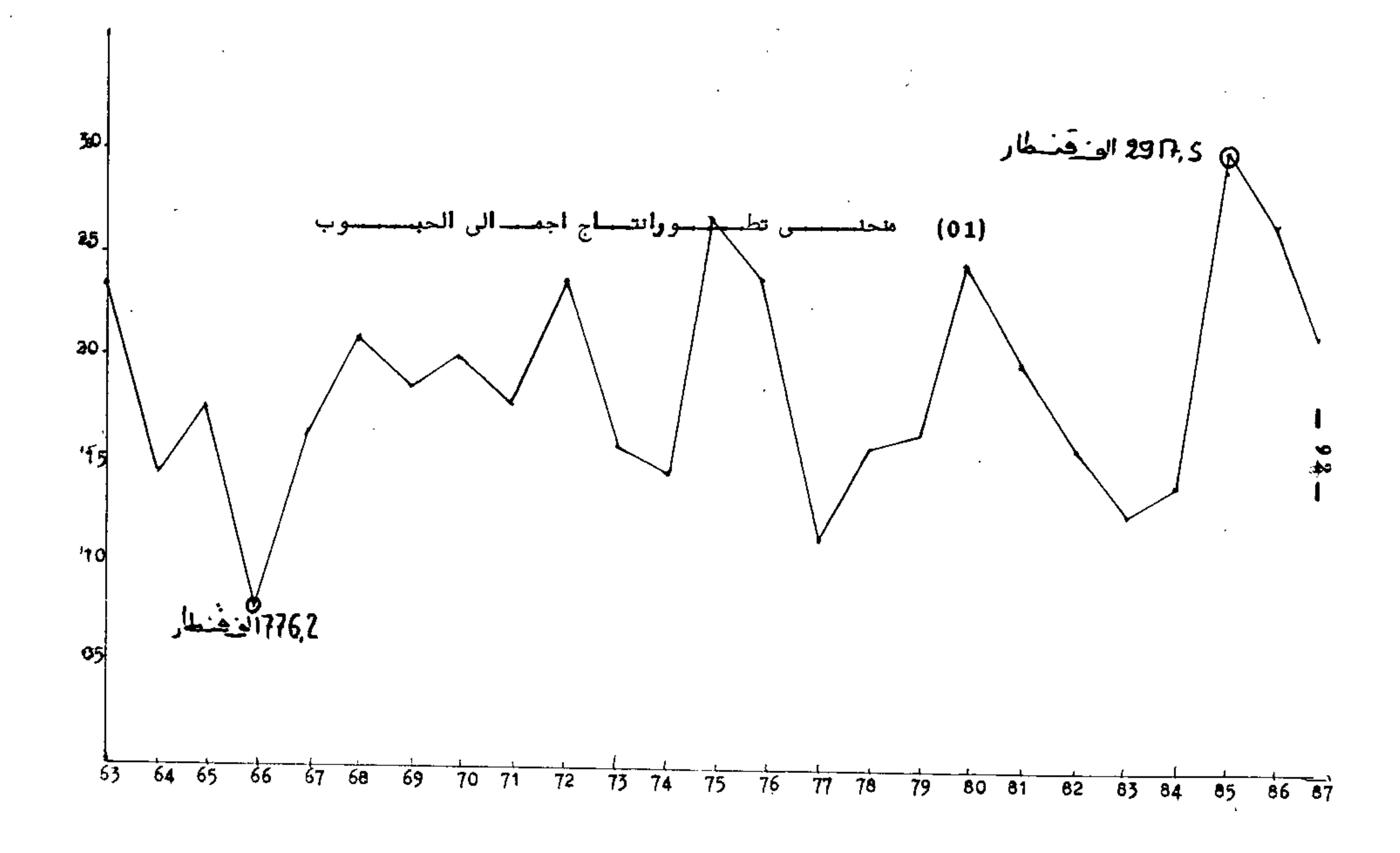
(22) جدول يوضح تطور انتاج الحبوب

الوحدة :القنطار

السنة	الانتاج	الرقم القياسي
1963	2320	100
1964	1488,2	64
1965	1734,1	74
1966	776,2	33
1967	1641,7	70
1968	2128,2	91
1969	1852,4	79
1970	2058,0	88
1971	1735,4	74
1972	2362,6	101
1973	1595,9	68
1974	1480,2	63
1975	2680,4	115
1976	2313,1	99
1977	1142,5	49
1978	1528,5	65
1979	1619,8	69
1980	2417,9	104
1981	1831,6	78
1982	1523,1	65
1983	1297,9	55
1984	1460,3	62
1985	2917,5	125
1986	2402,4	103
1987	2065	89

1-O.N.S Statistiques N°15OP CIT P27

2-O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P165



منحنى تطور وانتاج اجمالي الحبوب (01)
2917,5 الف قنطار
1776,2 الف قنطار
30
25
20
15
10
05
63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

"حيث يكفي التذكير انه عشرة جزائريين يستهلكون كمية من الحبوب تعادل استهلاك نفس الكمية من طرف 205 امريكي او 158 كندي او 80 فرنسي وهذا حسب تقرير للديوان الوطني للحبوب . . ."(1)

ولهذا كان الاطار العام للاستراتجية الزراعية بالبلاد هو رفع مردودية الهكتار الى 30 ق/هكتار وذلك بواسطة توسيع الاراضي وتدعيمها بكل الوسائل الضرورية وكذا العمل على تقليل الاراضي البور وتكسير الدورة المتبعة .

واستنادا الى الجدول رقم (22) يلاحظ عدم انتظام انتاج الحبوب وعدم الاستقرار حيث ترتفع سنة وتنخفض اخرى وهذا يرجع اساسا الى عوامل مناخية كالامطار وطبيعية كجودة الاراضي وعدم تعرض المحاصيل الى كوارث كالصقيع او رياح السيروكو والحرارة .

حيث بلغ اقصى انتاج له سنة 1985 بحوالي 2917،5 الف قنطار من الحبوب الى كميات الامطار التي عرفها الموسم وكذا تحرير التجارة لهذه المنتوجات واستقلالية القطاع الخاص في التسويق بشكل يضمن له التكاليف وهذا وفق قوى العرض والطلب .

وسجل ادنى حد للانتاج سنة 1966 وهذا يعود الى الجفاف وانخفاض مستوى المياه مما جعل الفلاحين يمتنعون عن زراعة الحبوب ويحتفظون بها في شكل بذور للموسم القادم .

ومع انطلاق الموسم 1972 وبرامج الزراعة المكثفة ارتفع الانتاج وهذا نتيجة الاهتمام الذي اولي به قطاع زراعة الحبوب وخاصة لدى القطاع العام وهذا لما يتوفر عليه من امكانيات مادية وبشرية هائلة .

ونتيجة التوسع في زراعة البقول سنة 1977 تراجع الانتاج بصورة كبيرة وهذا لانخفاض المساحات المنزرعة بالحبوب وكذا ظهور التعاونيات الفلاحية التابعة للقطاع العام مما اثر على القطاع الخاص في توزيع العتاد الزراعي .

1-H/TEULAIT OP CIT ' P65

وتشير معادلة الاتجاه العام لانتاج الحبوب

ع = 12،84 س + 1854،9

حيث تشير (ع) الى كمية الحبوب المنتجة خلال الفترة (س) من السنوات ويلاحظ من المعادلة العامة ان الميل في ارتفاع مستمر بمستوى ينقدر بحوالي 12،84 الف قنطار سنويا .

انه اذا استمرت نفس الزيادات حتى سنة 2000 يكون الانتاج في هذه السنة حوالي 2175،9 الف قنطار ولايمثل سوى 30،5 % من اجمالي احتياجات البلاد المقدر ب 6170 الف قنطار وهذا مايزيد تبعية البلاد للسوق الخارجية ومنه يجب رفع المساحات الخاصة بزراعة الحبوب وخاصة في السنوات التي يتوقع فيها انخفاض كمية الامطار .

وانه اذا اخذنا سنة 1963 كسنة اساس يلاحظ تراجع الانتاج على مدى العشرية الاولى حتى بدايات تطبيق الثورة الزراعية حيث انتعشت زراعة الحبوب وذلك عن طريق تدعيمها بالحبوب المنتقاة المستوردة من ميكسيك وايطاليا مما ساعد على ارتفاع الرقم القياسي سنة 1975 الى حوالي 115 عما كان عليه سنة الاساس وبتطوير زراعة الحبوب واد خال وسائل انتاج جديدة زيادة على الظروف المناخية الملائمة بلغ الانتاج اقصاه سنة 1985 اين تضاعف الانتاج مرة ونصف ووصل الرقم القياسي الى حوالي 125 % .

ان ارتفاع المساحات المزروعة بالحبوب اثر كثيرا على الانتاج وخاصة ايام الجفاف ولذلك ركزت الدولة على تشجيع وتطوير المساحات المزروعة وذلك بالتقليل من الاراضي البور مما يدعم اجمالي المساحة ويرفع في الانتاج .

واستنادا الى الجدول رقم 23 فان المردودية للهكتار في زراعة الحبوب مقرونة بسياسة التكثيف ومدى توفر عوامل الانتاج اللازمة لذلك وليس على اساس المساحات المخصصة لزراعة الحبوب .

وقد بلغ ادنى حد للمساحة المزروعة بالحبوب سنة 1965 وكان رقمها القياسي قد انخفض الى 67 % رغم هذا لم تكن هي سنة الجفاف في انخفاض كمية الانتاج بل كانت سنة 1966 اين بلغ الرقم القياسي

(23) جدول يوضح المساحات المزروعة وتطورها

الوحدة: ألف هكتار

الرقم القاسي	المساحة المزروعة	السنة
100	2802	[1] 1963
102	2870	1964
67	1902	1965
92	2601	1966
107	3019	1967
107	3012	1968
115	3228	1969
105	2952	1970
141	3952	1971
125	3518	1972
115	3233	1973
106	2973	1974
113	3171	1975
119	3350	1976
99	2780	1977
93	2625	1978
102	2886	1979
113	3181	1980
91	2569	1981
91	2568	1982
79	2227	1983
95	2669	1984
114	3198	[2] 1985
102	2871	[2] 1986
97	2718	[2] 1987
		111

1-O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P25

2-O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P171

للانتاج بـ33٪ والرقم القياسي للمساحة كان حوالي 92٪ ونتج عن ذلك ادنى مردود للهياكل في انتاج الحبوب وقدر بـ4،08 ق/هـ ونتيجة هذا الخطر وجهت السياسة الى رفع الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب حيث بلغت 115٪ سنة 1969 الرقم القياسي مع بداية المخطط الثلاثي الاول رغم هذا لم يعرف الانتاج الارتفاع الطموس بل تراجع على سنة الاساس حيث بلغ رقمه القياسي لسنة 1969 حوالي 79٪.

ومع بداية تطبيق المخطط الرباعي الاول والثاني الذي صادف تطبيق برنامج الثورة الزراعية قد وصل الرقم القياسي للمساحات المزرعة سنة 1971 الى 141٪ عما كانت عليه سنة الاساس وارتفع الانتاج في نفس السنة حوالي 115 ٪ وارتفعت المردودية للهكتار ايسن وصلت الى 4،39ق/هـ وهذا يعود للعوامل المناخية وكمية الامطار التي عرفها الموسم وكذا الامكانيات التي وفرت لانجاح الثورة الزراعية من اليات وعتاد وبذور ومواد صحية ...

وقد تم من خلال السياسة العامة لتنمية زراعة الحبوب والتي تشمل المحاصيل التاليه :القمح الصلب، الليس ،الشعير و الخرطال ،الذرى البيضاء ،الذرى ،الارز .

ان التركز بنسب متفاوتة لزراعة هذه الاخيره وفق اهميتها النسبيه بالنسبة للمستهلك الجزائري حيث ينتج 44٪ من القمح الصلب و22٪ من الليسن و29٪ من الشعير و05٪ من باقي الحبوب .

1-1- القمـــــح الصلـــب

يعتبر القمح الصلب اكثر المحاصيل استهلاكا وانتاجا بالانسبة لانتاج الحبوب على مستوى الجزائر وهذا لما لـه من خصائص غذائية وطبيعية حيث تمتاز زراعتـه بانه من الناحية التقنيـة لا يتطلب تقنيـات انتاجيـه عاليـة ولا كميات ميـاه كبيـرة حيث تتركز الزراعة الخاصـة به في المناطق التي تقل فيها احيانا كمية الامطار على 350 ملم سنويـا بالهضاب العليا الداخليـة وكذا لخصائصه التكوينيـة حيث يقاوم الامراض والجفـاف .

يشكل القمح الصلب حوالي 44٪ من اجمالي انتاج الحبوب الكلي فـي مدى العشريـة التي نحن بصدد دراستهـا .

ويشير الجدول رقم 24 الى تذبذب واختلاف انتاج القمح الصلب وهذا للارتباطه بالعوامل المناخيـة وجسودة الاراضي وكمية الامطار المتساقطـة كمـا اثرت الزراعات الراسيـة الخفيفة سلبا على المساحـة المزروعة لهذا المنتوج واصبحت تنافسه في كميات الميـاه ودرجـة الاهتمام .

ان السياسـة العامة الزراعيـة لتنميـة القطاع العام نتيجـة ظهـور النظام التعاوني الذي اصبح منافس للقطاع الخاص من حيث الاستثمـار ومدخلات الانتاج كالاسمدة والمواد الصحيـة والبذور حيث تـم تدعيـم القطاع العام بكل الوسائل التي تحتاجها مثل هذه المحاصيل من حاصدات ودارسات . . . ماادى الي تهميش الخـواص وبالتالي ترك نسبـة كبيرة مـن الاراضي بورا دون خدمـة .

وقد بلغ الانتاج ادنى حد له سنة 1983 اين وصل الرقـم القيـاسي الـى 39٪ مما كـان عليـه مايعادل 492 الف قنطار وهذا نتيجـة اتساع المساحات المزروعـة بالمحاصيل الشكليـة كالبقـــول وهذا لارتفاع اسعار هـــذه الاخيـــرة في الاســـواق مقارنة مـع القمح الصلب .

وان انتشـــار الذي عرفتـة الزراعـات الشتويـة على حسـاب القمـح الصلب يرجع الى امتلاك العتاد الفلاحـي المخصص لنتـاجه كالجـرارات واليات

(24) جدول يوضح تطور انتاج القمح الصلب
الوحدة الف قط

السنة	انتاج القمح الصلب	الرقم القياسي
1963	1270	100
1964	917.8	72
1965	1003.1	81
1966	481.5	38
1967	912.5	72
1968	10[illegible]3	83
1969	857.3	67
1970	913.9	72
1971	793.9	62
1972	911.9	72
1973	698.5	54
1974	630.9	50
1975	1181	93
1976	1035.6	81
1977	573.3	49
1978	702.4	55
1979	707.8	56
1980	926.5	72
1981	768	60
1982	632.6	50
1983	492	39
1984	585.9	46
1985	961.8	76
1986	784.6	61
1987	776.5	60

111

1- ONS Statistiques O N°15 OP CIT P 27

2- O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P 165

منحنى تطور انتاج القمح الصلب (02)

1270 الف قنطار

431,5 الف قنطار

13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1

63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

وعتاد البذر والحصاد وكذا ضعف تقنيات المستخدمة في العملية الانتاجية حيث لا زالت طريقة البذر تتم باليد هذا مايضيع نسبة كبيرة من البذور ويجعلها عرضة للطيور والحشرات ومن خلال دراسة معادلة الاتجاه العام لانتاج القمح الصلب نجد :

ع = — 19،11 س + 79،823

حيث ترمز (ع) الى كمية القمح الصلب المنتجة خلال سنوات قدرها (س) ومن خلال المعادلة يلاحظ ان الميل ينخفض (سالب) سنويا بالمقدار يساوي 11،91 الف قنطار وهذا مايتعارض والاهداف المخطط التي ترمي وتهدف التي تدعيم وتكثيف الزراعات الشوية — الحبوب — وذلك باد خال تقنيات انتاج جديدة وكذا تجديد حضائر العتاد بالمعدات اللازمة وكذا اختيار اجود وانوع البذور وكذا توفير المواد الصحية والاسمدة الضرورية ... غير ان هذه العملية من الناحية الواقعية لم تتم على اساس عليمة تضمن نجاحها بل مازالت مرتبط بصورة كبيرة على كميات الامطار وكذا أجود الاراضي والوسائل التقليدية المستعملة في طريقة البذر او الحصاد او عملية الدرس .

والمنحنى البياني للانتاج الخاص بالقمح الصلب يبين فوض الانتاج وعدم انتضامه وهذا للانعدام الاسس العلمية التي تستخدم في انتاج مثل هذه المحاصيل حيث يلاحظ تراجع الانتاج سنة 1966 الى 4815،500 قيمقدار 32 % عما كان عليه سنة 1965 حوالي 1003210 قنطار اي بحوالي مرتين عما كان عليه وهذا لا يفسر الا لاعتماد على وسائل تقليدية كما سبق ذكره والى الجفاف الذي ضرب الجزائر سنة 1966 .

وبلغ الانتاج حدة الاقصى سنة 1975 بحوالي 1810380 قنطار حيث تضاعف الانتاج مرتين عما كان عليه سنة 1974 ولكنه لم يبلغ الرقم القياسي سنة الاساس بل كان 92 % فقط عما كان عليه رغم ان كمية الامطار والضروف المناخية كانت ملائمة يبقى السبب الوحيد اذا هو تراجع الاراضي والمساحات المنزوعة بهذا المحصول .

وعموما يلاحظ على هذا المنتوج اختلالات وتذبذب واضح في الانتاج ولو استمر الحال عما كان عليه سوف تعوض جميع المساحات المزروعة بهذا المحصول وخاصة التي تتوفر على كميات لا باس بها من المياه الى زراعات اخرى كالبقوليات لما تعرفه اسعارها من ارتفاع في الاسواق وخاصة بعد الامتيازات التي منحت للقطاع الخاص والتدعيم الكبير الذي عرفه من طرف الدولة .

1 ـ 2 ـ القمح اللين :

" ماتجدر الاشارة اليه ان هذه الزراعة دخيلة على المجتمع الجزائري غير ان الطلب المرتفع عليها شجعت الدولة الفلاحين على زراعة هذا النوع وذلك بانقاص المساحات المزروعة بالشعير . . . "(1)

ولذلك يأتي انتاجه في المرتبة الثالثة بعد القمح الصلب والشعير بنسبة تقدر بـ 22،9 % من اجمالي الانتاج وذلك على مدار السنوات الخاصة بالدراسة .

انطلاقا من الجدول رقم 25 يبين ان انتاج القمح اللين يعرف تذبذبا انخفاضا وتحسن وهذا حسب العوامل المتحكمة في انتاجه بنسب متفاوتة ككمية الامطار وجودة الاراضي والمساحات المزروعة به .

ولقد سجل ادنى حد للانتاج في سنة 1966 وقدرت الكمية بحوالي 143،5 الف قنطار وانخفض الرقم القياسي المقابل لها 46 % على سنة الاساس اي تراجع الانتاج باكثر من النصف ويرتبط هذا بالجفاف الذي عرفه الموسم 1965 / 1966 .

وسجل اقصى حد للانتاج سنة 1972 بكمية تقدر بـ 743،9 الف قنطار وتضاعف الرقم القياسي مرتين وبلغ حوالي 232 % .

وعموما لوحظ تحسن انتاج هذه المادة بعد سنة 1966 مع بدايات المخطط الثلاثي حيث ركزت الدولة على الاستثمارات الزراعية المتوجهة

---

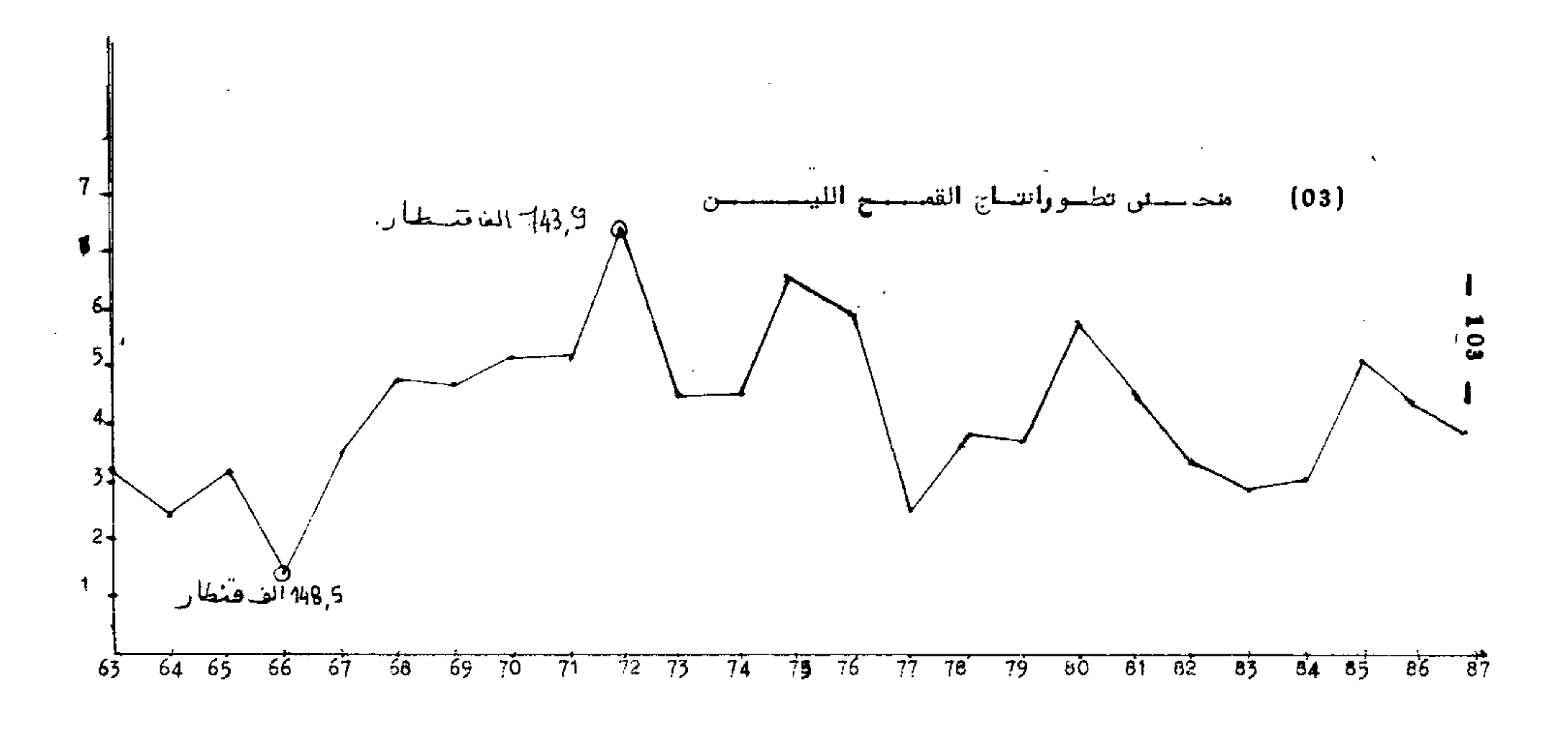
1 ـ محمد رجراج انتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية بالجزائر رسالة ماجستار 1990 جامعة الجزائر ص139

(25) جدول يوضح تطور انتاج القمح اللين
الوحدة الف قنطار

الرقم القياسي	انتاج القمح اللين	السنه
100	320	1963
76	244,6	1964
101	322,1	1965
46	148,5	1966
110	358,9	1967
147	470,7	1968
146	468,8	1969
163	520,5	1970
163	523,4	1971
232	743,9	1972
143	459,5	1973
144	460,1	1974
208	666,7	1975
187	59 4	1976
79	253,7	1977
119	380,5	1978
116	372,6	1979
183	584,9	1980
141	450,2	1981
108	344,4	1982
93	297,7	1983
94	300,5	1984
161	516,1	1985
139	444,1	1986
124	398,2	1987

1-O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P 27

2-O.N.S Annu Stat N° 14 OP CIT P 165


(03) منحنى تطور انتاج القمح الليبي
143,9 الف قنطار
148,5 الف قنطار
1
2
3
4
5
6
7
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

الى تجديد العتاد الفلاحي وتغرب بصورة دائمة بالخسائر التابعة للقطاع العام وبصورة اقل لدى القطاع الخاص .

وتدعيم زراعة هذا المحصول وذلك بتوفير مدخلات الانتاج الوسيطة وخاصة البذور الممتازة المستوردة من المكسيك وايطاليا ولهذا ارتفع الانتاج في السنوات الاخيرة ولم يعرف تراجع الا سنة 1977 حيث قدرت كمية الانتاج بحوالي 253،7 الف قنطار رغم ان الانتاج لم ينخفض على الرقم القياسي لسنة الاساس وهذا يرجع الى طبيعة السياسة الزراعية التي اتبعت في هذه المرحلة التي عملت على توطيد وتدعيم التعاونيات الزراعية بواسطة كل ماتحتاجه من اليات وعتاد وبذور وتقنيات انتاج واعطاء اولوية لما وفي المقابل اهمل القطاع الخاص الذي امتنع عن زراعة هذا المحصول وبالتالي تحويل مساحات كبيرة الى زراعات اخرى شتوية اقل تكلفة واكثر ربحية او ترك الاراضي الزراعية بورا بدون خدمة وهذا لعدم توفير الامكانيات الازمة له من بذور ومواد صحية واسمدة ...

ومع بداية المخططات الخماسية اين كانت الدولة توقى الى تدعيم انتاج هذه المادة انتعش الانتاج وخاصة بعد التشجيعات التي اوليت لتطوير البذور الجيدة من قبل المعاهد الوطنية حيث بلغ الانتاج سنة 1980 مايعادل 4،9 3ألف قنطار ووصل الرقم القياسي الى 183 ٪ اي تضاعف مرة ونصف واكثر ثم انخفض ليستمر في تزايد بوتيرة سنوية تقدر ب 300 الف قنطار ثم ارتفع الانتاج كالعادة مع بداية تطبيق مخطط الخماسي الثاني اين بلغ الانتاج حوالي 502،6 الف قنطار وقابلها الرقم القياسي 161 ٪ وهذا يرجع للامكانيات المادية التي تقوم بها الدولة والجهات المختصة لتوفيرها في بداية كل مخطط لانجاحه كما ساعدت العوامل المناخية التي كانت ملائمة خاصة كمية الامطار ورغم هذا يبقى الانتاج متذبذب وغير قار .

ومن خلال دراسة معادلة الاتجاه العام :

ع = 1،99 س + 425،58

حيث تشير (ع) الى كمية الانتاج من القمح الليين خلال مدة زمنية (س) ويتضح ان هناك زيادة سنوية تقدر ب 1،99 الف قنطار واذا ابقيت معادلة

على ماهي عليه سيقدر انتاج القمح اللين سنة 2000 حوالي 475،33 الف قنطار وتمثل هذه الكمية حوالي 7،70 % من الانتاج الكلي المطلوب والمقدر بـ 6170 الف قنطار .

رغم ان نسبة الزيادة ضعيفة الا انها تبقى تعبر على المجهودات المبذولة في هذا الاطار ويلاحظ ان انتاج هذا المحصول مرتبط ارتباطا وثيقا بكمية الامطار المتساقطة رغم اتساع الرقعة المزروعة به وهذا يدل على ان المردودية للهكتار الواحد ضعيفة لانها لم تحتمعلى تقنيات انتاج متطورة بل مازالت بطرق تقليدية كالبذر باليد .

وكذا ترك المحصول يتاخر في عملية الحصاد مما يجعله عرضة الى التلف والطيور وعوامل مناخية اخرى وهذا نتيجة قلة العتاد الفلاحي الخاص بعملية الحصاد والدرس .

1-3- الشعير :

كما هو معروف ان الشعير كان المصدر الاساسي والاستهلاكي الاول لسكان الجزائر وخاصة سكان الريف ، وزراعته كانت كغيره تعتمد على الوسائل التقليدية ومدى ملائمة الاحوال المناخية وان تقلبات انتاج الشعير من موسم الى اخر ترتبط ايضا بالمساحات المزروعة به التي شهدت تراجع كبير نتيجة التوسع في زراعة القمح اللين والمحاصيل الشتوية واصبحت تتركز اهمية هذا المحصول كمادة علفية للماشية اكثرمنها استهلاكية .

واستنادا الى الجدول رقم 26 يوضح ان انتاج الشعير يتراوح بين التحسن والانخفاض من سنة الى اخرى وهذا لارتباط كباقي المحاصيل على كمية الامطار المتساقطة وكذا المساحة المتخصصة لانتاجه حيث يلاحظ ادني انتاج سجل الشعير سنة 1966 بكمية قدرها حوالي 129،7 الف قنطار وانخفض الرقم القياسي الى 19 % عماكانت عليه وقد رقت كمية الارتياب بين سنة الاساس وهذه السنة حوالي 561 الف قنطار ويرجع ذلك الى انخفاض مستوى المياه والى الجفاف الذي عرفه هذا الموسم .

وقد سجل اقصى انتاج له كان في موسم 1985 بكمية قدرها 1330،1 الف قنطار وارتفع الرقم القياسي تقريبا الى الضعفين مرتين

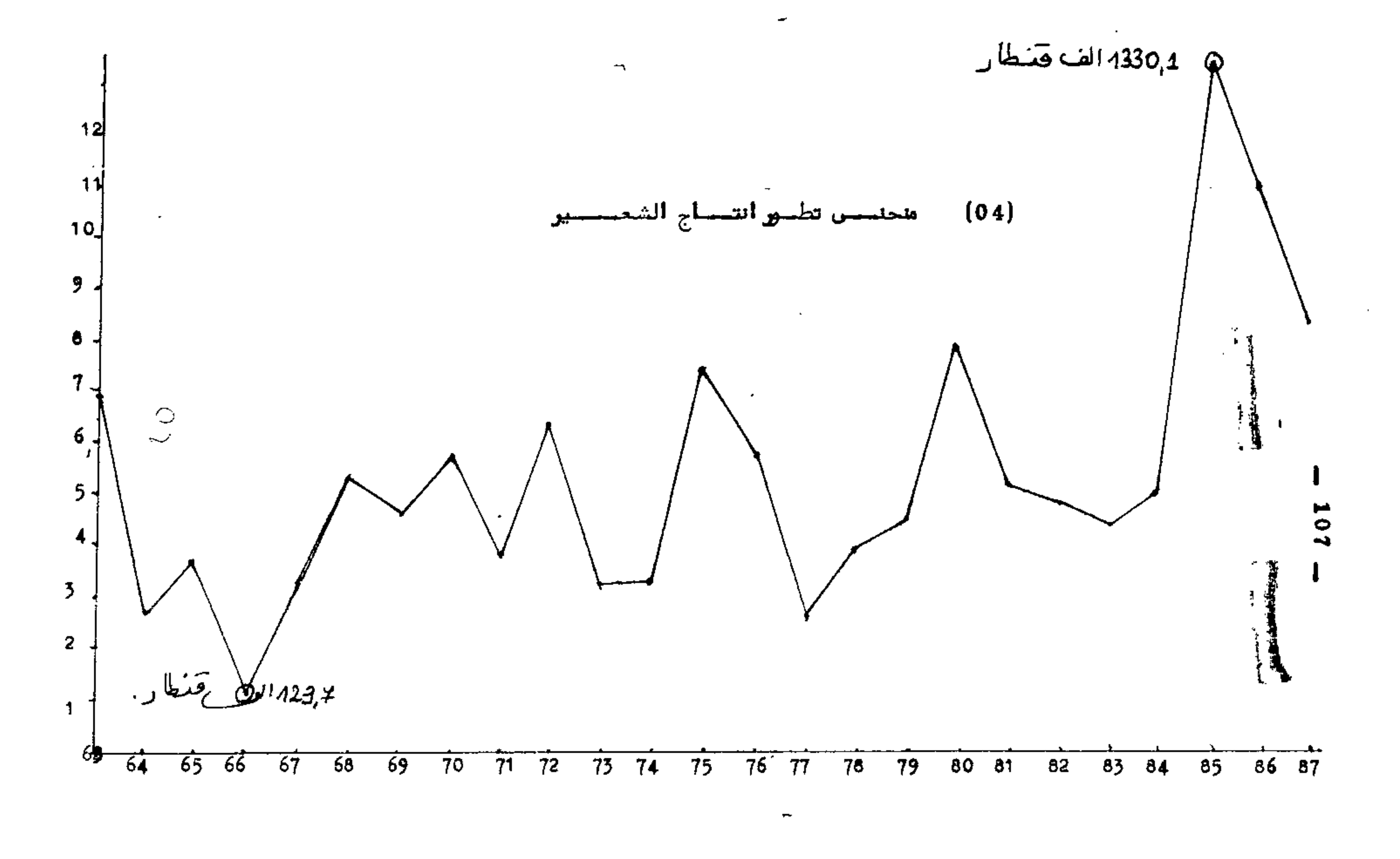
(26) جدول يوضح تطور انتاج الشعير
الوحدة الف قنطار

السنة	انتاج الشعير	الرقم القياسي
1963	690	100
1964	278	40
1965	378،6	55
1966	129،7	19
1967	339،6	49
1968	537،8	79
1969	466،3	68
1970	571،4	83
1971	371،7	54
1972	643،9	93
1973	333،8	48
1974	331،4	48
1975	742،7	108
1976	588،6	85
1977	260،3	38
1978	396،9	57
1979	456،5	66
1980	794،1	115
1981	524،8	76
1982	483،4	70
1983	446،7	65
1984	502،6	73
1985	1330،1	193
1986	1082،8	157
1987	819،8	119
111		

1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P 27

2- O.N.S Anna Stat N°14 OP CIT P 165

111



منحنى تطور انتاج الشعير (04)
1330,1 الف قنطار
123,7 الف قنطار
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

حوالي 193 ٪ عما كان عليه سنه الاساس.

وعموما لقد شهدت انتاج الشعير في السنوات الاولى ترجع كبير وهذا يعود الي تشجيع الدولة لزراعة القمح الليين على حساب المساحات المزروعة بالشعير وفي السنوات الاخيرة لقد عرف انتاجه تحسن وتطور ملموس وهذا يرجع الى الاحوال المناخية الملائمة وكذا كمية الامطار وكذا انخفاظ تكاليف انتاجه وهذا لتحسين تقنيات الانتاج بغض الشئ عما كانت عليه ام التذبذبات فترجع الى توسيع زراعة البقوليات وتشير معادلة الاتجاه العام الى :

ع = 19،05 س + 540،13

حيث تشير (ع) الى كمية انتاج الشعير خلال مدة زمنية (س) ويلاحظ ان هناك زيادة سنوية تقدر بحوالي 19،05 وهذا يرجع الى ارتفاع المردودية المكتارية وكذا تطور تقنيات الانتاج ولو تواصل الانتاج على ماهو عليه سيكون في سنة 2000 يقدر بحوالي 1016،38 الف قنطار ويمثل حوالي 16،4 من كمية الانتاج المطلوبة في هذه السنة ورغم هذا يبقى انتضام انتاجه يتطلب تكثيف المتوجات ولوازم الانتاج وخاصة المياه اللازمة للسقي.

ان انتاج هذا الاخير يمثل حوالي 29،11 ٪ من اجمالي الانتاج الكلي على مدى سنوات الدراسة.

1ـ 4ـ بـــاقي الجبـــوب

حيث لا يساهم هذا الاخير في الانتاج الوطني الكلي من خلال سنوات الا بنسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 3،50٪ مايعادل حوالي 163 4،9 الف قنطار وتشمل المحاصيل التالية: الخرطال، الذرق، الذرة البيضاء ـ Sorgo ـ الارز.

حيث يتم انتاج الخرطال بكميات كبيرة تقدر بحوالي 87،9٪ من اجمالي انتاج هذه المحاصيل بمايقابل كمية الانتاج التي تقدر بـ 143 0،8 الف قنطار وهذا لاهميته كعلف للماشية وتركز زراعته بشكل كثيف لدى الخواص ويتوزع باقي الانتاج كمتنا يلي:

الذرة تنتج بكمية تقدر بـ 92،5 الف قنطار ومايقابل نسبة 5،6٪ ثم الارز انتاجه بـ 82،4 الف قنطار مايقابل 5 0٪ والملاحظ ان هذا المحصول بعد سنة 1977 لم تعد هنالك احصائيات خاصة وهذا يعني انه تم الاستغناء على انتاجه.

لمايتطلبه من امكانيات خاصة كتوفير كميات هائلة من المياه وكذا يد عامله كثيرة زيادة على ان اهميته النسبية في الوجبة الغذائية الجزائرية منخفضة.

ان الكميات المنتجة لهذا المحصول ايضا هي تتاثر بالعوامل المناخية وكمية الامطار المتساقطة وجودة الاراضي ونوعية البذور ونتيجة الجفاف لسنة 1966 تراجع الي الى اكثر من النصف على كمية الانتاج للعام الذي سبقه الى حد 15،8 الف وهي ادني كمية منتجة على مدار 20 سنة ثم شهد الانتاج نوع من التحسن في الانتاج مباشرة بعد السنوات المواليه حيث تضاعف الانتاج مرتين وهذا يرجع الي تحسن الضروف المناخية ومع بداية المخطط الثلاثي الاول سجل الانتاج حوالي 53،7 الف قنطار وهذا نتيجة الوسائل والامكانيات المادية التي وفرت لانجاح المخطط وقد تم انتاج الخرطال بكميات هائلة سيطرت على اجمالي الانتاج لانها تستعمل كمادة علفية وبقى الانتاج في تحسن مستمر سنة بعد اخرى وخاصة بعد تجديد الحضائر لتعاونيات

(27) جدول يوضح تطور الانتاج باقي المحاصيل من الحبوب

الوحدة الف قنطار

السنة / المحصول	الخرطال	الذرة	الذرة البيضاء	الأرز	المجموع	الرقم القياسي
1963	30,0	04,7	1,4	05,0	41,1	100
1964	35,5	05,8	1,2	04,1	46,6	113
1965	20,5	04,1	0,8	05,5	30,9	75
1966	06,5	03,4	01,3	04,5	15,7	38
1967	24,4	04,2	2,4	06,1	38,9	95
1968	41,3	6,6	03,2	06,7	57,8	141
1969	43,7	06,1	01,6	02,1	53,5	130
1970	41,8	06,4	01,3	01,5	51	124
1971	38,3	05,0	01,4	02,2	46,9	114
1972	54,3	04,7	03,0	02,4	64,4	157
1973	53,1	5,3	01,1	02,5	62	151
1974	49,7	04,2	02,0	01,6	57,5	140
1975	79,5	06,7	01,7	01,2	89,1	217
1976	89,0	02,7	01,9	01,4	95	231
1977	49,6	02,0	0,9	—	52,5	128
1978	55,9	0,9	01,3	—	58,1	141
1979	80,4	0,8	01,4	—	82,6	201
1980	110,1	01,4	05,9	—	117,4	286
1981	85,9	2,2	02,4	—	02,4	220
1982	60,0	01,4	01,1	—	62,5	153
1983	49,3	2,80	09,2	—	61,3	149
1984	64,4	05,3	01,3	—	71	173
1985	107,7	01,2	0,41	—	109,5	266
1986	89,1	01,4	0,2	—	90,7	221
1987	67,7	02,1	0,5	—	70,3	171

1- O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P 25

2- O.N.S Annu Stat N° 14 OP CIT P 165


(05)
منحنى تطور انتاج باقي المحاصيل من الحبوب
12
11
10
09
08
07
06
05
04
03
02
01
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

الزراعيـــه وتزويد باليات الا زمــة وقد بلــغ الا نتاج اقصـــاه سنـــة 1985 يحـــوالي 113،1 الف قنطار وهي كميـــة لم يتـيم تسجيلهـــا منذ الاستقلال يساهم في تكوينهـــا الخرطال بانتاج قدره 107،7 الــف قنطـــــار وهذا نتيجـة كميات الامطار المعتبرة التي عرضهـا الموســـم والتي تساقطـــه على البلاد في الاشهـــر الاولى لفصل الربيـــع لان هذه المحاصيــل كلهـا صيفيـــة وكـــان الا نتـــاج على مـــدار سنـــوات الدراســـة التي وضحـــها الجدول رقم 27 واستنـــادا الى نفـــس الجدول وحســـب معادلـــة الاتجــاه العـــام

$$ع = 2،89 س + 65،39$$

حيـــث تشيـــر (ع) الى كميـــة الانتاج من (الخرطال ،الذره ،الذرة البيضاء ، الارز) خـــلال مـــدة من السنوات (س) وتوضـــح المعادلة ان هنـــــاك زيـــادة سنوية تقدر بحوالي 2،89 الف قنطـار حيـث يعتبر اغلبهـــا خرطـــال . وتعطي المعادلة تقديرات سنـــة 2000 من هـــذه المحاصيـــل بكميـــة تقدر بحـــوالي 137،6 الف قنطـــار وهي لاتمثل ســـوى 2،2٪ مـن اجمالي الاحتياجات المقدره لسنـــة 2000 .

رغم هـــذا يبقى انتـاج هـــذه المحاصيـــل متذبذب من سنـــة الـــى اخرى مع عزوف الفلاحيـن ســـواء الخـواص او التعاونيـــات الفلاحيه واستغنائهم عن انتاج بعض المحاصيـل كالارز مثـلا وهذا منذ سنـة 1977 الا ان الانتاج عـرف تطـورا وتحسن ملمـوس وهـذا لتحويل المساحـات المزروعـة بالارز الي انتـاج محاصيـل اخـرى خاصـــة الخرطـال والاستفـــادة من كميات الميـاه التي تحول لانتاج مثـل هـذا المحصـــول .

كذلك ان التشجيعات والتوسع الذي عرفتـه الزراعـات الرئيسيـه اثـرت سلبا على المساحـات المزروعـة بهذه المحاصيل خاصـــة الصيفيـــة . ورغـــم ان المخططات واللوائح السياسيه تهدف الى تدعيم وتطـوير الزراعـــة الخاصـه بالمحاصيل الشتويـــة وهذا لتلبيـــه حاجيات الســـوق الوطنية من مـواد غذائيـــه لازمـه الاان تقـادم العتـــاد الفلاحـي من جهـــة وضعـــف التقنيـــات المستخدمـة في الانتـــاج من جهـة ثانيـــة ادى الى تاثـــر الانتـــاج سنـــة بعد سنة .

ان انتاج الحبوب بمختلف انواعها يعرف انتشارا كبيرا لدى القطاع الخاص على خلاف القطاع العام وهذا يرجع بالدرجة الاولى خاصة مع السنوات الاولى للاستقلال ان غمط الانتاج لدى هذا القطاع كان تقليديا وكان الانتاج بهدف الاستهلاك الذاتي او التبادل في اطار ضيف جدا او محدود . لذلك توسعت زراعة الحبوب لانها هي المصدر الاساسي للغذاء ومع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الاول بدا الانتاج بتحسين في هذا القطاع خاصة بعد التشجيعات التي اولتها الدولة لتطوير وتثبيت زراعة القمح "الليين فوفرت جميع الشروط الملائمة لذلك بالدرجة الاولى البذرة الجيدة المستوردة من المكسيك وايطاليا .

ان ارتفاع الانتاج بالقطاع الخاص يرجع اساسا الى الوزن النسبي للقطاع التقليدي الخاص الذي يدخل في تشكيل هيكل القطاع الخاص بصورة عامة وهذا بالدعم احتكار القطاع لهذا المنتوج النباتي .

(23) جدول تطور انتاج الحبوب حسب القطاعات

وحدة الف قنطار

الموسم	قطاع خاص: الانتاج	النسبة	قطاع عام: الانتاج	النسبة
69 — 66 1	21,106	66	5,463	34
73 — 69 1	12,058	64	6,719	36
77 — 73 1	9,663	53	8,635	47
79 — 77 2	6,684	47	7,651	53
81 — 79 2	10,960	52	10,287	48
85 — 83 3	13,662	62	8,227	38
87 — 85 3	13,786	62	8,550	38

1-S/BEDRANI OPCIT P374

2-O.N.S Annu Stat N° 11 OP CIT P176

3-O.N.S Annu Stat N° 14 OP CIT P170

يلاحظ ان القطاع الذي سيطر على انتاج الحبوب بصورة كبيرة هو القطاع الخاص وهذا يرجع الى المساحات الكبيرة التي يمتلكها هذا وخاصة منه القطاع التقليدي حيث بلغ اقصى انتاج له في الموسم 85 — 87 اين وصل الانتاج حوالي 13،78 الف قنطار وهذا يعود للعوامل المناخيه ونسبة الامطار المنتظمة وكذا الاصلاحات الجديدة فيما يخص تطوير عملية التسويق والتجارة وذلك برفع الحواجز المالية للقروض الفلاحيه الخاصة بهذا القطاع .

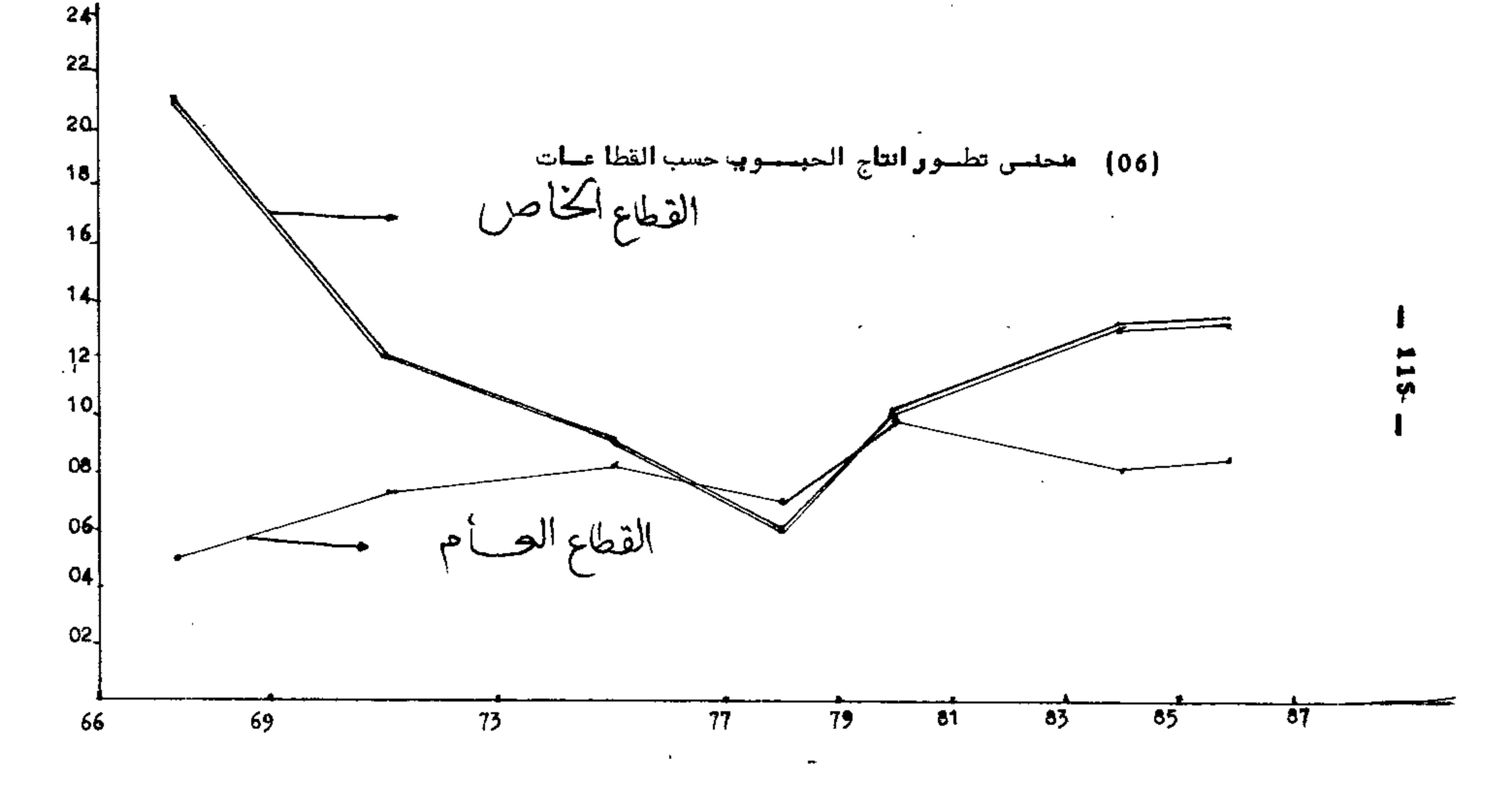
ويبلغ ادنى حد من الانتاج الخاص بالموسم 77 — 79 اين وصل الى 6،684 الف قنطار وهذا يرجع الى الاهتمام الخاص الذي اوليه بالقطاع العام وخاصة بعد ظهور التعاونيات الفلاحية وكذا يرجع للاحوال الجوية التي شهدها الموسم وكذا هو الموسم الذي حقق فيه القطاع العام نسبة حوالي 70 % وبكمية انتاج تقدر بحوالي 1،000 الف قنطار وهذا يرجع ترك القطاع الخاص للارض الزراعية بورا دون خدمة نتيجة الاهتمام الذي عرفته هذه التعاونيات وقد بلغ اقصى حد لدى القطاع العام في الموسم 79 — 81 اين بلغ حوالي 10،287 الف قنطار وهذا يرجع الى سياسة التكثيف وادخال تقنيات انتاج جديدة واكثر تطور .

وبعد الاصلاحات الزراعية التي عرفتها الثمانينات التي اولت الاهتمام بالقطاع الخاص عرف الانتاج ارتفاع محسوس عما كان عليه حيث تزايد في بداية الموسم 79 — 81 بحوالي مرة ونصف اي حوالي 150 % عما كان عليه في الموسم السابق .

وانطلاقا من الموسم عرف منحنى الانتاج بالقطاع الخاص ارتفاع محسوس وتزايد مستمر .

ان التحليل الكلي لمنحنى الانتاج للقطاع الخاص ينقسم على مرحلتين ماقبل الثمانينات ومابعدها .

حيث عرف الانتاج لدى القطاع الخاص قبل سنة 1980 انخفاض مستمر من سنة بعد اخرى وهذا نتيجة السياسة العامة للانتاج التي همشت هذا القطاع نتيجة العراقيل والبيروقراطية سياسة القروض المجحفة والسياسة التموينية


(06) منحنى تطور انتاج الحبوب حسب القطاعات
القطاع الخاص
القطاع العام
24
22
20
18
16
14
12
10
08
06
04
02
66
69
73
77
79
81
83
85
87

بالمواد الزراعيه اللازمة للزراعة جعل الفلاحين يتركون الارض بدون خدمه وكذا يرجع الى السياسة التصنيعية التي انتهجتها البلاد في بدايات السبعينات حيث اصبحت الصناعة مركز استقطاب لليد العاملة الزراعيه وهذا نتيجة ارتفاع الاجور وشروط العمل الجيده كل هذا اثر سلبا على انتاج القطاع الخاص وبعد اصلاحات الثمانينات اين رفع السقف المحدد للقروض وكذا تحسين التموين عرف الانتاج بهذا القطاع تحسن محسوس.

اما القطاع العام فانه منذ تطبيق المخططات الانمائية عرف تحسن في الانتاج وانتعاش وهذا نتيجة الاهتمام العام الذي اولى لهذا القطاع وظهور الثورة الزراعية وتعاونيات الانتاج الخاص بها وبذلك تم تجديد الحظائر الخاصة بالعتاد والبيات والمدخلات الوسيطية اللازمة ولكن الزيادات التي عرفها هذا الاخير زيادات متناقصة من عام الى اخر كما يبقى الانتاج بهذا القطاع مرتبط ايضا بكمية الامطار المتساقطة والمساحات المزروعة الخاصة بالحبوب .

وخلاصة القول فيما يخص انتاج الحبوب بالجزائر بمختلف انواعها سواء كانت شتوية او صيفية لوحظ عموما انه الانتاج الملدي يبقى ثابت على مدى فترات طويلة مع تطور متذبذب بكميات خفيفة وزيادات ضعيفة وترجع المردودية للهكتار على مدار السنة "كما ان الانتاج لم يكفي لا السوق الوطنية وكذا لم يكن يناسب توقعات المخططين .."(1)

كما امتاز الانتاج بعدم الكفاية وكذا عدم الانتظام في الانتاج هذا لضعف تقنيات الانتاج المستخدمة وتقادم العتاد الفلاحي المعمول به كما ان ضعف استخدام بصورة كافية المدخلات الوسيطية من سماد وادوية ومواد صحية ـ وبذور منتقاة اثر سلبا على الانتاج .

كما امتاز الانتاج باعتماد على الظروف المناخية الطبيعية وعلى هذا

---

1 — Les Cahies Des Reformes N° 2 OP CIT P13

الاساس يكون الانتاج وان كمية الامطار وانتظامها تحدد كمية الانتاج حيث اثر الجفاف لسنة 1966 على الانتاج بصورة كبيرة حيث ترجع بحوالي 200 ٪ كما كان عليه سنة 1965 .

اما سنوات الرخاء التي يكون فيها كميات الامطار منتظمة تساعد على البذر والحصاد كسنوات : 72، 76، 85، 86، 87 . كما ان الانتاج شهد سيطره القطاع الخاص مقارنة مع القطاع العام الكلسي حيث سيطر على نسبة كبيرة من الاراضي وبالتالي الانتاج وخاصة الانتاج الاساسي للحبوب الشتوية

2ـ البقـــــــول

يهدف المخططين الخماسيين الاول والثاني الى تنمية وتطوير هذا النوع من الزراعة ت وتكثيف انتاجه وذلك بتوسيع المساحات المزروعة بهذا المحصول حيث كان الهدف في المخطط الخماسي الاول رفع المساحة الى حوالي 90 الف هكتار اما في المخطط الخماسي الثاني فكان يهدف الى رفعها الى 305،4 الف هكتار وتمثل حوالي 04 ٪ من اجمالي الاراضي الوطنية .

بعد ماكانت تمثل 2،9 ٪ من اجمالي الاراضي في المخطط الخماسي الاول .

وضم هذا النوع من المحاصيل : الجلبانة، العدس، الحمص ،الفصوليا . .

حيث شهد هذا النوع تطور محسوس في ارتفاع الانتاج نتيجة توسيع المساحات المخصصة لها .

واستنادا الى الجدول رقم 29 يلاحظ من خلاله ان انتاج البقول قد شهد ارتفاع وتحسن منذ سنه 1963 حتى سنة 1987 الا سنة 1966 اين شهد انخفاض نتيجة الجفاف وقله المياه حيث تراجع الرقم القياسي الى 39 ٪ عما كان عليه بانتاج يقدر ب 304،610 قنطار وقد بلغ اقصى انتاج سنه 1976 اين ارتفع الرقم القياسي الى مستوى 236 ٪ وهذا يرجع الى تحسن المدخلات الزراعية الخاصة بمثل هذه المحاصيل من سماد ومواد صحية وعتاد . وكذا الى كميات الامطار التي عرفها الموسم الزراعي وكذا الى ترجع الى ارتفاع المساحات المزروعة بهذا المحاصيل على حساب بعض المنتوجات الاخرى كالشعير . .

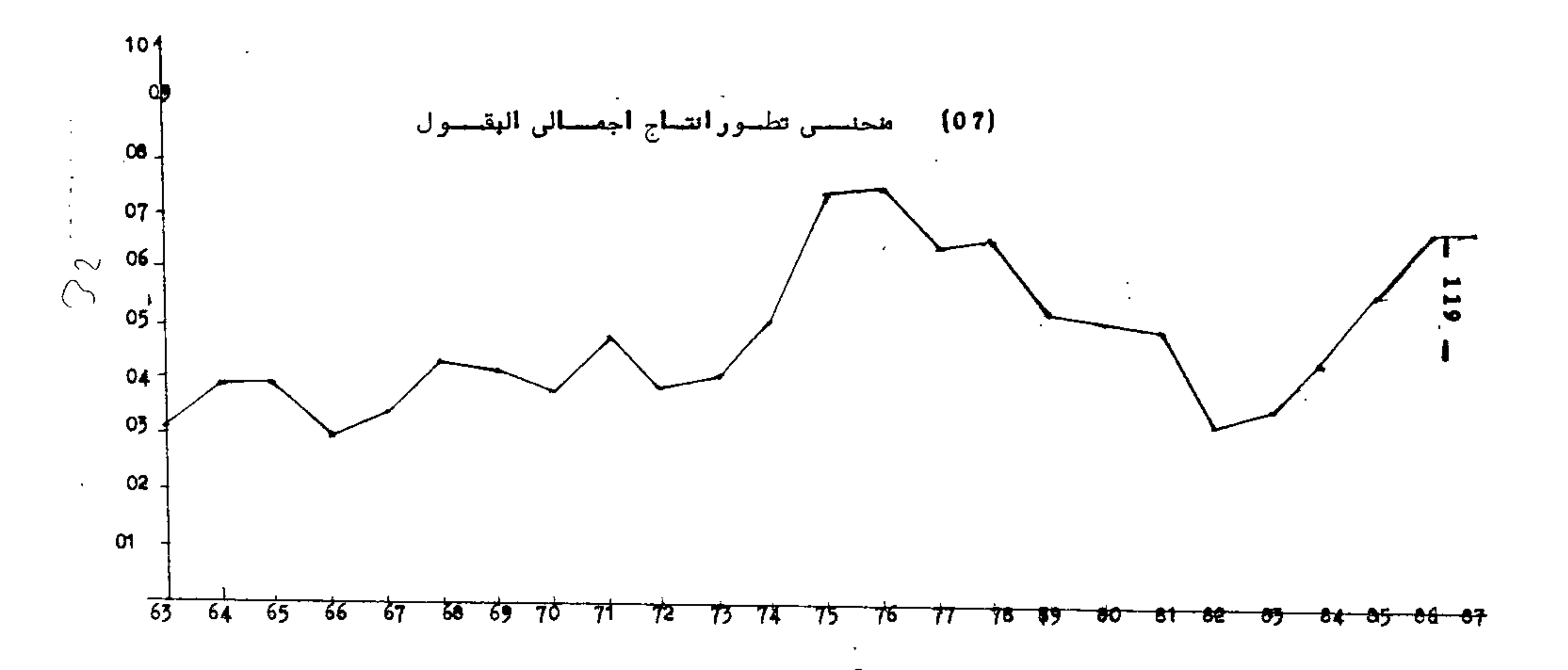
وفي سنة 1982 شهد الانتاج انخفاض كبير حيث تراجع عما كان

(29) جـدول يوضـح تطـور اجمـالي لانتـاج البقـول
الوحدة قنطار

السنة	انتـــاج البقـــول	الرقم القياسي
1963 [1]	319049	100
1964 [1]	390560	122
1965 ..	394570	123
1966 ..	304610	95
1967 ..	342680	107
1968 ..	439150	137
1969 ..	429100	134
1970 ..	389090	122
1971 ..	487120	152
1972 ..	392280	123
1973 ..	417700	130
1974 ..	519610	163
1975 ..	745430	233
1976 ..	754570	236
1977 ..	646640	202
1978 ..	664530	208
1979 ..	531650	166
1980 ..	518200	162
1981 ..	507460	159
1982 ..	331570	104
1983 [1]	361020	113
1984 [1]	449340	141
1985 [2]	573190	179
1986 [2]	678760	133
1987 [2]	670610	135

111

1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P27
2- O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P165



منحنى تطور انتاج اجمالى البقول (07)
10
09
08
07
06
05
04
03
02
01
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
119

عليه بنسبة 55 % بالنسبة للسنة الماضية حيث بلغ الانتاج 331،570 قنطار وهذا يرجع الي انخفاض المساحات المخصصة لزراعة البقول نتيجة ازمة العتاد والمواد الوسيطية التي تطلبها هذه الزراعة كما ان التذبذب الذي يعرقة الانتاج يرجع الى قلة اليد العاملة التي تقوم بجنيه وهذا لمايتطلبه من جهد عضلي كبير لذلك يتلف كثيرا من الانتاج خلال الجني ويترك في المزارع وهذا نتيجة طريقة الجني اليدوي كما ان هنالك محاصيل منافسة تجنى في نفس جني البقول ولذلك يكون العامل الموسمي الزراعي يمايز ويختار بالنسبة للعمل الذي يكون اقل جهدا واكثر ربحا وتشير معادلة الاتجاه العام:

ع = 9762،54 س + 49 0339،56

حيث تشير (ع) الي كمية الانتاج من البقول خلال مدة زمنية (س) ويلاحظ من خلال معادلة الاتجاة ان هنالك زيادة سنوية تقدر بـ 9762،5 قنطار من هذه المحاصيل وهذا التحسن لكميات الامطار وكذا ارتفاع المساحات المزروعة بالبقول وانه ان بقي الحال على ماهو عليه يكون الانتاج سنة 2000 حوالي 734،440 قنطار وهو يمثل 233 % مما هو مطلوب وبالتالي يتحقق الاكتفاء الذاتي في هذه المواد وستركز الدراسة على اهم محصول والذي يمثل انتاجه 50 % من اجمالي الانتاج الكلي الفول .

ويلاحظ من خلال المنحنى البياني لتطور انتاج البقول انها تمتاز بالتذبذب واضطراب كبيرين في كمية المحاصيل وهذا لتركزها بصفة مطلقة على كمية الامطار والعوامل الطبيعية وهذا مايفسر ضعف تقنيات الانتاج المستخدمة وكذا التبذير والاهمال الذي يعرفه المحصول خلال عملية الجني رغم تطور المساحات المنزرعة وهذا نتيجة ارتفاع الطلب على هذه المحاصيل ويلاحظان في العشرية الاولى اين بلغ الانتاج اقصى حد له سنة 1976 بحوالي 754،750 قنطار وكانت المساحات المنزرعة تمثل حوالي 79 الف هكتار وقد بلغت المردودية الهكتارية حوالي 7،7 ق/هـ وانجز منها القطاع العام الكمية الاكبر بحوالي 472470 قنطار مايعادل

نسبة 62،62 % وهذا نتيجة التوجه العام للسياسة الزراعية في البلاد المدعمة للقطاع العام ونتيجة الاجهزة البيروقراطية التي سيطرت على المصالح الخاصة بالقطاع الفلاحي عرف الانتاج انخفاظ سنة 1982 وبلغ الانتاج حوالي 331،570 قنطار وهذا نتيجة اعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتسريح عدد كبير من العمال الزراعيين ومنه نقص اليد العاملة الزراعية وبعد سنة 1982 عرف الانتاج انتعاش وهذا نتيجة الاولويات والاهتمام الذي وجه للقطاع الخاص وذلك بتقديم كل التسهيلات المالية وتحرير سقف القروض الفلاحية وخاصة تحرير الاستثمارات الخاصة وكذا يرجع الى ارتفاع المساحات المزروعة بهذه المحاصيل وتوسعها على حساب محاصيل اخرى كالشعير وقد بلغ الانتاج حده الاقصى سنة 1986 بحوالي 678،760 قنطار يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة 62،46 % من اجمالي الانتاج رغم هذا عرفت المردودية الهكتارية تراجع كبير اين عرفت في نفس السنة حوالي 4،4 ق/هـ وبالتالي الزيادات ترجع الى المساحات المزروعة وارتفاعها وليس لسياسة التكثيف التي يعرفها القطاع الزراعي .

واستنادا للجدول رقم (30) يلاحظ ان الاراضي المزروعة بالبقول تزداد سنة بعد اخرى وان المردودية الهكتارية تنخفض وتتذبذب من موسم الى اخر وهذا يعود الى ضعف التجهيزات الزراعية وتقادم العتاد الفلاحي وكذا التقنيات الانتاج حيث ان عملية الجني مثلا تتم عن طريق اليد هذا مايعرض الى اتلاف جزء كبير من الانتاج .

ولهذا السبب تراجع عدد كبير من الفلاحين عن انتاج بعض البقوليات المكلفة من جهة والمتطلبة ليد عاملة كثيرة من جهة ثانية .

وقد شهد احسن موسم للارتفاع المردودية الهكتارية 76/75 بلغت 7،7 ق/هـ وهو الموسم الذي صادف ظهور تعاونيات الانتاج الزراعي للقطاع العام وبالتالي الاهتمام الكبير الذي عرفته هذه الاخيرة من عتاد واليات وبذور جيدة .

وان التراجع الذي حصل في المردودية الهكتارية في السنوات الاخيرة

(3 0) جدول يوضح المساحات المنزرعه والمردودية

الوحدة الف هكتار

السنة	المساحة	المردودية
1963 [1]	58	5,5
1964 [1]	58	6,7
1965	71	5,5
1966	75	4,0
1967	63	5,4
1968	91	4,8
1969	90	4,7
1970	90	4,3
1971	82	5,9
1972	86	4,5
1973	88	4,7
1974	97	5,3
1975	96	7,7
1976	97	7,7
1977	93	6,9
1978	109	6,0
1979	119	4,4
1980	126	4,1
1981	117	4,3
1982	98	3,3
1983 [1]	123	2,9
1984 [1]	157	2,8
1985 [2]	157	3,6
1986 [2]	156	4,3
1987 [2]	168	3,5

1-O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P 25

2-O.N.S Anna Stat N° 14 OP CIT P 171

يرجع الى كبر سن العتاد الفلاحي من جهة وكذا ضعف تقنيات الانتاج المستخدمة زيادة على ذلك كمية الامطار المتذبذبة والتي تاتي احيانا في غير وقتها مما يؤثر سلبيا على كمية الانتاج ويعتبر اقل مستوى للمردودية الهكتارية سنه 1984 حيث بلغت 2و6 ق/هـ رغم ان المساحة قد شهدت في نفس السنة تضاعف عما كانت عليه سنه الاساس حوالي 157 الف هكتار .

وبالتالي فان الزيادات التي عرفها الانتاج تعود الى ارتفاع المساحات المزروعة وكذا الانخفاض يرجع الى طبيعة هذه المحاصيل لما تتطلبه من تركيز في عملية الجني وجهد كبير وكذا تقنيات الانتاج متطورة جدا هذا اثر سلبيا لان نسبة التلف اثناء الجني تكون عالية جدا وتفسر ايضا تراجع المردودية الهكتارية بنقص اليد العامله المخصصة في عملية البذر والجني وبما ان هذه العمليات كلها تتم بطريقة تقليدية عن طريق اليد اثر على كمية الانتاج كما يلاحظ احيانا ايضا تجاوزات اوقات الجني لهذه المحاصيل رغم هذا تبقى المزارع وهذا لما تتطلبه من يد عاملة كثيره وبالتالي وبالتالي يقرر المسؤ وليس على ادارة المزارع ترك المحصول دون جني لان تكاليف الجني اكبر بكثير من تكاليف البيع بالتالي يبقى المحصول عرضة للطيور والعوامل المناخية هذا مايؤثر على سير عملية البذر للعام المقبل لان الارض بهذه الطريقه ستتخلف بها كمية هامة من البذور فساعد على النمو الفوضوي مما يؤثر على الانتاج ولذلك لابد من اعادة النظر في طرق وتقنيات انتاج مثل هذه المحاصيل ولابد من توفير العتاد والاليات والازمة وكذا البذر الجيدة والاسمدة والمواد الصحية والضرورية لرفع المردودية الهكتاريه بصورة تضمن رفع الانتاج وتوجيه المساحات التي كانت تخصص لزراعة البقول .

(3 1) جدول يوضح توزيع الانتاج حسب القطاعات
الوحدة قنطار

السنة	القطاع الخاص	%	القطاع العام	%
[1] 67/66	178930	52	163750	48
[1] 68/67	219090	50	220060	50
69/68	209610	49	219490	51
70/69	167100	43	221990	57
71/70	245190	50	241930	50
72/71	181480	46	210800	54
73/72	184310	44	231590	56
74/73	207820	40	311790	60
75/74	310100	42	435330	58
76/75	282100	37	472470	63
77/76	245390	38	401250	62
78/77	233630	35	430900	65
79/78	233220	44	298430	56
80/79	245110	47	273080	53
81/80	246140	49	261320	51
[2] 84/83	257860	57	191480	43
[2] 85/84	340400	59	232790	41
[2] 86/85	424000	62	254760	38
[2] 87/86	431720	64	238890	36

1-Ministre De Planification Bilan de Decennie 67-78 OP CIT P100

2-O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P168

ويلاحظ من خلال الجدول ان النسبة الكبيرة من هذه المحاصيل يسيطر عليها القطاع العام وخاصة في العشرية الاولى وهذا لعزوف القطاع الخاص عن انتاج لما يتطلبه من يد عاملة ضخمة وبالتالي ارتفاع التكاليف ويتركز ايضا ليد القطاع العام نتيجة السياسة الزراعية العامة الهادفة الى تقوية عضد القطاع العام اتجاه القطاع الخاص.

وفي بداية العشرية الجديدة ونتيجة سياسة الخوصصة التي عرفتها

البـــلاد وفتـــح المجال امـام القطاع الخـاص اصبـح هـذا الاخيـــر
هـ والذي يسيطـر على الانتاج بنسبـة تزداد سنويا تقدر بـ02 % ويلاحـــظ
ايضـا ان المردوديــة الهكتاريـة لدى القطاع الخـاص منها لـدى القطاع
العـام وهذا نتيجـة سيـــة المراقبـة التي يقـوم بهـا الخـواص اثنـاء
جني المحصول هـذا مما خفض نسبـة التلف والتبذير والاهمـال .

2_1_ الفـــول والفول المصـــري

يعتبر هذا النوع من البقول اهم المحاصيل الزراعيـة اين يتـم تخصيـــص لهـا اكبر قـــدر من المساحـات وكذا الاهتمام والرعايـة وهذا لسهـولـة زراعتـه وجنيـــه من جهـة ولارتفاع الطلب عليـه من جهـة ثانيـــة حيث قدرت انتاجـه بنسبـــة 5،51 % من اجمالي الانتـاج وتتراوح نسبـة الانتاج في خـلال المدة المدروسـة من (13 % و 72 % وهذا سنـة 1967 وسنـة 1964 اين كـان الانتاج على التـوالي 137،980 قنطـــــار و210830 قنطار وهي اعلى وادنى قيمـة للانتـاج لهـذا المحصـــول . واستنـادا للجـدول رقم 32 يلاحـظ تراجع في الانتاج الخـاص بالفـــول وبالتالي تراجع الارقام القياسيـة حيث شهـدت المرحلـة قبل تطبيـق المخططات الانمائيـة تراجع كبيرا في الانتـــاج وهذا نتيجـة الاحوال الجويــــة وكميـــة الامطار المتساقطة التي لم تكن بـالقدر الكافيـــي كما في موســم 1966 اين بلغ الانتـــاج حوالي 139010 قنطار وكذا سنـة 1968 بلـغ الانتاج حوالي 137930 قنطار وتعود ايضا الى ارتفـاع نسبـة الهجــرة الريفيـة تجـاه المدن للعمل الصناعي مما قلل اليد العاملـة الفلاحيــة بالمناطـــق الزراعيــــة .

ومع بعث اصلاحـات الثورة الزراعيـة وظهـور تعاونياتها الخاصـة الانتاج ارتفع المردود وهذا نتيجـة التجديد الذي وفرته الحظائر بالالات والمعدات الزراعيـة وكـذا الى الزيادات التي وفرتها المساحـات المزروعة كما انه نتيجـة خصوصيـة هـذا المحصول فان نسبـة التلف والتبذير تقل عند الجنـــي اذا ماقورنت بالعدس مثلا وقد بلغ الانتاج حده الاقصى سنـة 1985 بحوالي 410 270 قنطـار وبالتالي تضاعف الرقم القياسي مرتيـــن

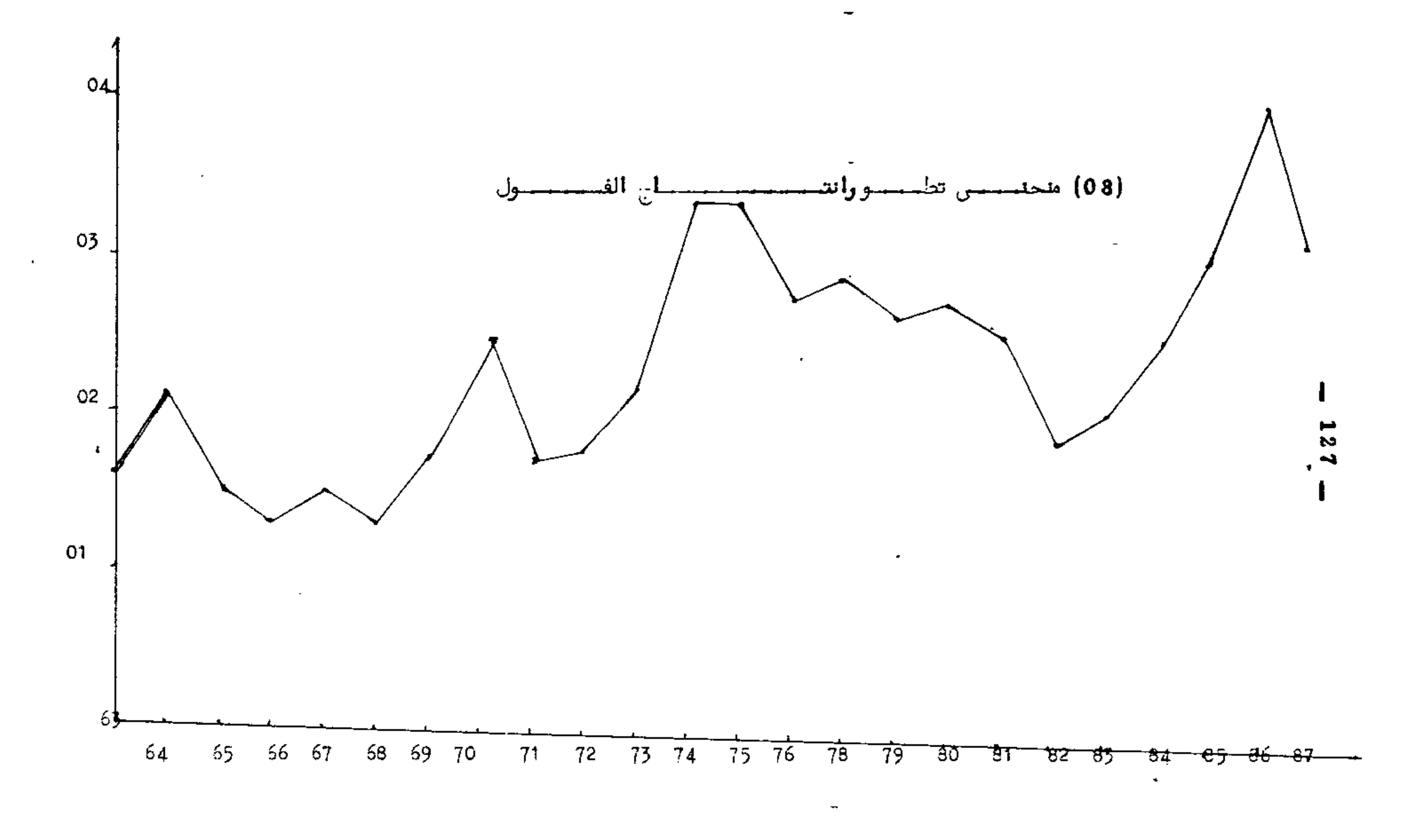
(3 2) جدول يوضح تطور انتاج الفول

الوحدة قنطار

السنة	انتاج الفول	الرقم القياسي
1963	164310	100
1964	210830	128
1965	159060	97
1966	139010	85
1967	151440	93
1968	137930	84
1969	144540	88
1970	172320	105
1971	253040	154
1972	177570	108
1973	181860	111
1974	227780	139
1975	342310	208
1976	344260	210
1977	287130	175
1978	299570	182
1979	273890	167
1980	282730	172
1981	265270	161
1982	195340	119
1983	211080	128
1984	261460	159
1985	315890	192
1986	410270	250
1987	329810	201

1-O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P 27

2-O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P165


(08) منحنى تطورانتاج الفول
04
03
02
01
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

ونصف اي حوالي 250 % وهذا راجع الى الانتاج الوفير الذي عرفه القطاع الخاص اين ساهم بحجم والي 71،4 % من الانتاج الكلي وذلك بكمية تقدر بـ 293330 قنطار وهذا نتيجة الاصلاحات التي عرفها هذا القطاع والاولوية التي اعطيت له وماوفر له من امكانيات مادية ومالية تشجعه وتشير معادلة الاتجاه العام الى :

ع = 17686،2 س + 225495،6

حيث تشير (ع) الى كمية الانتاج خلال مدة زمنية (س) ومن خلال المعادلة يلاحظ ان هناك زيادة سنوية تقدر بـ 17686و2 قنطار وهي نسبة مشجعة لتدعيم السوق الوطنية واستمرار الحال مما هو عليه سيكون الانتاج سنة 2000 حوالي 667652،9 قنطار ولكن هذه الكمية لا تمثل سوى 21 % من اجمالي الانتاج ان تحسين المدخلات الوسيطية الخاصة بمثل هذه الزراعة كفيلة برفع الانتاج وتغطية السوق الوطنية وخاصة عن طريق تحسين البذور ذات المردودية العالية ومن خلال المنحنى البياني لانتاج الفول يلاحظ احسن موسم كان انطلاقا من سنة 1982 حيث تزايد الانتاج سنة بعد اخرى وفي ظرف اربعة سنوات تضاعف الانتاج مرتين وهذا لارتفاع الطلب على هذه المواد مما تشجع على رفع الانتاج وخاصة من طرف القطاع الخاص وهذا نتيجة ارتفاعها في السوق .

وكذلك نتيجة كميات الامطار التي عرفتها الفترة بشكل منتظم تقريبا في اواخر فصل الصيف التي تساعد هذا النوع من المزروعات .

ان تتبع المساحة المنزرعة والمنحنى الخاص بها لوجدنا ه هو ايضا في تزايد مستمر حيث كانت سنة 1963 حوالي 58 الف هكتار لتصل سنة 1970 الى 90 الف هكتار بمعدل توسع يقدر بـ 44،8 % مما كانت عليه سنة الاساس .

لتصل سنة 1980 الى 126 الف هكتار بمعدل زيادة وتوسع على سنة الاساس بحوالي 117،2 % ثم في سنة 1987 وصل معدل التوسع الى 189 % وهذا الاهتمام والاعتناء في المساحات المنزوعة يرجع الى المعدل الكبير الذي يحوز القطاع الخاص وخاصة بعد اصلاحات سنة 1980 .

2 — 2 — بـــاقي انتاج البقـــول

ويضـم هذا النوع من المحاصيل باقي المزروعات ماعـــدا الفـــول وهي (الجلبانة اليابســـة ، العدس ، الحمص ، الفاصوليا ، الجلبانـــة . .) من اجمالي الانتاج حوالي 49 % على مدار السنوات الدراسيـــة وان تطورهـــا مرتبط كباقي المزروعات بالعوامل المناخيـــة وكمية الامطار ونوعيـــة التربـــة واستنـــادا الى الجدول رقم 33 نستنتـــج ان زراعـــة البقـــول — ماعد الفـــول — قد شهدت تحسن ملحـــوظ وهـــذا يرجـــع الى الظـــروف المناخيـــة الملائمـــة لمثـــل هذه المـــزروعات حيث شهدت اقصـــى حـــد لهـــا سنـــة 1976 ايـــن تضاعف اكثـــر من مرتيـــن ونصـــف مما كـــان عليـــه سنـــة 1963 وهذا نتيجـــة التعاونيات الفلاحيـــة التابعة للقطاع الفلاحـــي العام وتدعيمها لمـــا تحتاج اليه من مـــواد لازمـــة ومدخلات وسيطـــة كالبذور والاســـمدة المتاد الفلاحتي وقد شهـــد الانتاج اقل حـــد له كـــانت سنة 1982 ايـــن تـــراجـــع الرقم القيـــاسي بحـــوالي 12 % عما كـــان عليـــه سنـــة الأساس ويعود هـــذا التراجـــع الى عـــزوف القطاع الخـــاص عن انتاجه وتوجيـــه المساحـــات الخاصـــة بهذا الانتاج الى زراعة الفـــول وهذا لما تتطلبه من يد عاملـــة كبيـــرة مقارنـــة مـــع الفول وكذا يرجـــع الى نسبـــة الضيـــاع والتلف في المحصـــول ايام الجني وهذا لطبيعـــة المنتـــوج .

ومـــع مطلع الثمانيات تحسن الانتاج وبلغ اقصـــى حـــد له سنة 1987 ايـــن ارتفع الى 220 % بحوالي 340800 وهذا بعد ارتفـــاع الطلب للاستهـــلاك في الســـوق على هـــذه المنتوجـــات وكذلك وكـــز القطـــاع الخاص على انتـــاج اكثـــر لتســـديد العجـــز في الســـوق وخاصـــة بعد تحرير التجارة .

ويعتبر الحمـــص المنتوج الاول والذي يحـــوز اكبـــر كميـــة من المساحـــات في هذه المجموعـــة من المحاصيـــل حيث تراوح النسبـــة المتوسطـــة علـــى مـــدار سنوات الدراســـة بحوالي 60,3 % .

حيـــث عرف هـــذا المنتوج زيـــادات سنويـــة معتبـــرة حيث كـــان سنـــة 1964 حوالي 93740 قنطار وهي اقل كميـــة منتجـــة خلال سنـــوات الدراسة وتمثـــل 15 % من اجمالي الانتاج . وقد بلغ اقصـــى حـــد له سنـــة 1985

(33) جدول يوضح تطور انتاج باقي البقول

الوحدة قنطار

السنة	إنتاج باقي البقول	الرقم القياسي
1 1963	154739	100
1 1964	179730	116
1 1965	235510	152
.. 1966	165500	107
.. 1967	190240	123
.. 1968	301220	195
.. 1969	284560	184
.. 1970	216770	140
.. 1971	234080	151
.. 1972	214710	139
.. 1973	235840	152
.. 1974	291830	189
.. 1975	403120	261
.. 1976	410310	265
.. 1977	359510	232
.. 1978	434960	281
.. 1979	257760	167
.. 1980	235470	152
.. 1981	242190	157
.. 1982	136230	88
.. 1983	149940	97
.. 1984	187880	121
2 1985	257300	166
2 1986	268490	174
2 1987	340800	220

1 - O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P27

2 - O.N.S. Annu STat N° 14 OP CIT P165

88888

اين انتج حوالي 256620 قنطار مايعادل 42% من اجمالي الانتاج ان التطور المحسوس الذي عرفه المحصول يعود اصلا لتوسيع المساحات المخصصة لزراعة البقول بمافيها الحمص.

كما يشكل العدس ، الفصوليا ، الجلبانة الخضراء واليابسة نسبة لاباس بها من اجمالي الانتاج ولكن عموما ان انتاجها مذبذب وغير منتظم وهذا لمايتطلبه من تقنيات خاصة في البذر والجني وما يتطلب من كميات كثيرة من المياه ويد عاملة مختصة في عملية الجني وتتركز في السنوات الاخيرة انتاج هذه المحاصيل على القطاع الخاص الذي رفع من المساحات المزروعة وكذا توفير كميات كبيرة من المياه .

وعموما تشير معادلة الاتجاه العام

ع= 15 51،4 س + 264843،9

حيث تشير (ع) الى كمية البقول المنتجة ماعدا الفول وفي خلال السنوات (س) حيث يلاحظ من المعادلة ان هناك زيادات سنوية ثابتة تقدر ب 155 1،4 قنطار وهذا يعود لارتفاع المساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول ولو تم الحال على ماهو عليه يكون الانتاج سنة 2000 حوالي 65628،96 قنطار وهي تمثل 20% من اجمالي الانتاج المطلوب وبالتالي فهي لاتكفي لسد حاجيات السكان .

والملاحظ العامة من خلال الدراسة ان الارتفاع المحسوس في كميات الانتاج للبقول منذ سنة 1963 يعود اصلا الى اتساع وزيادة المساحات المزروعة به وعليه بقيت المردودية المكتارية متذبذبة رغم سياسة التكثيف المتبعة وامتازت عموما هذه الزراعة بآليات الانتاج التقليدية والضعيفة نتيجة ازمة اليد العاملة التي تعرفها في اوقات الجني وهذا لوجود محاصيل اخرى تجنى في نفس الموسم باقل جهد وذات اجر يومي مرتفع كما يعزى التذبذب الى عزوف الفلاحين عن انتاج مثل هذه المحاصيل لماتتطلبه من عمل خاص كالري والمراقبة الدائمة هذا مايرفع تكاليف الانتاج وانه لاجل تطوير مثل هذه الزراعات لابد من اعتماد سياسة تكثيف اكثر نجاعة بتوفير المواد الصحية اللازمة والسماد الضروري وكذا توعية جيدة

(34) جدول يوضح تطور انتاج مختلف المحاصيل [illegible] ما عدا الفول

الوحدة قنطار

السنة	جلبانة يابسة	عدس	حمص	فصوليا	جلبانة	المجموع
1963[1]	-	-	-	-	-	-
1964[1]	34220	30750	93470	15100	6190	179730
1965[1]	26450	35960	154270	10880	600	235610
1966	23560	29820	101420	9350	1450	165600
1967	22630	35320	117810	7450	8030	191240
1968	20990	89460	167070	16910	6780	301220
1969	15940	119400	119800	18370	11050	284560
1970	20170	62050	107450	15410	11690	216700
1971	27040	65160	107650	24940	9290	234080
1972	222 60	55060	93700	33970	9720	214710
1973	23630	58220	121530	22130	8330	235840
1974	26810	50990	165880	39160	8990	291830
1975	37790	72470	247670	34800	10390	403120
1976	35250	88760	253790	20550	11960	401310
1977	29300	47790	256620	14610	11190	359510
1978	37090	88590	216280	12950	10050	364960
1979	31220	44340	166630	6960	8520	257760
1980	29210	30200	158390	6810	10860	235470
1981	30740	24630	168060	9770	8990	242190
1982	13410	17080	92680	5430	7630	136230
1983	19160	10990	98580	6340	14870	149940
1984	30600	17070	125820	8240	6150	197880
1985[2]	60470	13760	162890	9050	5170	257300
1986[2]	65650	7570	182390	10410	2470	268490
1987[2]	49810	20940	258730	9000	2320	340800

1- O.N.S Statistques N°15 OP CIT P27

2- O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P165

8


(09) منحنى تطور انتاج باقي المحاصيل البقولية
04
03
02
01
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

هـ- الزراعـة السقويـة (الساخنيـة)

تهدف السياسة العامة الى تطوير وتكثيف مثل هذه المزروعات وهذا لتلبية الحاجات السكان والاستجابة للطلب الشرقي لها اما من طريق زيادة المساحات المزروعة او من طريق سياسة التكثيف من توفير مواد اولية كالبذور الجيد والاسمدة والعتاد الفلاحي اللازم لذلك وكذا تدعيم ورفع المساحات السقوية وكذا تطوير تقنيات الانتاج وذلك بتكثيف استعمال البيوت البلاستيكية ويعتبر هذا النوع من المحاصيل التي تنشط الصناعات الوطنية الخفيفة للتعليب والتصبير وبتالي تحريك حركة الصناعة المحلية:

واستنادا الى الجدول رقم (35) يلاحظ التطور الكبير الذي شهده هذا النوع من المزروعات ويعود اساس هذا التحسين الى ارتفاع المساحات المزروعة من جهة ومن جهة ثانية الى ارتفاع اسعار البيع بالنسبة لهذه المحاصيل فهي محاصيل ذات ربحية كبيرة تضم هذه المجموعة المحاصيل التالية .

البطاطا ، الطماطم ، البصل ، الفصوليا ، الجزر ، البطيخ .

ولقد بلغ اقصى حد لهذه المزروعات سنة 1987 اين تضاعف الانتاج 5مرات عماكان عليه سنة 1963اين بلغ حوالي 25726070 قنطار مقابل 2 511186 سنة الاساس وهذا يرجع الي التوجه الذي عرفه الخواص في انتاج هذه المحاصيل السقوية لما شهد عليها الطلب من جهة وهناك محاصيل سهلة الزرع والجني مقارنة مع بعض المحاصيل الاخرى ويرجع هذا الى المجهودات المبذولة التي عرفتها الثمانيات بتشجيع الزراعات البلاستيكية وكذا الى عملية المكننة وسياسة التكثيف التي عرفتها الزراعة وكذا التشجيعات التي اعطيت للقطاع الخاص.

وقد كان ادنى مستوى شهدته زراعة المحاصيل السقوية كانت سنة 1966 اين بلغ الانتاج حوالي 57000 قنطار وهي كمية قليلة جدا بالنسبة للسنوات السابقة لها او حتى السنوات التي جاءت من بعدها ويعود هذا الى نقص كميات المياه المنخفضة نتيجة الجفاف الذي ضرب الجزائر اذاك .

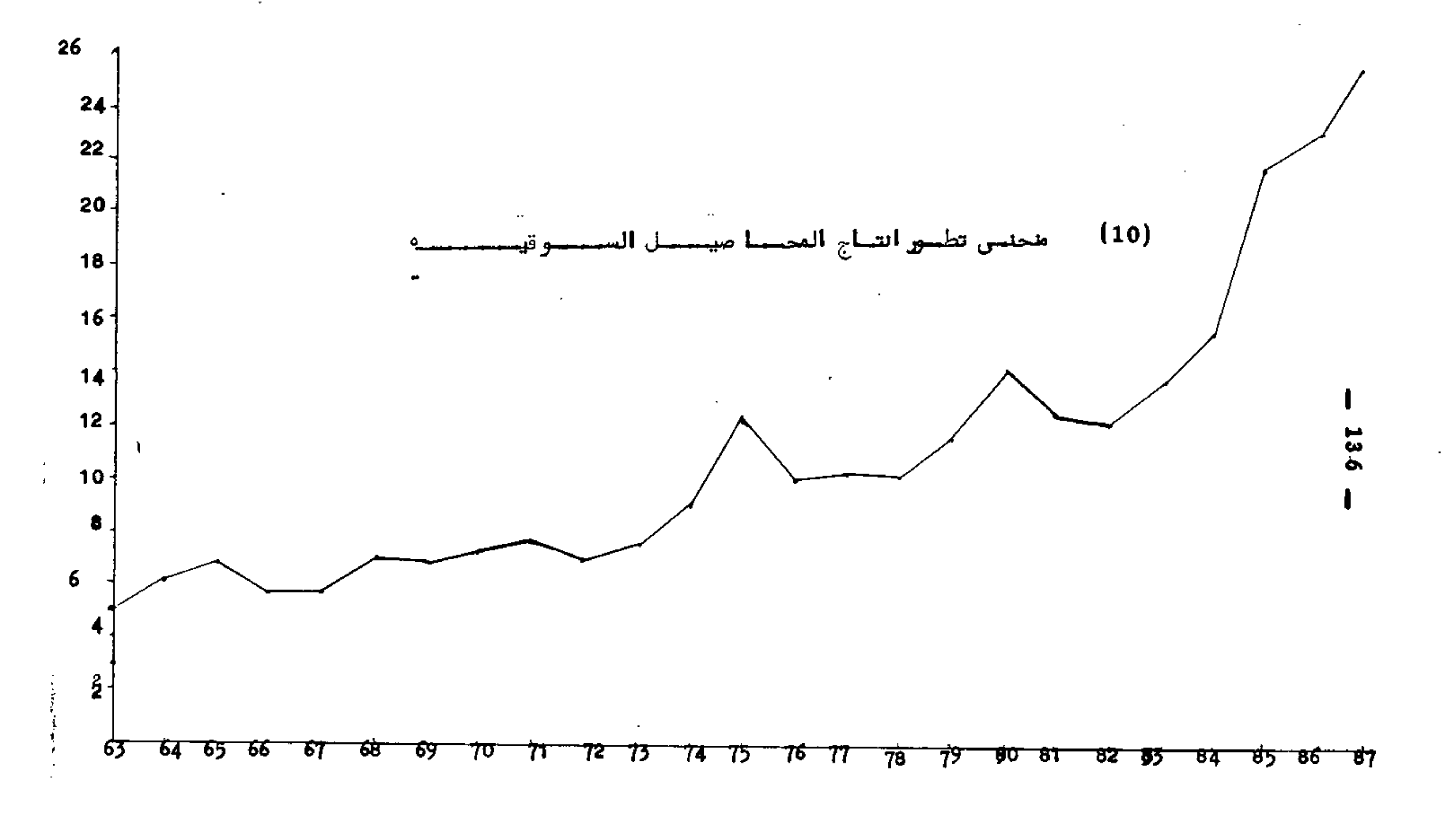
ولوحظ تراجع في العشرية الاخيرة سنة 1982 وهذا يعود الى القرار الذي اتخذته السلطة في منع زرع بعض المحاصيل الثانوية كالبطيخ والدلاع حيث تراجعت المساحة المزروعة بنسبة كبيرة مما كانت عليه وكذا

(35) جدول يوضح تطور الزراعات السوقية
الوحدة قنطار

الرقم القياسي	الانتاج	السنة
100	5111862	1963
119	6085550	1964
134	6836990	1965
112	5744900	1966
112	5722930	1967
139	7088270	1968
133	6812640	1969
142	7246150	1970
150	7681230	1971
139	7130320	1972
149	7613500	1973
175	8963600	1974
244	12474700	1975
197	10054220	1976
202	10344530	1977
202	10339860	1978
228	11638650	1979
279	14270510	1980
254	12978300	1981
242	12366040	1982
267	13660610	1983
302	15462174	1984
427	21820380	1985
458	23391070	1986
505	25726070	1987

2- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P27

2O.N.S Anna Stat N°14 OP CIT P165


منحنى تطور انتاج المحاصيل السوقيه (10)
26
24
22
20
18
16
14
12
10
8
6
4
2
63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

يرجع الى الجفاف الذي ضرب الغرب الجزائري .

ان استنادا الى المزارع الخاصة التي تركز على مثل هذه المنتوجات شهد الانتاج تطور كبير وذلك خصوصا بعد المساعدات التي قدمت في شكل قروض وكذا نوعية البذور الجيدة وكذا استعمال الاسمدة والمواد الصحية والمبيدات بصورة مكثفة كما تم تطور تقنيات السقي ولصرف المياه .

وتشير معادلة الاتجاه العام .

ع= 679،540 س+ 11062،602

حيث ترمز (ع) الى كمية الانتاج الاجمالي خلال فترة سنوية (س) وتبين المعادلة للاتجاه العام ان هناك زيادة سنوية تقدر ب 679540 قنطار وسيكون الانتاج في افاق سنة 2000 حوالي 2801000 قنطار وهي تمثل نسبة 90% من اجمالي الانتاج المطلوب الذي يقدر ب 3080000 قنطار لذلك يجب تدعيم الزراعات في البيوت البلاستيكية كما يجب اعتماد بذور جيدة النوعية كما يلزم انتظام عملية التموين بالمواد الصحية من مبيدات وكذا الاسمدة اللازمة كما يلزم اعتماد طرق انتاج وتقنيات انتاج اكثر تطور ترفع من الانتاج وتحسين العمل من اجل تحسين طرق الري وذلك لتوفير كميات هامة من المياه وسقي مساحات اكبر ممكنة كما يجب تحسين شبكة تصريف المياه .

اما من الناحية الادارية يلزم القضاء على الاجهزة البيروقراطية التي تصر على تمويل القطاع الفلاحي .

واستنادا الى الجدول رقم (36) يلاحظ ان المردودية الهكتارية لانتاج الخضروات الساخنة امتازت بنوع من الثبات على مدار السنوات المدروسة الا ببعض التذبذبات بالزيادة والنقص وهذا حسب المناخ والظروف الطبيعية ومدى توفر المياه اللازمة لزراعتها حيث تتراوح المردودية من ادنى حد وهو 56ق/هـ في الموسمين 77/76 وكذا 81/80 وهذا يرجع الى نقص المياه وتاخير التموين للفلاحين بالمواد الصحية والاسمدة وهذا من طرف الدواوين المكلفة بذلك اما في سنة 1982 يرجع الى الجفاف الذي ضرب غرب البلاد

(36) جدول يوضح تطور المردودية للمحاصيل السقية

الوحدة : هكتار للمساحة
المردودية بقنطار هكتار

الموسم	المساحة	المردودية
64/63	84	72,4
65/64	86	74,5
66/65	77	74
67/66	83	68
68/67	103	68
69/68	109	62
70/69	108	67
71/70	116	66
72/71	120	59
73/72	124	61
74/73	130	68
75/74	151	82
76/75	162	62
77/76	182	56
78/77	172	60
79/78	193	60
80/79	225	63
81/80	229	56
82/81	153	80
83/82	163	83
84/83	202	76
85/84	249	80,[illegible]
86/85	296	79,9
87/86	314	81

1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P25

2-O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P167

مما اثر سلبا على الانتاج ومردودية الهكتار .

وكان اقصى حد للمردودية للهكتار في الموسم 85/86 اين بلغت 87 ق/هـ وهذا يعود الى كميات الامطار التي عرفتها البلاد في هذا الموسم زيادة على الدعم المادي الذي اولته السلطات الى تطور هذه المزروعات لتلبيد حاجيات المواطنين وذلك بتوفير ما امكن من المواد الصحية والاسمدة والبذور الجيدة وقد عرفت العشرية الاخيرة تطورفي المردودية وهذا يعود لاتجاه القطاع الخاص لمثل هذه المزروعات وهذا عن طريق سياسة انتاجية حازمة في المراقبة ورعاية المحاصيل وذلك بتقديم الاسمدة اللازمة في الوقت اللازم وكذا اين ينقص نسبة التبذير والاهمال .

ومن خلال المنحنى البياني يلاحظ ان الزراعات السوقية تعرف تحسن مستمر في الانتاج وهذا سنة بعد اخرى حيث عرفت منذ 1980 ارتفاع ارتفاع في كميات الانتاج المنتجة وهذا يرجع بالدرجة الاولى الى زيادة الاراضي المزروعة بالزراعات السوقية وكذا الظروف المناخية الملائمة خاصة بعد سنة 1982 اين عرفت بعض المناطق المنتجة لهذه المزروعات كمية هامة من الامطار خاصة اعالي الشلف والهضاب الداخلية وكذا الى نوعية بذور المستخدمة وكثافة استخدام الاسمدة والمواد الصحية اللازمة وكذا يرجع ارتفاع الانتاج الى ارتفاع اسعار هذه المنتجات وعرفت المنتجات بحجم سنوي من الانتاج يقدر بـ200.000 طن سنويا .

ومن خلال الجدول رقم(37) يلاحظ ان هناك نسبة انضمام من المساحة المزروعة وكذا المردودية ومساهمة القطاع الخاص في الانتاج .

عرفت المساحات المزروعة لدى القطاع الخاص تطور كبير وخاصة في الثمانينات وهذا نتيجة ارتفاع اسعار هذه المحاصيل حيث ارتفعت هذه الاخيرة وتضاعفت بحوالي 05 مرات مما كانت عليه سنة 1967 اما الانتاج فلم يتضاعف الا بـ04 مرات ورغم هذا ارتفعت المردودية بحوالي 25.4ق/هـ ان هذا الارتفاع يرجع الى تطور التقنيات الخاصة بالانتاج خاصة ادخال البيوت البلاستيكية .

(37) جدول يوضح تطور المساحات والمردودية للقطاع الخاص

السنة	المساحة المزروعة	نسبتها إلى إجمالي المساحة الكلية	المردودية	الانتاج	نسبتها إلى إجمالي الانتاج
1968 [1]	46.8	56,3	57;5	267,0	46,6
1969 [1]	59.3	54.4	57.7	342.2	50.2
1971 [2]	67.7	58.3	65.4	442.8	57.2
1973 [2]	73.0	58.8	62.6	457.8	60.1
1975 [2]	82.5	54.6	90.1	738.7	59.2
1977 [2]	99.2	54.5	58.9	591.0	57.1
1979 [2]	111.7	57.8	63.1	705.4	60.6
1981 [2]	151.0	65.9	58.6	885.4	68.6
1983 [3]	144.0	71.2	80.4	1188.6	74.9
1985 [3]	227.0	74.4	74.5	1652.3	77.5
1987 [3]	249.0	79:.2	82,.9	1064.8	80.2

1-MINISTRE DE PLANIFICATION Bilan De La Decenie 67/78 OP CIT P100

2-O.N.S Annu Stat N°11 OP CIT P

3-O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P 175

الوحدة : المساحة . الف هكتار

" : المردودية : قنطار للهكتار

" : الانتاج : الف طن

ونلاحظ من سنة 1980 سيطرة القطاع الخاص على الانتاج بصور كبيرة وهذا نتيجة تحرر الاسعار والربحية التي تدرها مثل هذه المحاصيل كما ان هذه المحاصيل لاتتطلب مراقبة كبيره او جهد عضلي كبير بقدر ما تتطلب قسط معين من السماد والادويه في مدة معينه وكميات ضروريه من الماء . بلغ اقصى حد سنة 1987 بحوالي 2، 80% من اجمالي الانتاج ان تراجع الانتاج في القطاع العام يعود اصلا الى المنافسه التي ظهرت من طرف القطاع الخاص والاهتمام الذي وجه لهذا الاخير وبالتالي ترك الفلاحين لخدمة الاراضي التابعة للقطاع العام والاتجاه نحو تكوين المستثمرات الفلاحيه الخاصة .

وعموما ان هذا النوع من المزروعات حقق تطور ملموس ولكن هذا التطور يرجع ارتفاع وتوسيع المساحات المخصصة لمثل هذه المزروعات وليس لارتفاع المردودية التي كانت منخفضه لاسباب منها تقنية كضعف تقنيات الانتاج ونقص البذور الجيدة وكذا المواد الصحيه الآزوتيه اللازمة كما ترجع ايضا الى قله اليد العاملة في هذا الموسم وكذا قله العتاد الفلاحي وتقادمه والى نقص كميات المياه اللازمه لمثل هذه المحاصيل ....

3 — 1 — البطاطا :

تعتبر البطاطا اهم المحاصيل والاكثر انتاجا في اطار المنتوجات السباخية وهذا يعود الى اهميتها الاستراتيجية في الوجبة الغذائيه الجزائرية حيث تمثل من خلال الدراسة مايعادل 41،3% وهذا حسب العوامل المناخيه وكذا الشروط الضروريه ومدى توفر البذور الخاصه بمثل هذا الانتاج .

واستنادا الى الجدول رقم 38 يلاحظ تطور انتاج البطاطا خلال المده المدروسه كان متوسط الانتاج للبطاطا حوالي 41،3 % وقد كان ادنى حد للانتاج هذه المادة سنة 1966 اين قدر الانتاج بحوالي 170،1 الف قنطار مايعادل 26،9 % من اجمالي الانتاج وتراجع بمايزيد بحوالي 62،5 % الف قنطار عما كان عليه السنه السابقة وقد بلغ اقصى حد لها سنة

(38) جدول يوضح تطور انتاج البطاطا
الوحدة ألف طن

السنة	الكمية	الرقم القياسي	النسبة
1963	157.7	100	30.8
1964	187.8	120	30.8
1965	232.6	153	34.0
1966	170.1	113	29.6
1967	203.5	133	35.5
1968	282.1	180	38.3
1969	244.0	146	32.8
1970	262.0	173	36.1
1971	273.6	180	35.6
1972	268.3	174	37.6
1973	299.1	194	39.2
1974	394.6	260	44.0
1975	575.0	380	46.0
1976	492.9	326	49.0
1977	472.2	313	45.6
1978	472.8	313	51.7
1979	501.3	333	43.0
1980	590.5	393	41.3
1981	528.2	346	40.6
1982	415.1	273	33.5
1983	490.7	326	35.9
1984	820.9	546	58.0
1985	814.6	580	37.3
1986	811.6	540	34.6
1987	904.6	600	35.1

Direction General du Plan et des Etudes Economiques

Tableaux de L'economie Algerienne 1967 P35


منحنى تطور انتاج البطاطا (11)
22
20
18
16
14
12
10
8
6
4
2
63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

1984 حوالي 820،9 الف قنطار بحوالي 53% من اجمالي الانتاج وهذا يكون الانتاج قد تضاعف حوالي 5 مرات مما كان عليه الى سنة الاساس ويرجع هذا الى كمية الامطار وكذا الى الزيادة في المساحة المزروعة ثم تراجع الانتاج سنة 1984 الى اجمالي الانتاج العام وهذا لتطور بعض المحاصيل الاخرى كالطماطم والدلاع والبطيخ وكذا يرجع الى ندرة البذور التي عرفها محصول البطاطا وتشير معادلة الاتجاه العام لانتاج البطاطا :

$$ع = 33.8 س + 455.2$$

حيث تشير (ع) الى كمية الانتاج من البطاطا خلال مدة زمنية (س) وتشير المعادلة العامة بان هناك زيادة سنوية تقدر بحوالي 33.8 الف قنطار ولو استمر الانتاج بهذا الشكل يكون سنة 2000 حوالي 1300.2 الف قنطار وهذه الكمية كافية لتغطية السوق الوطنية والطلب الذي تعرفه هذه المادة .

3-2- باقي الانتاج السوقي (السباخي) :

ويشمل هذا الاخير في انتاج كل من الطماطم، البصل، الفصوليا الخضراء، الدلاع ....

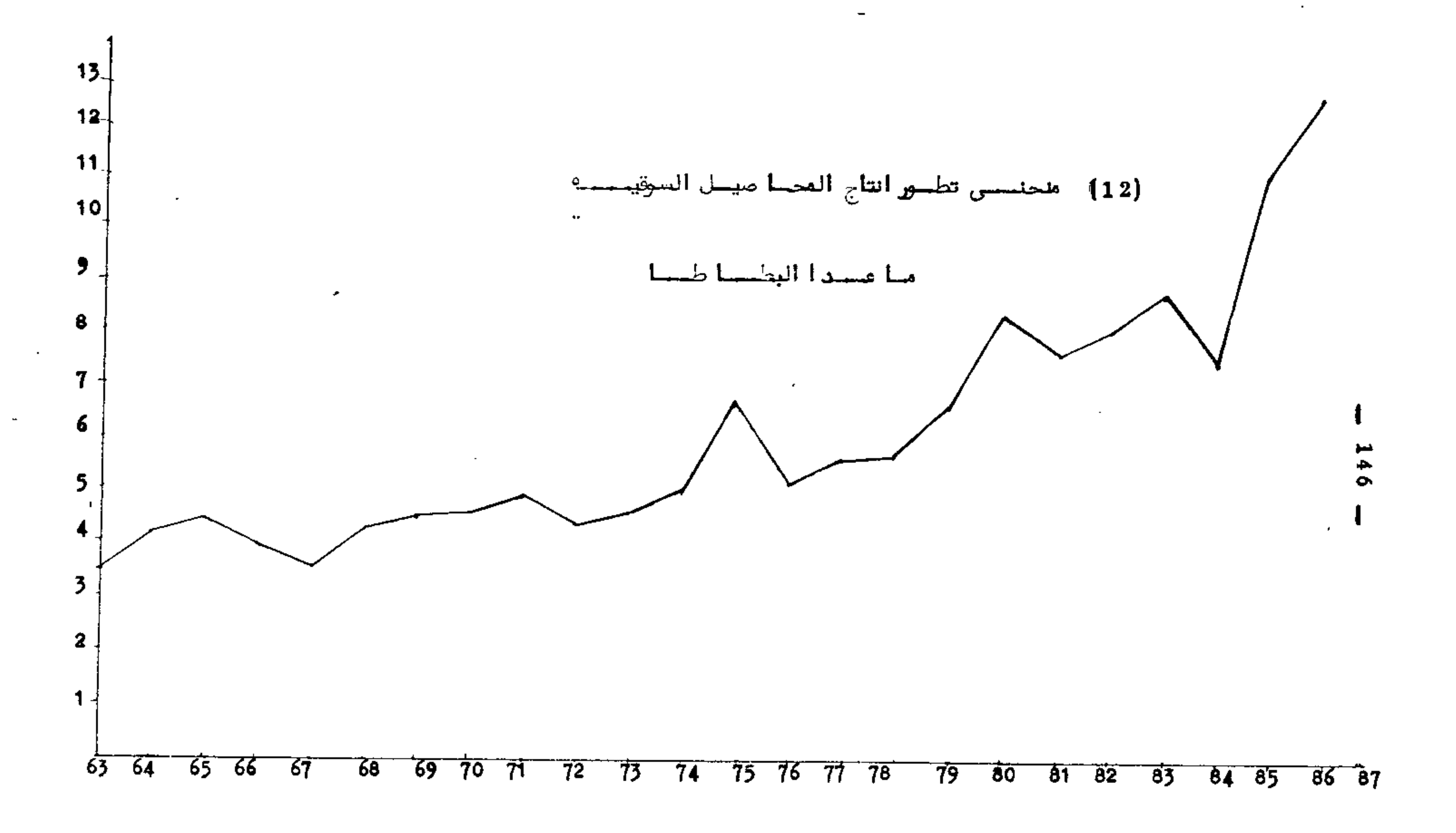
ان جميع هذه المحاصيل لاتمثل سوى 40% من اجمالي الانتاج للزراعة السوقية وهذا لماتتطلبه من يد عاملة ورعاية دائمة وكذا توفير كميات كبيرة من المياه زيادة على المواد الصحية والاسمدة واستنادا الى الجدول رقم (39) يلاحظ تطور محسوس في انتاج المزروعات السوقية وهذا يرجع الى ارتفاع الطلب عليها من جهة وارتفاع اسعار بيعها من جهة ثانية ويرجع ايضا الى تحسين التقنيات المستخدمة في عملية الانتاج نتيجة سياسة التكثيف ويشكل فيها الدلاع والبطيخ النسبة الكبيرة الى مجموع اجمالي الانتاج لهذه المجموعة بعد البطاطا وهذا يرجع الى القيمة التجارية لهذا المنتوج ورغم ان سنوات 76-77-78 تم منع زراعة مثل هذا المنتوج واستبدال بمزروعات اخرى لذلك تراجع الارقام القياسية عما كانت عليه سنة 1974 حيث كان

(39) جدول يوضح تطور الانتاج السوقي ماعد البطاطا
الوحدة قنطار

السنة	كمية الانتاج	الرقم القياسي
1 1963	3534232	100
1 1964	4207420	120
1 1965	4510490	128
1966	4043690	114
1967	3687730	102
1968	43 66650	123
1969	4571810	129
1970	4625650	130
1971	4944760	140
1972	4 447120	12 6
1973	4621840	131
1974	5017010	142
1975	6724020	190
1976	5124800	145
1977	5622470	149
1978	5610920	158
1979	6625130	187
1980	8364520	237
1981	7696220	217
1982	8045020	232
1983	8753350	247
1984	7432904	210
2 1985	13673620	386
2 1986	15274430	432
2 1987	11051434	312

1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P 27

2- O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P 165



(12) منحنى تطور انتاج المحاصيل السوقية
ما عدا البطاطا
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

190/فانخفض بنسبة 45% وكذا 31% و32% في السنوات الموالية
ولكن عموما يلاحظ تطور في الانتاج حيث تضاعف الانتاج سنة 1970 عما
كان عليه سنة الاساس اين زاد الانتاج بـ 30% ثم سنة 1980 ارتفع
بحوالي 130% واخيرا سنة 1987 وصل الرقم القياسي الى 212% معتبر
اقصى نسبة بلغها الانتاج حوالي 1527430 قنطار اين تضاعف الانتاج
اربع مرات وبلغ الرقم القياسي (432%) كان هذا سنة 1986 وهذا
يرجع الى زيادة الاراضي المزروعة بمثل هذه المنتوجات وكذا الى توفير كميات
كبيرة من المياه التي وفرتها السدود والاودية وكذا الى استلام المواد الصحية
والاسمدة في الوقت الضروري اي انتظام عملية التموين كما ترجع الى طبيعة
هذه المحاصيل حيث يقل فيها نسبة التلف والضياع اثناء عملية
الجني . كما ان ادخال تقنيات جديدة واكثر تطور وكذا بذور جيدة
المردود واستعمال البيوت البلاستيكية كل هذا ساعد على رفع الانتاج
وتشكل الفصيليا الخضراء اقل نسبة في الانتاج وهذا لماتتطلبه من
جهد ورعاية خاصة ومتابعة ومتواصلة كما تتطلب كميات كبيرة من
الماء زيادة على انه يتم جنيها في فصل الصيف اين تقل اليد العاملة
الزراعية وهذا لوجود زراعات ومحاصيل منافسة تجنى في نفس
الموسم وغير مكلفة من ناحية الجهد والعناء كما للدلاع والبطيخ .
وتشكل الطماطم نسبة متوسطة حيث عرفت تطور وارتفاع عما كانت عليه
وهذا نتيجة زيادة الطلب عليها وارتفاع اسعارها مما شجع ارتفاع وتطور
المساحات المزروعة بها وذلك بادخال تقنيات البيوت البلاستيكية وتقنيات
اخرى اكثر تطور هذا ماساعد ارتفاع انتاجها حيث لم يتجاوز ويتعدى
سنة 1967 الا حوالي 691280 قنطار ليصل سنة 1970 الى 954700
قنطار بزيادة تقدر بـ263420 قنطار .
اي حوالي 27% لترتفع وتصل سنة 1980 حوالي 5،282،070 قنطار
اي بزيادة تقدر بـ 664% وارتفعت سنة 1985 حوالي 8146770 قنطار
وهذا مايفسر الاهمية الغذائية لهذا المحصول وارتفاع الطلب عليها
في السوق الوطنية وكذا بعض الصناعات الخفيفة كصناعات التصبير والتعليب

وباقــي البصل والثوم وباقي الخضر بدرجـة اقل حيث لا تشكل هـذه المنتوجات نسبـة كبيرة من اجمالي الانتاج ولكن رغم هـذا عرفت انتعاش وهـذا يرجـــع الى زيـادة الاراضـي المزروعــة بها حيث عرف الثوم زيـادات كبيرة مقارنة مع البصـــل والخـرشف وهـذا راجع الى ارتفاع اسعاره في السوق مـع زيادة الطلب عليه ويســاهم القطاع الخاص بنسبة عاليـة في تلبيـات الحاجيـــا ت الوطنيـة وتشيــر معادلة الاتجاه العام:

$$ع = 34075.7 \text{ س} + 6509889.2$$

حيـث تشير (ع) الى كميـة الانتاج خلال فترة زمنيـة (س) حيث يلاحظ ان هنـا ك زيـادات سنويـة تقدر بـ 34075.7 قنطـار تتشكـل اساســا من الدلاع والبطيخ والطماطم ولو استمر الانتاج مما عليـه سيصل سنـة 2000 الى 15028.8 الـف قنطـار وهو مـا يكفــي لتغطيـة السوق الوطنيـة وتدعيم بعض الصناعـــــات الخفيفـــــــــــة .

4- الــــــزراعات الصناعيــــــة :

نظرا لاهميـة هذا النوع من الزراعات لما لها من دور فعال في تحريك الصناعـات وخاصة الصناعات الخفيفة كصناعـات التعليـب والتصبيـر وكذا التبـغ وصناعـــة السكـــــــر . . . فقد اولت ... الدولـة اهتماما كبيرا بهذا النـــوع من الزراعـات والتي تتمثل في الطماطم الصناعيـة والتبــغ و الشمنـدر السكرى والقطـــن وعباد الشمـس وجـاءت هذه الزراعات بهدف خلق اقتصـاد تكاملـي في اطار الاستراتيجية التنمويـة شاملـة بين الزراعة والصناعة وان تنميـة هـــذه الزراعات يعتبر الطريقة الاقصر والاقل تكلفــة لتحريك الصناعات الخفيفـــة وان تعطل الانتاج لاحـد هذه الزراعـات التي اقيمت لاجـلهـا مصانـع قائمــــة بذاتها فانه يعرقل حركـة التنميـة بالبلاد ولذلك عملـت الجهـات المسؤولـة بتوفير جميـع الامكانيات لتنميـة وتطـوير هـذه الزراعـات لما تحتاج اليـــه من بذور جيـــدة واسمـدة متـــاد . . . وهـذا لضمـان ديناميكيـــة وحركية استراتيجيـة التنميـــة .

(41) جدول يوضح تطور انتاج الزراعات الصناعية
الوحده قنطــــار

السنة	الانتاج	الرقم القياسي
[1] 1963	70000	05
[1] 1964	255900	20
1965	250590	19
1966	232950	18
1967	638980	49
1968	626430	48
1969	1307201	100
1970	993620	76
1971	1424240	109
1972	741590	57
1973	1096900	84
1974	1089950	83
1975	163990	12
1976	1237680	95
1977	1397400	107
[1] 1978	1493960	114
[1] 1979	1747790	169
[2] 1980	1486030	114
[2] 1981	2389770	183
[2] 1982	935200	72
[2] 1983	1951530	149
[2] 1984	1320810	101
[3] 1985	1393610	107
[3] 1986	1781950	136
[3] 1987	1746740	134

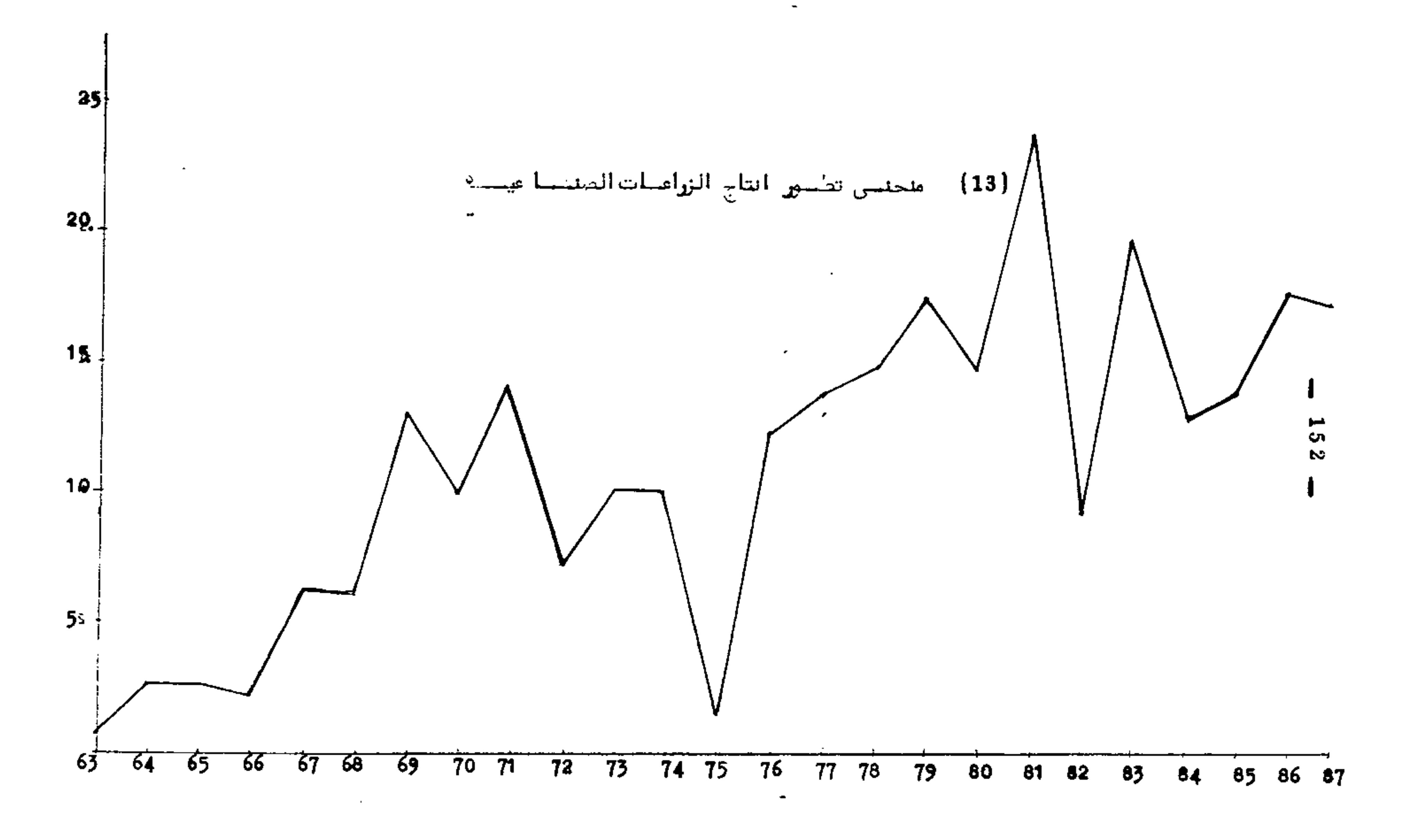
1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P27

2- O.N.S Annu Stati N°11 OP CIT P169

3- O.N.S Annu Stati N°14 OP CIT P165

111

لقد تم اعتماد سنة 1969 سنة الاساس خلافا على سنة 1963 وهذا لان في هذه السنة تم انتاج جميع المحاصيل مجمعة ، دون نقصان اي منتوج خلاف السنوات السابقة عليها .



ملحنى تطور انتاج الزراعات الصناعية (13)
25
20
15
10
5
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

يتطلبه من يد عاملة كثيرة للجني وكذالك المتابعة الدائمة وكميات كبيرة من المياه . مما يجعله مكلف وبالتالي تجعل سعر استوا د هذه المادة اقل بكثير من سعر انتاجها محليا ، وذلك اصبحت تسود بنسبة 100 % في سنة 1983 توقف انتاج عباد الشمس الذي يستخدم لاستخراج الزيت وهذا نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج ايضا وفي سنة 1985 تم التوقيف عن الانتاج الخاص بالشمندر السكري وتم استبدال اراضيه بزراعة الطماطم الصناعية وهذا لتغطية اكبر طلب ممكن من الطلبات المحلية رغم هذا تبقى السوق الوطنية في نقص لان طبيعة هذا المزروع تتطلب كميات كبيرة من المياه وكذا اراضي خصبة كماتتطلب تقنيات خاصة بالانتاج وكذا الجني وحتي انواع خاصة من السماد والمواد الصحية ومن خلال معادلة الاتجاه العام:

$$ع = 64\,495,7 \text{ س} + 1110872,4$$

حيث تشير (ع) الي كمية الانتاج من الزراعات الصناعية المنتجة خلال مدى زمنية (س) ومن خلال المعادلة العامة يلاحظ ان هناك زيادة سنوية تقدر ب 64495,7 قنطار واذا تواصل الحال على ماهو عليه يكون سنة 2000 حوالي 1723264,9 قنطار وهي كمية لا تلبي حاجيات السوق الوطنية مع ماتعرفه البلاد من زيادات سكانية وتشكل الطماطم الصناعية النسبة العالية من اجمالي الانتاج وانه لاجل رفع الانتاج يجب توسيع المساحات المزروعة بمثل هذه الزراعات والتركيز على المنتوجات الاكثر اهمية نسبية كما يجب ادخال تقنيات انتاج اكثر تطور بحيث يتم من خلالها رفع المرد ودية الهكتارية وبالتالي اقتصاد المساحة المزروعة وكذا اعتماد طرق انتاج وشبكة ري متطورة حيث يتم من خلالها سقي اكبر مساحة ممكنة .

ورغم خروج بعض المنتوجات من الدورة الانتاجية الا ان الانتاج استمر في الارتفاع هذا لا يرجع الى ارتفاع مرد ودية الهكتار بل يعود الى سياسة الاحلال للزراعة منتوجات محل اخرى تركيزا على زراعة الطماطم والتبغ . . .

وانطلاقا من سنة 1981 عرف الانتاج سيطرة القطاع الخاص وخاصة على

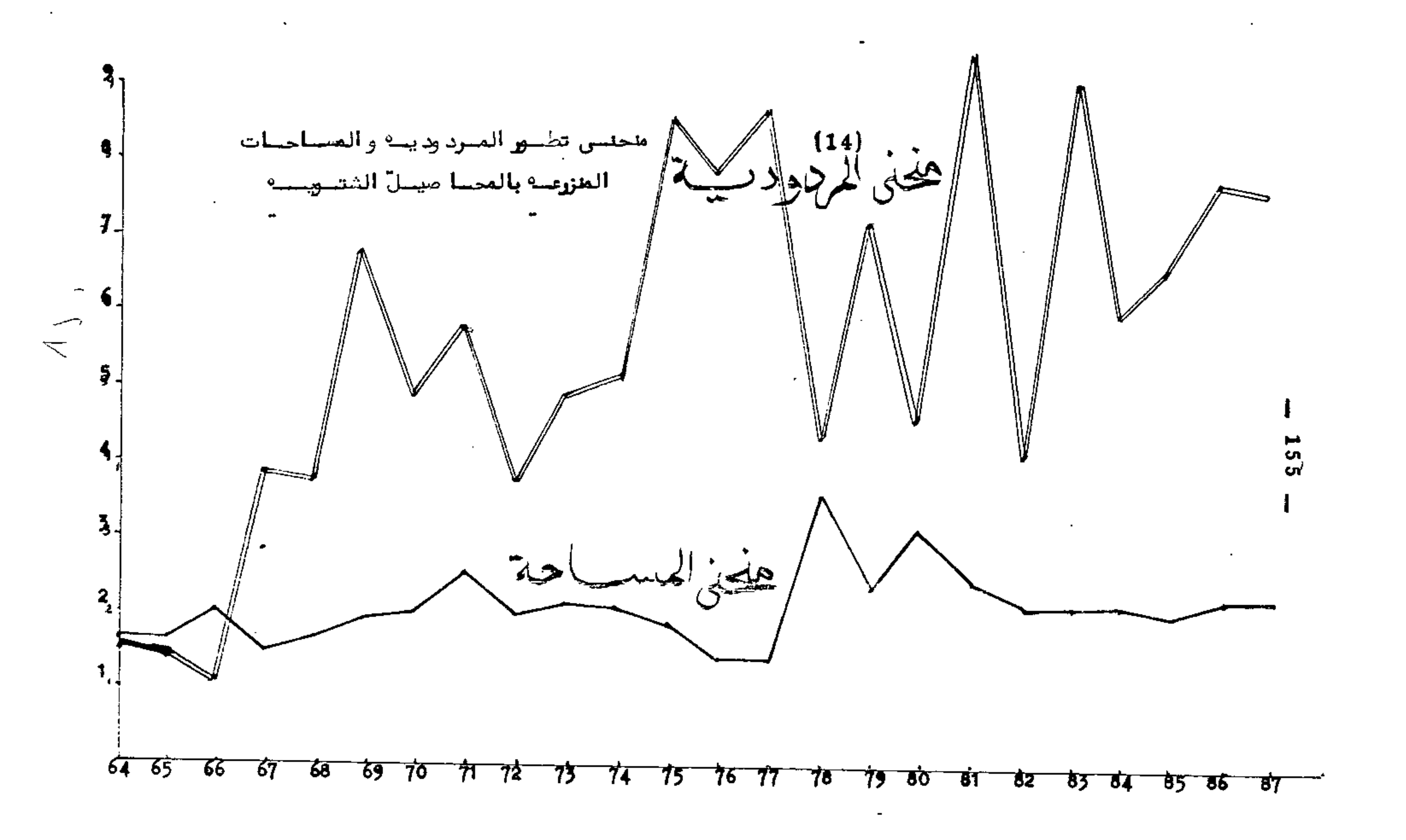
مـــــــــــــادة التبـــــغ ....

(42) جـــدول يوضـــح تطـــور المساحـــة والمردودية للمزروعات الصناعية

السنة	المساحة	المردودية
1963 [1]	-	-
1964 [1]	17	15,2
1965 [1]	17	14,7
1966	20	11,6
1967	16	38,7
1968	17	36,9
1969	19	68,3
1970	20	48,5
1971	25	57,6
1972	20	37,9
1973	22	49,2
1974	21	52,4
1975	19	88,8
1976	16	78,0
1977	16	86,5
1978	34	43,9
1979	24	72,7
1980	32	46,4
1981	26	91,8
1982	22	42,5
1983	22	88,6
1984	22	60,3
1985 [2]	21	66,7
1986 [2]	23	77,4
1987 [2]	23	75,9

1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P25

2- O.N.S Annu Stati N°14 OP CIT P167


(14)
ملحنى تطور المردوديه والمساحات
المنزوعه بالمحاصيل الشتويه
منحنى المردودية
منحنى المساحة
1
2
3
4
5
6
7
8
9
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

ان الملاحظة العامة من الجدول رقم (42) ان المردودية تمتاز بتذبذب وعدم انتظامها ولايوجد ريتم معين متزايد به او متناقص بمعدل اي الزيادة والتناقص يتمان بشكل عشوائي غير منتظم حيث بلغ الزيادة احيانا بحوالي 50 % عما كانت عليه في السنة السابقة مثلا كانت سنة 1980 تمثل حوالي 46،4 ق/هـ والسنة التي والتها ارتفعت المردودية بحوالي 97 % عما كان عليه لتصل الى حوالي 91،8 ق/هـ في سنة 1981 وهو اقصى حد للمردودية ويتركز اساس سبب ارتفاعها لوفرة الانتاج الذي شهدته الطماطم والتبغ بدراجات اقل الشمندر السكري وكذا يرجع ارتفاع المردودية ايضا الى كميات الامطار التي عرفتها البلاد خلال هذا الموسم وكذا يرجع الى الامكانيات المادية التي وفرت لاجل انجاح المخطط الخماسي الاول وذلك بانتشار بشكل مكثف الزراعات الخاصة بالبيوت البلاستيكية .

ويعتبر اقل حد بلغته المردودية سنة 1966 اين بلغت 11،6 ق/هـ وهذا نتيجة الجفاف من جهة وتقنيات الانتاج التقليدية التي لم تساعد على تطور الانتاج بشكل يضمن تسيير البلاد .

وعموما امتازت المردودية المكتارية بالتذبذب وعدم الاستقرارية والضعف ويرجع اسباب هذا التردي والتراجع يتركز اساسا .

- في ضعف التكوين للفلاحين الجزائريين لان هذه الزراعات تتطلب تقنيات خاصة ونوع معين من الاسمدة او المواد الصحية .

- قلة اليد العاملة الزراعية الخاصة خلال الموسم الجني مما يعرض جزء كبير من الانتاج الى التلف والضياع وخاصة في القطاع العام اين ترتفع نسبة التبذير والاهمال .

- ارتفاع اسعار الانتاج مقارنة مع اسعار البيع يجعل المسؤولين يمتنعون على جني المحاصيل بل تركها في المزرعة وهذا للارتفاع تكلفة الانتاج .

- ضعف شبكة الري وشبكة تصريف المياه اين ترتفع نسبة الملوحة .

ويرجع تذبذب المردودية الى اعتماد هذه الزراعات على العوامل الطبيعية والمناخية هي التي تتحكم في وفرة او قلة الانتاج .

كمــــا ان خصوبة التربــه وكميــة الامطار تتحكم بشكـل كبير في الانتاج ووفرته .
ام المساحـات المزروعــة بهــذه المحاصيل فانها لاتخضع الى مقاييــس
علميـة بل زيـادة التوسع في الاراضي يخضع للعشوائيـه وللقـــرارت
الاداريـه وخاصـه لدى القطاع العـام ويتم ذلك على اسـاس انتاج السنـة
السابقـة وكذا على اسـاس توقعـات كميـاة الامطار المتساقطـة وقد بلغـت
المساحـة اقصى حـد لهـا سنـة 1978 اين بلغـت 34 الف هكتـار
ورغم هـذه المردوديـة لم تتجـاوز 44 % وقد بلغـت ادنى حـد لهـا
الموسميـن 76ـ1977 اين كـانت تقدر بحـوالي 16 الف هكتـار الا ان المردوديه
شهـدت تطور وارتفاع وكـانت على التـوالي 78ق/هـ و86،5 ق/هـ.
واستنـادا الى الجدول رقم (43) ان في السبعينـات كـان عموما الانتاج مقتصـر
على القطاع العـام لما يتوفر عليـه من امكانيات ماديـة وبشريـة تؤهلـه
لانتاج مثـل هذه الكميـه من الانتـاج حيث يتوفر قطـاع التسيـر الـذاتي
على اجـود الاراضي الزراعيـة كما ان محدودية القطع الارضيـه للقطاع الخـاص
لاتسمح بانتاج مثل هـذه المحاصيل حيث يكـاد ينحصر انتاج القطـاع
الخـاص علـى التبـغ والطمـاطم .
ولكن مع بدايـة الثمانينات ونتيجـة تحرير القطاع الخاص ورفع السقـف المحـدد
للقروض الماليـة تشجـع على الاستثمـار وخاصـة بعد رفـع القانون الذي يمنـع
المتاجرة في العقـارات الزراعيـة اين تمكن الخواص من تدعيـم المساحـات الزراعية
بعقارات جـديدة تم شرائها حـديثا مما دعم الانتاج وتمركزه بصـورة خاصــة
بيد القطاع الخـاص وبالدرجـة الاولـى انتاج الطمـاطم والتبـغ حيث ارتفـع
الانتــاج بحـوالي 400،000 قنطـار في ظرف اربع سنوات الاخيـرة ايـن
كـانت نسبـه الانتاج تقدر بـ 25 % من اجمالي الانتاج انتقلت الى 60 % مـن
مجمـوع الانتــاج سنــة 1987 .

(43) جدول يوضح تطور الانتاج للزراعات الصناعية حسب القطاعات
الوحدة قنطار

الموقع / القطاع	القطاع الخاص	%	القطاع العام	%	المجموع
66 — 67	53970[1]	08.5	585010	91.5	638980
69 — 70	334170[1]	33.7	659450	66.3	993620
72 — 73	237670[1]	18.4	859230	81.6	1096900
75 — 76	297450	24.1	940230	75.9	1237670
77 — 78	275260	18.5	1218700	81.5	1493960
80 — 81	586350	25.6	1803420	75.4	2389770
84 — 85	812010[2]	58.3	581600	41.7	1393610
86 — 87	1050710[2]	61.2	696030	39.8	1746740

1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P 34

2- O.N.S Annu STati N°14 OP CIT P 177

5ـ الفـــــــواكـــــــــه :

مـــن خلال السياســه الزراعيــة العــامة للبلاد تهــدف الى رفع القدرات الانتاجيــة لمثل هــذه الزراعات وذلك باعــادة تجــديد الحقول باشجــار فتيــه واكثــر مردودية لان الحقـــول السابقــة اصبحــت تعاني مــن كبــر الســن وعجــزهــا وهــذا مــا اثــر سلبــا على الانتــاج كما تــرمي ايظا الى توفيــر جميع المــواد الوسيطيــة التى تحتاجهــا مثــل هذا النــوع من الزراعــات كمــا توفــر انــواع الاشجــار الجيــدة ذات السلالات الصــافيــه الوافــرة المنتوج وذلــك مــن خلال المشـــاتــل الزراعــية والمغــارس التي انشئـــت لهــذا الغــرض وهــذا لتموين الحقــول بهــا بهــدف اعــادة تجديدهــا كمــا تعمــل على استخــدام تقنيــات انتاج متطــورة وحديثــة ســواء في عمليـــة الغرس او تقليــم الاشجــار او جنـــي الثمــار وكذا المــراقبـــة الدوريـــة للحقـــول والاشجــار وتــوفيـــر المــواد الصحيـــة والسمــاد لما تلعبــه مــثل هــذه المنتــوجــات فى تغطيــة الطلـــب للمستهـــلك الجزائـــــــرى كمــا انهــا تعتبــر الزراعــات التي تنشـــط الحــركــة الصناعيـــة بالبلاد حيث تدخل فى صناعــات التعليـــب والتصبيـــر .

حيــث تدخـــل الحمضيــــات فــي صنــــاعــة المــربى والعصــير ولهذا تـــم انشـــاء مصانــع ترتكــز اســاســا فــي انتــاجهــا على مثل هــذه المحاصيــل .

وتــدخــل مــزروعــات اخــرى كالكــروم زيــاده على انهــا فاكهــة فــى الوجبـــة الغذائيــة تعتبر كمــادة اساسيـــة لصناعــة الخمـــور .

اما الزيــت فانـــه يوجــه الى صنــاعــة الزيــتوت وبصــورة اقــل يذهــب للاستهــلاك العــائلى ، امــا التمــور فانها توجــه بالدرجــة الاولى الى التصــديــر ، اما التيـــن فانـــه يتــوجــه الى الاستهـــلاك العـــائلـــى .

امــا باقـــي الفــواكــه الاخــرى كالمشمــاش والتفــاح والاجـــاص . . . :كلمـــــا تــدخــل ايضــا في تدعيــم الصنــاعــا ت الخفيفـــة في شكــل مــواد اوليـــــة ولهذا الغرض تــم انشــاء مصانــع لمثــل هــذه المزروعات عبــر انحــاء الوطـــن كمصنـــع نقـــاوس للمشـــروبــات الغازيـــة و المصبـــرات والمعــاجين المتنوعة

1 ـ الكـــروم :

ان زراعة الكروم ليس زراعة اصيلة بالجزائر بل دخلت بشكل مكثف مع دخول الاستعماري الفرنسي حيث تمت زراعة هذه الشجرة بصورة كبيرة وبشكل واسع بعد ما تأكد المعمرون ان السهول الجزائرية صالحة لمثل هذه الزراعات وبالتالي اصبحت الجزائر مخمرة فرنسا لانه تم التركيز على عنب الخمور وبصورة اقل لان الزراعة الفرنسية بالجزائر كانت ذات اتجاه راسمالي بحت وهكذا سيطرت زراعة الكروم . حيث كانت في عهد الاستعمار الاراضي الزراعية المزروعة بالكرمة تمثل حوالي 90 % . . . وبعد ازمة الخمور التي عرفتها الصادرات الزراعية الجزائرية مع فرنسا اين رفضت هذه الاخيرة استراد الخمور الجزائرية سنة 1967 وهذا لتحطيم الاقتصاد الوطني لأنه كان يعتمد على تصدير الخمور ولذلك عمدت السياسة العامة للبلاد من خلال المخططات الانمائية الى التقليل مثل هذه المنتوجات واستبدالها بزراعات اكثر استراتيجية كالحبوب وكان قرار القلع وذلك بوضع برنامج واسع لتحويل زراعة الكروم وتم قلع حوالي 75000 هكتار في مدة سنتين بحيث خصصت لزراعة الحبوب وكذلك تحويل اشجار العنب الخمرية بعنب المائدة وعنب الزبيب وانواع اخرى من الاشجار المثمرة .

ولكن الاشارة العامة والخاصة بانتاج الكروم يلاحظ ان البساتين تعاني تراجع المردودية وهذا نتيجة كبر سن الاشجار والتي لم يتم تجديدها بصورة واسعة .

واستنادا من الجدول رقم (44) نلاحظ تذبذب في انتاج الكروم وخاصة الموجهة لصناعة الخمور وهذا يرجع كما سبق الى سياسة تحويل هذه الزراعة الى زراعات اخرى من طريق برنامج القلع للاشجار الكرومة . ونتيجة انخفاض المساحة المزروعة بها تاثر الانتاج الكلي لهذا النوع من الكروم وكذا ان هذا التراجع يعود الى عدم تجديد الاشجار الخاصة بانتاج كروم الخمر فاصبحت المردودية نتيجة كبر سنها انخفضت من

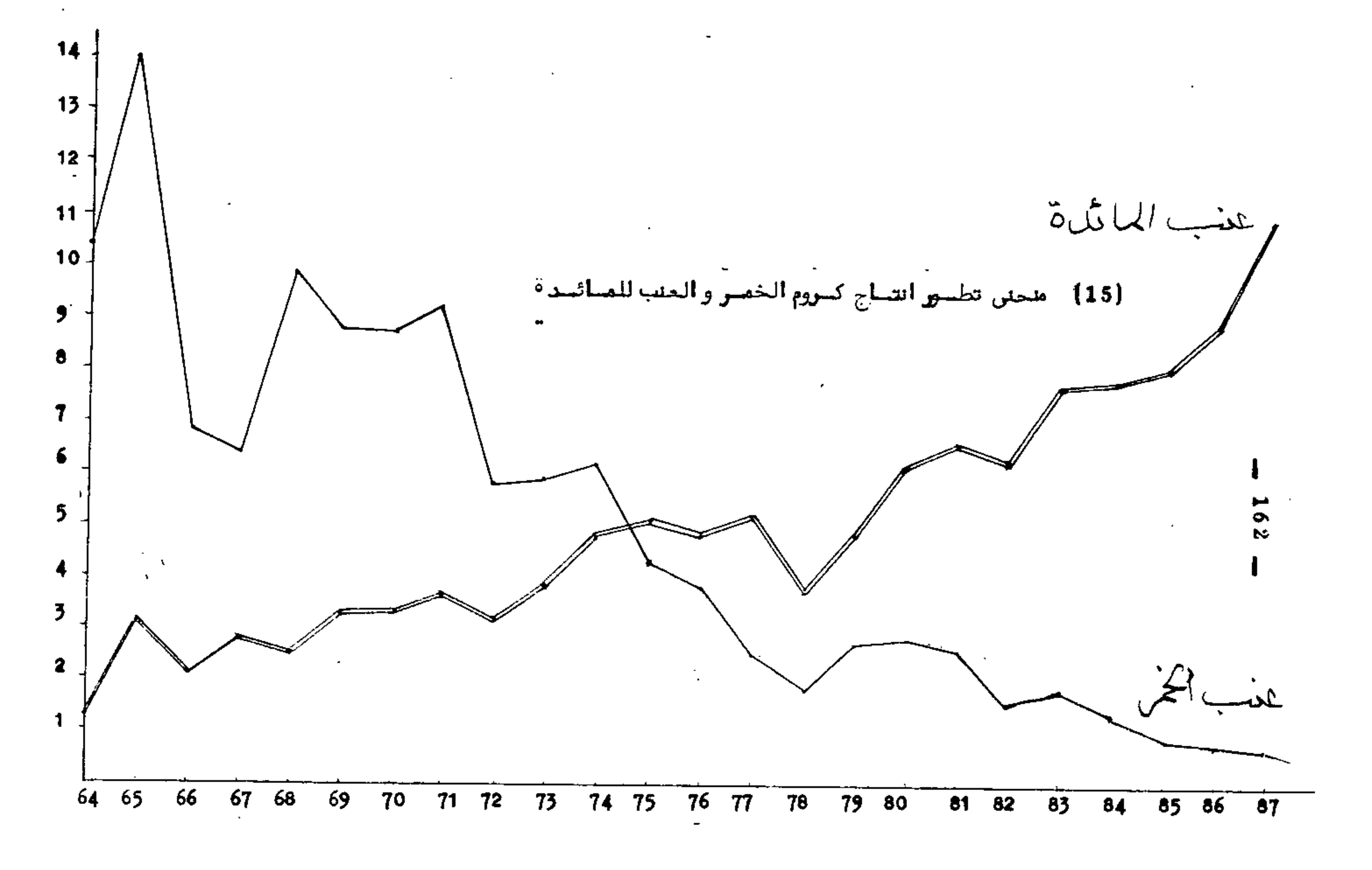
(44) جدول يوضح تطور انتاج الكروم

السنة	عنب الخمر	رقم قياسي	عنب المائده	رقم قياسي
[1] 1964	10477030	100	183180	100
[1] 1965	14026330	135	310330	169
[1] 1966	6821286	66	216260	118
1967	6446070	62	294140	139
1968	9951330	96	256910	140
1969	8710500	84	331720	180
1970	8692660	83	338340	185
1971	9247300	89	368970	201
1972	5753380	55	323370	177
1973	5909840	57	388390	212
1974	6281720	60	471240	257
1975	4318700	41	518860	283
1976	3782730	36	489370	267
1977	2548760	24	526700	287
1978	1840000	17	373470	204
1979	2709760	26	480850	262
1980	2836540	27	617340	337
[1] 1981	2668080	25	660560	361
[1] 1982	1514050	14	620860	339
[1] 1983	1875670	16	771270	421
[2] 1984	1393804	13	787120	430
[2] 1985	938110	09	816180	445
[2] 1986	825830	07	909370	497
[2] 1987	831690	07	1121870	613

11

1-O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P27

2-O.N.S Annu Stata N°14 OP CIT P165


(15) منحنى تطور انتاج كروم الخمر والعنب للمائدة
عنب المائدة
عنب الخمر
14
13
12
11
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

0 3ق/هـ الى 4،18ق/هـ

ويعتبر احسن موسم لانتاج الكروم الخاصة بالخمر كان سنة 1965 اين سجل الانتاج حده الاقصى قدر بحوالي 1402633 0 قنطار وتميز قفزة نوعية وكمية حيث لـ رتفع الرقم القياسي الى 135 % عما كان عليه سنة الاساس . ويرجع هذا للتشجيعات التي اعطتها الدولة لمثل هذه الزراعة وكذا يعتبر الموروث الاستعماري الاكثر تجهيزا ومزود احدث الالات الزراعية كما انها مزروعة باجود الاراضي السهلية .

ومن سنة 1966 ونتيجة الجفاف تراجع الارقام القياسية وكذا لانخفاض الاراضي المنتزرعة بمثل هذه الزراعات وقد كان ادني حد للانتاج سنة 1986 بحوالي 825830 قنطاروتر اجع الرقم القياسي الى 07 % عما كان عليه وتشير المعادلة للاتجاه العام للانتاج الخاص بالخمر

ع = — 27576،7 س + 4679 697،64

حيث تشير (ع) الي كمية الانتاج من الكروم الموجهة لانتاج الخمر خلال المدة الزمنية (س) يلاحظ ان هناك نقصان في انتاج هذا النوع من الكروم بحوالي 27576،7 وهذا يرجع الى سياسة القلع لاشجار الكروم وكذا الى كبر سن الحقول المنتجة لها وسيكون الانتاج اذا تواصلت على هذه الحال سنة 2000 تقدر بـ 3990280 قنطار وهو مايوازي تقريبا سنة 1976 اين كان الرقم القياسي حوالي 36 % .

اما كروم المائدة فيلاحظ من خلال الجدول رقم 44 انها تشير الى التحسن وارتفاع الانتاج سنة بعد اخرى وهذا يرجع الى ارتفاع المساحات المزروعة بها والتي حلت محل الكروم المنتج للخمور وكذا ارتفاع مردودية وخاصة في السنوات الاخيرة حيث في مدى العشرية الاولى تضاعف الانتاج مرتين عما كان عليه سنة الاساس وكانت زيادات سنوية تقدر بحوالي 28800 قنطار ليتضاعف 06 مرات وهو اقصى حد بلغه الانتاج بحوالي 1221870 وكانت الزيادة تقدر بـ 938690 قنطار مايقابل 83،6 % من اجمالي الانتاج بوتيرة سنوية تقدر بحوالي 55217،0 قنطار اما التذبذبات التي عرفتها من سنة الى اخرى احيانا يرجع الى تذبذبات كميات الامطار وكذا الى

عوامل مناخية وطبيعية كجودة الاراضي او الى بعض الامراض التي تصيب الكرمة .

وحسب معادلة الاتجاه العام

ع = 3281.6 س + 486906.8

وتشير (ع) الى كمية الانتاج من الكروم الموجهة ـ العائدة ـ وخلال سنوات (س) ومن خلال المعادلة انه يلاحظ ان هناك زيادة سنوية تقدر بحوالي 3281.6 قنطار وسيكون الانتاج في افاق سنة 2000 حوالي 1307246.8 قنطار وهذا مايمثل حوالي 49.9 % من اجمالي الفاكهة التي تقدر بحوالي 2625.000 قنطار .

وان هذه الزيادة لاترجع الى ارتفاع المردودية بل ترجع الى ارتفاع المساحات المنزوعة بهذا المحصول والتي تعرف تحسن سنة بعد اخرى .

كما ان هناك كميات من الانتاج خاصة بانتاج الزبيب وهذه الاخيرة ايضا تعرف ارتفاع مستمر سنة بعد اخرى ولكن عموما ياتي ادماجها ضمن العنب العائدة لان الكميات المنتجة من هذه الاخيرة لاتكاد تذكر امام انتاج كروم الخمر اوالمائدة .

واستنادا الى الجدول رقم (45) يلاحظ التراجع الذي عرفته المساحة الكلية لزراعة الكروم حيث في ظرف عشريتين تراجعت بحوالي 61.4 % مايقدر بحوالي 193 الف هكتار عما كانت عليه سنة 1967 وان هذا الانخفاض يرجع اساسا الى عمليات القلع التي عرفتها مساحات الكروم وهذا بهدف التنويع وعدم الاعتماد في الصادرات الزراعية على منتوج وحيد كما كان سابقا الكروم .

اما توزيع المساحة بين القطاعين فيلاحظ حوالي 80 % من الاراضي تابعة للقطاع العام لانها تمثل الفركة الاستعمارية ـ الكولون ـ والتي استولت عليها الدولة من خلال قطاع التسيير الذاتي وخاصة تلك المنتجة لعنب الكروم .

ومن الملاحظ ايضا ان نسبة التراجع في المساحات المنزوعة في القطاع العام اكبر منها لدى القطاع الخاص حيث لم تراجع المساحة الاجمالية لدى من سنة 84 الى سنة 1987 الا بحوالي 2000 هكتار

(45) جـــدول يوضـــح تطور المساحـــة وتوزيعهـــا حسب القطاعات القانونية
الوحدة الف هكتـــار

الموسم	المساحة الكلية	القطاع الخاص	قطاع عـــام	عنب المائـدة	عنب الخمـر	الزيـت
[1]67_66	314	—	—	—	—	—
[1]69_68	309	—	—	—	—	—
[1]71_70	292	—	—	—	—	—
73_72	243	41	202	16	225	—
75_74	234	43	191	20	210	03
77_76	229	35	194	23	200	03
79_78	209	31	178	25	179	03
81_80	199	29	170	27	167	03
83_82	187	—	—	—	—	—
[2]85_84	157	31	126	36	116	02
[2]87_86	121	29	92	37	78	02

1-O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P25

2-O.N.S Annu Stati N°15 OP CIT P175,177

والتي تمثل 60% من اجمالي المساحة لسنة 1984 وتركز خصوصا في بساتين المتجهة للخمور والتي حولت الى زراعات اخرى او تم تركها بدون عمل .

بينما في نفس الفترة (84 — 87) تراجع القطاع العام بحوالي 35 الف هكتار والتي تمثل 28% من اجمالي المساحات لسنة 1984 وهذا يدل على الاهمال والتبذير الذي عرفه القطاع العام خاصة السياسة الزراعية التي عرفتها البلاد في الثمانينات .

ويلاحظ ان زراعة الكروم الخاصة بالزبيب لم تظهر الا سنة 1975 وهذا لارتفاع الطلب على هذه المادة حيث تم تخصيص جزء من المساحات التي تم قلعها .

والجدير بالملاحظة ان المساحات المزروعة بكروم المائدة تعرف زيادات متتالية وذلك سنة بعد سنة وهذا يرجع الى اعتماد انتاجها من طرف القطاع الخاص حيث تم في ظرف المدة المدروسة ارتفاع المساحات الاجمالية لها بما يعادل 21 الف هكتار اي زيادة تقدر بـ 13% عما كانت عليه سابقا .

وان التراجع الكبير الذي حدث في زراعة الكروم في نفس المدة فقد قدر بحوالي 147 الف هكتار مايقابل نسبة حوالي 65% من اجمالي المساحة الكلية وهي مساحة تعادل 07 مرات الزيادة التي عرفتها زراعة كروم المائدة .

5 — 2 — الحمضيات :

لم يعرف هذا النوع من الزراعات الصورة الكبيرة الانتشار التي هي عليه الآن الا مع دخول الاستعمار الفرنسي وانتشرت هذه بشكل واسع في السواحل والسهول وبعض المناطق الداخلية حيث تتطلب هذه الزراعة الجو المعتدل والرطب وتخلو من العوامل المناخية التي تؤثر في الانتاج كرياح السيرو بكو الساخنة او الصقيع .

وتشمل هذه الزراعة انواع من الحمضيات كالبرتقال والمندرين والكلمنتين ... الليمون وطومسون .....

واستنادا الى الجدول رقم (46) يلاحظ ان زراعة الحوامض في الجزائر في تراجع مستمر صاعدا في خلال العشريتين 77/69 . اين لوحظ على الانتاج ارتفاع محسوس وهذا يرجع الى ظهور التعاونيات الفلاحية التي اعطيت لها كل الامكانيات وهذا لتدعيم وانجاح مسار الثورة الزراعية وكذا يرجع الى العوامل المناخية التي عرفتها تلك السنوات من انتظام في مساقط الامطار وكذا ارتفاع المدخلات الزراعية نتيجة ارتفاع اسعار البترول وبالتالي توفير كل حاجيات التعاونيات الفلاحية .

رغم تراجع المساحات المزروعة للحقول والبساتين الخاصة بالحوامض الا ان المردودية كانت في ارتفاع مستمر وقد بلغ اقصى حد للانتاج سنة 1972 اين وصل الى حوالي 5330760 قنطار من مختلف انواع الحوامض تشكل فيه كل من البرتقال الكلمنتين اعلى نسبتين على التوالي 63٪، 24٪ والنسب الباقية موزعة بين الليمون والمندرين وبولوفو وفي هذه السنه بلغ الرقم القياسي الى حوالي 117٪ حيث تزايد الانتاج بحوالي 693940 قنطار مايمثل حوالي 14،9٪ على سنة الاساس 1964 وفي السنوات الاخيرة بعد سنة 1980 عرفت المردودية تراجعا كبيرا وهذا ويقسم الامكانيات المادية وبالتالي الانتاج حيث كان الانخفاض احيانا 50٪ كما في سنة 1986 اين وصل الى 2105510 قنطار مما كان عليه سنة الاساس ، وهذا بسبب كبر سن الحقول والبساتين المنتجة للحوامض وان عملية التجديد كانت بطيئة بالنسبة لسرعة تراجع المردودية الخاصة بالحقول ويعود ايضا الى عزوف القطاع الخاص من تجديد حقوله وعمل على استبدال هذا النوع من الزراعات ببعض المنتوجات الاخرى وخاصة الزراعة الرأسية كزراعة الخضروات لانها سريعة المردودية وذات ربحية مرتفعة مقارنة مع التجديد التي تتطلب وقت كبير يتجاوز الى 04 او 05 سنوات كما يرجع الى طريقة البيع للمنتوجات قبل نضجها مما يؤثر على الاشجار وخاصة اثناء الجني لانه لاتراعي فيه المحافظة على الاشجار وتستعمل تقنيات جني تقليدية جدا وتتم عن طريق اليد وتسلق الاشجار مما يعرضها للضرر .

(46) جدول يوضح تطور انتاج الحمضيات

الوحدة قنطار

السنة	البرتقال	المندرين	الكلمنتين	ليمون	بوملو	المجموع	الرقم القياسي الكلي	الرقم القياسي للبرتقال
1962	3209290	422650	801480	154350	49050	4636820	100	100
1965	2857380	373570	722440	151640	47860	4152890	90	89
1966	2820100	328920	667400	156930	46470	4019820	87	88
1967	2882770	322610	668380	147060	43150	4003[illegible]70	86	88
1968	2959440	376670	783770	144840	51650	4316370	93	98
1969	3453670	375450	867330	169620	45900	4912370	106	108
1970	3603880	375350	895280	162750	44420	5081680	110	113
1971	3460460	296280	1157100	138920	36050	5089410	110	108
1972	3572950	321130	1281820	110500	44360	5330760	115	117
1973	3428930	306830	1169450	129720	36890	5071820	109	107
1974	3504710	297940	1204290	126070	41760	5174770	112	109
1975	3365800	296740	1190100	102300	45630	5000570	108	105
1976	3590220	298700	1170980	95290	53440	5208630	112	112
1977	3429320	266900	1190250	89450	43160	5019080	108	107
1978	2846860	275860	1226410	84070	41860	4475060	97	89
1979	2972640	260280	1184170	82340	40700	4540130	98	93
1980	2806610	255380	1031560	77380	45720	4216850	91	88
1981	2295980	186310	977490	70590	22900	3553270	77	72
1982	2009440	204320	884350	81920	13880	3193890	67	65
1983	1618370	145000	660820	91560	38450	2554250	55	50

تابع للجدول رقم (46)

السنة	البرتقال	العدويين	الكلمنتين	ليمون	بوملسو	المجموع	الرقم القياسي الكلي	الرقم القياسي للبرتقال
1984	1829370	154960	776380	65760	27590	2854060	62	57
1985	1698850	123280	545160	59970	15500	2440760	53	53
1986	1672350	205290	578370	57240	18060	2531310	55	58
1987	1832740	120630	716910	79930	22170	2772380	60	57

1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P27

2- O.N.S Annu Stati N°14 OP CIT P165

ومن خلال دراسة مقارنة للارقام القياسية العامة للانتاج الكلي والبرتقال نلاحظ ان الزيادات او النقصان في الرقم القياسي الكلي مرتبط بالزيادة او النقصان التي تحدث في انتاج البرتقال .

رغم بعض الزيادات التي عرفتها بعض المحاصيل الا ان الارقام القياسية تراجعت بتراجع انتاج البرتقال كما حدث سنة 1978 حيث كان الرقم القياسي الكلي 97.. بالنسبة لسنة الاساس والبرتقال كان لنفس السنة 93 بالنسبة لسنة الاساس .

رغم الزيادة التي حدثت في الكلمتين حيث ارتفع الانتاج على السنة السابقة بحوالي 31160 قنطار وارتفع رقمه القياسي الى حوالي 153٪ لنفس السنة .

وهذا يعني ان الهيكل العام للحوامض بالجزائر يتركز اساسا على انتاج البرتقال ولذلك ستركز الدراسة للمعادلة الاتجاه العام الخاصة بانتاج البرتقال :

ع= ـ 44131،64 س + 2706485،2

حيث تشير (ع) الى كمية الانتاج الخاصة بالبرتقال خلال مدة زمنية (س) ومن خلال هذه المعادلة ان هنالك نقصان سنوي للانتاج لان الميل السالب يقدر 44131،64 قنطار وحسب هذه المعادلة ولو لم يتم عملية تجديد الحقول والبساتين باشجار فتية حتي يتم تطور الانتاج سيكون في افاق سنة 2000 على هذه الوضعية يقدر 1603195 ق اي بنقصان على سنة الاساس يقدر بحوالي 65و4٪ وهذا مايعوض السوق الوطنية لا رتفاع الطلب على هذه المادة .

ان تراجع المردودية والاراضي المتنوعة جعل الانتاج يميل الي النقصان سنة بعد اخرى .

" حيث بلغت المردودية الهكتارية بالجزائر 61ق/هـ بينما في اسبانيا 134ق/هـ وفي ايطاليا 182ق/هـ وفي المغرب 145ق/هـ ..."(1)

1– C R E A OP CIT P 54

وهـذا يرجع الى ارتفاع المردودية لهذه البلاد والى العناية التي توفرها الحقول وكذا شبكة الري وتصريف المياه مما يقلل اصابة الاشجار ببعض الامراض التي تنجر منها .

كما ترجع الى تطور تقنيات الانتاج سواء في عملية الجني حيث يتم وفق طرق حديثة تراعي فيها المحافظة على الاشجار وعدم اتلافها كما تتم المراقبة الدورية والمتواصلة للبساتين من طرق المختصين كالمهندسين الفلاحين لسهر على صحة الاشجار وتقديم المواد الصحية والمبيدات اللازمة في الوقت المناسب كما ترجع الي تطور الابحاث العلمية لاعتماد سلاسلات جيدة المحصول لتطوير المحاصيل كما ان تراجع حقول الغرس الجزائرية من سنة بعد اخرى اثر سلبا على الانتاج الكلي حيث المنحنى العام يعرف انحدار شديد فمثلا المساحة المخصصة لاشجار الغلة تقدر بحوالي 50460 هكتار في الموسم 72/71 اما المساحة المخصصة لاشجار الغرس تقدر بحوالي 45360 هكتار لنفس السنة حيث اصبحت في موسم 80/ 81 لاتتجاوز على التوالي بمايلي 45700 هـ و41200 هـ حيث قدر التراجع بنسبة 9،4٪ بالنسبة لاشجار الغلة اما بالنسبة لاشجار الغرس فكانت 9،1٪ علي الموسم 72/71 ووصلت في موسم 86ـ87 على التوالي اشجار غلة حوالي 45470 واشجار غرس 38520 ويلاحظ انه في مدة عشريتين تراجع الغرس بحوالي 15٪ رغم انه هو المعول على مدى السنوات القادمة لتحديد الحقول والبساتين ولو استمر الحال عما هو عليه الآن والذي يمتاز بتراجع اشجار الغرس والمساحات المخصصة لها سيجعل البلاد في تغطية مثلا منها المنتوج تعتمد على السوق الدولية وهذا لما لها من دور في تنشيط حركة بعض الصناعات الخفيفة زيادة على استهلاكها كفاكهة .

ان اهمية هذه المزروعات كوسيطة في التكامل الزراعي الصناعي في اطار استراتيجية التنمية خاصة صناعة التصبير والتعليب ولارتفاع الطلب عليها يفرض على الجهات المعنية بالعمل على تجديد الحقول والبساتين وتوفير جميع الاحتياجات اللازمة لرفع الانتاج من اجل

مواد صحية وتقنيات اكبر تطور وكذا شبكة ري وتصريف المياه حديثة
كما ان تراجع المساحات المزروعة بالحوامض سواء امام الاسمنت اين
انشئت تجمعات سكنية في اراضي خاصة بهذا المحصول اوامام المناطق
الصناعية التي اقيمت في الشمال . جعلت هذا الاخيرة البساتين
تعاني قلة المياه من جهة لانها اصبحت تجد في هذه التجمعات السكنية
والمناطق الصناعية كمنافس لها .
ومن جهة ثانية تعرضها الى الاهمال والتبذير والى الامراض التي قد
تنجر على هذه التجمعات خاصة الصناعية — التلوث — .
وعليه امام هذا الحال يجب استعمال طرق رشيدة للاقتصاد كميات
المياه اللازمة للري وذلك باستخدام طرق حديثة في هذا الميدان في
الري ، قطرة ، قطرة ...
كما ان اعداد التربة بوسائل وعتاد فلاحي متوسط يسهل عملية مرور المياه
الى الطبقات السفلية وكذا عملية التسميد تساعدان في رفع انتاجية
الاشجار كما ان توفير المواد الصحية والمبيدات تحمي هذه الحقول من
الامراض والفساد .

3 — الفواكه ذات الحب والنوى :

وتعرف هذه الاخيرة اهم الزراعات التي تسيطر على انتاجها القطاع الخاص
وتشمل كل من التمور ، الزيتون ، التين .
ان زراعة التين والزيتون تعتبر من اول الزراعات التي عرفتها الجزائر
لذلك نجدها الان تتركز بيد القطاع الخاص لما لها اهمية من الناحية الغذائية
والتجارية ولاتحتاج مثل هذه المحاصيل الى جهد كبير ولا الى جودة اراضي
او نسبة كبيرة من المياه .
وتزرع عموما هذه الاشجار التي تمتاز بالقوة والصلابة ومقاومة الامراض على
ارتفاعات تفوق 1200م لذلك نجدها تتركز في بعض المناطق الجبلية كجرجرة
والونشريس بالقبائل الكبرى والصغرى .
كما انها لاتحتاج الى وسائل انتاج خاصة او متابعة مستمرة او دورية بل
تكفيها ان تكون قبل كل موسم جني للمحصول حتى كميات المياه .

تكفيهما تلك التي تجود بها عليها السماء .

كل هذا ماسهل زراعتهما وانتشارها في جميع جهات الوطن الدا الداخلية . كما تشمل زيادة على هذه النوعين من الاشجار هناك فضائل اخرى ولكن اقل انتشارا كالتفاح والايجاص والمشماش . . .

اما زراعة التمور فانها ترتكز كما هو معلوم بالصحراء وتعتبر اهم محصول بها وتمتاز هذه الاخيرة بقوتها ومقاومتها للمرض والعوامل المناخية الصعبة الى لاتحتاج الى كميات كبيرة من المياه او تقنيات انتاج معينة بقدر ماتحتاج الى بعض الرعاية خلال موسم التلقيح اوجني المحصول وحماية النخيل من بعض الامراض التي قد تؤثر عليها كالبيوض الذي يصيب المحاصيل كماان ارتفاع نسبة الملوحة ـ ارتفاع نسبة الملح في السطح ـ يؤثر عليها وان تركت على تلك الحال تصاب بالموت .

حيث يلاحظ ان هذا النوع من المحاصيل لم يسجل معدل اكبر على سنة الاساس الا بعد مرور عشرية كاملة سنة 1972 اين ارتفعت بنسبة 01 % مايعادل حوالي 5729 قنطار وهذا يرجع الى الزيادات التي شهدها الزيتون والتمور وهذا نتيجة الامكانيات المادية التي وفرت لانجاح مشروع الثورة الزراعية حيث تركز اغلب الانتاج في هذه السنوات بيد القطاع العام .

ثم تحسن الانتاج شيئا ما سنة 1975 اين سجلت زيادة تقدر بحوالي 30% وهذا يرجع الى الزيادات التي عرفها انتاج الزيتون وباقي الفواكه الاخرى رغم ان التمور قد سجلت تراجع الاانها لم تؤثر على المجموع الكلي للانتاج وقد بلغت اكبر انتاج لها سنة 1987 حيث شهد الرقم القياسي ارتفاع اين بلغ 140 % بزيادة تقدر بحوالي 223520 قنطار وهذا يرجع الى الزيادات الضخمة التي عرفها انتاج التمور حيث قدرت بحوالي 355730 ق وكذا باقي الفواكه الاخرى التي عرفت بدورها زيادة ملحوظة قدرت ب 195750 قنطار رغم ان الزيتون والتين قد سجلا تراجع .

ان هذا الارتفاع يرجع اساسا الى انتشار زراعة باقي الفواكه التي عرفت تطور كبير في الاراضي المخصصة لها خاصة اراضي الكروم .

اما ادنى حد فقد سجل سنة 1970 اين تراجع الرقم القياسي الى 75 % بانخفاض يقدر بحوالي 1150850 قنطار وهذا يرجع اساسا الى انخفاض الكبير الذي شهده انتاج التمور نتيجة الجفاف وقلة المياه التي عرفتها البلاد وخاصة جنوبها وكذا انتشار امراض البيوض التي قضت على نسبة كبيرة جدا من الانتاج وقدرت بحوالي 821600 قنطار على السنة التي تسبقها (1969).

وعموما يبقي الانتاج الكلي لهذه المحاصيل غير كافي لسد الحاجيات الوطنية سواء للاستهلاك العائلي او للطلب الذي تشكله عليها بعض الصناعات الخفيفة وقد تركز الانتاج عليهما السنوات الاخيرة نتيجة ارتفاع اسعارهما بالسوق مما شكل حافزا لزيادة المساحات المزروعة بهذه المحاصيل خاصة باقي الفواكه .

استنادا الى الجدول رقم 47 يلاحظ ان المجموع الكلي لانتاج الفواكه ذات الحب والنوى يعرف ارتفاع كبير بزيادات متذبذبة وغير منتظمة وهذا لارتباطها بالعوامل المناخيـــــة .

5ـ3ـ1ـ الزيتـــــون :

من خلال الجدول العام الذي يوضح تطور انتاج الفواكه ذات الحب والنوى يلاحظ ان الزيتون سجل تحسن ملحوظ حيث سجل اقصى حد للانتاج سنة 1976 قدر بحوالي 2210150 قنطار حيث قدرت الزيادة على سنة الاساس بحوالي 710150 قنطار اي زيادة بنسبة 47 % بوتيرة سنوية تقدر ب64550 قنطار . وهذا يرجع الى العوامل المناخية الجيدة والملائمة كارتفاع متوسط تساقط الامطار خاصة بالشمال .

وكذا يرجع الى اتساع المساحة المزروعة بالزيتون زيادة على دخول الدورة الانتاجية اشجار وحقول حديثة السن ذات مردودية عالية .

كما ان طرق جني الزيتون لها دور كبير في ارتفاع الانتاج وقلة التلف والتبذير والضرر بالاشجار .

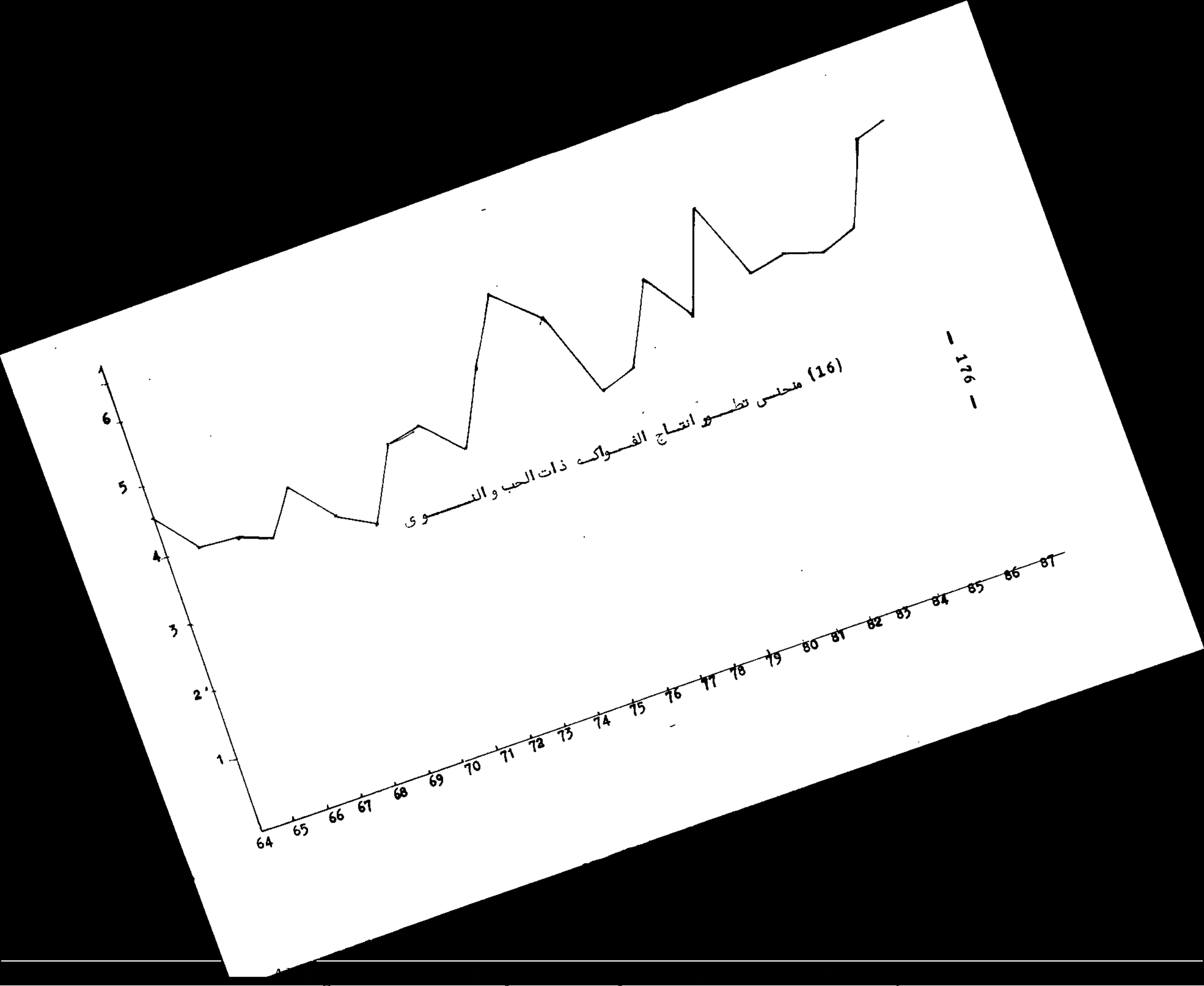
وقد شهد ادنى حد لانتاج الزيتون سنة 1978 حيث قدر الانتاج

(47) جـدول يوضـح تطور انتاج الفواكـه ذات الحب والنوى
الوحـدة قنطـــــــار

السنه	الزيتـون	التمـور	التيـن	باقي الفواكه	المجمـوع	ر.م
*1964	1500000	1771670	600000	804890	4676560	100
*1965	1500000	1098240	600000	896250	4094490	88
*1966	1400000	1151120	600000	780730	3931850	84
*1967	1381895	1556890	441950	822800	3805735	81
*1968	1716390	1476800	447170	778900	4419260	95
*1969	1189820	1614250	213310	810720	3827300	82
*1970	1375710	792650	504110	853240	3525710	75
*1971	1678360	1439860	511360	873610	4503190	96
*1972	1715500	1600750	623600	742440	4682290	101
*1973	1190610	1437980	715710	812530	4156830	89
*1974	1728960	1765660	749020	865980	5119620	109
*1995	1972670	1815490	953850	1356000	6098010	130
*1976	2210150	1370290	796300	1054830	5431570	116
*1977	1163630	1175720	768400	1117410	4225160	90
*1978	884140	1961180	693780	934980	4474080	96
*1979	1569200	2080310	865960	1005450	5520920	118
*1980	1034310	2007560	694100	1070990	4806960	103
*1981	2138120	1953060	705890	1437000	6234070	133
*1982	1432650	2065000	285080	1381680	5164410	110
*1983	1353170	1815390	450490	1671500	5290550	113
*1984	1020310	1827170	361526	1826010	5055016	108
*1985	1593490	1188370	666170	1835250	5283280	113
§1986	2016250	1888280	717080	1842440	6464050	138
§1987	1681720	2244010	583040	2038190	6546960	140

*- O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P 27

§- o;n;s Annu Stati N° 14 OP CIT P 165



(16) منحنى تطور انتاج الفواكه ذات الحب و النوى

بحوالي 884140 قنطار قدرت نسبة الانخفاض والتراجع بمايعادل 615860 قنطار أي نسبة 42% من اجمالي الانتاج الذي كان عليه سنة الاساس 1964 اين قدر بحوالي 1500000 قنطار وهذا "يرجع الى عملية الاهمال وعدم الرعاية والاعتناء بحقول الزيتون بعد الجني وكذا الى فقر السطح والتربة وكذا الى عملية الانجراف الذي تعرفه الحقول .

كما انه يرجع الى قلة الاخصائيين الذين يسهرون على عملية اعادة تجديد الحقول ..." (1) .

كما لوحظ في نفس الموسم ارتفاع نسبة التلف في الانتاج وخاصة نتيجة طريقة الجني التقليدية التي تتم عن طريق " العصي " وحسب بعض الفلاحين ان الانتاج يكون دوري اي سنة يكون الانتاج وفير وسنة اخرى يكون ضعيف وهذا يعود لتاثر اشجار الزيتون لطريقة الجني التي تعرض البراعم والاغصان الطويلة التي يمكن ان تكون في العام القادم اساس الانتاج ونتيجة عملية الضرب المتتالية تتساقط هذه الاخيرة وبالتالي يتاثر الانتاج ويتراجع .

كما ان قلة اليد العاملة اثناء الجني يجعل الانتاج يتدهور ويتاخر في الاشجار مما يعرضه للطيور والحشرات وكما تنقص قيمته الغذائية ويتركز انتاج الزيتون على نوعين .

الزيتون الخاص بانتاج الزيت وكذا الزيتون للمائدة .

واستنادا الى الجدول رقم 48 يلاحظ ان اغلبية الانتاج تتركز حول الزيتون المتوجهة لانتاج الزيت بالدرجة الاولى حيث قدرت النسبة على مدار هذه العشرية حوالي 93،15% من اجمالي الانتاج وهذا يرجع الى المساحات الشاسعة التي تحتلها الاشجار الخاصة بهذا المنتوج مقارنة مع اشجار الزيتون الموجه للمائدة وكذا يرجع الى الناحية التجارية لهذا المنتوج الذي تعرف

1- ARIF SALLAH DINNE Industrie Agro Alimentaire et Dependance Envers Les Approvisionnements Exterieurs Le Cas Algerien OPU P156

(48) جدول يوضح تطور انتاج الزيتون حسب النوع

الوحدة : قنطار

الموسم	الزيتون الموجه لانتاج الزيت	%	الزيتون الخام بالمائدة	%	المجموع
*72/71	1587940	92	127560	08	1715500
*74/73	1606370	93	122590	07	1728960
*76/75	2118290	96	91860	04	2210150
*78/77	836310	94	47830	06	884140
*80/79	976640	94	57670	06	1034310
*81/80	2035360	95	102760	05	2138120
§84/83	890700	87	129610	13	1020310
§86/85	1922070	95	94180	05	2016250
§87/86	1528120	91	153600	09	1681720

*- / § → O.N.S Annu Stati N° → 11 / 14 → OP CIT P → 172 / 165

(49) جـدول يوضح تطور انتاج الزيتون حسب القطاعات

الوحـدة قنطـار

السنة	القطاع الخاص: زيت الزيتون	القطاع الخاص: زيتون المائدة	النسبة: ز ز	النسبة: ز م	القطاع العام: زيت الزيتون	القطاع العام: زيتون المائدة	النسبة: ز ز	النسبة: ز م
72_71	1190170	50890	75	40	397770	76670	25	60
74_73	1068910	18650	67	25	537460	103940	33	35
76_75	1463650	27290	69	30	649640	64570	31	70
78/77	563980	21790	67	46	272330	26040	33	54
80_79	723760	25420	74	46	252330	31250	26	54
81_80	1585120	34690	78	34	450240	63070	22	26
84_83	755640	52820	85	41	135060	76790	15	59
86_85	1786650	44960	93	48	135420	49220	07	52
87_86	1398800	60230	92	39	129320	93370	08	61

O.N.S Annu Stati N° 11, 14 — OP CIT P 172,173, 165

اسعـــاره سقف مـرتفع جـدا كما يـرجع الى القاعـدة الصناعيـة التقليديـــة الواسعــة التـي انشئـت على اســاس هـذا المحصـول كالمعاصـر الخاصـــة بالـــــزيت.

كما يلاحـظ من خـلال الجـدول ان زيتـون المائدة سجـل ارتفـاع ملمــوس مقارنـة مـع الزيتـون الخاص بالزيـت حيث تراجـع الزيتـون للزيـت خـلال العشرية 87/72 بحـوالي 3,7% من اجمالي الانتاج عما كـان عليـه سنة الاســاس.

اما زيـت المائـــدة في نفـس الفتـرة فقد سجـل ارتفـاع كبير يقـدر بحوالي 20% من الانتـاج وهـذا يرجـع الى الاهميـة الغذائيـة بالدرجـة الاولـى لهـذا المنتوج وخاصـة في بعـض المناطـق كالقبائـل وان ارتفـاع نسبـة الطلـب جعلـت الفلاحيـن يرفعـون من اجمالي المساحة المزروعـة بهـذا المحصـول .

وما تجـدر الاشارة اليـه ان مثـل هـذا المنتوج يتركز عموما بيد القطاع الخـاص مقارنـة مـع القطاع العـام لمـا لـه من خصائص تجاريـة وكـذا اصبـح مرتبـط بعـادات وتقاليـد بعـض المنـاطق وخاصـة منطقة القبائل وجبال جـرجرة .

واستنـادا الى الجـدول رقـم 49 يلاحظ ان انتاج الزيتـون يتركز عمومـا بيد القطاع الخـاص لانـه يسيطـر على اكبر الكميات وخاصـة الزيتون الخاص بالزيـت حيـــث يحـوز حـوالي 77,7% من اجمالـــي الانتـاج أما زيـت المائدة فانـه بيـد القطاع العام بنسبـــة 61,3% ولكـن هـذه النسبـة لاتكـاد تذكـر مع كميـة الانتـاج العـام للزيتون لـدى الخـواص.

3 - 2 - التمـــــــــــور:

مـن خـلال الجـدول العام الذي يوضـح التطـور الكلـي لانتـاج الفواكه ذات الحب والنوى يـلاحـظ ان التمـور سجلت تراجعـات كبيرة بعد الاستقلال حيـــث قدرت سنة 1970 بحـوالي 792650 قنطـار وتراجـع الرقـم القياسـي الـــى 44% عمـا كـان عليـه سنـه الاسـاس اين قـدر الانتـاج بحـوالي 1771670 ق - 1964 - وهـذا يرجـع بالدرجـة الاولى الى الامـراض التـي اصابت النخيـــل وخاصـة مـرض البيـوض الـذى اتلف جـزء كبيـر مـن الانتـاج وكـذا الـى فقـر السطح والتربة بالمواد السمادية بالاضافـة الى التلف الذى اصاب المحصـول خـلال

عمليه الجني اليدويه التى لاتلائم المحافظه على المحصول كما أن مشاكل اليد العامله مطروحه بشكل كبير لانها تتطلب عمال مدربون ومختصون في جني الثمار وكذا أن نسبه الملوحه بالارض اثرت سلبا على الحقول النخيل وتردى المحصول وهذا يرجع الي ضعف شبكه الرى وتصريف المياه وكذا لتراجع المساحه الاجماليه وقد سجل اقصى حد للانتاج سنه 1987 اين بلغ حوالي 224010 قنطار بزياده يصل الى 47234 قنطار وهي تمثل 26% من اجمالي انتاج سنه الأساس .

ان هذه الزياده ترجع الى الزياده الطفيفه في ارتفاع المساحه المزروعه حيث كانت تقدر سنه 1964 بحوالي 48 الف هكتار لتصل الى 72 الف هكتار سنه 1987 بزياده تقدر بـ24 الف هكتار مما يعادل 50% من اجمالي الاراضي لسنه الاساس.

وكذا يعود الى تحسين تقنيات الانتاج بعض الشئ خاصه خلال عمليه الجني للثمار التي اصبحت تتم بوسائل وعتاد فلاحي خاصه الرافعات وكذا لتوفير كميات هامه من المياه للحقول والبساتين وذلك باعتماد طرق حديثه في الرى كطريقه التقطير (قطره – قطره) ماتسمح باعطاء النخله الكميه اللازمه التي تحتاجها وبطريقه تساعد على ارتوائها ببطئ نتيجة تسرب المياه الى العمق بتانى .

كما تساعد هذه الطرق على تقليل ارتفاع نسبه الملوحه في الارض لانها لا تسمح بتجمع المياه في الاحواض وتسهل ايضا عمليه تصريف المياه بسهوله .

كل هذا التطور الملحوظ مرتبط بتحرير القطاع الخاص والسماح له باستصلاح قطع ارضيه جديده وغرسها .

كما لعب المعهد الفلاحي بورقلة دور كبير في توعية الفلاحين وكذا لتطوير الابحاث والدراسات الخاصه بالمحاصيل الصحراويه وبدرجة اولي النخيل اما التذبذبات التي عرفتها الفترات 1968و1978 ترجع اصلا الى عزوف الخواص على الانتاج نتيجه التهميش الذى وجده وذلك لظهور القطاع العام في هذا الاتجاه وخاصه بعد التاميمات التابعه لقطاع الثوره الزراعيه

(50) جدول يوضح توزيع الانتاج والمساحة لمحصول التمور حسب القطاعات

وحدة المساحة : هكتار

وحدة الانتاج : قنطار

الموسم		المساحة الكلية	القطاع الخاص				القطاع العام			
			المساحة	%	الإنتاج	%	المساحة	%	الإنتاج	%
*	72/71	70890	67920	96	1486510	93	2970	04	114240	07
*	74/73	71480	64730	91	1335340	92	6750	09	140320	08
*	76/75	71000	55520	79	1100220	80	15480	21	270070	20
*	78/77	70200	55220	78	1552830	79	14980	22	408350	21
*	80/79	70610	55310	78	1682240	84	15300	22	318320	16
*	81/80	71330	55880	78	1659140	75	15450	22	293920	25
*	84/83	71160	67020	94	1672720	92	4140	06	154450	08
§	86/85	71190	67750	95	1794480	95	3440	05	93800	05
§	87/86	72530	69310	96	2116890	94	3220	04	127120	06

* - O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P25, 27

§ - O.N.S Annu Stati N°14 OP CIT P165, 167

من خلال الجدول رقم (50) يلاحظ عموما ان مساحة الحقول والبساتين لم تعرف تطور كبير الا بنسبة 2،8 % اي حوالي 1640 هكتار عما كانت عليه سنة الاساس .

ان القطاع الخاص يستحوذ على نسبة كبيرة جدا من الاراضي حيث قدرت في المتوسط حوالي 77،22 % من اجمالي الاراضي الكلية والمتتبع لمنحنى تطور اراضي القطاع الخاص يجده مقعر الى الاسفل ـ الداخل ـ وهذا يعني ان هنالك تراجع في امتلاك الاراضي .

ثم تمت عملية اعادة الاسترجاع لها وان هناك عملية استصلاح جديدة عوضت المفقود . ان سنوات التاميم اثرت على المساحات المزروعة بالنخيل لدى القطاع الخاص حيث انه في مدى اربع سنوات 72 ـ 76 تراجع بحوالي 12000 هكتار مايقابل 17 % من اجمالي الاراضي المزروعة بالنخيل ثم عرف القطاع الخاص في السنوات الاخيرة تطور ملحوظ وهذا نتيجة عملية الاصلاح التي قام بها الفلاحون او نتيجة عملية الاسترجاع لحقولهم المؤممة كما قام المعهد الفلاحي لتطوير المحاصيل الصحراوية بورقلة بدور كبير وفعال في صيانة الحقول من التلف والامراض والطوحة المرتفعة وهذا من خلال ماقام به من ابحاث ودراسات .

وبالجهة المقابلة عرفت المساحات التابعة للقطاع العام تطور ملموس وهذا في نفس المده التي تراجعت فيها مساحة القطاع الخاص 72/76 حيث زادت بنفس المساحة المؤممة للقطاع الخاص ولكن في السنوات الاخيرة ونتيجة الاهتمام الذي اولته الحكومة للقطاع الخاص تراجعت المساحات العامة وهذا نتيجة الاهمال والتلف وانعدام الصيانة الذي اصابة معظم الحقول وكذا عدم صيرورة واستمرار عملية التحديث للحقول المسنة .

ونفس الشئ بالنسبة للانتاج حيث ان اية زيادة او نقصان في الانتاج العام والكلي للقطاع يعني تعود الى ارتفاع او انخفاض المردودية لان المساحات عرفت ثبات واستقرار على مدار سنوات الدراسة .

حيث بلغ الانتاج لدى القطاع الخاص اقصى حد له في موسم 85/86 اين سجل 95 % من اجمالي الانتاج الكلي وارتفاع الرقم القياسي عما كان عليه الى 121 % وهذا يرجع كما سبق الذكر الي العناية والرقابة

الد وريـــــه للحقـــول .

ويعتبر نفس الموســـــم ادنى حـد بلغه انتاج القطاع العــام وهـذا لتراجـع المرد وديــــة وهذا نتيجـة الاهمــال والتسيب الذي عرفتـه الحقول وقلـــة الرعايـة مما جعل قطعان كثيرة من النخيـل يقل انتاجهـا او تموت وذلـــك لقلــة المواد الصحيه وفقر التربــة وارتفاع نسبــة الملوحـة كمـا ان هـــذه الحقـول معرضـه للكـوارث الطبيعيـة وخاصــة امراض البيــوض.

3 ـ 3 ـ التيـــن وباقــــي الفواكـــه :

على خلاف الزيتون والتمور شهد انتاج التيـن انخفاض وتقلص في المدة الاخيـرة رغم اهميـــة هذا المحصول من الناحيـة الغذائيـة والتجاريــه وخاصة لدى بعض المناطق من الوطن ويرجــع هـذا الانخفاض الى كبر ســن الاشجـــــار والحقول الخاصـه بالتين من جهة بطئ وتاخـر عمليتــه التجديد من جهـة ثانية كما ان تراجعت اهميه مثـل هـذا الزراعـــه مما كـان عليــه من قبــــل لدى القطاع الخـاص حيث توجـه الى الزراعـات الرئيسيـــة ذات المرد ود السريع والربـــــح الوفيــــر .

اما باقي الفواكــه الاخرى من تفاح ،اجـاص . فقد سجلت في مجموعهــــا ارتفاع ملمـوس وتقدم ملحوظ وهذا يرجـع الى زيادة المسـاحـات المزروعــة بها من جهـة والى ارتفاع اسعارها بالســوق وزيادة الطلب عليهـا من جهــة ثانيــه . كما أن هـذه الاخيرة تدخل في بعض الصناعـات الاخيرة كالتعليب والتصبيــر جعـل الطلب عليهـا يشاهد ارتفاع كبير.

حيث سجلت الاحصائيات اقصى انتاج لمادة التيـن سنـة 1979 قدر بحـوالي 953850 قنطــار وارتفع الرقم القياسي 158 % بزيادة في الانتاج تقابـــل 265960 قنطار ويرجـع هـذا الى تحسن الظروف الطبيعيـة وارتفــاع المساحات المزروعـه لهـذه المادة حيث كـانت تقدر سنـة الاساس (1964) بحوالي 43 الف قنطـار اي بزيادة 05 الف هكتـار حيث تمثل نسبـة الزيــادة حوالي 15 % وقد شهـد الانتاج لمحصول التيـن اقل حـد لـه سنـة 1969 حيـــث قدر بحـوالي 213310 قنطـار وكانت نسبـه التراجـع تمثل حـوالي 64،4 % من ما كـان عليــه سنـه الاساس وكانت الكميـه المتراجعه بمـا حوالي 386690 قنطـــار وهـذا يعود الى ضعف المرد وديـة المكتارية نتيجـة فقر التربــــة

للمخصبات والاسمدة الكيماوية وكذا اصابة هذا الحقول ببعض الامـــراض والتلف نتيجـــة نقص في المواد الصحية كما ان كبر ســن اشجـار التيــــن اثر سلبـــا على كميــــــة الانتــــاج .

اما باقي الفواكـه الاخـرى فانها في تحسـن مستمـر وقد بلغ ل قصـــــى انتاج لها في موسـم 87/86 اين بلغ الانتاج حـوالي 2038190 قنطـــا و ليرتفع الرقـم القياســي الي 254٪ بالزيادة في الانتاج على سنة الاساس بحـوالي 1233300 قنطار حيث انه في مـدة عشريتيـــن تضاعف الانتاج مرتيـن ونصف وهذا يعود الى الارتفاع الكبير الذي عرفته المساحـات المزروعة بها حيث كـانت تقدر سنـة الاســـاس بحـوالي 23 الف هكتار لاشجـار الغلـة لتصل سنــة 1987 الى حـوالي 120 الف هكتار اي ان المساحـة قد تضاعفت 05 مـرات زيـــادة على حـوالي 82 الف هكتار خاصـة باشجـر الغرس هذا مايفســـر السياســـة التشجيعيـــة العام.

(51) جـدول يوضـح تطور المساحـــة ـ التين وباقي الفواكه حسب القطاعات

الموسم	المساحة الكلية		التين				باقي الفواكه			
	التين	باقي الفواكه	قطاع خاص	%	قطاع عام	%	قطاع خ	%	قطاع ع	%
72-71	35120	29710	33620	96	1500	4	12130	40	17580	60
74-73	36670	63860	34510	94	2160	6	24370	38	39490	62
76-75	37230	77450	34540	93	2690	7	29320	38	48130	62
78-77	38640	99670	34910	90	3720	10	58880	59	40790	41
80-79	38990	10230	35210	90	3780	10	34710	34	67420	66
81-80	39530	92820	35250	89	4280	11	34210	37	58610	63
84-83	38430	99191	35690	93	2740	7	46070	47	53120	53
86-85	38180	115930	34610	91	3570	7	57630	50	58300	50
87-86	37880	115810	30040	79	7840	21	78640	51	57170	49

O.N.S Annu Stati N° 11 – 14 — OP CIT P 185 – 167

من خلال الجدول رقم 51 نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على حقول التين حيث تشكل في مجملها حوالى 91% من اجمالي الحقول وهذا لان هذه الاخيرة زرعت على شكل قطع صغيرة وحقول متوسطة الحجم اساسا للاستهلاك الذاتي او العائلي لذلك لم تستطع الدولة تاميمها ولذلك حافظت على هيكلها اما التراجع الذي شهدته المساحات المزروعة بهذا النوع فيعود الى كبر سن بعض الحقول وخروجها من الدورة الانتاجية مع بطئ عملية التجديد على خلاف القطاع العام الذي لايملك العدد الكبير من الحقول وهذا مايجعل ضغط السوق وبعض الصناعات يزداد مما يعرض السوق الوطنية لا زمات والاتجاه الى السوق الخارجية لتلبية حاجيات الصناعات القائمة لهذا الغرض، ان الانتاج الوطني عموما يتم استهلاكه عائليا .

اما باقي الفواكه الاخرى فانها تشكل نسبة اكبر لدى القطاع العام وخاصة القطاع المسير ذاتيا حيث يمتلك اكبر من 60 % من اجمالي المساحة التابعة للقطاع العام والمزروعة لهذا المحصول ويمتلك القطاع العام (المسير ذاتيا + تعاونيات الثورة الزراعية) حوالي 55% من اجمالي الاراضي الوطنية وانه مع ارتفاع الطلب واسعار هذه الفواكه عرفت المساحات الخاصة زيادة تقدر بحوالي 45000 هكتار في المدة 1987/72 وهي تمثل نسبة 40% من اجمالي الاراضي المزروعة بهذه المنتوجات .

واستنادا الى الجدول رقم 52 نلاحظ ان زراعة التين تكاد تقتصر الا على القطاع الخاص بمعدل يقدر بحوالي 95% من اجمالي الانتاج وهذا يعني ان حقول ومساحات هذا المحصول لم تخضع لعمليات التاميمات كما عرفتها النخيل والزيتون وقد بلغ التين حده الاقصى في الانتاج في الموسم 1986/85 وكاد يقتصر عليه دون القطاع العام حيث كان يقدر بحوالي 709980 قنطار مايقابل 99،1% من اجمالي الانتاج وهذا يرجع الى ارتفاع المردودية للهكتار حيث يلاحظ انه في نفس السنة انخفضت عما كانت عليه بحوالي 250هكتار ولكن الملاحظ العامة على الانتاج للقطاع الخاص للتين وهو الثبات والاستقرار و في معدلات ثابتة أما القطاع العام بانه لايملك الا مايعادل 05% من اجمالي الاراضي المزروعة بالتين والانتاج يلاحظ عليه التراجع من سنة بعد اخرى حيث انخفض مماكان عليه سنة 1972 الى حوالي 3000 قنطار

(52) جدول تطور انتاج التين و باقي الفواكه حسب القطاعات
الوحـــدة :قنطـــار

المنتوج	التين				باقي الفواكه			
القطاع / الموسم	قطاع خاص	%	قطاع عام	%	قطاع خاص	%	قطاع عام	%
72/71	584780	94	38820	06	291980	39	450460	61
74/73	688810	92	60210	08	367680	38	598300	62
67/75	746540	94	49760	06	442100	42	612730	58
78/77	659630	95	33750	05	410910	44	524070	56
80/79	658080	95	36020	05	457470	43	613520	57
81/80	682010	97	23880	03	691860	48	745140	52
84/83	376086	99	54400	01	980210	54	815800	46
86/85	709980	99	7100	01	1088080	59	754360	41
87/86	574210	99	8830	01	975160	48	1063030	52

1- O.N.S Annu Stati N° 11 → OP CIT P 168

2- O.N.S Annu Stati N° 14 → OP CIT P 167

وهذا في سنة 1987 وهي تمثل حوالي 79 % من انتاج نفس السنة اما باقي الفواكه الآخرى فتكاد تكون مناصفة بين القطاعين حيث يملك القطاع العام حوالي 54 % من اجمالي الاراضي وهذا يرجع الى عملية التشجير التي عرفتها البلاد نتيجة سياسة احتلال الكروم المنتج للخمور هذا ماجعل القطاع العام يحوز اكبر مساحة مزروعة ورغم هذا عرفت المساحات المزروعة لدى القطاع الخاص تطور هام هذا تماشيا مع طلب السوق حيث ارتفعت المساحة بحوالي 107870 هكتار وهذا لموسم 85ـ1986 وعموما تبقى زراعة الفواكه في الجزائر تعرف انخفاض وتراجع مستمرين وهذا يرجع الى ضعف التقنيات المستخدمة في عملية الجني لانها مازالت تستخدم طرق تقليدية كعملية الجني بالعصى مما يعرض الاشجار الى التلف وهذا ما يؤثر على الانتاج واصابتها . كما ان قلة المياه وتدهور شبكة التصريف يعرض الاشجار لارتفاع نسبة الملوحة مما يجعلها عرضة للموت كبر سن الحقول وبطئ عملية التجديد" وهذا لنقص المشاتل المختصة بامدادهم بالغروس وعزوف القطاع الخاص عن التحديث وتعويض الحقول المسنة بالزراعات الرئيسية سريعة المردود كما ان غزو الاسمنت والمناطق الصناعية للاراضي الزراعية الخاصة بهذا النوع جعلها عرضة للتلف والاهمال والنقصان .

الفصل الثاني : الانتاج الحيواني

تركز اهداف وابعاد المخططات الانمائية التي عرفتها البلاد وخاصة المخطط الاخير حول تطوير الانتاج الحيواني بمختلف انواعه سواء كانت ماشية كالغنم والمعز او الطيور و الدواجن او الانتاج الحيواني الماتي من البحر كالاسماك .

وتهدف المحاور العامة في اطار تحسين وتكثيف الانتاج الحيواني سواء اكان في شكل لحوم حمراء او لحوم بيضاء او بيض او سمك .

ان اتساع مناطق السهول والهضاب العليا جعلها منطقة مثلى لتربية الماشية والانعام كالجلفة، سعيدة ، الاغواط .

وبالتالي تم في اطار تنمية الانتاج الحيواني ربط ذلك بترقية وتطوير صنع الاغذية الخاصة بالمواشي انطلاقا من المواد المتوفرة على المستوى الجهوي والوطني كما تم انشاء مراكز خاصة بتسمين الماشية بالشمال وهذا لاجل انشاء مخزونات امنية من هذه المواد مراعاة لتقلبات المناخ والظروف وخاصة قلة الاغذية كما هو في حالة الجفاف ولذلك كانت تربية الحيوانات وتطوير الانتاج الحيواني اقتصاديا هاما حيث كانت في الجزائر حوالي 84 % من الماشية تتواجد بالقطاع التقليدي الخاص نتيجة الطلب المرتفع والمتزايد منها كان لابد من تربيتها وفق دراسات وابحاث علمية لتغطية حاجيات السوق من جهة وان امكن الفائض والتصدير من جهة ثانية .

ان تربية الحيوانات ببلادنا ترتكز اساسا على تنمية السهوب وتطويرها لان معظم تتواجد بهذه المنطقة ولما كانت الوضعية على هذا الحال تم ارهاق تلك المناطق وتم تقريبا استهلاك جميع المراعي بشكل جعلها شبه جرداء .

ولهذا كان لابد من برنامج خاص لتطوير وتنمية هذه المراعي وحمايتها من الارهاق والافناء الحيوانات ستهمل المراعي والغنم .

وان معالجة هذه المناطق جمل الوضع بما يتطلب اقامة زرائب خاصة بتوفير الاغذية اللازمة وكذا الطرق الطبية كالبياطرة والتقنيين الساهرين في الصحة الحيوانية وذلك بتوفير ايضا المواد الصحية والمراقبة الدورية وكذا الكلأ اللازم لهذه

الاخيـــــــــــــره .

كما وانــه لاجـل تطويرها لابـد من انتقـــاء السلالات الجيده من حيـث وفـره اللحــوم ان كانـت موجهــه للاستهـلاك ووفــره الحليـب اذا كانـت موجهــه الى انتاج الحليب وكانت السياســه في السنوات الاولى من تطبيق المخططات الانمائيــه تعتمد على تخفيض اسعار الكــلا والشعيــر الخاص بها وذلك لتدعيـم تربيتهـا و تطورهـا باسعار تسمـح للمربين اعاده الاستثمـار في هذا الميدان وحققت هــذه السياسه المطلوب والاهداف حيث وصل الانتاج سنــه 1967 الى 800 الف راس من البقر وحوالي 7130 مليون من الغنم و2321 مليون وهي تقريبا العدد الذى كانت عليه الماشيه بالجزائر قبل سنه 1954 اى قبل انطلاق الثوره التحريريــه .

ان التحولات العميقه التى عرفتهـا الجزائر ابــان الثوره اثرت سلبا على مثل هــذا النوع من الحيوانـات والتى تشمــل خاصه البقر والغنم وهــذا نتيجه الحرب وخـوف المعمرين من توجيه اموالهم نحو استثمـارات تخزن رؤوس امـوال كبيرة معـرضـه في اى لحظــه للزوال . كما ان هذه الاستثمـارات تتطلب رعايــه دائمه ومستمـــــره .

كما عرفـــت لنفس الاسباب تقهــقر وتراجع تربيتها لدى الفلاح الجزائرى زياده علـى انعدام الكــلا الكـافي لها لان المناطــق التي يقطنهـا الجزائرى تكاد تكـــون شبــه قاحلــه او جبليـــه هذا ما يعرض هذه القطعان الى الهزال والامـــراض كما ساهم عدم استقرار الفلاح الذى يجعله عرضه للتفتيش والمتابعه جعلته يترك مثـل هذه الحرفه هذا ما اثـر على تربيه الحيوانات وزيادتهـا .

استنادا الى الجـدول رقم 53 يلاحظ الاثـر الواضـح للثورة على هيكـل تربيــه الماشيه حيث تراجعـت تربيه الابقـار بحوالى 40 % عما كانت عليه سنــه 1963 اين كانت تقدر نسبه الانخفاض 368 الف راس.

ولم تسترجــع الابقار نفس المستوى الذى كانت عليه سنــه 1954 الا بعد سنــــه 1967 وهذا نتيجــه تخفيض اسعار الكلا والشعير كمـا يلاحـظ خروج مـن دائره الانتاج الحيوانــي بعض الحيوانات كتربية الخنازيـــرهذا لانها لاتتماشي والديــن .

امـا الضان فانه نتيجه هذه السياسه بلغ الرقـم القياسي عما كــــان عليـــــه

(53) جدول تطور الانتاج الحيواني

الوحدة : الف راس

1967	1966	1965	1964	1963	1954	السنة / النوع
800	668	602	531	525	893	البقر
7130	5714	5726	3981	3798	6009	الضأن
2321	1771	1762	1642	1356	3352	الماعز
—	03	04	12	17	82	الخنزير
132	115	114	117	100	203	الخيل
326	275	260	248	215	365	الحمير
173	166	151	147	120	230	البغال
175	175	176	175	161	177	الابل

Déreetion General du Plan et Des etudes Economiques

Tableaux De L'economie Algerrienne 1967 P112

سنة 1954 حوالي 119٪ سنة 1967 وكانت الزيادة تعادل 1،121 مليون راس ويلاحظ ان الحيوان الوحيد الذي حافظ على نفس المستوى وسارت زيادته بنفس الوتيرة السنوية هو الابل وهذا لما كان له من دور كبير ابان الثورة حيث كان يستعمل من كلا الطرفين الجزائري والفرنسي كوسيلة نقل وحمل للعتاد ومصدر للحسم لذلك لم يتعرض لعمليات الابادة كما حدث مثل الغنم والبقر .

كما ساهم المناخ الصحراوي المتواجد به جعله بعيدا نوعا ما على القصف والاماكن التي تكثر بها الاشتباكات .

كما عمل الجزائريون على تطوير تربية والمحافظة عليه وهذا لتعويض القطعان التي قد تصاب او تذبح .

1_ الماشية :

يشمل هذا النوع الحيوانات التي تعرف انتاج واهتمام كبير سواء لدى القطاع الخاص او العام على حد سواء وهي الغنم والبقر والماعز . . . حيث تستخدم كمصدر للحوم الحمراء او كمصدر لانتاج الحليب كما قامت على اساس تطويرهما بعض الصناعات الخفيفة وبالتالي اصبحت هي الممول الاول لها كصناعة الجلود والصوف . واستنادا الى الجدول رقم 54 يلاحظ زيادة سنوية في حجم تربية المواشي الا في بعض السنوات التي تعرف تذبذبات في الانتاج وهذا يعود الى سنوات الجفاف او الى بعض الامراض التي تصيب الماشية او الى ارتفاع نسبة الذبائح في تلك السنوات او انها تعرضت لكوارث طبيعية كالفياضانات مثلا .

ان المجموع العام للماشية خلال سنوات الدراسة قد عرف تحسن ملحوظ وارتفاع واضح حيث لم تتراجع الارقام القياسية لتربية الماشية الا سنة 1973 بنسبة تقدر بـ 7٪ مما كانت عليه سنة 1972 اى مايعادل 387 الف .

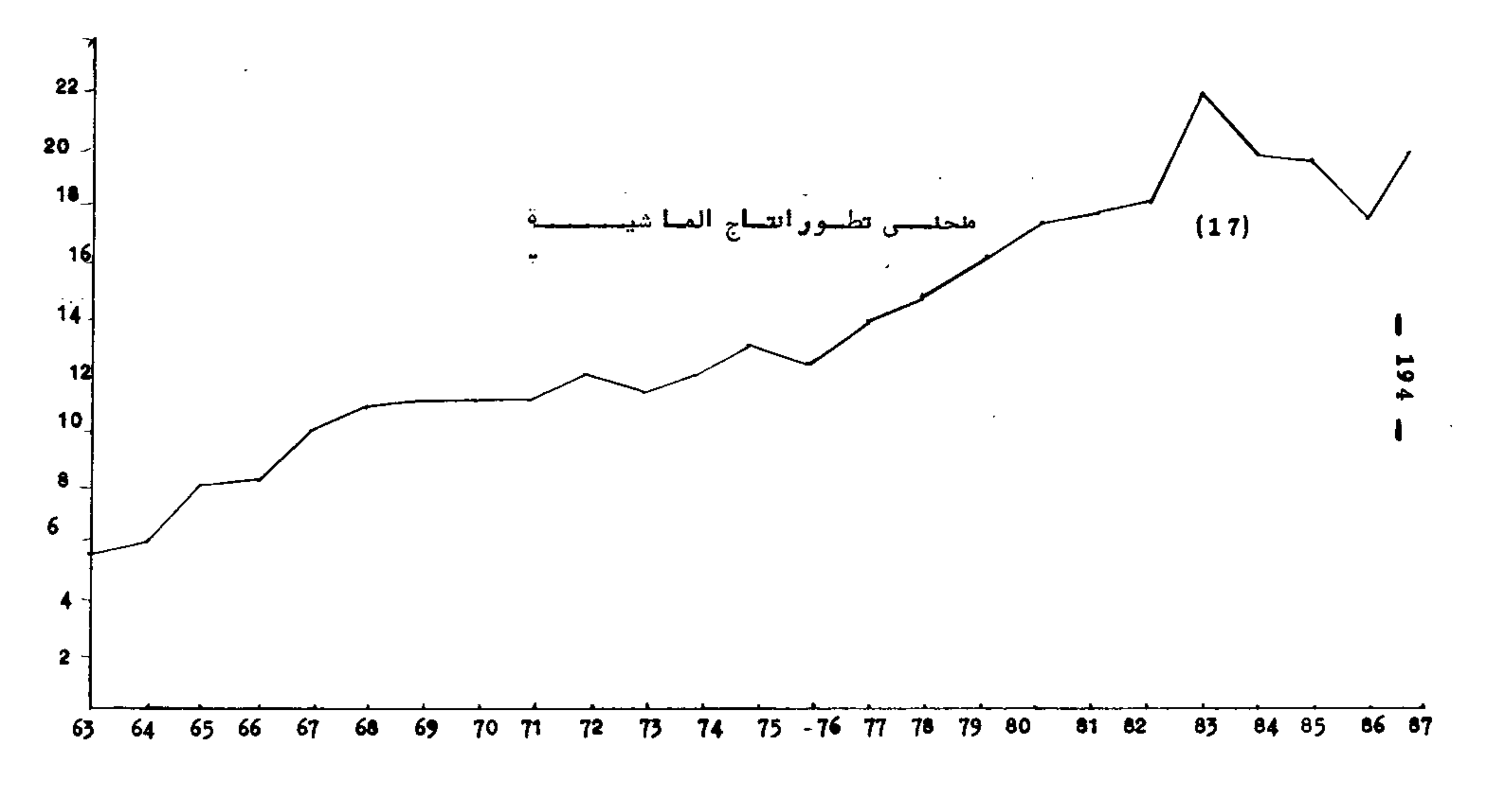
وكذا سنه 1976 بنسبة 11٪ اى مايعادل 550 الف عن السنة السابقة لها 1975 وهذا التراجع في المجموع العام يعود الى انخفاض العدد الاجمالي لتربية الابقار والظان وهذا للارتفاع نسبة الذبائح وكذا الى عوامل مناخية بحتة كتضرر المراعي ومناطق السهول من قلة الكلأ وهذا بسبب قلة الامطار هذا ماعرض المراعي الى الانجراف والتعرية لانها

(54) جـدول يوضح تطور انتاج الماشيـــــة
الوحدة الف راس-

السنة	البقر	ر.ق	الظأن	ر.ق	العنز	ر.ق	المجموع	ر.ق
1963	525	100	3798	100	1356	100	5679	100
1964	531	102	3981	105	1642	123	6154	109
1965	602	115	5726	151	1762	131	8090	143
1966	668	127	5714	151	1771	131	8153	144
1967	801	154	7130	192	2322	177	10253	182
1968	841	162	7534	203	2515	192	10890	193
1969	871	167	7668	205	2557	192	11096	196
1970	885	169	7786	208	2581	192	11252	200
1971	918	175	38[illegible]4	224	2499	185	11781	209
1972	890	171	8825	238	2407	177	12122	216
1973	872	167	8456	227	2407	177	11735	209
1974	910	173	8687	232	2545	188	12142	216
1975	1002	192	9773	262	2269	169	13044	232
1976	1015	194	9337	251	2142	162	12494	221
1977	1130	217	10298	276	2421	177	13849	246
1978	1213	233	10863	292	2592	192	14668	261
1979	1328	254	12223	330	2818	215	16369	291
1980	1363	262	13370	359	2723	208	17456	311
1981	1376	263	13739	370	2749	209	17864	318
1982	1408	269	14110	381	2857	216	18375	327
1983	1649	315	17702	478	2962	223	22313	398
1984	1404	269	15684	422	2809	215	19897	384
1985	1416	271	15660	422	2688	200	19764	352
1986	1346	258	13766	370	2514	192	17626	314
1987	1416	271	16148	435	2568	193	20132	359

1- O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P51

2-O.N.S Annu Stati N°14 OP CIT P177


منحنى تطور انتاج الماشية
(17)
22
20
18
16
14
12
10
8
6
4
2
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
-76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

اصبحت شبه جرداء ، كما ان نسبة الولادات نتيجة الاسباب السابقة قد شهدت تراجع اما الانتاج العام للماعز فانه بقي ثابتا .
اما سنة 1976 فانه رغم تزايد انتاج الابقار حيث ارتفع الرقم القياسي من 192 الى 194 الا ان المجموع العام قد شهد تراجع وهذا لما عرفته قطعان الظان والماعز من انخفاض وهذا للارتفاع نسبة الذبائح بها وكذا وكذا خضوعها لعملية التهريب وكذا اصابتها ببعض الامراض حيث انخفض الرقم القياسي للغنم من 262 الى 251 اما الماعز فقد كان من 169 الى 262 وقدرت كمية التراجع على التوالي ب 436 الف ضان وحوالي 127 الف بالنسبة للماعز .
اما سنة 1986 فكانت نسبة التراجع قصوى حيث انخفض الرقم القياسي للمجموع العام عما كان عليه بحوالي 38% اي مايعادل حوالي 2138 الف راس وهذا يرجع اساسا الى نقصان قطعان الماعز بنسبة حوالي 15% من مجموعها الكلي مايعادل 121 الف راس اما الباقي فكان من الضان رغم ان هذه السنة قد شهدت زيادة في عدد الابقار حيث ارتفع رقمها القياسي بنسبة 03 % عما كان عليه في السنة السابقة .
ويرجع السبب الاول لتراجع قطعان الماشية بسبب مرض الصفيسر الذي هلك نسبة كبيرة جدا منها بشرق البلاد وهذا يرجع الى تواجد القطعان في اماكن متباعدة عن مراكز الصحة الحيوانية وكذا صعوبة المسالك المؤدية لها . كما ان هذه السنة شهدت ارتفاع لنسبة الذبائح وهذا للارتفاع الطلب على اللحوم الحمراء والضغط الذي تشكله صناعة الجلود وصناعة الصوف .
كما ان عملية التهريب التي تعرفها الحدود اثرت سلبا على الرقم الكلي لتربية الماشية ومن خلال معادلة الاتجاه العام

ع = 595،6 س + 13727،9

حيث تشير (ع) الى مجموع تطور انتاج الماشية (رؤوس) خلال فترة زمنية (س) ومن خلال معادلة الاتجاه العام يلاحظ ان هناك زيادة سنوية تقدر بحوالي 595،6 الف راس ولو تواصل الحال على ماهو عليه سيكون الانتاج سنة 2000 حوالي 28617،9 الف راس اين يشاهد الرقم القياسي المقابل

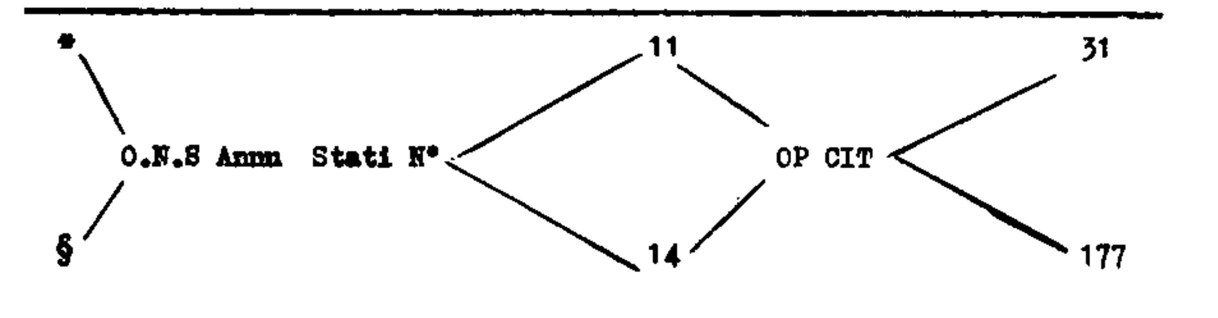
لسنة 2000 يتضاعف بـ05 مرات اين يصل الى حوالي 504 % وهذه الكمية
لاتكفي لسد حاجيات البلاد سواء من انتاج اللحوم او الصوف او الجلود
او الحليب ويرجع هذا التحسن الذى شهده الانتاج خلال سنوات
الدراسة التي تطور المواد الصحية والبحوث الخاصة بالصحة الحيوانية
وكذا يرجع الى السلالات الجيدة التي يتم استرادها من هولندا وخاصة
المنتجة للحليب او اللحوم .
وقد شهد الانتاج اقصى حد له سنة 1983 اين بلغ المجموع الكلي
الى حوالي 13 223 الف راس وارتفع الرقم القياسي الى 398 % عما كان عليه
سنة الاساس حيث قدرة الزيادة بحوالي 4 1663 الف راس بوتيرة سنوية تقدر
بـ0،693 الف راس وهذا يرجع الى الزيادات التي عرفتها جميع انواع الاصناف
وهذا لتوفير الكلا وارتفاع نسبة الولادات للعام السابق .

1ـ1ـ الضأن ـ الغنم :

ان التطور الكبير الذي عرفته تربية الاغنام حيث شهدت اقصى حد لها خلال
سنوات الدراسة سنة 1982 اين بلغ العدد الكلي 17،702 مليون راس وارتفع
الرقم القياسي عما كان عليه الى 478 % اي تضاعف العدد الى حوالي 5 مرات
وهذا يرجع الى السياسة العامة للبلاد التي تهدف الى تطوير وتنمية قطعان
الماشية وهذا لتغطية الطلب المحلي سواء من اللحوم او الصوف او الجلود
وذلك من خلال العمل على تطوير السلالات المحلية واستيراد سلالات اكثر انتاج
تدعم بها الحضائر الوطنية الخاصة بتربية المواشي وذلك حسب الحاجيات
العامة للبلاد .
كما عملت في نفس الاطار لتدعيم السوق الوطنية باستيراد كميات كبيرة من
اللحوم الحمراء من هولندا وذلك لتقليل نسبة الذبائح لهذا الصنف .
كما سعت الدولة الى مراقبة الذبائح وانواعها وذلك بهدف المحافظة على
انثى الاغنام الولودة .
وكذلك العمل على تدعيم الانتاج الحيواني لتطوير اللحوم البيضاء كتربية الدواجن
وهذا لتحقيق الطلب على اللحوم الحمراء وهذا مايسمح بالنمو والزيادة للقطعان
كما ان تطوير البحوث الصحية ومحاربة الامراض المعدية والمراقبة المستمرة للحيوانات
تفاديا لانتقال الامراض الخطيرة كالجرب والجدري وهذا عن طريق

(55) جدول يوضح تطور انتاج الضان واللحوم الحمراء
الوحدة للوزن : طن

السنة		الذبائح المراقبة رأس	الوزن	%	الذبائح غير المراقبة الوزن	%	المجموع
1973	*	1799388	24662	50	24662	50,[illegible]	47324
1974	*	1504188	18926	50	18926	50	37852
1975	*	1272264	15767	50	15767	50	31534
1976	*	----	18580	50	18500	50	37000
1977	*	1758353	26034	50	26034	50	52068
1978	*	2037304	27358	50	27358	50	54716
1979	*	2077151	30080	49,9	30086	50,1	60166
1984	§	2783786	31138	50,3	30862	49,7	62000
1985	§	1622049	25061	32,7	51739	67,3	76800
1986	§	1395388	24830	31,6	53870	68,4	78700
1987	§	2112761	39210	39	61513	61	100723



التلقيح المستمر الدوري للماشية .

واستنادا للجدول رقم 55 يلاحظ تسيج عدد الرووس التي تساق سنويا الى المذابح سواء بطريقة مراقبة او غير المراقبة في تزايد وارتفاع مستمر وان المجموع العام قد تضاعف مرتين في شكل انتاج لحوم بيضاء حيث كان الرقم القياسي لموسم 1987 بالنسبة لسنة الاساس 1973 حوالي 212 % حيث كانت الزيادة تقدر بحوالي 53399 طن تنقسم بين الذبائح المراقبة وغير مراقبة وجاءت كالتالي حسب الترتيب 16548 طن و 36851 طن ويلاحظ ان النسبة الخاصة بالذبائح غير مراقبة تبلغ في متوسطها حوالي 60 % من اجمالي الذبائح وهذا مايفسر الاستهلاك العالي والمرتفع للحوم الحمراء للمجتمع الجزائري وانه يلاحظ تراجع اوزان الماشية رغم ارتفاع عددها المقدم للذبح الا انها في اوزانها المجمعة تنخفض حيث كان يبلغ وزن الراس الواحد سنة 1973 حوالي 79،4 كلغ ينخفض سنة 1977 الى 65،7 للراس الواحد وهذا مايفسر حالة التغذية والمراعي ويبلغ سنة 1987 وزن الراس الواحد حوالي 53،8 كلغ " ولم يلاحظ تراجع في احمالي الانتاج للحوم الحمراء في الموسمين 73/74 وكذا السنة الموالية لها 1975/74 وهذا يرجع الى انخفاض عدد الماشية المقترحة للذبح حوالي 595200 راس ثم 271824 وهذا يرجع للسياسة العامة للبلاد نتيجة المراقبة المشددة على الذبائح وخاصة لحماية انثى الظان

"(56) جدول يبين تطور عدد الماشية ظان حسب القطاعات في العشرية الاخيرة"

السنة	قطاع خاص	%	قطاع عام	%
80_79	12368100	92،5	1001780	7،5
81_80	12612400	91،7	1126700	8،3
86_85	12611330	91،6	1154600	8،4
87_86	14683900	90،9	1463990	9،1

1- O.N.S Stati N°11 OP CIT P169

2- O.N.S Stati N°14 OP CIT P177

يلاحظ من خلال الجدول رقم 56 تطور عدد العاشيه (الضان)حسب القطاعات وتركزها بيد القطاع الخاص بصوره مطلقه وهذا يرجع الي خصوصيه تربيه الماشيه التي تتطلب جهد ومتابعه ومدّ وامه مستمره وتوفير جميع الشروط اللازمه من كلأ وعلف ومواد صحيه وهذا ما لا يوجد بالقطاع العام الذي يعرف بالتسيب والاهمال والتبذير.

وقد شهد الانتاج والقطعان لدى القطاع الخاص خلال هذه العشريه حوالي 23 15800 راس مقابل 462210 راس لدى القطاع العام وهذا ما يعطي الصوره الحقيقيه والاهميه النسبيه لتربيه العاشيه لدى كل قطاع.

2- الابقار:

لقد شهدت تربيتها ارتفاع محسوس وهذا لما توفره من لحم وحليب و جلود وبالتالي فهي تقوم على اساسها صناعات خفيفة كصناعه الجلود والاحذيه وبعض الصناعات الغذائيه كالالبان ومشتقاتها وهذا ما يجعل التركيز على هذا النوع من العاشيه ياخذ اتجاها اخر حيث لم تعرف ارقامها القياسيه التراجع الامرتين الاولى في سنه 1973 والثانيه 1984 وهذا يدل على درجه الاهتمام بهذا الحيوان والاهميه التي اوليت له ولذلك عرف زيادات متتاليه سنه بعد اخرى.

حيث بلغ اقصى حد لها سنه 1983 اين بلغ عددها 1649 مليون راس وارتفع الرقم القياسي الي 315% اي تضاعف ثلاث مرات وهذا يرجع الى السلالات الجيده التى تم استيرادها وكذا تطور منشآت الدعم الخاصه كبناء الاسطبلات وكذا الزرائب وتدعيمها بما تحتاجه من بياطره وادويه ومواد صحيه كما ترجع البحوث والتجارب التى يقوم بها المعهد الوطني للصحه الحيوانيه.

كما تم تدعيم ومراقبه الذبائح وهذا لمنع ذبح الابقار الولوده والمنتجة للحليب وهذا لتكثيف تواجد هذا الصنف من الحيوانات.

كما تم تزويد السوق الوطنيه باللحوم المستورده واللحوم البيضاء وذلك لتخفيف نسبه الذبائح وضغط الطلب الاستهلاكى.

كل هذه المعطيات ساعدت في زيادة القطعان الولوده، الحلوبه او المنتجة للحم

(57) جدول يوضح تطور انتاج اللحوم الابقار

السنة	الذبائح المراقبة رأس	الذبائح المراقبة طن	%	الذبائح غير مراقبة رأس	%	المجموع
1973	232610	26326	59,9	17551	40,1	43877
1974	270447	28626	60	9034	40	47710
1975	241357	27612	60	18408	40	46020
1976	–	28204	60	18796	40	47000
1977	209848	29892	60	19928	40	49820
1978	323138	36569	82	7913	18	44482
1979	496027	55523	90	6169	10	61692
1984	233162	32372	41	46123	59	78500
1985	266669	39629	60	26471	49	66100
1986	194541	33413	52	30547	48	63960
1987	181152	33281	45	40552	55	73333

O.N.S Annu Stati N° 11, 14 – OP CIT P 189, 179

واستنادا الى الجدول رقم 57 يلاحظ تذبذبات في القطعان المقدمة للذبح وهذا حسب طلب السوق على اللحوم الحمراء حيث كانت الذبائح المراقبة اكبر كمية سنة 1979 اين قدرت بحوالي 496029 راس نتيجة السياسة العامة لتربية الماشية بدأت هذه النسبة تنخفض سنة بعد اخرى وهذا لتنمية هذه القطعان وبلغت ادنى حد لها سنة 1987 اي ذبحت حوالي 181152 راس وكانت كمية اللحوم المقابلة لها حوالي 33281 طن وهذا يفسر ان الاوزان الخاصة بالابقار تعرف تحسن مستمر لان مثلا في سنة 1974 قدرت عدد الرؤوس المذبوحة حوالي 270447 راس وكانت كمية اللحم المقابل لها حوالي 28626 طن وهي اقل من تلك المحصل عليها سنة 1987 التي بلغت ادنى حد للذبائح وكان الوزن المحصل عليه للراس الواحد من البقر سنة 1974 يقابل 113،7 كلغ فيما ارتفع سنة 1987 الى 183،7 كلغ بزيادة تقدر بحوالي 70كلغ اي بنسبة 62% مما كان عليه سنة 1974 وهذا يعود للسلالات الجيدة المستوردة ذات المردودية الكبيرة كما يعود الى التقدم الذي شهدته وسائل التسمين من هرمونات ومواد كيماوية ...

وقد بلغت اقصى حد لها في كمية الانتاج سنة 1984 اي بلغت حوالي 78500 الف طن وهذا يرجع الى ارتفاع نسبة الذبائح سواء المراقبة او غير المراقبة وبالدرجة الاولى تلك غير المراقبة حيث بلغت لنفس السنة 60% من اجمالي الذبائح وهذا نتيجة ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء من جهة وزيادة الطلب عليها من جهة ثانية خلق ضغطا على السوق الخاصة بها . وقد شهد موسم سنة 1979 ادنى مستوى للذبائح غير مراقبة حيث لم يتجاوز 10% من اجمالي الذبائح وهذا يرجع الى ارتفاع الكميات المذبوحة من اصناف اخرى خاصة الضأن و الماعز مما وفرت كميات هائلة من اللحوم في السوق كما يرجع الى سياسة الحماية التي فرضتها الدولة لتطوير القطعان وحماية الانواع الولود من الابقار ...

اما في ميدان انتاج الحليب فانها تساهم بـ55% من اجمالي الانتاج الوطني رغم ان الابقار التي تم استرادها من فرنسا وهولندا تدر حوالي 5000ل /سنويا في الحالة العادية ولكنها بالجزائر لم يتجاوز انتاجها للحليب 2000ل /سنويا هذا يرجع من جهة الى الجفاف وصعوبة التموين للقطعان بالمواد الغذائية والصحية اللازمة التي كانت تتوفر لها في اوربا ..

وكذا ضعف وسائل الاستقبال كالاسطبلات والزرائب حيث لا يوجد بها العتاد الفلاحي الخاص بتطوير تربية الماشية او كوادر طبية بياطرة او تقنيين ساميين لهم مؤهلات لرعاية هذه القطعان مما عرضها للاهمال والضياع .

اما القطاع الخاص فانه ضل يربي السلالات المحلية بواسطة محدودة جدا .

وقد استعملت هذه السلالات لانتاج اللحوم لان مردوديتها للحليب تعتبر ضعيفة جدا حيث احيانا لا يلبي حاجيات العائلة حيث تكون مردوديتها في احسن الاحوال يوميا حوالي 06ل/ يوميا او اقل .

(58) جدول يبين تطور انتاج الحليب

السنة	1969	1973	1977	1982	1984	1985
الكمية 10^6 ل	482	550	700	742	708	713

H-TOULAIT OP CIT P92

يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع محسوس في انتاج الحليب وهذا يرجع اساسا الى التدعيم الذي عرفته الاستطبلات لتلك الابقار الحلوبة المستوردة من هولندا ورغم هذا تبقى هذه النسبة ضعيفة جدا حيث لا تمثل سوى 27 % من تغطية الطلب المحلي

واستنادا الى الجدول رقم 59 يلاحظ تركز اهم القطعان بيد القطاع الخاص بحوالي 94 % من اجمالي عدد الماشية مقارنة مع القطاع العام الذي اعتمد تكوين القطعان على الاستراد لذلك يلاحظ انها تكاد تكون خالية من السلالات المحلية وان وجدت فانها تكون لاغراض البحث والتهجين وليس الانتاج .

على عكس القطاع الخاص اين تشكل السلالات المحلية حوالي 80 % من اجمالي الماشية وتوجه خصوصا للانتاج اللحوم .

(59) جـــدول يـوضـح عـدد العاشيـــة حسب القطاعـــات وتطـــور هـــا خـــلا ل العشـــريـــه الاخيــــرة

الوحـــدة : راس

الموسم	القطاع الخاص	%	القطاع العام	%
* 80/79	1271690	92	91240	08
* 81/80	1287880	92	88520	08
$$ 86/85	1284060	96	62610	04
$$ 87/87	1349030	95	67070	05

* O.N.S Annu Stati N° 11 — OP CIT P 189

$$ O.N.S Annu Stati N° 14 — OP CIT P 177

1ـ3. الماعز :

اما هذا النوع من الماشيه فقد عرف تذبذب في حجم تطور القطعان وهذا بالزياده تاره وبالنقصان تاره اخرى حيث انه يعرف استقرار لفتره تقدر عاده بثلاث سنوات ثم يلاحظ الزياده والنقصان اي انه دوري التغيير وان كانت هناك تغيرات داخل الدوره فانها تكون بشكل ضئيل جدا .

حيث مثلا لم يعرف زياده تذكر منذ سنه 1972 الي سنه 1975 واستقر العدد في حدود 24الف راس وهذا لثبات معدلات الولادات من جهه وكذا عدد الرؤوس المذبوحه لذلك جاء هذا الانتظام الدوري في الزيادات .

وقد عرفت قطعان الماعز اقصي حد لها فتي من حيث العدد سنه 1983 اين بلغ عددها حوالي 2.962مليون راس وبالتالي تضاعف الرقم القياسي اين وصل الى 218٪ وقدرت الزياده بحوالي 1.606مليون راس ويرجع هذا لاهميه هذه الاخيره في توفير اللحوم والالبان وكذا الجلود كماان ارتفاع نسبه الطلب على اللحوم الحمراء جعلها ذات استهلاك واسع وهذا مقارنه لاسعارها مع اسعار اللحوم الحمراء الاخرى ،البقر،الغنم . وسعت الدوله الى تطوير قطعان الماعز خاصه بالمناطق الداخليه كالسهوب والهضاب العليا وهذا باد خال سلالات جيده" ستوده اكثر وفره من حيث الانتاج للحم وحتي الشعر وتم تطوير سلالات محليه ممجنه مع تلك الاجنبيه مما تتمتع به السلالات المحليه من قوه في تحمل للامراض وتقلب العوامل" المناخيه وعرفت في السنوات الاخيره تراجع في عدد القطعان وهذا يعود الى تراجع الطلب عليها وعلى لحومها ذلك لارتفاع اسعارها من جهه ومن جهه ثانيه لوجود وبصوره كبيره اللحوم البيضاء .

كما أن هذا النوع من الماشيه وهو بدوره يعرف حركه تهريب ماليه على مستوى الحدود وكذا قد عرف في السنوات الاخيره بعض القطعان اصيبت ببعض الامراض التي ادت بنسبه كبيره منها كما اثرت على نسبه الولادات السنويه لها وهذا لتعويض المستهلك منها .

واستنادا الي الجدول رقم(6.0) يلاحظ ان المنحني العام لتطور انتاج لحوم الماعز ياخذ شكل مقعر الى الاعلى .نهايه عظمي . وهذا حسب التطور

(60) جدول يوضح تطور انتاج اللحوم الحمراء (الماعز)

الوحدة للوزن : طن

السنة	الذبائح المراقبة عدد الرؤوس	الذبائح المراقبة الوزن	%	ذبائح غير مراقبة الوزن	%	المجموع
1973 *	189740	1986	25	7944	75	9930
1974 *	189230	1932	20	7728	80	9660
1975 *	152453	1646	20	6581	80	8227
1976 *	—	—	—	—	—	—
1977 *	188919	1890	20	7560	80	9450
1978 *	192649	2356	20	9423	80	11779
1979 *	252291	2977	20	11910	80	14887
1984 §	158156	1893	100	—	—	1893
1985 §	174084	2425	10	20775	90	23200
1986 §	179506	2101	13	13599	87	15700
1987 §	16394	2272	15	13000	85	15272

* O.N.S Annu Stati N° 11 OP CIT P 189

§ O.N.S Annu Stati N° 14 OP CIT P 179

العام لاعداد رؤوس الماعز حيث انه يستنتج من خلال هذه المعطيات ان الوتيرة مرتفعة للمجموع الكلي لذبائح الماعز وهذا نتيجة الطلب المتزايد على لحومها وذلك "لانخفاض اسعارها مقارنة مع اسعار الظان" او الابقار كما يعود ذلك الى وفرة القطعان والنمو السريع "وهذا بدوره يتوقف على مدى تواجد الكلا والاعلاف" والمواد الصحية وكذا البياطرة والتقنيين المساعدين وقد شهد اعلى نسبة لاستهلاك لحوم الماعز الموسم 1985 وخاصة عن طريق الذبائح غير مراقبة حيث مثلت 90 % من اجمالي الذبائح ويرجع الى "التطور الذي عرفته القطعان للماشية في هذا الموسم وذلك بسبب الظروف المناخية الملائمة لتنمية وتربية مثل هذا النوع من الماشية وخاصة بالسهوب . "

ولكن في السنوات الاخيرة 86/ 87 عرفت تراجع بالنسبة لسنة 1985 وهذا نتيجة انخفاض عدد قطعان الماشية نتيجة ارتفاع معدلات الذبائح بنوعيها ولذلك شددت الجهات المسؤوله المراقبة "وهذا "لا جل حمايتها من النقصان بشكل يؤثر بالتوازن للانتاج الحيواني .كما ساهم ارتفاع اسعارها في تراجع الاقبال على استهلاكها وتوجه غالبية المستهلكين الى تعويض اللحوم الحمراء بالدواجن واللحوم البيضاء كما ان الوضعية الاقتصادية المتأزمة اثرت على دخول العائلات فاصبحت هنالك عائلات تمتنع على استهلاك اللحوم الحمراء وعموما يتركز تواجد قطعان الماعز لدى القطاع الرعوي التقليدي الخاص حيث تستعمل للاستهلاك الذاتي في شكل لحوم واستغل اصوافها في بعض الصناعات التقليدية كما توفر الحليب ومشتقاته .

واستنادا الى الجدول رقم (61) يلاحظ انه ميزة هذا النوع من الماشية جعلته حكرا على القطاع الخاص وهذا يرجع الى انه لم يخضع بصورة كبيرة الى التاميمات مقارنة مع البقر والظان لانه كان في شكل قطعان صغيرة بهدف الاستهلاك الذاتي العائلي المحدود اما تلك القطعان الكبيرة والتي خضعت لتاميمات فانها ضاعت وزالت وهذا نتيجة الاهمال والتسيب الذي يتصف به القطاع وعموما ان السلالات التي تشكل هيكل القطاع العام هي مستوردة من فرنسا و هولندا بهدف التحسين للسلالات المحلية رغم هذا يبقى القطاع الخاص هو المنتج الوحيد لهذا الصنف من الماشية .

(61) جدول يوضح تطور عدد الماشية (الماعز) حسب القطاعات

خلال العشرية الاخيرة

الوحدة : رأس

الموسم	القطاع الخاص	%	القطاع العام	%	المجموع
80/79*	2703100	98	20150	02	2723250
81/80*	2733670	99	15250	01	2748920
86/85§	2514110	100	—	—	2514110
87/86§	2567790	100	—	—	2567790

* O.N.S Annu Stati N° 11 OP CIT P 189

§ O.N.S Annu Stati N° 14 OP CIT P 177

- يجب تطوير وتوفير شبكة كبيرة للمراكز الخاصة بالبيطرة وذلك لاجل مكافحة الامراض المعدية التي قد تصيب القطعان كالجرب والاسهال والجدري كما يجب توفير وتكوين اداريين - مسيرين - اكفاء يسهرون على تسير الحضائر والزرائب وهيكل الدعم الخاص بتربية الماشية .

- يجب المتابعة الدورية والمتواصلة للقطعان وذلك من خلال التلقيح والكشف عليها.

- رفع من تفاوت السلالات الوراثية الخاصة بالمواشي وهذا للحفاظ على السلالات المحلية القوية والمقاومة للامراض وكذا تدعيمها بموروثات سلالات حيوية ومنتجة للحم .

- تطوير وتنمية المناطق السهلية وذلك بمايضمن الكلا والعلف للقطعان وذلك بتقليل الارهاق والضغط المضروب عليها وذلك بتحميلها اكثر من طاقتها الرعوية وبالتالي لابد من انشاء مراكز للتسمين بالشمال وتقليل معدل تواجد الماشية بالهكتار هذا يسمح باعادة تطوير المراعي بصورة سريعة - معدل نمو النباتات الرعوية - .

- انشاء مراكز صحية بالمناطق السهلية بشكل يسمح الاتصال بها بطريقة سهلة وسريعة كما يجب انشاء ابار لتوفير المياه والكلا للماشية .

- استصلاح المناطق التي عرفت ارهاق وتعب في درجة الاستغلال الرعوي والتي اصبحت جرداء ومعرضة لعملية التصحر وذلك بمنع عملية الرعي بها حتى تستعيد غطائها النباتي .

- تطوير وتشجيع انتاج اللحوم البيضاء وهذا لضمان تقليل ضغط السوق على طلب اللحوم الحمراء مما يقلل نسبة الذبائح للماشية وتشديد المراقبة على الذبائح لحماية الانثى الولود الحلوب من الذبح وبالتالي تطوير اعددها .

وحسب معادله الاتجاه العام لمختلف انواع الماشية من بقر وغنم وماعز نجد بالنسبة لكل نوع وعلى التوالي مايلي :

$$ع_{بقر} = 48.29 \text{ س} + 1055.2$$

اي ان هناك زيادة سنوية في عدد الابقار (ع) خلال المدة الزمنية (س) بما يعادل حوالي 48.29 الف سنويا وسيكون الانتاج سنة 2000 حوالي 2262.5 الف راس اين يصل الرقم القياسي حوالي 430 % بزيادة تقدر بـ 1737.5 الف راس

امـــا بالنسبة لمعادلـــة الضـــان فانهـــا كمايلي :

$$ع_{ضان} = 512.9 \text{ س} + 10253.6$$

حيث تشير (ع) الى كمية او عدد الرؤوس من الاغنام الموجودة خـلال المدة (س) ويلاحظ ان هناك زيادة سنوية تقدر بحوالي 512.9 الـف راس ولو تواصل الانتاج عما عليه سيكون سنة 2000 حوالي 23076.2 اي مايقابل (06) مرات انتاج سنة الاساس 1963 بزيادة تقدر بحوالي 19278.2 الـف راس .

واخيرا تشير معادلة الاتجاه العام لانتاج الماعز مـايلي :

$$ع_{ماعز} = 41.27 \text{ س} + 2419.04$$

حيث يلاحظ ان هنالك زيادة سنوية في عدد الرؤوس المنتجة (ع) خلال مدة زمنية (س) تقدر بحوالي 41.27 الف راس وسيكون في مطـاف سنة 2000 حوالي 3540.9 الف راس وقد تضاعف مرتين ونصف (2.5 مرة) بزيادة مايعادل 2184.9 وان هـذه الزيادات جميعها التي حصلت في تطـور اعداد رؤوس قطعـان الماشية يعود الى الاسباب السابقة الذكـر .

رغم ان التطور متواصل في اعدادها الا انه لايلبي حاجيات البلاد والسوق الوطنية خاصة صناعة الحليب والجلود والاصواف لذلك يجب تكثيف عملية الانتـاج بواسطة سلالات اكثر اكثر انتاجية وتوفير كل الظروف الملائمة لعملية الانتـاج .

2ـ الـــدواجن

ان تربية الطيور المختلفة يكتسي اهمية اقتصادية كبيرة وهذا لما توفره من لحم ابيض وبيض وبذلك تلبي قسط وافي من الطلب على مختلف اللحوم وبالتالي فهي تدخل بصورة كبيرة في الوجبة الغذائية وبنسبة كبيرة خاصة بعد ارتفاع اسعار اللحوم الحمراء وسيطرة القطاع الخاص عليها ونتيجة ارتفاع الطلب عليها وبصورة مستمرة عمدت السلطات المعنية بتطوير مثل هذا الانتاج وذلك من خلال المخططات الانمائية .

ان تزايد الطلب عليها وعلى منتجاتها ـ البيض ـ جعلها بشكـل

وخلال مده الانتاج الفعلي تعطي الد جاجه حوالي 280 بيضه سنويا وهذه الاحصائيات خاصه بالانتاج الوطني لانه قد تزيد على هذه النسبه مثلا في الدول الاكثر تقدما وهذا نتيجة الابحاث والدراسات وخاصة البيولوجيه.

(62) جدول تطور انتاج البيض

الوحده : الف طن

السنه	1968 [1]	1973 [1]	1977 [1]	1982 [1]	1984 [1]	1985 [3]
الانتاج	10,5	12	15	32	62	83
ر.قياسي	100	114	143	305	590	790
الاستيراد2	07	0,8	17;5	45	—	—

1- O.N.S Statistiques N°02 OP CIT P23

2- M/TOULAIT OP CIT P 69

3- KARACHE ABDELHAK La Developpement de la Vioulture Industriel Universiteé D'Alger INA 1989 P48

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ الزيادات المظطوبه والمرتفعه لانتاج البيض حيثانه في مده عشريتين تضاعف الانتاج باكثر من ثماني 08 مرات وهذا يعود الى الامكانيات المبذولة في هذا المجال لتدعيم الهيكل العام لتربية الدواجن حيث انه تم خلال نفس المده الزمنيه انشاء ثلاثه مراكز للتفريخ الخاص بالدجاج بطاقة سنويه تبلغ 16 مليون فرخ وهذا في اطار العشريه الاولى 67/78 اما في اطار العشريه الثانيه 79/89 فقد تم انشاء تجهيزات ومآوي خاصه بالدجاج المنتج للبيض بطاقات مختلفه تتراوح بين 10 الف و 105 الف و 2500 طير.

ونتيجه هذه السياسه الهادفه لتطوير تربيه الدواجن فقد تم انشاء الديوان الوطني لتربيه الدواجن وقد جاء نتيجه اعاده الهيكله للديوان الوطني لتغذيه الانعام ويسهر هذا الاخير على توسيع شبكه استهلاك اللحوم البيضاء وتطوير انتاج البيض كما يوفر كل الضروريات لمربي الدجاج ويعمل على تحسين شبكات التوزيع كما يبيع العتاد الخاص بتربيه مختلف الدواجن

ابا خر لتحل محل اللحوم الحمراء وذلك من خلال تغيير نمط الاستهلاك لدى بعض الطبقات التي اصبحت تجد في استهلاك اللحوم الحمراء ارهاق لميزانية العائلة واقتطاع جزء كبير من الدخل لهذه المادة ولذلك تم تعويضها بالبيض واللحوم البيضاء والتي تعتبر اقل تكلفة .

ان تربية الدواجن لا تقتصر على تربية الدجاج لوحده بل ايضا انواع اخرى من الحيوانات كالارنب والبط والديك الرومي . . .

وان الاهداف العامة التي يراد لها من خلال السياسة تكمن في رفع الحصة الغذائية للفرد الجزائري بمعدل 13 كلغ من اللحوم الحمراء و09كلغ من اللحوم البيضاء و100 كلغ من الحليب ومشتقاته و05 كلغ من البيض وهذا في اطار المخطط الخماسي الاخير .

كما تهدف السياسة العامة لانشاء تجهيزات لتربية الدواجن بطاقة تعادل 10 الف و05 الف و 2،500 طير لكل واحدة .

خاصة للاستهلاك وانتاج البيض كما يعمل على انشاء تجهيزات لدجاج الخاص بالتفريخ بنفس الطاقات السابقة كما يهدف لتدعيم وتطوير دواجن المزارع وكذا تشجيع القطاع الخاص لتوفير كميات هامة من اللحوم البيضاء او البيض لمساهمة في تلبية الحاجيات الغذائية للشعب ولذلك تم انشاء مداجن خاصة بتربية الدجاج سواء المنتج للحم او البيض وذلك من خلال التسهيلات التي قدمت للخواص كالاعفاء من الضرائب وتخفيض اسعار اغذية الدجاج وتوفيره بصورة تسمح للمنتج اقتنائها من اقرب الاماكن حتى لا ترتفع تكاليف الانتاج وحققت هذه السياسة نتائج جيدة حيث تم في سنة 1984 م الانتهاء بشكل دائم من الاستيراد الخاص بمادة البيض .

2-1- الدجاج المنتج للبيض :

ان تربية هذا النوع تكمن في كمية البيض الممكنة انتاجها من طرف الدجاجة الواحدة حيث تبدا فترة الانتاج عند هذه الاخيرة انطلاقا من الاسبوع الواحد والعشرين من حياتها الى غاية الاسبوع الواحد وسبعون وهي فترة الانتاج الفعلي للدجاجة والتي تقدر بـ 50 أسبوع اي مايعادل عام وقد تحدث ان تتقدم او تتاخر ببعض الاسابيع وهذا حسب الظروف الطبيعية والمحيط الذي تعيش فيه الدجاجة او حسب سلالتها وتكوينها البيولوجية

ولقد كانت النتائج جد حسنه ولقد تم في سنه 1984 الاستغناء النهائي على استراد البيض .

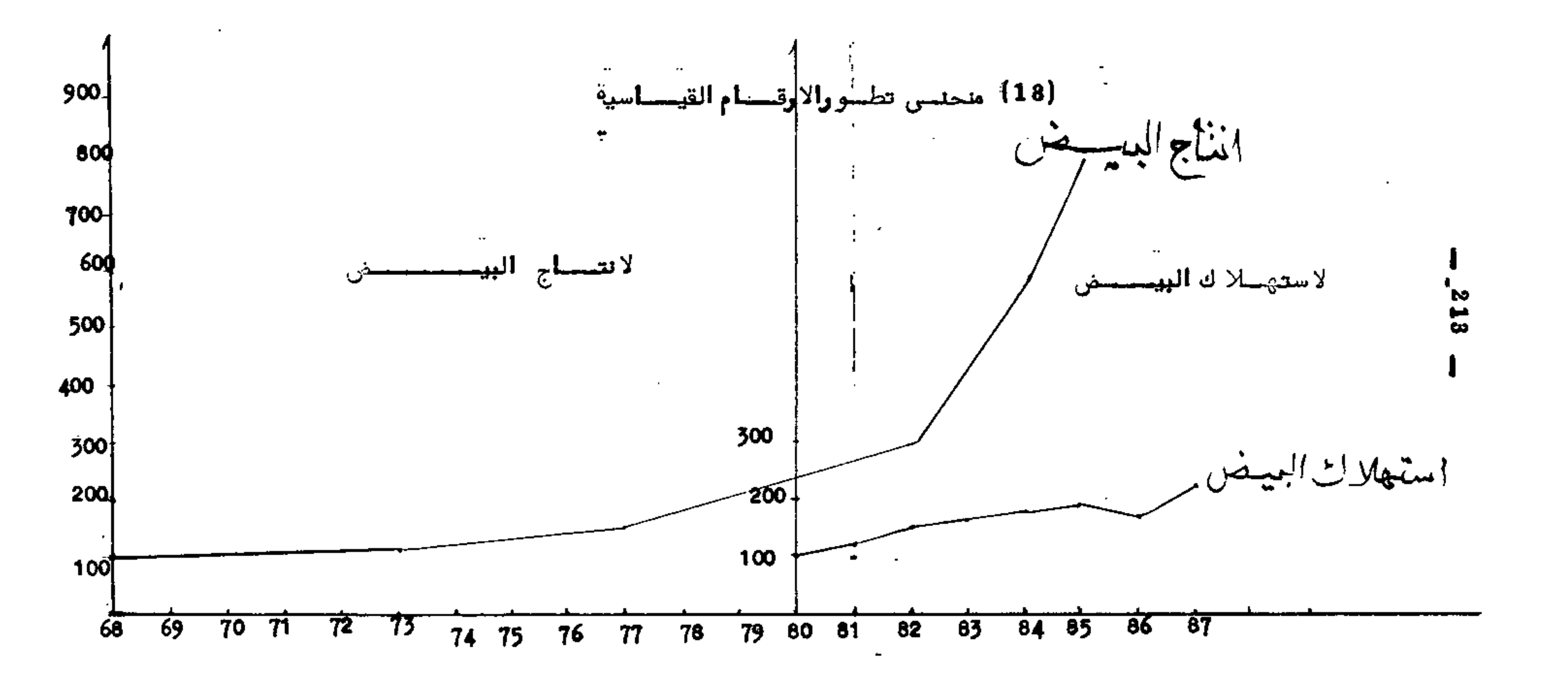
ويلاحظ من خلال تتبع الارقام القياسيه انها لم تعرف اي تذبذب او تراجع بل كانت تحقق زيادات سنويه متتاليه وهذا يرجع الى الانتظام في عمل الاجهزة التي تسهر على تطوير وتدعيم هذا النوع من الانتاج وكذا يرجع الى تطوير المنتجين وزيادة اعداد الدجاج المنتج للبيض كما يرجع ايضا الى تركيز الانتاج بيد القطاع الخاص الذي تحركه قوة السوق لذلك نجد الانتاج في ارتفاع مستمر حيث عرفت اسعار البيض تضاعف وزيادات كبيره كما ان السياسه العامه للبلاد التي ركزت اهتمامها على القطاع الخاص وعملت على تدعيم اسعار المنتجات الغذائيه لهذه الدواجن مما يساعد في انخفاض اسعار الانتاج مقارنه مع اسعار البيض وهذا ايضا يرجع الى ارتفاع الطلب على هذه الماده وهذا الارتفاع الاسعار اللحوم لكل انواعها .

(63) جدول تطور استهلاك البيض

السنه	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
بيض/	55	67	34	88	90	101	97	122
الرقم القياسي	100	122	153	160	164	184	176	222

Djelal Zehar Essai D'analyse de La Filiere Avieulture " Poule " à L'ouest Cas de SIDI BEL ABAS These D'ingieur I N A D'Alger 1989 P50

يلاحظ من خلال الجدول الزيادات المتتاليه لاستهلاك البيض بالنسبه للفرد الجزائري حيث ان الاستهلاك الفردي خلال عشر سنوات قد تضاعف مرتين وهذا لارتفاع السلع البروتينيه الاخرى بالنسبه للحوم والاسماك وكذا الى تغير النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري كما ان هذه المنتوجات تدخل في كثير من الماكولات الخفيفه الموجوده هنا وهناك مما يقلل من الوقت الخاص بوجبه الغذاء بالنسبه للعمال كما أيضا تدخل في صناعه الحلوى هذا ما جعل أستهلاكها يرتفع سنه بعد اخرى .


(18) منحنى تطور الارقام القياسية
لانتاج البيض
لاستهلاك البيض
انتاج البيض
استهلاك البيض
900
800
700
600
500
400
300
200
100
68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

ويلاحظ ان الرقم القياسي قد تراجع عما كان عليه سنة 1986 بالنسبة لسنة 1985 بمايعادل 40 بيضة للفرد مايقابل 8% من انتاج تلك السنة وهذا يرجع الى ارتفاع اسعار المواد الاولية واغذية الدجاج مما اثر سلبا على بعض المربين مما اضطرهم للخروج من الدورة الانتاجية كما يعود الى عدم انتظام تسليم المواد الصحية والمراقبة الدورية للبياطرة للمداجن مما اثر كذلك على عدد هائل من هذا النوع من الدجاج .

2- الدجاج المنتج للحوم:

لقد عمدت السياسة العامة للبلاد الى تطوير وتشجيع تربية الدجاج المنتج للحوم وهذا لعدة اسباب وعوامل منها تخفيف الطلب الذي تعرفه اللحوم الحمراء وبالتالي جاءت هذه الاخيرة لحماية الماشية بجميع اصنافها من التراجع وتخفيف معدلات الذبائح وهذا لسماح لها بالتكاثر والزيادة من جهة ومن جهة ثانية لخصائص هذا النوع من الدواجن حيث انه سهل التربية وسريع المردود .

حيث ان فترة انتاج اللحم لاتزيد عن 50 الى 60 يوم . اين يصل وزن الدجاجة الى اكثر من كلغ ونصف .

كما ان انخفاض اسعاره يجعلته يحتل مكانة لاباس بها في الوجبة الغذائية والميزانية العامة للعائلة ان فترة مردودية الدجاجه محدودة الفترة معينة لذلك ينصح المختصون انه لابد ان يتم تغيير الدجاج قبل بلوغه 60 يوما لانه بعد هذه الفترة لاتزيد وزنه واية خدمات قدمت له في شكل ادوية او اغذية انما ترفع تكلفة الانتاج ولاتزيد في الوزن .

وقد عمد في هذا الاطار الديوان الوطني في تربية الدواجن الى تطوير اجهزة الاستقبال من ذبائح وهياكل تخزين مكيفة ومجهزة لوسائل تبريد ضخمة .

حيث انه بامكان هذا الديوان ذبح " 68 مليون دجاجة سنويا اين تقسم على اربعة عشر(14) مذبحة بمعدل 1500 دجاجة/ساعة " (1) .

1- مجلة احداث اقتصادية مارس 1987 ص 42

(64) جدول يوضح تطور اللحوم البيضاء

الوحدة القنطن

السنة	1968	1973 [1]	1977 [1]	1982 [1]	1984 [2]	1989 [2]
الانتاج	24	27	70	116	134	193
الرقم القياسي	100	113	292	483	558	804

1 — O.N.S Statistiques N°02 OP CIT P 32

2 — A/ KARACHE OP CIT P 48

ويلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الانتاج سنة بعد اخرى وهذا يرجع الى الامكانيات التي وضعت تحت تصرف المربين مما ادى الى ارتفاع عدد الدجاج بصورة كبيرة فانه سجل في سنة 1984 حوالي 134 الف طير وارتفع ليصل سنة 1989 الى 193 الف طير وهذا بزيادة تقدر بحوالي 59الف طير مايعادل 44٪ عما كنان عليه سنة 1984 .

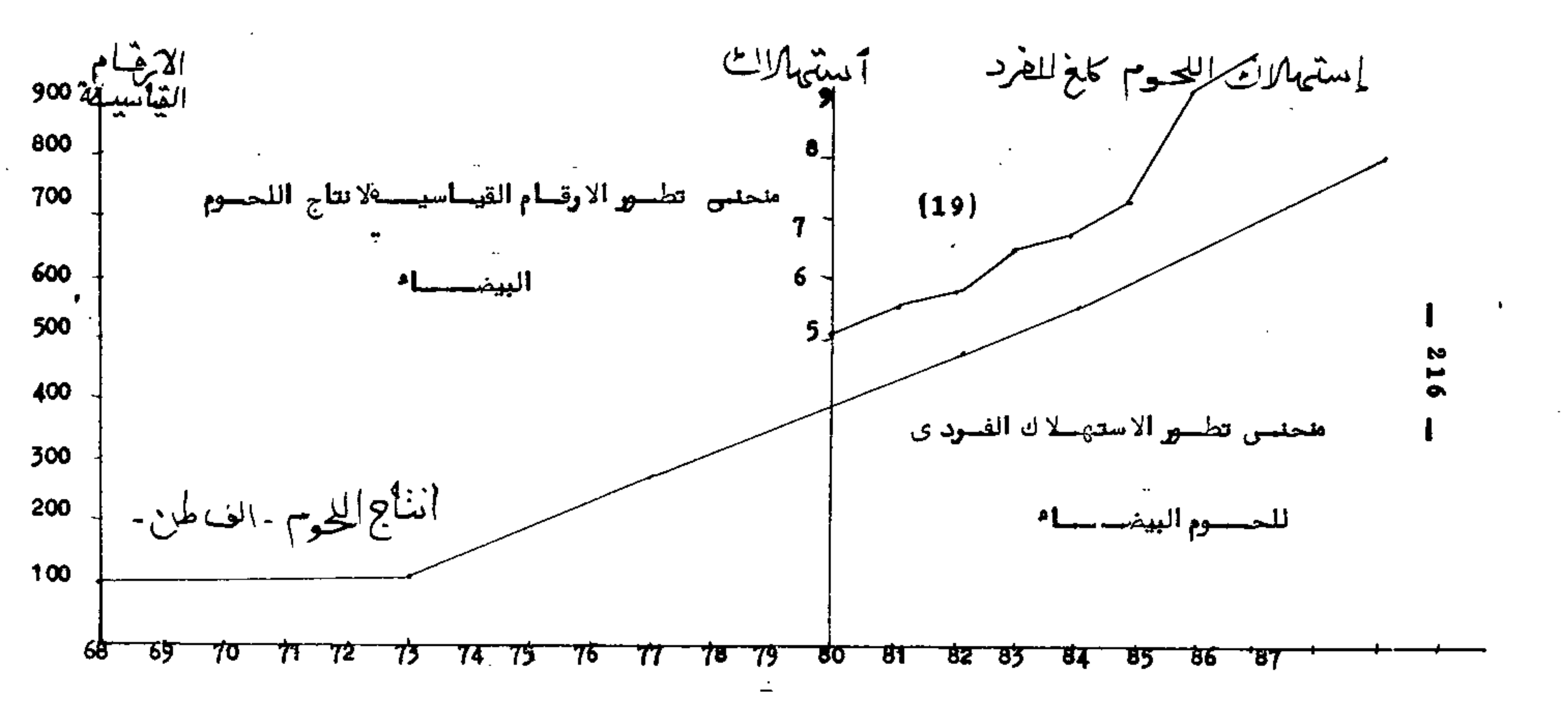
كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 64 ان الانتاج تضاعف 08 مرات عما كان عليه في ضرف 20 سنة ليغطي طلبات السوق من اللحوم الحمراء كما يدعم هذا الانتاج ويضاف له نوع جديد من الدجاج الخاص بانتاج اللحوم اين تجاوز الدجاجة 4 0كلغ ويعرف بـ POULLIARD اين كان الانتاج منه سنة 1984 حوالي 9،400 طن ليصل سنة 1989 الى حوالي 23،625طن وهذا بزيادة تقدر بحوالي 14225 تقدر بزيادة حوالي 151٪ عما كان عليه سنة 1984 ولذلك تعمل السلطات الان على تطوير هذا النوع من الدجاج زيادة على الديك الرومي والبط لتدعيم انتاج الدواجن نتيجة الاستهلاك من اللحوم البيضاء .

(65) جدول يوضح تطور استهلاك اللحوم البيضاء .

الوحدة :كلغ/فرد

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الاستهلاك	5.01	5.60	5.81	6.55	6.69	7.37	9.25	9.65
الرقم القياسي	100	112	116	131	134	147	185	192

— 2/ DJELAL OP CIT P 50


(19)
الارقام القياسية
استهلاكات
استهلاكات اللحوم كغ للفرد
منحنى تطور الارقام القياسية لانتاج اللحوم البيضاء
منحنى تطور الاستهلاك الفردي للحوم البيضاء
انتاج اللحوم - الف طن -
900
800
700
600
500
400
300
200
100
8
7
6
5
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

من خلال الجدول رقم 65 يلاحظ التطور المحسوس في ارتفاع استهلاك الفرد الجزائري من الكلوغرامات من اللحوم البيضاء وهذا لاجل دعم الوجبة الغذائية بنسبة كافية من البروتينات باقل كلفة ممكنة مقارنة مع اسعار اللحوم الحمراء رغم ان وتيرة الاستهلاك لم تكن سريعة مقارنة مع اقتناء البيض اين تضاعف مرتين في نفس المدة وهذا يرجع الى ارتفاع الاسعار ايضا التي عرفتها اللحوم البيضاء نتيجة ارتباطها بالمواد الاولية التي شهدت من جهتها ارتفاعا في الاسعار.

ورغم ان هذا التطور والتحسن في الانتاج لازال القطاع يعاني من مشاكل عديدة وخاصة التجهيزات التي تستورد بنسبة 100٪ من السوق الخارجية كما عرفت عملية التموين تذبذبات بين الحين والاخر في تسليم المواد الغذائية والمواد الصحية مما يؤدي الى هلاك نسب عالية من الدجاج لدى المربين وبالتالي تعرضهم لخسائر قد تؤدي ببعضهم الى الخروج من دائرة الانتاج .

ان انعدام الدراسات والتخطيط الخاص بالسوق يؤثر سلبا على المربين حيث ان الاستهلاك للبيض يقل صيفا مقارنة مع باقي الفصول وهذا مايجعل العرض يفوق الطلب ومنه انخفاض الاسعار ولذلك كان لابد من تحويل هذه الاخيرة الى غبرة يمكن استعمالها عند الحاجة .

ان ارتفاع اسعار المواد الاولية والتجهيزات الخاصة بتربية الدواجن جعلت الفلاحون والمربون يمتنعون عن الاستثمار في مثل هذه المشاريع .

ان تعطل وبيروقراطية الجهاز الاداري الذي يسهر على تموين الخواص يسبب ويطرح تعقيدات ادارية تثبط من معنويات الفلاحين .

3ـ الانتـــــاج السمكــــــــي

يعتبـر هـذا النـوع كمورد غـذائـي هـام لتدعيـم الوجبات الغذائيـــــة كما يدخـل فـي اطـار تطـوير الانتاج البروتينـي ذو الاصـل الحيـوانـي ويضـم مجمـوعـة كبيرة مـن الحيوانـات البحريـة كالسمك الابيض والازرق كلب البحـروكـذا القشـريـات كما يعتمـد في انتـاجـه على تطـوير بعض الصناعات الخفيفـــة التحويليـة كالتصبيـر والتعليـب وانتـاج الجليــــد .

وهـذا لتدعيـم وتعويـض النقـص سواء في انتاج اللحـوم الحمراء او البيضــاء والتي تعاني السوق الوطنيـة نقصا كبيرا وارتفاعا مجحفا للاسعــار لهـذا كـان الاتجـاه لتطوير مثـلا هـذا الانتاج من خـلال خطط التنميـة الوطنيـة حيث كـانت تهدف الى تحقيــق مستـويات اشبـاع كبيـرة وعاليـة حيث قدرت في المخـطـط الخماسـي الثانـي على سبيل المثــال بـ: 6 كلغ للفرد وكـذا انتاج سنوي يقدر بحوالي 115 الف طن من الاسماك المختلفة الانـواع .

واستنـادا للجـدول رقم 66 يـلاحـظ تذبذب انتـاج الاسمـاك زيـادة ونقصـانا وهذا لارتباطهـا بالظـروف المناخيـة من الاحـوال الجويـة التي تسـود البحــر من جهــة وكـذا الى نوعيـة العتـاد المستخدم للصيـد وارتباطهـا بالحالة الصحية للاسمـاك التي تــربى بالاحواض والمسطحـات المائيـة الاصطناعيـة

ان المجمـوع العام لكميـــة الانتـاج السمكـي عرفت زيـادات بالنسبة لسنـة الاســاس ولكـن هـذه الزيـادات لم تكـن منتظمـة وهـذا مايفسـر عشوائيـة الانتاج وعـدم التحكـم فيـه بصفـة دقيقـــة نتيجـة عـدم اعتمـاد طرق علميـة مضبوطـة لضمـــان وتيـرة متـزايدة للانتـاج وذلـك بادخـال التكنولوجيا ووسـائل الانتـاج الاكثــر تطـــور .

وقد بلـغ الانتــاج اقصى حـد لـه سنـة 1987 اين تضاعف بحـوالي 06 مــرات مما كـانت عليه سنة الاسـاس وهـذا يعود لزيـادة وتجديد الحظيرة بقــوارب صيد موجهــة للقطاع الخاص حيث لم يكـن مجمـوع العمـال لهـذا القطاع سنـة 1966 ســوى 3118 عـامل ليصـل سنـة 1987 الى حـوالي 15049 عـامل بزيـادة تقـدر بـ: 480 % ان ارتفـاع عـدد الصياديـن ادى بالضـرورة الى ارتفـاع عـــدد

قوارب الصيد حيث لم تكن في سنة 1966 سوى 703 قارب صيد جلها في حالة سيئة موروثة على الاستعمار لتصبح في سنة 1987 حوالي 1412 قارب اي بزيادة تقدر 200 % اغلبها في حالة جيدة وتم الاستغنا على تلك الموروثة مما اعطى حركة دفع قوية لزيادة وارتفاع مداخيل هذا القطاع حيث تضاعفت بحوالي 04 مرات ولم تتراجع الا في الموسمين 68 و 1971 وهذا يرجع الى انخفاض كميات الانتاج للاسماك وخاصة الزرقاء وهذا مرتبط بدوره للعدد الكلي للزوارق الصيد حيث بلغت في الموسم الاول حوالي 585 قارب وكانت نسبة الانخفاض 17 % من اجمالي القوارب مايعادل 118 قارب ليصل في الموسم الثاني الى حوالي 536 قارب مايقارب 24 % التي تقابل 167 قارب ورغم هذا ان كميات الانتاج عرفت تراجع الا ان قيمه المداخيل ارتفعت نتيجة ارتفاع اسعار الاسماك .

فمثلا رغم التراجع الذي حدث في كمية الانتاج لسنة 1978 والذي قدر بحوالي 2،2 933طن مايقارب 27 " من كمية الانتاج في نفس السنة الا ان القيمة الاجمالية تزايدة وهذا للارتفاع اسعار القشريات وبعض انواع السمك .

وبعد عملية اعادة الهيكلة التي عرفها القطاع نتج عنها استقلال اداري خفف من الضغوطات البيروقراطية على الصيادين الخواص وحسب تحليل هيكل الانتاج السمكي نلاحظ انه يتركز بصورة واضحة حول انتاج السمك الازرق مقارنة مع انتاج السمك الابيض والقشريات وهذا للارتباطه بطبيعة السواحل الوطنية التي تمتاز بالدفئ عموما مما تجلب لها هذا النوع من الاسماك .

وانطلاقا من الجدول رقم 67 يلاحظ ان الانتاج السمكي يتركز حول السردين وكلب البحر وماشابه ذلك بنسب عالية بالنسبة للقشريات او السمك الابيض حيث لايتعدى في احسن الاحوال نسبة 32 % وهي اقصى نسبة بلغها في الموسم 1969 ووصلت الارقام القياسية اكبر قيمة لها في الفترة 1930 ــ 1984 اين وصلت الى حوالي 396 % مايقابل 290783

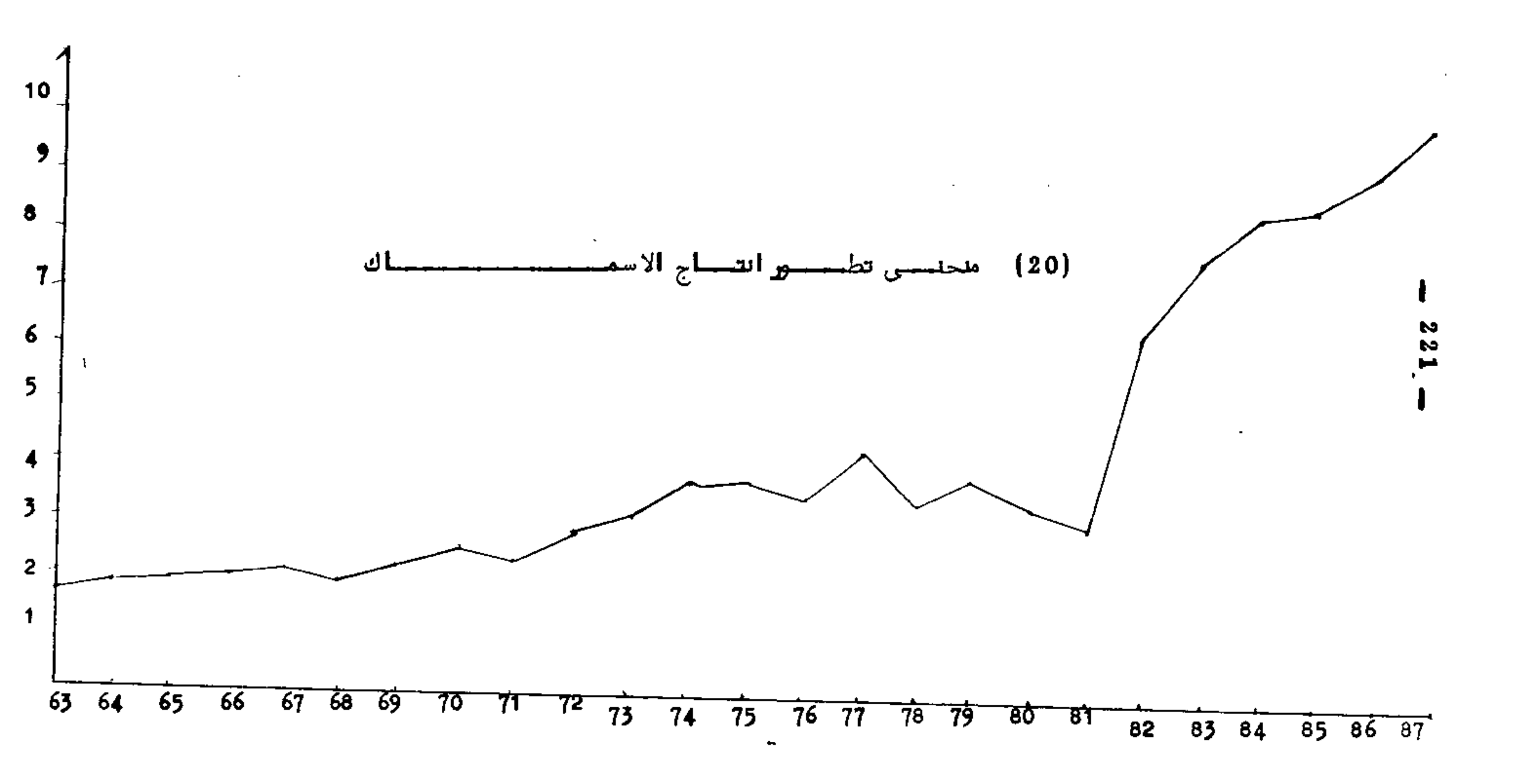
(66) جدول يوضح تطور قيمه وكميه الانتاج السمكي الوحده

الكميــة :طــن
القيمــة :الف د ج

الرقم القياسي للكميات	الكميـــة	القيمـــة	السنة
100	16942.5	24610.10	1963
104	17541.0	27648.00	1964
108	19212.7	27485.10	1965
120	20260.4	31579.70	1966
124	20960.9	36715.20	1967
108	18253.2	34247.50	1968
136	22933.1	34663.90	1969
153	25734.9	38542.00	1970
140	23963.0	36526.50	1971
167	28338.0	48975.00	1972
185	31205.0	64785.00	1973
223	37709.0	89906.40	1974
222	37693.2	104505.20	1975
208	35122.9	133288.60	1976
257	43475.1	179952.40	1977
202	34142.9	183941.40	1978
228	38677.7	254608.00	1979
197	33306.3	307803.30	1980
180	30541.3	360733.20	1981
382	64580.0	756480.00	1982
456	77135.0	948097.00	1983
504	85220.0	1134430.00	1984
513	86753.0	-	1985
551	93266.0	1222505.00	1986
611	103211.0	-	1987

1-O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P32

2-O.N.S Annu Stati N°14 OP CIT P181


(20) منحنى تطور انتاج الاسماك
10
9
8
7
6
5
4
3
2
1
63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

(67) جدول يوضح هيكل الانتاج السمكي حسب النوع

الوحدة : طن

الموسم	السمك الابيض	%	السمك الازرق	%	القشريات	%	المجموع	الرقم القياسي
66 — 63	12801	17.4	56061	76.4	4510	6.1	73372	100
69 — 67	15055	24.1	42693	68.5	4526	7.2	62274	85
73 — 70	15664	14.3	89041	81.3	4697	4.2	109402	149
77 — 74	22032	14.4	123112	80.9	6855	4.5	151999	207
79 — 78	12677	17.5	56611	77.7	3532	4.8	72820	99
84 — 80	62209	21.3	225946	77.7	2628	1.0	290783	390
87 — 85	65068	23.3	207689	74.7	6310	2.3	279065	380

O.N.S Bulletin Statistiques Corantes N°3 Janvier 1988 P 2

طن وهذا يرجع الى التدعيم الذي عرفه القطاع خلال نفس المخططمن عتاد الصيد واجهزه التبريد لحفظ الاسماك ولم تتراجع الارقام القياسية الا في الموسم 67–69 اين انخفضت الى 85% عما كانت عليه سنة الاساس وقدرت نسبة التراجع بحوالي 15% من اجمالي الانتاج الى ما يعادل 11098 طن وهذا مرتبط بدوره با نخفاض عدد القوارب في نفس الفترة مما اثر سلبا على الانتاج رغم هذا شهدت باقي الانواع الاخرى (ما عدا السمك الازرق) من قشريات وسمك ابيض زيادة حيث قدر لدى القشريات بحوالي 16 طن اما السمك الابيض فكان حوالي 2254 طن ولكن هذا لم يخطي نسبة العجز التي حصلت في انتاج السمك الازرق اما الزيادات التي عرفتها الانتاج بوتيرة منتظمة وخاصة بعد اعادة الهيكلة وهذا يرجع الى التشجيعات التي عرفها القطاع الخاص.

ورغم هذا تبقى الكثير من المشاكل عالقة يعاني منها هذا القطاع وخاصة عتاد الصيد وكذا الوسائل التابعة لذلك كما ان خطر تلوث مياه البحر يهدد سواحلها حيث ان كميات الاسماك تشاهد تراجع مستمر سنة بعد اخرى وهذا يعود الى الاهمال والامبالات خاصة اين تركز المصابيح البترولية وكذا رمي الفضلات السامة بالبحر .كما انه يطرح مشكل الصيانة للعتاد وقطع الغيار حيث يعتبر من ابرز المشاكل التي يعاني منها الصيادين وخاصة القطاع الخاص الذي يحوز اكثر من 95% من اجمالي الانتاج والعتاد .

واستنادا الى الجدول رقم 68 يلاحظ انه من خلال المجموع العام لهيكل اسطول الصيد البحري حيث انه خلال عشريتين تضاعف عدد القوارب تقريبا بنسب متساوية حيث بلغ سنة 1987 المجموع حوالي 1412 قارب بزيادة تقدر بحوالي 709 أي حوالي 100% موزعة عبر موانىء البلاد وهذا نتيجة التوجه العام لتخطية العجز في الانتاج الحيواني بمصادر اخرى لها نفس الاشباع حيث لوحظ في نفس السنة ان ماوجد من قوارب للحرف البسيطة حوالي 659 قارب مايعادل مجموع سنة 1978 رغم هذه الزيادات التي عرفها الأسطول لصيد الاسماك الا انه يبقى يعاني من ارتفاع سن العتاد واهتلاكه وهذا يرجع الى قدم التجهيزات الموجهة لهذا الغرض وكذا العتاد من جهة

(68) جدول يوضح تطور اسطول الصيد البحرى

الوحـــدة : قـــارب

الموسم	جياب	سردين	حرف بسيطة	المجموع	الرقم القياسي
1966	103	263	337	703	100
1969	99	179	584	584	83
1972	115	154	292	561	80
1975	120	165	377	660	94
1978	124	167	364	655	93
1981	182	220	498	900	123
1984	265	393	635	1293	184
1987	225	498	659	1412	201

O.N.S Bulletin N°3 OP CIT P3

والاهمال وقلة الصيانه من جهه ثانيه كما ان مشكل قطع الغيار لعب دور كبير في تضور الهيكل العام للاسطول .

(69) جدول يوضح عمر الاسطول للموسمين 86 ـ 1987

النوع / السن	الموسم 86 جياب	سرديني	آفرسيطه	المجموع	الوحده قارب الموسم 87 جياب	سرديني	آفرسيطه	المجموع	الفرق
اقل من 5سنة	86	123	147	356	88	143	170	401	+45
5ـ10سنة	100	149	192	441	96	179	192	467	+26
11ـ20سنة	35	79	166	280	33	83	166	282	+02
21ـ30سنة	28	34	74	136	25	37	74	137	+01
31ـ50سنة	14	40	53	107	12	41	44	96	-11
اكثر من 50سنة	03	15	13	31	01	15	13	29	-02

O.N.S Bulletin N°3 OP CIT P4

من خلال الجدول السابق يلاحظ تدعيم حضيرة الاسطول للصيد خلال السنوات السابقة في اطار المخطط الخماسي الاول بقوارب حديثة السن اقل من 10 سنوات عدد ها 71 قارب مايعادل 95٪ من نسبة الزيادة الحاصلة في ضروف 30 سنه .

كما ان سرعة الاهتلاك متباطئه وهذا يعود الى حداثة الاسطول حيث لم تخرج من الدوره الانتاجية في اطار فئة الاعمار 30و50 سنة سوى 11زورق بين الموسمين كما ان نسبة هذه الفئة في حد ذاتها ضئيلة حيث لاتمثل سوى 07٪ من اجمالي الاسطول لسنة 1986 للتقلص في الموسم الموالي الى نسبة 06٪ .

رغم ان درجه الاهتلاك للعتاد بطيئة نسبيا الا ان مشاكل الصيانة وقطع الغيار يبقى اهم المشاكل التي تقف حجرة عثرة امام الصيادين الخواص لانهم يملكون النسبه الاكبر في هيكل الاسطول .

(70) جـدول يوضـح توزيـع اطـول الصيد حسب القطاعات 80ـ87

الوحـدة : قـــارب

	1980 1	1981 1	1982 1	1983 2	1984 2	1985 3	1986 3	1987 3
القطاع الخاص النسبـــة	683 93.8	874 93.8	967 94.4	1177 96.2	1285 96.5	1295 97.7	1317 97.4	1476 97.1
القطاع العام النسبـــة	45 6.2	57 6.2	57 5.6	46 3.8	46 3.5	30 2.3	34 2.6	43 2.9
المجمـــوع	728	931	1024	1223	1331	1325	1351	1519

1- 2- 3- → O.N.S Annu Stati N° → 11, 12, 14 → OP CIT P → 197, 162, 182

من خـلال الجـدول يلاحـظ ان نسبـة مساهمـة القطاع العـام في امتـلاك عتـاد الصيد في تراجـع مستمر من سنـة الى اخـرى خاصـة بعد اعـداة الهيكلـة التـي عرفهـا هـذا القطاع حيث تم فتـح المجـال للقطاع الخـاص وذلك برفـع جميـع الحوجـز البيروقراطية والادارية التي تسهـر على تسيـر هـذا القطاع والمنحنـى البياني للقطاع العام في تناقص مستمر على خـلاف القطاع الخاص يعرف زيـاده سنويـة تفوق عـدد قوارب التابعـة للقطـاع العام حيث ارتفـع العدد في الموسم 80ـ81 بحـوالي 191 قارب مايسـاوى 03 مـرات الاسطول الخـاص بالقطاع العام لنفس السنة وقد تـم في هـذا المجال تدعيـم الاسمـاك ببعض المصانـع التـي تسهـر علـى انتاج الجليـد اللازمـة لحمايـة والمحافظـة على البضائع التي تنقـل الامـاكن البعيدة ولكـن رغـم المجهـودات المبذولـة فانهـا لاتغطـي الحاجيـات المطلوبة نتيجـة ارتفاع الطلب الاستهـلاكـي علـى الأسمـاك .

وقـد تم انشاؤهـا عبر مختلـف الموانـي الخاصـة بالصيـد عبر الشريط الساحلـي

(71) جدول تطور انتاج وتسويق الجليد عبر مختلف الموانئ

الوحـــــده : طـــن

الميناء	انتاج	تسويق	انتاج	تسويق	انتاج	تسويق
الغزوات	261478	261573	444081	444581	324480	324480
بني صاف	864025	964028	1214555	367965	1546300	1546300
وهران	240660	240580	1269480	1269480	2123420	2123425
مستغانم	1480290	1480290	1524510	1524510	1555680	1555660
تنيس	129100	104888	316561	316562	511386	515168
خميستي	199929	241888	356250	385250	380925	380725
الجزائر	14956	15162	5851	5851	025	4075
دلس	-	-	-	-	39100	39100
جيجل	271656	147593	212644	138315	284711	217542
القالة	75802	75804	824860	824660	1680310	1660310
القل	110524	77969	205460	107185	324657	276329
المجموع	3694360	3610000	6372252	6419239	8771444	8643144

O.N.S Bulletin N°3 OF CIT F3,7

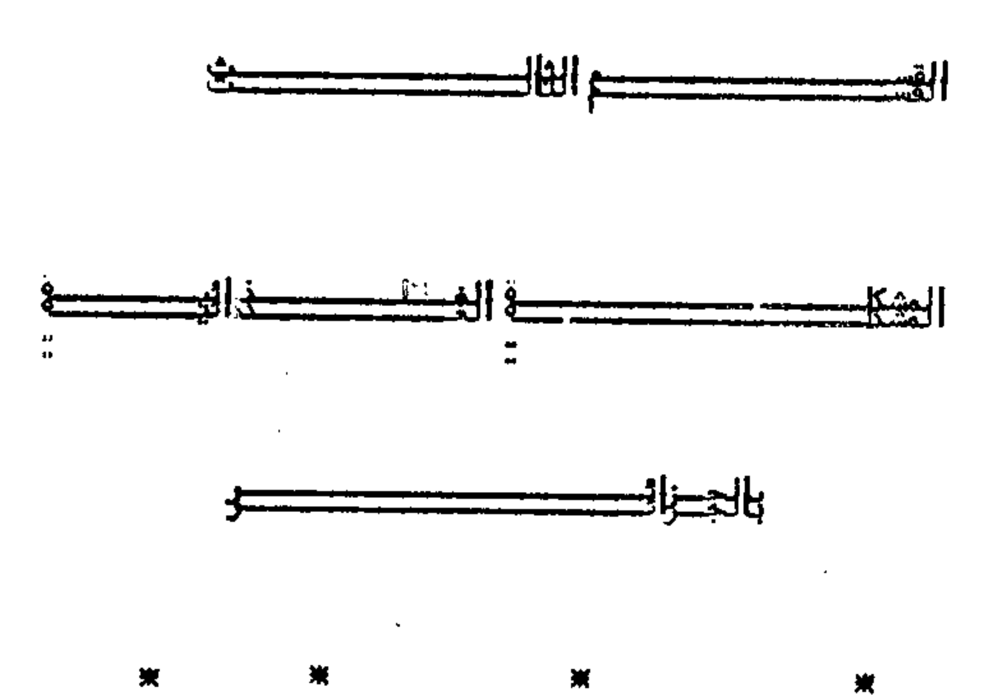
واستنادا الى الجدول رقم 71 يمكن تسليط الضوء على الحركة التجارية للانتاج البحري على ضوء الموانئ الوطنية وذلك من خلال معرفة كمية الجليد المنتجه والمسوقة فانها تخطي صورة حقيقية ويلاحظ من خلال معطيات الجدول ان عملية الانتاج تتركز اساسا بموانئ غرب البلاد وهران ، الغزوات ، مستغانم ، بني صاف ....

حيث يلاحظ ان كمية الانتاج للجليد وتسويقه في ارتفاع مستمر حتى انها احيانا لاتخطي الطلب المحلي هذا ماجعل الجهات المعنية مضاعفة الانتاج حيث انه في مناء وهران مثلا : في مدة 03 سنوات تمت مضاعفة الانتاج بحوالي 09 مرات عما كان عليه سنة 1985 مايعادل 882760 طن وهذه الكمية تعكس الصورة الحقيقية على ا ستهلاك هذه المادة وبالتالي استهلاك الاسماك .

وتمثل نسبة هذه المادة بموانئ غرب البلاد : الغزوات، بني صاف، وهران، مستغانم ، تنس ، خميستي في الموسم 1987 حوالي 73،4 % من اجمالي الانتاج بمايعادل 644219 طن من الجليد .

اما في موانئ وسط البلاد : الجزائر ، دلس فلم يتعد الانتاج نسبة 0،4 % من اجمالي الانتاج بكميه قدرت بحوالي 3925 طن وقد شهدت هذه الموانئ وخاصة الجزائر تراجع كبير في الانتاج حيث كانت كمية الانتاج سنة 1986 حوالي 5851 طن لتصل في سنة 1987 الى حوالي 25 طن ولم يدخل مناء دلس الانتاج الا سنة 1987 وهذا ماجعل مناء الجزائر يتراجع في الانتاج من نفس السنة لاعتماده في تغطية حاجاته من هذه المادة على مناء دلس.

اما موانئ شرق البلاد : جيجل ، القل ، القالة فان كمية الانتاج كان لنفس الموسم حوالي 229012 طن من الجليد مايقابل نسبه 26،1 % من اجمالي الانتاج وتساهم هذه الكمية في تغطية الطلب بصورة كبيره الا في بعض الحالات ايمن تكون كمية الاسماك مرتفعة فانه يحاني نقص رغم هذا يبقى الانتاج لها مستمر وهذا مايعلل ارتفاع استهلاك الاسماك نتيجة تغير الانماط الاستهلاكية وارتفاع اسعار السلع البديلة من لحوم بيضاء وحمراء .



القسم الثالث

المشكلة الغذائية

بالجزائر

* * * *

مقـــــدمـــــة

شهد الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال تحولات جذريـة وعميقة امتازت بالسرعة وعـدم الانتظام مما كان لها الاثـر السلبي على قطـاع الفلاحـة الذى لم يستطـع مواكبـة هذه التغيرات وذلك لتلبية الحاجات هذا لان المخطط الجزائري اعطـى اولوية كبرى لقطاع الصنـاعة مما نتج عليهـا تطور غير متوازن للقطاعات الاقتصـاديـة .

وبالمقابل قطاع فلاحي لا زال فى اطار المراحل الاولى لاعـادة ترتيبه وفـق تنظيمات وسياسات زراعية وادارية مختلفـة وهـذا لاجـل بعثـه من جديـد .

ان سرعة حركـة التطور لقطاعات البناء والخدمات العامة التي تركزت معظمها فى المدن الكبرى خلق تدفقات هائلة من الايدى العاملة الزراعية زيادة على ارتفاع نسبـة المداخيـل والاجـور غير الزراعية مما سـاهـم في ارتفاع القدرة الشرائيـة للمواطنين ومن تغيـر النمط الاستهلاكـي لبعض طبقـات المجتمع كل هذا اوجـد ضغطـا كبيرا فى ارتفاع الطلب على المـواد الغذائيـة جعل الدولـة تتحـرك بالموازات لتلبيتهـا عبـر سياســات غذائيـة وزراعيـة مختلفـة ولكـن اغلبهـا كانت طابـع ادارى .

ان قدرة القطاع الزراعـي على تلبية الحاجيات الضروريـة يجعـل البلاد فـي مأمن مـن الضغوطات السياسيـة الخارجية ويتيـح لهـا استقرار اجتماعي وسياسي على حد السواء .

وقد تم من خلال القرارات السياسية والمخططات التنموية تحديد الاهداف الاستراتيجية للانتاج الفلاحي وتصدير الفائض عن الحاجة الى الخارج وبالتالي مساهمة قطاع الفلاحـة في تمويل الاستثمارات من خلال وظيفـة التصدير لكن مع التزايد السكاني وتراجع المردودية ركزت الدولة هدفها من الانتاج الزراعي عبر المخططات الرباعية (الاول ، الثاني) علـى تحقيق الاكتفاء والاستقلال الغذائي للبلاد ولكن فى هذا الاطار لم يتم تحديد الابعاد الفعلية سواء اكانـت كيفية او كمية لهذا الهدف كما انه لـم يشهـد متابعة ميدانيـة من قبل الساهرين على تطبيقه .

وفي المخططات اللاحقـة همشـت الفلاحـة حيث تم الاستغناء على انتاج بعض المحاصيل المسطـرة فى السنوات الاولـى كزراعـة القطن ، الشمندر السكرى ....

وبالتالي أصبح هذا الانتاج الزراعي لا يغطي حاجيات البلاد بالصورة المرغوب فيهـا وحلت وظيفـة الاستـيراد محـل التصـديـر بشكـل اصبحـت البلاد تابعة للسـوق الخارجيـة ومرتبطـة بهـا شبـه ارتباط كلـي هـذا ما يفسـر ضعـف الانتاج الزراعـي وتراجعه لانـه تم اعتماد سياسة المفاظلة بين تكاليف الانتاج والاستيراد

وقد تم في اطار الدوره الثانيه للجنه المركزيه للحزب ماى 1980 التحسيس بخطر التبعيه الغذائيه بالخارج في تغطيه الحاجات الوطنيه في هذا الميدان تم وضع الهدف الرئيسي للزراعه تحقيق اقصي حد من تلبيه الحاجات المحليه التي تنتج وطنيا ومنه تخفيف الضغط على خزينه الدوله .

ان التطرق الى ارتفاع الضغط الاجتماعي وزيادات الطلب الاستهلاكي وعجز السوق في تلبيتها يدفع بالضروره الى البحث عن الاسباب الحقيقيه التى كانت وراء هذه الوضعيه المتزنه وبالتالي التعرف عن الخطر آلذي يحيط بالبلاد من خلال التبعيه الغذائيه والسقوط في فجوه الازمه الغذائيه او الامن الغذائي هذه المصطلحات التي اصبحت تتناول كثيرا لدى الساسه والاقتصاديين على حد سواء .

الفصل الاول : المشكله الغذائيه بالجزائر

تمهيد :ان توفير السلاح كقوه دفاعيه ترد كل معتدي يحرص على سياده الدوله وحريتها في اتخاذ القرار ان هذا الاخير لا يمكن ان تكون كذلك مالم يتم ربطة وتكامله بتوفير الحاجات الغذائيه تجعل الدوله في مأمن الاتجاه الى السوق الدوليه لتوفيرها .

وقد وردت هذه العباره مرات عديده واصبحت متداوله عبر المخططات التنميه من خلال الخطابات السياسيه والتحاليل للتعبير على مفهوم معين يراد تبليغه والتحسيس به ". ينبغي للتنميه الفلاحيه ان تكون قادره بعد تجاوز المستوى الضروري للامن الغذائي . ."(1)

واقترنت هذه الاخيره بمفهوم اخر هو الاكتفاء الذاتي واصبحتا متقارنتين لاتكاد تذكر الاولى حتى تليها الثانيه ولذلك اصبح الامن الغذائي امتداد طبيعي للاكتفاء الذاتي ويشكل المستوى الادني للتغذيه وذلك بتوفير الكميات الغذائيه اللازمه حسب الطلب الوطني .

1ـ تحديد ابعاد المشكله الغذائيه بالجزائر :

انه لاجل تحديد ابعاد هذه الاخيره من التطرق الى بعض المفاهيم والمصطلحات التى تتداول في هذا المجال والتى جاءت استنادا الى الاعمال المشتركة لكل من (المنظمه العالميه للصحه، المنظمه العالميه للتغذيه)وذلك عبر مختصين عالميين في علم السكان والتغذيه بوضع بعض المفاهيم ذات القبول والاتفاق العالميين وتعتبر كمرجع اساسي لقياس المعطيات الغذائيه والصحيه .

1ـ1 الرجل المرجعي

يتراوح عمره بين 20سنه و39 سنه ويزن 65كلغ ويتمتع بصحه جيده ، اي انه ليس مصاب بامراض تمنعه من القيام بنشاط معين يعمل 08 ساعات نظاميه في اليوم يمارس نشاطات هامشيه خارج اطار العمل كما يقضي 08ساعات في الفراش يوميا ويخصص ما بين 4الى 6 ساعات للجلوس او بعض الرياضات الخفيفه ويخصص ساعتين ايضا للمشي او للنشاطات في البيت .

---

1 حزب جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني سنه 1976ص 152

1_2 المـرأة المرجعيـة : يتراوح عمرها بين 20 و39 سنه وتزن 55 كلغ تتمتع بصحة جيده تقضي 8 ساعات في آطار الاعمال المنزليه او بعض الصناعات الخفيفه كما تقضي 8 ساعات في النوم وتخصص ما بين 4 و6 ساعات للجلوس او نشاطات هامشيه وتوفـر ساعتين لرياضـه المشـي .

1_3 الحاجـات الغذائيـه : وقد تـم في هذا الاطار تحديد المعدل المطلوب للمحافظه على الصحه وحياة اغلبيه السكان من طرف المنظمه العالميه للصحه والمنظمه العالمية للتغذيه في شكل كميات معينه ومنظمـه .

1_3_1 الحاجات الطاقويه : هـي استهلاك الطاقه اللازمه والكافيه لتغطيه الحاجيات الظروريه للفرد المتوسط ذو صحة جيده ينتمي الي فئه عمرية معينة تستهلك هده الطاقه خلال ساعات العمل او النوم او خلال النشاطات المختلفه التي يقوم بها هذا الشخص و هناك عده طرق تم نشرها لحساب الحاجات الطاقويه الظروريه لجسم الانسان في اطار دراسات لعلماء البيولوجيا عبر مختلف انحاء العالم متماطريقة فـوا VOIT يرى هذا الاخير في المانيا انه لاجل قيام بعمل عادى ومنظم يلزم حوالي 3055 حريـره .

اما اتـواتر ATWATER فيرى انه يلزم 3500 حريره لرجل بالغ يعمل يوميا 10 ساعات عمل و حسب المنظمه الاميه لصحه ان 2400 حريره تمثل حاجيات شخص بالغ سواء (رجل ، امراه) يقوم بعمل عادى يوميا وفي درجه حراره معتدله وقد حددت المنظمه العالميه للصحه OMS ان حوالى 3000 حريره تلزم الرجل المرجعي و 2200 حريره للمراه المرجعيه وقد تـم تحديد الجاجيات الطاقويـه ضمن المنظمه العالميه للتغذيه FAO حسب الفئات العمريـه وفـق المعادله التاليـة :

$$(M,F)((100-P) + Pa) / 100$$

M خاص بالذكور = وزن الجسم × 46 كيلو حريـرة

F خاص بالاناث= وزن الجسم × 40 كيلو حريرة

حيث 46 و40 على التوالى ما يلزم كل كيلوغرام من الجسم العادى من الحريرات .

نسبه السكان المقابله لكل فئة عمـريه a معاملات التعديل حسب الانشطـه

نشـاط خفيف a =0،90 ــ نشاط قـوى a= 1،17 ــ نشاط شاق جدا a= 1،34

وفـي الحالـــه العاديـه a = 1

(72) جدول يوضح الحاجات الطاقويه لكل فرد حسب الفئه العمريه

الفئات	الحاجات المعدله بدلالة الوزن والعمر كيلوحريرة		الحاجات المعدلة على اساس الانشطة	نسبة السكان لكل فئة	الطاقة الكلية
الاطفال					
اقل من سنة	1090		1090		
1_3	1360		1360		
4_6	1830		1830		
7_9	2190		2190		
الذكور			M ((100-P)+ Pa) / 100		
10_12	2600				
13_15	0,97	M			
16_19	1,02	M			
20_39	1,00	M			
40_49	0,95	M			
50_59	0,90	M			
60_69	0,80	M			
اكثر من 70	0,70	M			
الاناث			F ((100-P)+ Pa) / 100		
10_20	2350				
13_15	1,13	F			
16_19	1,05	F			
20_39	1,00	F			
40_49	0,95	F			
50_59	0,90	F			
60_69	0,80	F			
اكثر من 70	0,70	F			

FAO Besioms Energetiques et Besioms em Protéimes Imprime

Em Suisse 1973 P82

مثلا حساب الحاجة الطاقوية للرجل ينتمي الى فئه عمرية 20 الى 39 سنه يكون كالاتي علما انه يقوم بنشاط شاق حيث ة = 1،34 وتقابل هذه الفئة العمرية ما يعادل 20 % من مجموع السكان

M = 65 × 46

= 2990 تقريبا 3000

الحاجة الطاقوية = 204 كيلو حريره = (1،34 × 20 + (20 — 100)) $\frac{3000}{100}$

1ـ 3ـ 2 الحاجات البروتينيه : وقد تم تحديد الحد الادنى لهذه البروتينات بـ 0,35 غرام لكل كيلو غرام من الوزن للجسم يعتبر حد كافي لمواصله النشاط البيولوجي بصوره جيده اما الاطفال الصغار والامهات المرضعات قدر الحد الادنى بـ2غ لكل كلغ ويمكن بلوغ حد 0،66 غ للكلغ بالنسبه للانسان العادى حتي لا يصاب بداء السمنه اذا زاد من حد معين وبالدول الاكثر تقدما يعتمد على المصادر الحيوانيه للحصول عليها بصوره كبيره جدا تصل 80 ٪ اما في الدول التي يكون فيها مستوى المعيشة منخفض فانه يكون حوالى 84 ٪ ذات مصدر نباتي وتعتبر اللحوم والاسماك والحليب والبيض من اهم المصادر الحيوانيه للبروتين اما ذات الاصل النباتي فتتركز بصوره كبيرة ومتفاوته في النباتات كالعدس و المشمش حوالى 22 ٪ و 25 ٪ على التوالي وتوجد في نباتات اخرى بدرجة اقل وانه لاجل توليد 1كلغ بروتين حيواني من مصدر نباتي يجب توفير من 3الي 10 كلغ بروتين نباتي وهذا لكي يصبح يعادله في درجه الطاقه المتحرره .

1ـ 3ـ 3 الحاجات الدهنيه والمعدنيه : تتركز هذه الاخيره خاصه في المواد الدسمه كالزيوت والشحوم وتعتبر كحاجه ضروريه لبعض فئات المجتمع وخاصة الاطفال وبالجزائر يعتبر مصدرها الرئيسي والأكثر توفلا هو الزيتون .

كما ان حاجه الجسم الى الفيتامينات باختلاف انواعها يعتبر مصدر ضرورى لتجديد الطاقة والنشاط اللازم لاعاده الانتاج وهي ذات مصادر مختلفه واشكال كثيره كفيتامين سي المتوفر في الفواكه وخاصه الحمضيات وفيتاميت أعموما يحتاجه بصورة اكبر المتقدمين في السن والاطفال الصغار لانه عنصر اساسي لحاسه النظر وهو متوفر في بعض النباتات كالجزر اما الحيوانات فانه يتركز في الكبد والبنكرياس.

اما الحاجات المعدنيه وتنحصر اساسا في الكالسيوم الذى يعتبر جد مهم خصوصا للاطفال في السنوات الاولي من اعمارهم وان توفر هذه العناصر المعدنيه كالحديد مثلا ضرورى لضمان عدم الاصابة بالتشوهات وبعض وهو متوفر في بعض النباتات كالتفاح وكذا المياه المعدنيــة.

1ـ4 الوجبـــــه الغذائيـــــه :

ان حاجات الجســم للمواد الغذائيه ضروريه لاعاده النشاط البيولوجي وذلك عن طريق تجديد قوه العمل اللازمه للقيام بعمل ما ولكن يجب ان تكون الحصه الغذائيه المقدمه متوازنه التركيب حيث تشمل جميع ما يتطلبه الجسم من عناصر غذائيه وفق معايير صحيـه و انه من خلال تحقيق سنه 1967 وكذا سنه 1980 حول الاستهلاك الوطني كـان كالاتـي .

(73) جدول يوضح الاستهلاك الفردي لبعض المنتوجات الغذائيـــه

المنتـوج	تحقيق 67/66 AARDES	تحقيــق 80/79	الفرق الحـاصل بين التحقيقيــن
الحبـوب منها	262,44	185,33	- 77,11
القمــح	213,00	173,92	- 39,08
الشعيــر	48,80	9,39	- 39,41
الارز	0,64	0,98	+ 0,34
البطــاطا	21,70	34,40	+ 12,70
الخضر الجافـه	3,40	8,26	+ 4,86
الخضر الطازجه	34,80	55,79	+ 20,99
فواكه طـازجـه	28,00	30,00	+ 4,79
فواكـه جـافه		2,79	
سكرومشتقاتـه	14,25	15,82	+ 1,57
السكـــر	----	15,17	----
اللحـــوم	8,67	15,68	+ 7,07
البيـــض	0,47	1,06	+ 0,59
حليب ومشتقاته	34,00	61,35	+ 27,35
الاسمـــاك	1,35	2,20	+ 0,85
المواد الدهنيه	8,88	15,29	+ 6,44

CREA Les Politiques Agraires En Algerie P173 S.BEDRANI et AUTRES

مـن خلال الجدول اعلاه للتحقيقين اللذين اجريا على التوالي سنه 67 و 1980 اي مع بدايه تجربه التخطيط بالجزائر ومع نهايه المرحله الاولى منها ,وقد اعطي ان هناك تغيير كبير في النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري وذلك من خلال التراجع في استهلاك بعض المنتوجات كالحبوب اين قدرت نسبه الانخفاض حوالي 41% مما كانت عليـه غـداه الاستقـلال مـا يعـادل حـوالي 77,11كلـــغ

سنويا للفرد رغم انها المصدر الاساسي .

وقد تم تعويض هذا التراجع بالزيادات التي عرفتها بعض المنتوجات الاخرى الاكثر توفرا وحيازه على المصادر الحراريه من بروتينات ودهون و فيتامينات اللازمه للجسم وكان البديل الاكثر استهلاك وهو الحليب و مشتقاته حيث كانت كميه الزياده 27,85 كلغ سنويا ما يعادل 80 % مما كانت عليه في التحقيق الاول .

كما عرف استهلاك اللحوم ارتفاع لا باس به حيث قدر حوالي 45 % وهذا لارتفاع معدلات الذبائح واقتحام اللحوم البيضاء للسوق بشكل كبير وواسع الانتشار ورغم هذه الزيادات تبقي الوجبه المقدمه غير كافيه لانها ما زالت ترتكز على الحبوب كمصدر اساسي ورئيسي للطاقه .

مع العلم انه في الاجمال لقد زادت نسبه الاستهلاك الفردي السنوي في ظرف 10 سنوات بحوالي 10 كلغ كلها عباره على بروتينات يشكل فيها الاصل الحيواني النسبه الاكبر حيث كان الاستهلاك الكلي للفرد في التحقيق الاول حوالي 417,91 كلغ ليصل في التحقيق الثاني حوالي 428,29 كلغ للفرد رغم الانخفاض الكبير في استهلاك الحليب واللحوم والمواد الدسمه وبعض الخضر

ويقترح الاستاذ اوتري وجبه معدله بناء على مصدر الطاقه (نباتي او حيواني) وهذا حسب امكانية التحصل عليها وقد تم مقارنتها مع التحقيق لسنه 1980 والتطرق الى مدى الاختلاف والاساس النظري لهذا الاقتراح .

وحسب الجدول المقترح والمتضمن للوجبه المعدله من طرف الاستاذ اوتري في الجدول رقم 77 وقد ركز على المصادر الاكثر غنا بالمواد البروتينيه وكانت الزياده الاساسيه بنسبه كبيره جدا قد حدثت في استهلاك الحليب ومشتقاته بحوالي 30 % اي ما يعادل 18,65 كلغ سنويا وهذا لغنائها من جهه وامكانيه الحصول عليه ولانخفاض اسعاره من جهه ثانيه .

(74) الوجبـــه الغذائيـه المقترحـه حسب اوتـــرى

المنتـــوج	الكميـه المقترحـه كلغ / للفرد سنويـا	الفرق الهامشـي محقق 80/79
الحبـــوب	180	5,33 -
القمـــح	137	---
الشعيـــر	08	---
الارز	---	---
البطـــاطا	30	-4,40
الخضر الجـافـه	6,5	-5,79
الخضر الطـازجـه	50	+12,20
الفواكه الطازجـة	45	
الفواكه الجـافه		
سكرو مشتقـاتـه	22,5	+ 6,68
اللحـــوم	18	+ 2,32
البيـــض	03	+ 1,94
حليبو مشتقاتـه	80	+18,65
الاسمـــاك	04	+ 1
المـواد الدسمـه	13	- 2,29

C.R.E.A OP CIT P 173

وقد عمل من جهـه ثانيـه على تخفيض استهـلاك السلع ذات المصـدر النباتي من حبوب وبطـاطا وخضر جـافة وطـازجـه بحـوالى 17,28 كلغ وهي تقريبـا تعادل الزياده الحـاصلـه في الحليـبومشتقـاتـه رغـم هذه الزياده تبقى الوجبه المقترحـه ذات اصـل نبـاتي حيث تمثـل فيهـا الحبوب 180 كلغ مـا يعـادل 40% من اجمـالي الوجبه السـنويه المقتـرحـه وتمثل السلع ذات الاصل النبـاتى عمـومـا حـوالي 311,5 كلغ مـا يقابل 69% من اجمـالي الوجبـه الكليـه ورغـم هـذا شهـدت الوجبـه المقتـرحـه زيـاده عـامه على تلك التي كـانت سنـه 1980 بما يقـارب 24 كلغ تقريبـا كلهـا ذات مصـدر حيـواني وهـذا عمـلا على ايجـاد تـوازن فـي مصـادر الوجبه الغذائيـه .

1ـ5 تاثيـــــر الوجبـه الغذ ائيـــه على نفقات الاســـــر

ان المستوى الاجتماعي والدخل العام للاسر يؤثر سلبا وايجابا في الوجبه الغذ ائيـــه المقدمه حيث انه كلما ارتفع الدخل العائلي يفترض تنوع وتحسن الوجبه حيث تصبح بعض المواد الكماليه ضـروريه او العكس في حاله انخفاض الدخول او ارتفاع اسعار المـواد الغذ ائيـــة .

(75) جدول تطور الانفاق الاسري على الاغذيه حسب المستوى الاجتماعـــــى

الفئـــــــــه السلعـــــــــة	الفئـــه العليـــا	الفئـــــه المتوسطـــه	الفئـــــه الد نيـــا	المتوســـــط الاجمــــالـي
الخبز و مشتقـــاتـــه	7,2	10,2	12,1	9,83
الخضر و الفواكـــــــه	13,7	13,8	14,4	13,96
مشروبات غير كحوليـــــه	12,2	14,5	16,5	14,36
لحــــــــوم	16,8	15,0	14,5	15,46
باقي السلع غير غذ ائيـــه	50,1	46,5	42,5	46,36
المجمــــــــوع	100	100	100	100

C.R.E.A OP CIT P 174

تضـــم الفئه العليا كل من الاطارات الســامـون (اساتذه جامعيون ،اطباء، مهند سون .
تضـــم الفئه المتوسطة العمال ذ وو الا عمال الحره غير زراعيه، العمال المؤ هلون . . .
تضـــم الفئه الد نيا العمال الزراعيون ، المتربصون، الطلبـة . . . .

ومن خلال الجدول يلاحظ ان الفئه الاجتماعيه تتحكم بصورة كبيرة في انفـاق الاســر وبما يلاحظ انفاق الفئة الد نيا مرتفع جدا بالنسبه لباقي الفئات وهذا في الحقيقة مـا يدل على انخفاض الاجر الموجه لهذه الفئه التي تجد صعوبة كبيرة في توفير الوجبـة الغذ ائيه لذلك يتم انفاق حوالي 54 % من الدخل للمواد الغذائيه وقد تكون نسبه ما ينفقه اصحاب الفئه العليا اضعاف لاجمالي انفاق الفئه الد نيا وهذا لارتفاع مد اخيـل الفئه الاولى وانخفاضه لدى الثانيه وعموما تخصص العائله الجزائريه 85 %من الدخـل للانفاق الغذ ائي وهـي نسبـة مرتفعـه جـدا وهذا ما يدل على ارتفـاع الاسعـار الغذ ائيــــه وكـذا ندرتهـــا .

وحسب مصادر الديوان الوطني للاحصاء واستنادا الى معطيات حول الانفاق الاسرى فقد تم توسيع الفئات الاجتماعية على ماكانت عليه الى 8 فئات تختلف من حيث التركيبة والدخل .

(76) جدول يوضح متوسط الانفاق الفردي حسب الفئة الاجتماعية لرب الاسرة

السلعة / الفئة	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع الوطني
الخبز والحبوب	330	325	344	313	312	296	337	278	320
الخضر والفواكه الطازجة	592	371	663	535	420	261	441	355	434
الاغذية والمشروبات	560	427	574	501	453	350	470	563	459
اللحـــوم	739	397	816	583	413	281	484	403	472
الفواكه والخضر الجافة	67	53	66	56	51	38	56	77	54
مجموع الاغذية والمشروبات غير كحولية	2288	1573	2463	1986	1649	1226	1738	1031	1739
اجمالي الانفاق	4381	2911	3705	3609	2799	2043	3126	3203	3123
نسبة المواد الغذائية	52.2	54.0	66.4	55.0	58.9	60.0	57.1	51.4	55.6

O.N.S Annu Stat N° 14 OP CIT P 290

الملاحظة الاولى التي يمكن استنتاجها هي توسع عدد الفئات المهنية عما كانت عليه حيث تشمل

الفئة الاولى : ارباب العمل والمهن الحرة — الفئة 2 الاحـــرار

الفئة الثالثة الاطارات — الفئة 4 المستخدمين والعمال المؤهلـــون

الفئة الخامسة العمال المتخصصون واليدويون — الفئة 6 العمال الزراعيـــــون

الفئة السابعة آخـــــرون — الفئة 8 غير مصرح عنهـــم

يلاحظ ان الاطارات عموما انهم يمتازون بانفاق استهلاكي مرتفع حيث توجه 4، 66 % من اجمالي الانفاق الى المواد الغذائية وترتكز بوجه خاص في اللحوم والاسماك والطيور حوالي 816 دج مما يقابل 33% من الميزانية الغذائية ثم تليها المشروبات بدرجة اقل ويلاحظ ان انفاق هذه الفئة وكذا الفئة الاولى يتجاوز الانفاق الكلي لبعض الفئات (الفئة 6) والتي تمثل العمال الزراعيون وهذا يرجع الى ارتفاع معدل الاستهلاك الذاتي لدى هذه الاخيرة ، حيث يرتكز الاستهلاك على مايتم انتاجه بالمزارع .

ويلاحظ عامة لدى جميع الفئات ان استهلاك اللحوم يأخذ قسطا كبيرا لانها مصدر مهم للبروتينات كما يلاحظ ان المعدل الوطني في الانفاق الغذائي قد ارتفع مما كان عليه في التحقيق الاول مما يعادل 47، 3% وهذا نتيجة الارتفاع الذى سببته الفئة الثالثة والتي تمثل الاطارات ، حيث ان نفس الفئة لم تكن توجه الا 5، 53% من اجمالي الانفاق للمواد الغذائية ليصل الى حوالي 4، 66% وهذا بزيادة تقدر بحوالي 1، 24% عما كانت عليه رغم التراجع الذى عرفته الفئات الدنيا -8- وهذا نتيجة ثبات كتلة الاجور وارتفاع اسعار المواد الغذائية بحوالي 1، 4 % عما كانت عليه .

6-1 تأثير الموقع السكني -المنطقة- على نمط الاستهلاك .

ان المنطقة الجغرافية زيادة على ماتم ذكره في النقطة السابقة تتحكم بصورة كبيرة في تحديد النمط الاستهلاكي للعائلة وهذا لاختلاف المنطقة السكنية كأن يكون الريف او المدينة وهذا راجع الى العادات الاستهلاكية لكل منطقة حيث يرتفع استهلاك سلعة معينة في منطقة معينة وقد ينعدم استهلاك نفس السلعة في منطقة اخرى كاستهلاك الزيتون والتين في اعالي جرجرة (منطقة القبائل) بحيث اصبحت هاتين المادتين الغذائيتين تمثل تراث ثقافي بحيث اصبحت تميز هذه المنطقة على باقي مناطق الوطن ونفس الشيء على سكان الصحراء في استهلاك التمور والتاى .

كما يلاحظ ايضا ارتفاع استهلاك الاسماك بالمناطق الساحلية مقارنة مع المناطق الداخلية والجنوب وهذا لعدم توفرها ، كل هذه المعطيات ساهمت في تنوع النمط الاستهلاكي وارتفاع او انخفاض مستوى الانفاق العائلي حسب المناطق على المواد الغذائية وهذا حسب توفرها من جهة وانخفاض اسعارها من جهة ثانية .

(77) جدول يوضح متوسط الاستهلاك الفردي بالنسبة للمناطق
الوحدة : دج

المنطقة / السلعة	1	2	3	4	5	المجموع
الخبز والحبوب	309	323	321	309	355	320
الفواكه والخضر الطازجة	542	375	339	385	331	434
الاغذية والمشروبات	515	458	396	479	402	459
اللحوم والاسماك	621	442	387	408	325	472
الفواكه والخضر الجافة	54	43	59	58	48	54
مجموع الاغذية والمشروبات غير كحولية	2041	1641	1552	1639	1461	1739
اجمالي الانفاق	3671	2837	2626	3121	3594	3123
نسبة المواد الغذائية	55،2	57،8	59،1	52،5	40،6	55،6

O.N.S A nn Stat N°14 OP CIT P289

المنطقة الاولى : منطقة متحضرة ومصنعة نسبيا — المنطقة 2 السهول الداخلية
المنطقة 3 الهضاب العليا — المنطقة 4 الجبال
المنطقة 5 الصحراء

ان المنطقة لها دور فعال في تحديد الانفاق الاستهلاكي العائلي للافراد حيث كلما ارتفعت درجة التصنيع والتحضر كلما زاد الانفاق الفردي على المواد الغذائية الضرورية حيث تفوق النسبة الوطنية 6، 55 % ولكن التفاوتات بسبب المناطق يظهر جليا من خلال الجدول اعلاه ان اعلى نسبة تخصص للمواد الغذائية هي 1، 59 % هذا مقارنة لاجمالي الانفاق الكلي بالمنطقة الثالثة الهضاب العليا ، رغم هذا فان انفاق المنطقة الاولى الخاص بالمواد الغذائية كاد ان يساوي اجمالي الانفاق للمنطقة الثالثة بالشكل التالي 2041 مقابل 2626 وهذا ما يعطي ان المنطقة تحتم على المستهلك بعض الانماط الاستهلاكية الخاصة .

حيث يلاحظ ان الانفاق يقل على المواد الغذائية في المناطق الصحراوية حيث لم يتعدى 41
رغم ان الانفاق الاجمالي لتلك المنطقة مرتفع 3554 دج وهذا يرجع الى "بساطة الانماط الاستهلا
من جهة والى ارتفاع معدلات الاستهلاك الذاتي ، حيث نسبة كبيرة من العائلات تلجأ الى توفير
ماتحتاجه من اغذية مباشرة من عملها اليومي بالحقول والمزارع .
ويلاحظ في اطار تحليل نسبة الانفاق الخاص بالمواد الغذائية حسب نوعية المنتوج والــــذى
يشكل اكبر نسبة من حيث درجة الاستهلاك اللحوم والاسماك والطيـــــور بحوالي 27.1 %
ما يعادل 472 دج ويرجع هذا الارتفاع الى ارتفاعه بالمنطقة الاولى حيث تجاوز 621 دج
وهذا ما يعبر على تحكم المناطق في النمط الاستهلاكي حيث يلاحظ ان العادات الاستهلاكية
للمنطقة الاولى تختلف على تلك الموجودة بالمنطقة الخامسة .
حيث ان عامل الوقت له دور كبير في تغيير النمط لذلك نجد ان العمال والموظفين يكتفــون
في الوجبة الغذائية بسندويش او لفافة لحم لايتطلب طهيها 5 دقائق .
اما الخضر والفواكه "الجافة فانها لاتمثل نسبة كبيرة لاتكاد تذكر مقارنة مع اسـتهلاك الخضـر
والفواكـــــه الطازجة ، حيث تفوقهـــــــا بحوالي 8 مرات بدرجـــــة الاسـتهــــــلاك
حيث ينفق عن الخضر الجافة 54 دج وبالمقابل 434 دج على الخضر الطازجـــــــــة
وهذا لغنائها بالمواد الضرورية للجسم من جهة واستهلاكها المباشر من جهة ثانيـــــة
وخلاصة القول حول الاستهلاك "الفرد الجزائرى" حسب المناطق يلاحظ انه يوجه 55 % من
اجمالي الانفاق الى المواد الغذائية وهو في ارتفاع مستمر ولذلك كانت بعض الدراســـات
حول تحديد الوجبة الغذائية المثلى الاقل سعرا والاكثر غناءا لما يحتاجه الجسم البشـرى
من فيتامينات وطاقة وسكريات واذا استمر الحال عما هو عليـــــه من ارتفاع في اسعــــار
السلع الاستهلاكية وثبات معدلات الاجور فانه على مدار عدة سنوات ستصبح بعض العائــلات
لاتستهلك سوى الماء والخبز وهذا حد الكفاف .
وقد قدم الدكتور دومينيك باديولوا في هذا الاطار واقترح وجبة غذائيـة مع تحديـــــــد
القيمة الاغتدائية لها من خلال دراسته التي خص بها الجزائر وتحديد آفاق سياســـة
غذائية لمطلع عام 2000 .

(78) الوجبـــة الغـذائية حسب باديلو لعــــام 2000

	الحريرات المتولدة عنها	البروتينات غ	الليبيدات غ	كلغ / عام
المجموع الكلي	2608 ،61	74 ،91	58،37	493 ،5
الحبوب	1430	44 ،3	5 ،3	180
الخضر الجافة	117 ،6	7 ،08	0 ،6	12
الخضر الطازجة	128 ،84	6 ،56	0 ،83	90
الفواكه	123 ،8	1 ،77	0 ،74	80
السكريات	242			22
اللحوم	64 ،07	4 ،68	4 ،01	15
البيض	20	1 ،75	1 ،5	05
الحليب	114 ،8	6 ،72	5 ،39	70
الاسماك	17	2 ،05	1	05
الدهون والزيوت	350 ،5		39	14 ،5

D.BADILLO OP CIT P187

ان الوجبة الغذائية المقدمة تختلف جذريا وتركيبيا على تلك المقدمة سنة 1977 التي كانت تعتمد على الحبوب بدرجة كبيرة في موازنة الوجبة وتوفير المواد الحرارية بها فقد عمدت في هذه الاخيـــرة مصادر حيوانية لتدعيمهـــا حيث ارتفع استهلاك اللحم والبيـــض الى 90 كلغ سنويا اضافة الى الاسماك مما يعادل 2، 18 % من اجمالي الوجبة، حيث هذه المواد الثلاثة لم تكن تمثــل سوى5، 18 % ما يقابل 5، 55 كلغ وقد قدرت الزيادة مابين الوجبتيـــن بحوالـــي 5، 34 كلغ اي نسبة زيادة بحوالي 5، 62 % عما كانت عليــه .
كما عمد الدكتور بديلو الى تخفيض تواجد الحبوب والنشويات بصفة عامة من مستوى 9، 57 % سنة 1977 ما يعادل 238 كلغ الى مستوى 4، 36 % اي مايقابل 180 كلغ وقدرت الكميـــة المخفضة بحوالي 58 كلغ ورغم هذا تبق النشاويات مصدر رئيسي في الوجبة المقدمة وهذا لارتفـــاع استهلاكها نتيجة سياسة التدعيم التي توليها الدولة مثل هذه المواد ذات الاستهلاك الواســـع

كما ساهمت الاسعار المرتفعة لباقي المواد الاخرى كاللحوم والخضر الطازجة على تهميش الشريحـــة الاجتماعية المستهلكــــة لمثل هذه المواد .

(79) جدول يوضـــــح بعض الحصص الغذائية في العــــالم

	استقصاء الديوان الوطني للاحصاء 1	الحصة النموذجية حسب م ع ت	حصة الدول المتطورة 3	الفروق بين الوجبتين الخانة 1 ـ 3
البروتينات غ	68،44	70	100	ـ 31،56 ـ
حيوانية	13،4	17،5	55	ـ 41،6
نباتية	55،04	52،5	45	+ 10،4
الزيـــوت غ	56	55	78	ـ 22
حيوانية	10،28	13،4	—	—
نباتية	45،72	41،6	—	—
السعرات الحرارية	2425	2450	3400	ـ 975

رابح زبيرى . تمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائـــــر 70ــ84 رسالة ماجستير جامعة الجزائر 1988 ص 207 .

من خلال الجدول اعلاه يمكن اجراء مقارنة بسيطة بين الحصص الغذائية الثلاثة لمعرفــــة التركيـــز على مصـــادر الوجبة والتركيبة النوعية لهـــا حيث يلاحظ ان الوجبة الغذائيـــة للدول المتقدمـــة ترتكز على نسبة عاليـــة جدا من البروتينات خاصة الحيوانيـــــة حيث تتعدى الوجبة النموذجية ـ م ع ت بحوالي 30٪ وهذا لارتفاع المستوى المعيشـــي وانخفاض اسعار المواد الغذائيـــة على خلاف الوجبة الغذائية الوطنية التـــي يمثـــل فيها المصدر النباتي 80٪ من اجمالي البروتينات وتفوق حصة الدول المتقدمة بحوالـــي 35٪ وهذا يرجع الى النمط الاستهلاكي والسياسة الغذائية للجزائر ، حيث تعمـــل الدولة الى استيراد المصادر النشوية كالحبوب وما شبه ذلك لانها الاقل سعرا وتمثل الاستهلاك الواسع للقاعدة الاجتماعيـــة .

حيث ان الفرد في البلدان المتقدمة يستهلك 30 ٪ كزيادة على ما حددته المنظمة العالمية للتغذية مما يتيح له كمية اكبر من البروتينات و40 ٪ من الزيوت كزيادة ايضا على ما حددته نفس المنظمة على خلاف الوجبة المقدمة للفرد الجزائرى ، حيث تنقص على تلك النموذجيـــة بـ 2،2 ٪ من حيث كمية البروتينات 8، 1 ٪ من حيث كمية الزيوت وهذا مايجعـــــــل المستوى المعيشي للفرد الجزائـــــرى ضعيف الاثـــــر .

(6.0) جدول يوضح استهلاك البروتينات للفرد غ/ يوميا في بعض الدول

الدولـــــة	بروتين حيواني	%	بروتين نباتي	%	المجمـــــــوع
امريكا الشماليـــــة	70،7	71،9	27،5	28،1	98،2
اوربا الغربيـــــة	48،5	54،9	39،7	45،1	88،2
الاتحاد السوفياتي	35،6	38،6	56،6	61،4	92،2
الجزائـــــــر	13،4	19،5	55،04	80،5	68،44

La Revue de la CE N E A P Politiques Alimentaires et Agricoles N°3
Septembre 1985 P139

من خلال الجدول السابق نلاحظ الاستهلاك اليومي للفرد ان مصدر البروتينات بالنسبـــــة للاتحاد السوفياتي والجزائر هو نباتي بنسبة اكثر من 70 ٪ على خلاف الدول الغربية ودول امريكا الشماليـــــة حيث بهذه الاخيرة نسبة استهلاك الفرد للبروتينات الحيوانية يفـــــوق اجمالي استهلاك الفرد الجزائرى لكلا النوعين من البروتينات بـ 26،2 غ يوميـــــــــــــا ما يعادل 17 ٪ من كمية البروتينـــــات الحيوانية التي يتناولهـــــا الفرد الجزائرى وهذا ما يطرح مشكلة نوعية مصدر الحويرات السارية للوجبات الغذائيـــــة .

2 العوامل المؤثرة في زيـــــادة الاستهلاك الغذائـــــي

ان الاحصائيات والتحقيقات التي اجريت الى حد الان تشير بان منحنى الانفـــــاق والاستهلاك في ارتفاع مستمر حيث قدرت نسبة الانفاق في التحقيق 80/79 ان 7، 55% من دخل الاسرفي حين لم يكن يصل سنة 67/68 الى 7، 41% ووصل اخيرا في سنـــة 87 الى حوالي 09، 56 % من اجمالي الانفاق الاسرى .

كما لوحظ ايضا ان درجة الاستهلاك ترتفع في المدن اكثر منها في الريف وكذا لــــدى الفئات العليا من ارباب عمل ومهن حرة بدرجة اقل لدى باقي الفئات .

ان هذه التغيرات الكمية والنوعية في الاستهلاك لها ما يبررها ولها دوافعهـــــا التي ادت الى هذه النتائج .

1_2 زيـــــادة كتلة الاجـــــــور

ان ارتفاع كتلة الاجور بالضرورة يؤدي الى زيادة الطلب على انواع جديدة من المـــــواد الاستهلاكية وبالتالـــــي ارتفاع في القدرة الشرائيـــــة للمواطن مما خلق ضغطـــــا جديدا على السوق الوطنيـــــة .

جدول يوضح تطور كتلة الاجـــــــور (1 8) الوحدة مليار دج

السنة	كتلة الاجور	الرقم القياسي	السنة	كتلة الاجور	الرقم القياسي
1967. *	5،8	100	1981 .:	65،8	1134
1970.	8،4	147	1982 .:	76،1	1312
1974 .	15،0	255	1983 .:	56،8	979
1977 .	26،2	451	1984 .:	93،3	1609
1978 .	33،4	576	1985 .:	—	—
1979 .:	46،1	795	1986 .:	108،9	1878
1980 .:	57،1	984			

* ABDELHAMID IBRAHIMI L'economie Algerrienne OPU 1991 P 261

:* O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P299

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ الزيادات المتتالية والسنوية في كتلـــة الاجور وهذا نتيجة الضغط الذى يخلطه ارتفاع معدلات التضخم والاسعار وبالتالي لابدّ من زيادات في "الاجور لتدارك القدرة الشرائية للفئات المحرومـــــة .

كما تتطلب مناصب الشغل المستحدثة سنويا غلافا ماليا للعمال الذين يوظفون سنويـــــا مما يلاحظ ان وتيرة التشغيل ضعيفة جدا مع وتيرة الزيادات الحاصلة في الاجور وهــــذا ما يفسر ضخامة الغلاف المالي الذى يوجه في شكل اجور الى بعض الاطـــارات الساميـــون ولم تشهد كتلة الاجور الاجمالية تراجعها الاسنة 1983 اين خفض الرقم القياسي عما كـــان عليـــه بالنسبة الى السنة السابقـــة 1982 بحوالـــــي 333% اى ما يعادل 7، 19 مليار دج وهذا يرجع الى عملية اعادة الهيكلة التي عرفتها البلاد وتسريح عدد كبير جدا من العما ل في مختلف القطاعات ، كما ان الزيادات الحاصلة مرتبطة بشكل كبيـــر بالاجــر السامي للعامل حسب مختلف المستويات المهنيـــة . "

(8) جدول يوضـــــح تطور الاجر الســـامـــي للعامل الوحدة دج / للساعة

السنة / الفئة	69	73	75	77	79	81
الاطارات الساميـــون	3،51	4،39	4،71	5،55	6،87	9،30
عمال مؤهلـــــــون	2،06	3،49	4،30	4،71	5،94	7،95
مختصيـــــــــون	2،33	2،87	3،45	4،23	5،24	6،79
عمال عاديـــــــون	1،82	2،12	2،62	3،07	4،50	5،80

O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P14

من خلال الجدول يلاحظ ان حركة التطور للاجر السامي للعامل في ارتفاع مستمـــر علـــى مستوى جميع الفئات المهنية . "

حيث ارتفعت بالنسبة للاطارات السامون في مدى 10 سنوات بحوالي 264 % عما كانت عليـــه ما يعادل 79، 5 دج للساعة وهذه الزيادة في حد ذاتها تمثل الاجر الســامـــي للعامـــل العادى سنة 1981 .

وكانت الزيادة الحاصلة في اجور العمال المؤهلين تقدر بحوالي 385 % اما العمال العاديون فانها وصلت الى حوالي 313% عما كانت عليه ورغم هذا تبق هذه الزيادات في القيمة الاسمية فقط وليست الحقيقية لان نسبة ارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم اكبر من الزيادات الحاصلة في الاجور .

اما فيما يخص العمل الزراعي فان الدخل الادنى لم يشهد ارتفاع في الاجر الساعي الا من خلال مرسوم 7-302 الى حد 2،4 دج للساعة .

2_2 ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي

ان التغيرات السكانية وحركتها تؤثر اجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا في البناء الاجتماعي والسياسي للكيان الاقتصادي .

ان حصر نشاط حركة النمو الديمغرافي يتيح للدولة التحكم الدقيق في التغيرات السكانية لتوفر مايجب توفيره من ملبس ومأكل ومشرب . . .

ان ارتفاع معدل النمو الديمغرافي خاصة لدى دول العالم الثالث يطرح مشاكل ومعيقات عديدة تصبح حجر عثرة في طريق عملية التنمية خاصة مع محدودية الامكانيات المادية والزراعية مما يزيد في اتساع الهوة والتبعية الغذائية خاصة للخارج .

ان معدلات النمو الديمغرافي تتراوح بالجزائر بين 3 % الى 3،5 % وهي من اعلى المستويات عالميا مما ساهمت بطريقة مباشرة في تدني المستوى المعيشي بصفة عامة وللطبقات المحرومة بصفة خاصة ، زيادة الى الوضع الاقتصادي الراكد وارتفاع معدلات التضخم فان ارتفاع الطلب الاستهلاكي بمعدلات كبيرة ومتتالية يعتبر بمثابة سرطان يسري في عنق الاقتصاد الوطني لاسيما ويؤدي الى تأزم الوضع بارتفاع الاسعار نتيجة ندرة السلع مما يرفع درجة الضغط الاجتماعي على الدولة لتوفير الحاجات الغذائية مما يدفعها الى الشركات العالمية ذات الطابع الاحتكاري والهيئات المالية الدولية ايضا لصندوق النقد الدولي وبذلك تصبح تسير وفق برنامج موضوع وفق سياسة هذه الشركات او المؤسسات المالية وهذا ما يمسها في سيادتها وفي قرارها السياسي نتيجة تدخل قوة اجنبية في عملية اتخاذ القرار .

(83) جدول يوضح تطور السكاني للجزائر "المقيمين" الوحدة مليون نسمة

السنة	حجم السكان	الرقم القياسي	السنة	حجم السكان	الرقم القياسي
.1963	10.674	100	.1977	17.058	160
.1965	11.606	110	.1980	18.666	175
.1967	12.567	113	. 1983	20.480	192
.1970	13.749	129	:1986	22.436	211
.1974	15.533	146	:1987	22.971	216

•• O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P5

: O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P 23

ان العمل على تخفيض معدلات النمو وهذا عن طريق برامج صحيه هادفه الى توعيه المجتمع بخطورة الوضع الذى تعيشه البلاد فى هذا الاطار وايجاد الدعم الديني لهذه الحلول حتى تلقى القبول العام حيث يجب ان تصدر من جهات لها بعدها الديني فى البلاد وتكون تهدف الى تنظيم الاسرة الجزائريه لا الى تحديدها كما كانت البرامج السابقه (حمايه الامومه) التى آلت الي الفشل .

ان نشر الوعي الصحي بين الامهات يساعد على تباعد الولادات بطريقة منتظمه وعلميه كما ان توفير اماكن التسلية العائليه يساعد على انخفاض المعدلات العامه انه رغم التراجع الذى شهدته الخصوبه الا انه يبقى مرتفع جداً مع بعض الدول "...التى لا يتعدى بها 7% 23فى الف بالولايات المتحده الامريكيه و 22،6 بالفه بيولونيا و 17،9 بالف في بلغاريا ..."(1)

2-3 محدوديه وتراجع الاراضي الزراعيه :

ان التراجع الذى تشهده الاراضى الفلاحيه يعمق من المشكل ويعمل على تأزم الوضع حيث ان بعض المناطق التى كانت فى اطار البدور الانتاجيه لأهم المحاصيل الاكثر استهلاكا اصبحت الآن عباره عن اراضى وهذا لنقص المياه اوعبارة عن مناطق صناعية نتيجه الزحف الصناعي او تم تحويلها الى مجمعات سكنيه نتيجه زحف الاسمنت .

كما ان تركز هذه المناطق الصناعية او المجمعات السكنيه بالقرب من الاراضى الزراعيه اصبحت مصدر خطر مما يجعلها عرضة للتلوث من جهة والاهمال والنهب من جهة ثانيه كما تشكل هذه المناطق والمجمعات مصدر منافس حول عنصر المياه كما ان من المعلوم اعتماد الزراعة الوطنيه على الظروف المناخيه من تساقط الامطار وعدم اصابة المحاصيل بكوارث طبيعيه كالصقيع الفياضانات كل هذه العوامل تؤثر سلبا وايجابا .

---

1 د / صموئيل عبود خمس مشكلات لعالم متخلف ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986 ص 63

من الجدول السابق نلاحظ ان حركة الزيادات السكانية في ارتفاع مستمر وبصورة متتالية حيث تضاعف عدد السكان المقيمين في ظرف عشريتين وهذا بمعدل نمو ديمغرافي عالي جدا وهذا نتيجة معدلات الخصوبة المرتفعة وكذا الزواج المبكر في الريف الجزائري خاصة .

(84) جدول يوضح تطور الخصوبة العامة في العشرية الاخيرة الوحدة مولود لكل الف امرأة

الرقم القياسي	معدل الخصوبة العام	السنة	الرقم القياسي	معدل الخصوبة عام	السنة
		:1984	100	202،94	.1979
88	178،07	:.1985	99	201،16	.1980
77	156،48	:.1986	98	198،20	.1981
76	154،75	:.1987	96	195،86	.1982
75	151،69	:.1988	90	182،22	:1983

O.N.S Annu Stat N° 11 - 12 - 13 OP CIT P 35 - 27 - 37

من خلال معطيات الجدول السابق يلاحظ تراجع في معدلات الخصوبة العامة حيث كانت نسبة التراجع في ظرف 10 سنوات تقدر بحوالي 25 في الالف عما كانت عليه وهذا التراجع ليس في معدل الخصوبة في حد ذاتها بقدر ما يعود الى تقلص عدد الزيجات ومعدلات الزواج وهذا لارتفاع التكاليف من جهة والوضعية العامة لاغلب الشباب من جهة ثانية البطالة الامية . . .

رغم هذا يبقى تعداد السكان في تزايد مستمر رغم الانخفاض الذى شهدته معدل الزيجات وكذا تاخر سن الزواج اذ يبق التحليل الوحيد لهذه الزيادات هو معدل الخصوبة وهذا نتيجة تحسن الصحي الذى شهدته البلاد مما ساهم في انخفاض عدد الوفايات ، حيث كانت سنة 1980 حوالي 142707 حالة وفاة وانخفضت لتصل سنة 1988 الى 117091 اى بتراجع 25616 حالة وفاة .

ان هذه الوضعية العامة لتزايد السكان تطرح وتعمق المشكل الامن الغذائي وهذا بالزيادات المتتالية التي تطلب الغذاء .

(85) جدول يوضح توزيع الاراضي حسب استعمالها على المستوى الوطني

الوحدة هكتـــار

الموسم	اراضي صالحة للزراعة				اراضي زراعية غير متجسة	%	باقي الاراضي غير صالحة	%	المجموع الكلي
	زراعات نهائية	%	أراضي مستريحة	%					
.81/80	3 548 490	%9	3319620	8.4	345750	0.9	32303210	81.7	39517070
:82/81	3 262 260	8.3	3596550	9.1	354940	0.9	32248300	81.7	3946205,0
:83/82	3 097 320	7.8	3471820	8.7	426000	1.1	32713120	82.3	39708260
:.85/34	4 437 170	11	2442400	6.1	863820	2.1	32171030	80.5	39919420
:.86/85	4031 480	10.1	2907290	7.3	975000	2.4	31749550	80.0	93663320
:.87/86	3390 180	9.7	3152420	7.9	972770	2.4	31685870	79.8	93701240

* O.N.S Amma Stat N° → 11, 12, 14 → OP CIT P → 159, 120, 141

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه التطور السلبي للاراضي الزراعية وخاصة في المواسم 81 ـ 82 ـ 83 اين التراجع كان واضحا بحيث كانت في الموسم 80 ـ 81 تمثل الاراضي النباتية حوالي 9 % من اجمالي الاراضي لتتراجع في الموسم الموالي الى 3،8 % ما يقابل 286230 هكتار وهذا ما يعطي تفسير للاراضي المستريحة التي ارتفعت مساحتها بنفس المقدار تقريبا وقد تواصل التراجع على التوالي اين بلغ ذروته في الموسم 82 ـ 83 بحوالي 451170 هكتار ما يعادل نسبة 14،5 % من اجمالي الاراضي لنفس الموسم رغم ان الاراضي المستريحة قلت نسبتها عما كانت عليه الا ان تلك المساحة تحولت الى اراضي غير منتجة حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة الى 1،1 % وهذا امام ضعف وتيرة استصلاح الزراعي وكذا الدورة الزراعية المتبعة ان ارتفاع معدلات الاراضي غير منتجة يدق الخطر لانه كما هو معروف ان الاراضي الزراعية محدودة والزيادات السكانية في ارتفاع مستمر وهذا مايخفض نسبة الفرد الواحد من الاراضي الزراعية واذا تواصلت بهذه الوتيرة فان المعدل العام لهذه الفئة اي الاراضي الزراعية غير منتجة سيرتفع بدرجات اكبر .

وبمقارنة بسيطة لنصيب الفرد من اراضي الزراعية في بعض البلدان نجد ان نصيب الفرد الجزائري ضئيل جدا " يقدر بحوالي 0،32 هكتار / نسمة بينما يصل بكندا الى حوالي 1،8 هكتار / نسمة وبالولايات المتحدة يصل الى 0،70 هكتار / نسمة وباستراليا 3 هكتار / نسمة ...." (1)

كما ان تواجد المناطق الصناعية والتجمعات السكانية يجعل الاراضي الزراعية تعاني التلوث والنهب والسرقة والمشكل الاكثر خطورا المياه حيث " تبلغ الاراضي المسقية بالجزائر حوالي 340000 هكتار ما يعادل 4،5 من اجمالي الاراضي الزراعية في حين تبلغ في بعض الدول اضعاف هذه النسبة تصل بالمغرب الى 14،2 % ما يقابل 1،2 مليون هكتار ووصلت باسبانيا الى 15،7 %...." (2)

1 ـ 2 الاستاذ عمر بسعود محاضرات قدمت في اطار ندوة الزراعة لطلبة السداسي الثالث ماجستير تخطيط الموسم الدراسي 91/90 معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .

3 الميزان التجـــاري للمواد الغذائيــــة

ان التطور السريع الذى شهده ارتفاع الاستهلاك الغذائي وهذا نتيجة الارتفـــاع لنسبة الطلب التي تولدت على ارتفاع القدرة الشرائية وهذا للتطور السريـــع الذى عرفته كتلة الاجور اضافة الى الزيادات السكانية كل هذا يجعل الجهات المسؤولـــة تسعى لتغطية الطلب وذلك من طريق اللجـــوء الى السوق الخارجية لتوفيـــــر الغذاء
واستنادا الى الجدول رقم 89 نلاحظ ان هناك مرحلتين بارزتيـــن ميزتا هيكـــل الميزان التجاري للمواد الغذائيـــة .
حيث هناك مرحلة ماقبل بدايات استراتيجية التنميـــة او بالاحرى التخطيـــط اي السنوات الاولى للاستقلال حتى سنة 1970 اين كان الميزان التجاري يلاحظ عليه فائض كبيـــر في تغطية نفقات المواد الغذائية المستوردة حيث بلغت في المتوسط منذ الاستقـــلال حتى سنة 1966 حوالي 150 % بفائض يقدر بـ 50 % من رؤوس اموال تقتطع لتمويــــل المشاريع اخرى وهذا يدل ان المجتمع الجزائـــري ذو طابع فلاحـــي اصلا فان توفـــرت له الامكانيات وحرية التصرف يحقق الاكتفاء الذاتـــي من المواد الغذائيــــــة وقد تركزت عموما الصادرات الفلاحية حول الخمور والحمضيات وكذا التمـــور لان طبيعة الجزائر الفلاحية وتخصصها في مثل هذا الانتاج جاء نتيجـــــة موروث كولونيالـــــي وفي السنوات 1967 — 1968 يلاحظ تراجع تغطية الصادرات الزراعيـــة للنفقـــات الواردات ومنه حقق الميزان التجاري عجزا وهذا يعود الى الجفاف الذي ضرب البـــلاد وتلتها في الموسم 69— 70 ان استعادت الزراعة مكانتها الريادية .
وتميزت المرحلة الثانية مع البدايات الاولى للتخطيط بالجزائر بارتفـــاع مؤشر الواردات الغذائيـــة وانخفاض مؤشر الصادرات وهذا يرجع " الى ازمة الصادرات التي عرفتها الجزائر في السنوات الاولى للاستقلال — تصدير الكروم والخمور وامتناع فرنسا على شرائها " (1) فسطرت سياسة زراعية تهدف الى قلع اشجار الكروم واستبدالها بانواع اخرى وهذا لتنويـــع هيكل الصادرات وايجاد منافذ جديدة لتسويق المنتوج الوطنــــي .

---

(1) عمر بسعود مصدر سبق ذكـــره .

(86) جدول يوضح التطور لقيمة الميزان التجاري للمواد الغذائية   الوحدة مليون د ج

السنة	قيمة الواردات 1	الرقم القياسي	قيمة الصادرات 3	الرقم القياسي	نسبة 1 الى 3	السنة	قيمة الواردات 1	الرقم القياسي	قيمة الصادرات 3	الرقم القياسي	نسبة 1 الى 3
.1963	766	100	1151	100	150	:1976	3595	469	602	52	17
.1964	915	119	1394	120	152	:1977	4433	586	526	46	12
.1965	701	92	1138	99	162	:1978	5029	657	562	49	11
.1966	713	93	990	86	139	:1979	5174	675	401	35	8
.1967	824	108	543	47	66	:1980	7782	1016	431	37	6
:1968	716	93	625	82	37	:1981	8399	1096	519	45	6
:1969	632	83	911	79	144	:1982	8745	1142	324	28	4
:1970	690	89	997	83	141	:1983	9209	1202	181	16	2
:1971	1848	241	436	42	26	:1984	7833	1022	239	21	3
:1972	1139	149	516	45	45	:1985	9728	1270	282	25	3
:1973	1218	159	872	76	72	:1986	7261	948	125	11	2
:1974	3544	463	650	56	13	:1987	7096	926	145	13	2
:1975	4633	605	669	58	14						

. محمد وجراج انتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية في الجزائر رسالة ماجستير 1989 جامعة الجزائر ص. 343

: O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P47

:: O.N.S Annu Stat N 14 OP CIT P 299

كما ان انطلاق استراتيجية الصناعات المصنعة اثرت سلبا على القطاع الزراعي حيث همش واهمل وبالتالي اصبح الميزان التجاري للمواد الغذائية في تراجع مستمر وبالتالي زيادة التوجه الى الخارج لتلبية حاجيات المواطن ، حيث في ظرف عشرين تضاعفت قيمة الواردات حوالي 10 مرات هذا ما جعل السوق الوطنية اكثر ارتباطا بالخارج في حين وفي نفس المدة تراجعت الصادرات بحوالي سبعة مرات مما كانت عليه .

ان عجز الزراعة الجزائرية في تغطية الواردات يرجع الى ضعف القطاع في حد ذاته وهذا نتيجة ضعف القدرة الاستيعابية في استقطاب رؤوس الاموال الموجه لتمويل المشاريع الزراعية ، كما ان ارتفاع المردود العالي للمحروقات وارتفاع اسعارها في السبعينات جعل للدولة امكانيات كبيرة في الاعتماد على السوق الخارجية في تلبية الطلب الوطني وهذا ما اثر على الانتاج الزراعي وضعف منافسته للمنتوج الاجنبي خاصة من حيث التكلفة ان الوضعية العامة لوسائل الانتاج الزراعية خاصة حضائر العتاد كانت شبه مشلولة بصفة نهائية ماعدا بعض حضائر القطاع المسير ذاتيا الذي كان مجهزا باحسن الاجهزة الحديثة لانه قام على انقاض المعمرين الاستعماري ، اما باقي هيكل القطاع الزراعي وخاصة القطاع الخاص فانه تقليدي لا زال في طور التكوين .

رغم انطلاق استراتيجية الصناعات المصنعة بصورة قوية ، حيث وفرت لها الاموال والامكانيات الا انها لم تستطع توفير الحاجات الزراعية من عتاد فلاحي جرارات، حاصدات دارسات، وكذا من مواد وسيطية كالكيماويات والاسمدة والمواد الصحية ...

زيادة على الفشل الذي عرفته المنظومة التكوينية للايطارات الفلاحيه من مهندسين و تقنيين وبياطرة ... حيث لم يكن في السنوات الاولى سوى معهد وطني فلاحي وحيد بالحراش لايلبي حاجات القطاع ودعم بثانوي بمستغانم ورغم هذا يبقى العجز واضحا ، اما في السنوات الاخيرة تأثرت الزراعة الجزائرية بميكانيزمات خارجية حيث ظهرت بعض الدول المتوسطية كمنافس كبير للانتاج الجزائري وخاصة ايطاليا و المغرب في انتاج الحمضيات وتونس في انتاج الزيوت .

وبذلك شهدت الصادرات الوطنية تراجعا كبيرا لان القدرة التنافسية على المستوى الدولي ضعيفة جدا ، حيث ان تكاليف الانتاج الجزائري يعادل تلك بايطاليا عدة مرات".

كما ساهم عامل اللامبالات والاهمال وسوء التسيير في السنوات الاخيرة بصورة واضحة في تأزم الوضع حيث انه عمد لتلبية السوق الوطنية من الحمضيات الى الاستراد من المغرب لهذه المادة وهذا بسبب كبر سن حقول الحمضيات بالجزائر اضافة الى عملية القلع التي تعرفها ويتم استبدالها بمنتوجات ذات دورة انتاجية قصيرة ومردودية عالية وتحقق وفرات مالية مرتفعة كالزراعات السباخية مما اثر سلبا على المساحات المزروعة بالاشجار المثمرة سواء كانت الكروم او الحمضيات

3_1 الصادرات الغذائية

ان الصادرات بشكل عام تعطي الدولة المصدرة ميزة الثقة لدى الهيئات الدولية وخاصة المالية والقبول لدى المجتمع الدولي وذلك لما تلعبه الصادرات من دور بارز خاصة في اقتصادياتها حيث تعتبر هذه الاخيرة كمصدر رئيس للتراكم وجلب العملة ، كما تساهم في رفع الدخل القومي من الناحية الكمية كما تساعد على فتح المجال للمنتجات الوطنية نحو اسواق جديدة اذا كانت لديها ميزات تعطيها القدرة على المنافسة الدولية وكذا درجة عالية من الجودة وان الصادرات التي نحن بصدد الحديث عنها ليست في شكلها الخام كالمواد الاولية مثلا بل في شكل منتوج نهائي يوجه الى الاستهلاك مباشرة .

ان مايميز الصادرات لدول العالم الثالث هي احادية المنتوج كان يكون قهوة بالنسبة للبرازيل او قطن بالنسبة لمصر او خمور بالنسبة للجزائر ....

هذا ما يجعلها عرضة للتقلبات التي تعرفها السوق الدولية لهذه المواد نتيجة الاحتكارات التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات ".

ان انخفاض وتيرة الصادرات الزراعية يرجع بالدرجة الاولى الى تراجع عدد كبير من مساحة الاراضي الزراعية وخروجها من العملية الانتاجية زيادة على الهيكل السلعي للصادرات الغذائية الذي هو عبارة عن الكروم والحمضيات والتمور والمعروف الان ان الحقول لهذه المحاصيل تعاني الاهمال والكبر في السن مع ان هناك نسبة كبيرة جدا من الحقول لم يتم تجديدها منذ الاستقلال ، كما ساهمت سياسة قلع الاشجار والتي من المفروض انها تحولت الى انواع اخرى لكنها لم تكن كذلك فان اراضيها اصبحت على تجمعات سكنية او مناطق صناعية .

زيادة على ذلك اتجاه القطاع الخاص بشكل كبير الى انتاج الزراعات السوقية ذات الربحية العالية كما ان اختفاء بعض المحاصيل من هيكل الصادرات كالبذور والزيوت وبعض انواع الحبوب عمل على اضعاف الوزن النسبي للصادرات الزراعية .

وخلاصة القول ان الصادرات الغذائية تراجعت في ظرف عشريتين بحوالي 8 مرات عما كانت عليه ، رغم ان اجمالي الصادرات قد تضاعف بحوالي 11 عشرة مرة وهذا ما يفسر تراجع الصادرات الغذائية امام بعض انواع الصادرات الاخرى التي عرفت تطور محسوس بصورة كبيرة جدا كالمحروقات والحديد والصلب .

(87) جدول يوضح تطور الصادرات الغذائية الى مجموع الصادرات الوطنية

الوحدة: مليون دج -

السنة	صادرات غذائية	اجمالي الصادرات	%	السنة	صادرات غذائية	اجمالي الصادرات	%
1963*	1151	3749	31	1977§	526	24410	02
1965*	1138	3589	32	1979§	401	36754	01
1967*	543	3572	15	1981§	519	62837	0,8
1969§	911	4611	20	1983§	178	60722	0,2
1971§	986	4208	23	1985‡	282	64564	0,4
1973§	872	7479	12	1987‡	145	41736	0,3
1975§	669	18563	04				

* محمد رجراج مصدر سبق ذكره ص 345

§- O.N.S Statistiques N° 15 OP CIT P48,47

‡- O.N.S Annu Statis N° 14 OP CIT P 262

ان تطور النسبي لحجم الصادرات الغذائية الجزائرية في اطار المجموع العام للصادرات ياخذ اتجاه تنازلي سنة بعد سنة حيث كان غداة الاستقلال حوالي 31 % ومع بداية المخططات اي تطبيق الثلاثي الاول نزل الى حد 23 % ليصل مع نهاية العشرية الاولى الى مستوى 02 % في حين بلغ مع نهاية المخطط الخماسي الاول 0,4 % .
ان سبب التراجع هذه لا تعطي الا صورة واحدة وهي الاهمال الكلي الذى يعرفه الجانب الزراعي وتنحية وظيفة التصدير لهذا الاخير ان سرعة انخفاض الصادرات الزراعية كانت مستمرة و متتالية في حين يلاحظ ارتفاع محسوس لقيمة الصادرات الاجمالية وهذا يرجع الى الوزن النسبي لقطاع المحروقات والزيادات التي عرفها تصدير البترول والغاز .

(21) منحنى تطور الصادرات الغذائية

1151 مليون د.ج

145 مليون د.ج

(88) الهيكل السلعي للصادرات الغذائية "قيميا وكميا"

القيمة الوحدة مليون دج
الكمية الوحدة طن

السنة	1981		1982		1983		1984		1985	
المنتوج	الكمية	القيمة	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق
التمور	2078	18885	1026	5390	2816	212	4721	30	6718	39231
النسبة	0.8	3.8	0.6	1.6	3.3	60	100	13.3	3.8	14.6
الحمضيات	10038	13889	3509	4753	—	—	—	—	315	1302
النسبة	3.8	2.7	1.9	1.4	—	—	—	—	0.4	0.4
الخمور	247353	463572	171349	307742	83071	144	—	196	168131	230213
النسبة	95.4	93.4	97.4	97	96.7	40	—	86.7	95.7	85.0
المجموع	259969	496346	175884	317885	85887	356	4721	226	175664	270746
الارقام القياسية	100	100	68	64	33	0.07	1.80	0.04	68	55

: O.N.S Annu Stat N° 11, 12, 14 — OP CIT P 302, 264, 262

تابع للجدول : (88)

1986 : ك	1986 : ق	1987 : ك	1987 : ق
3321	29597	2373	2354
6.1	25.8	4.5	19.4
823	1111	7796	9624
1.5	0.9	15.0	7.9
49429	34007	41440	38048
92.4	73.2	80.5	72.7
53473	114715	51609	121213
21	23	20	24

من خلال الجدول السابق يلاحظ الاهمية النسبية لكل سلعة من الميزان السلعي للصادرات ، حيث تحتل الخمور المرتبة الاولى من حيث الكمية والقيمة الا انه يلاحظ تذبذب واضطراب كبير في تصدير هذه المادة رغم ثبات نسبتها الى اجمالي الصادرات تقريبا ، حيث تتراوح مابين 75٪ الى 97٪ الا انها في تناقص مستمر وهذا يعود الى كبر سن اشجار الكروم او انها لم يعاد تشجيرها كما يلاحظ ايضا خروج بعض المحاصيل من الميزان السلعي كالحمضيات مثلا .

ان المحصول الوحيد الذي يلاحظ عليه تحسن مستمر هو التمور ، حيث سجل زيادات متتالية سنوية حيث تضاعف تصديره ووصل اقصى حد له سنة 1985 بكمية عادلت 6718 طن اي بزيادة تقدر بـ: 4640 طن ما يقابل مرتين الكمية المصدرة سنة 1981 وهذا يعود الى اغلب البساتين والحقول التي تم اعادة تجديدها وتوسعتها بعد سنة 1971 كما انه لاتوجد دول متوسطية تنتج مثل هذا المحصول مما اعطى ميزة اقتحام السوق العالمية خاصة الاوروبية بدون منافس تقريبا .

ان سيطرة منتوج الخمور يؤثر سلبا ويعطي هيكل الصادرات اكثر حساسية لارتفاعه او انخفاضه وهذا ما يظهر جليا على الارقام القياسية للكميات والقيم ، حيث انه بتراجع الخمور مثلا في الموسم 86 انخفض الرقم القياسي للكميات الى حوالي 21 ٪ بهامش تراجعي يقدر بـ79 3 ونفس الشيء بالنسبة للقيم .

ولذلك يجب العمل على تنويع هيكل الصادرات واثرائه بانواع جديدة من المحاصيل خاصة الخضروات والمحاصيل المبكرة .

ان سيطرة هذه المحاصيل الثلاثة لم يسمح واقصى ظهور محاصيل اخرى رغم وجودها في هيكل الصادرات كاللحوم حيث لا تتجاوز نسبتها 01، 0٪ وكذا بعض انواع السكريات ومشتقاتها ، حيث وصلت الى 45، 0 ٪ اضافة الى بعض الزيوت والمواد الدهنية والتي احيانا لضآلة حجمها لا تذكر في هيكل الصادرات ويرمز لها برمز خاص .

3-2 الواردات الغذائيـــــــــــة

ان طبيعة الواردات الغذائية تبين ما مدى قدرة بلد ما في توفير الغذاء والتجه وكذا نوعيته والتركيبة السلاعية للواردات تعطي القدرة التفاوضية للبلاد ويوضح الصـــــورة الحقيقية لدرجة التبعية فاذا كانت الواردات تكمن في سلع كماليـــــة او ثانويــــــة فان درجة التبعية الغذائية تكون ضعيفة وهامشية لان البلد يستطيع الامتنـــاع عنهـــا وعلى استرادها ؛ اما اذا كانت هذه الواردات تمثل سلعا استراتيجية ذات استهـــلاك واسع كالحبوب بالنسبة للجزائر فان المشكلة هناك تكون اكثر خطورة والاوضاع اكثر تدهورا ودرجة الارتباط والتبعية تكون عالية جدا .

وهذا ما يعرض البلد لضغط سياســـــي خارجي من طرف القوة الاحتكارية وبالتالـــي يصبح الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد في خطـــر .

واستنادا الى الجدول رقم (92) يلاحظ تذبذب واضطراب في نسبة الواردات الغذائية من سنة الى اخرى زيادة ونقصانا وهذا نتيجة التغيرات التي يعرفها الانتاج الوطنـــي بدوره وعموما يمكن القول ان الواردات الغذائية ترتفع كلما اصاب البلاد نقص في الامطار فيقل الانتاج خاصة المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب .

ان ثبات نسبة الواردات الغذائية في اطار مجموع الواردات يرجع الى الزيادات الحاصلة بها وتقريبا بنفس النسبة التي تحصل في مجموع الواردات الوطنية وليس لانخفاض نسبـــة الاستراد .

فقد شهدت الواردات الغذائية اقل قيمة لها سنة 1970 رغم ارتفاع القيمة الاجماليـــة للواردات حيث كان نسبة التراجع بالنسبة لسنة الأساس حوالي 86 الف دج ما يعادل 11 % من قيمة سنة الاساس ومن جهة اخرى ارتفعت نسبة الواردات الاجمالية لنفـــس السنة بحوالي 2773 الف دج اى بزيادة تقدر بحوالي 80 % .

ان تراجع قيمة الواردات يرجع الى ارتفاع الانتاج الوطني لتلك السنة وهذا بدوره مرتبط بارتفاع المساحة المنزرعة وما تم توفيره من امكانيات مادية وبشرية لازمة لانطلاق المخطط وذلك بتوفير العتاد الفلاحي اللازم والمواد الوسيطية من بذور ومواد صحيـــــــة وسماد .

(89) جدول توضح تطور نسبه الواردات الغذائيه

الوحده : مليون د ج

السنه	الواردات الغذائيه	الواردات الزراعيه	%	السنه	الواردات الغذائيه	الواردات الزراعيه	%
1963 *	766	3432	22,3	1976 ‡	3595	22227	16,[illegible]
1964 *	915	3471	26,3	77 ‡	4488	29475	15,2
1965 *	701	3314	21,1	78 ‡	5029	34439	14,6
1966 *	713	3153	22,6	79 ‡	5174	32378	15,9
1967 *	824	3154	26,1	80 ‡	7782	40519	19,2
1968 *	716	4023	17,7	81 ‡	8399	48780	17,2
1969 ‡	632	4981	12,6	82 ‡	8745	49384	17,7
1970 ‡	680	6205	10,9	83 ‡	9209	49782	18,4
1971 ‡	1848	6028	30,6	84 ‡	7833	51257	15,5
1972 ‡	1139	6694	17,0	85 ‡	9728	49491	19,6
1973 ‡	1218	8876	13,7	86 §	7261	43394	16,7
1974 ‡	3544	17754	19,9	87 §	7096	34153	20,7
1975 ‡	4638	23755	19,5				

* محمد رجراج مصدر سبق ذكره ص 347

‡- O.N.S Statistiques OP CIT P47, 48

§- O.N.S Annu Statis OP CIT P 262

وانه نتيجه ارتفاع الموارد الماليه للدوله وهذا بعد تامين المحروقات وارتفاع عائدات البترول ارتفع مؤشر الواردات الغذائيه والزراعيه بمعدلات ضخمه حيث اعتمدت الدولة الى استيراد بعض انواع المواد الغذائيه التي تعتبر كماليات بالنسبه انمط الاستهلاك الوطني كالموز والكاكاو ... وقد بلغت الواردات اقصى حد لها سنه 1985 وهذا نتيجه الجفاف الذى ضرب البلاد وخاصة الغرب الجزائرى كل هذا جعل السوق الوطنيه تعاني ندره في المواد الغذائيــــــه

منحنى تطـور قيمـة الواردات الغـذائيـة (2 2)

9.728 مليون د.ع

632 مليون د.ع

وهذا ما يفسر ارتفاع نسبتها حيث بلغت 20% ما يقابل 9728 مليون دج وتضاعفت كمية الواردات الغذائية لنفس السنة بالنسبة لسنة الاساس بحوالي 13 مرة ولكن في السنتين الاخيرتين 86و87 تراجعت قيمة الواردات عما كانت عليه ورغم هذا تمثل نسبتها سنة 1987 حوالي 20٫7% من اجمالي الواردات وهذا ما يعطي صورة واضحة على زيادة مؤشر التبعية للخارج .

ان الاعتماد على "الاستيراد" كسياسة لتلبية الحاجيات الوطنية استنادا الى طريقة مقارنة تكاليف الانتاج وتكاليف الاستيراد لنفس المنتوج ان هذه" الطريقة" تدعم التبعية للخارج اكثر مما تحل مشكلة التغذية بالجزائر .

3ـ2ـ1 التركيب السلعي لهيكل الواردات الغذائية من حيث القيمة

ان التحليل لهذا العنصر المهم والاطلاع عليه وعلى مكوناته السلعية يعكس الدرجة الحقيقية لتبعية بلد ما اذا كانت اهم الواردات الغذائية عبارة عن كماليات فان درجة التبعية تكون اقل خطورة ، اما اذا كانت هذه الاخيرة تتمثل في سلع ذات استهلاك واسع فان درجة التبعية تكون اكثر قد تجر البلد الى المساومة على سيادته الوطنية ولذلك ينبغي جعل درجتها اقل ما يمكن كلما كانت الظروف الاقتصادية ملائمة وذلك عن طريق سياسة الاحلال والتوجه الى الداخل كأن يستهلك الشعير بدل القمح اذا كان البلد ينتج الشعير بكميات كبيرة والظروف المناخية تساعد على ذلك هذا تفاديا الى الضغوطات الخارجية حول حرية اتخاذ القرار ، انه من خلال هيكل الواردات وتركيبها السلعي يلاحظ ان قيمتها تختلف من سنة الى اخرى ومن موسم الى اخر وهذا حسب قوة الانتاج المحلي وكذا الاسعار العالمية لتلك المنتوجات ويلاحظ ان اكبر قيمة من الغلاف العالمي للمواد الغذائية يخصص لاستيراد الحبوب ، حيث ان اجمالي ما خصت به هذه السلعة خلال العشرية كلها حوالي 32، 29 % وهذا ما يفسر اهميتها بالنسبة للمستهلك الجزائري حيث ان حوالي 67 % من قيمة الحريرات السعرية تستمد من النشويات .

وقد بلغت اقصى حد لها سنة 1985 بمعدل 6، 36% نتيجة الجفاف الذى ضرب البلاد وقد تزيد النسبة بالتوازى مع زيادة اجمالي الواردات .

ان الارتفاع المتتالي للارقام القياسية الخاص بالواردات يحذر بالخطر وازدياد التبعية للخارج ، كما يلاحظ ان بعض السلع من خلال الجدول قد تضاعفت قيمتها مرات عدة كالحليب ومشتقاته مثلا اين وصل الى ثلاث مرات عما كان عليه وهذا لارتفاع الطلب الاستهلاكي وتراجع الانتاج الوطني كما ان هناك بعض السلع قد زاد الوزن القيمي لها ضمن هيكل الواردات نتيجة تغير النمط الاستهلاكي للفرد الجزائرى ويلاحظ عليها ارتفاع مستمر والتي تدخل تحت العنصر " المواد الاخرى "

والتي تشمل بعض المشروبات الكحوليه والمصبرات والمعلبات . . . .

(90) جدول التركيب السلعي للهيكل الخاص بالواردات الغذائية من حيث القيمة

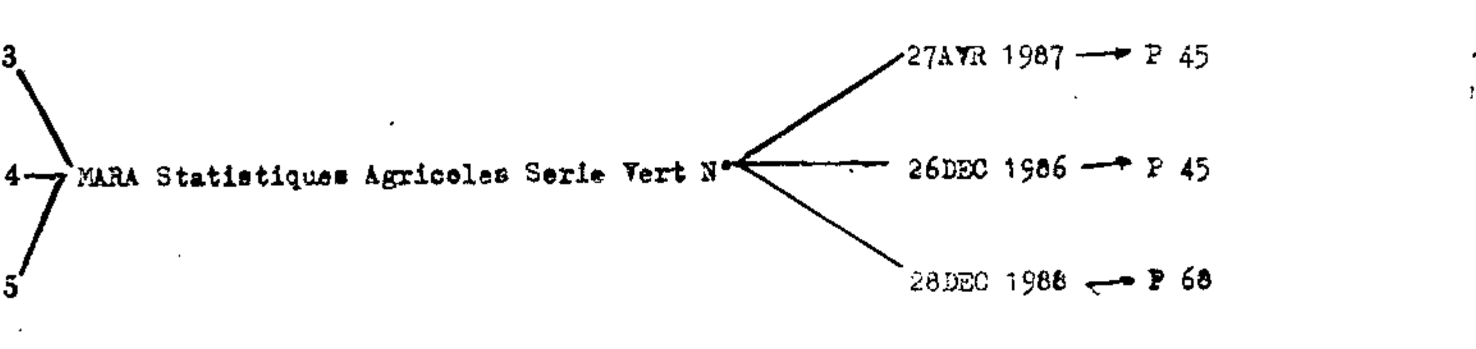
الوحدة دينار جزائري

المنتوج / السنة	1980 [1]	%	1981 [1]	%	1982 [1]	%	1983 [2]	%
الحبوب	1894192	27.6	1827585	22.2	2620026	32.7	2345488	26.5
السكر	1189061	17.2	1693465	20.6	861059	10.7	897118	10
الحليب	1173743	17.1	1824269	22.2	2012287	25.1	2419319	27.3
القهوة	1098715	15.9	1134599	13.8	664894	8.2	1121988	12.6
الزيت	724515	10.5	859165	10.3	777290	9.6	743593	8.3
الخضر	433930	6.2	466879	5.6	469042	5.7	615063	6.9
اللحوم	158528	2.1	221125	2.6	300115	3.7	371792	4.1
مواد اخرى	175891	2.4	158468	1.8	290520	3.6	308860	3.4
المجموع	6848575		8185555		7995233		8826521	

1, 2 — MARA Statistiques Agricoles Serie Vert N°:
- 1: 23 Novembre → 1984 → P 80
- 2: 24 Avril → 1985 → P 43

تابع للجدول رقم (90)

%	5 1988	%	5 1987	%	5 1986	%	4 1985	%	3 1984
33.6	3227890	20.7	1475528	30.6	2369995	36.6	3688099	34	2828222
12.6	1236265	13.8	982264	9.3	728552	5.5	562[illegible]69	9.6	808601
22.9	2230014	23.6	1679787	23.2	1790694	21.8	2208512	20.6	1717161
7.7	750601	21.4	1522253	8.7	677919	7.9	801305	9.2	777142
13.6	1332771	11.7	830[illegible]54	10.4	806669	15.3	1541672	11.9	990501
2.5	515827	4.9	355307	8.5	662857	5.8	511130	6.2	522482
1.1	116931	5.3	38932	4.0	319305	3.5	361081	3.5	297331
3.2	[illegible]0945	2.6	1[illegible]2032	4.4	340111	3.7	380505	4.1	342735
	9731184		7076157		7699072		10054373		8284175



حيث انه في مدى 10 سنوات تضاعفت قيمتها وهذا يدل علي ازدياد الطلب عليها كما ان هناك بعض السلع الكمالية التي يبالغ في استيرادها كبعض انواع الفواكه الطازجة التي لا تخصص لكافة المجتمع بل الى بعض الفئات فقط حيث يلاحظ تضاعفها مرتين في ظرف 6 سنوات اين كانت سنة 1982 كميتها حوالي 45542 قنطار لتصل سنة 1988 الى حوالي 96493 بزيادة تصل الى 100 ٪ رغم انها غير ضرورية .

3-2-2 التركيب السلعي لهيكل الواردات الغذائية من حيث الكمية :

استنادا الى الجدول 94 يلاحظ اضطراب وعدم انتظام في استيراد الكميات من السلع وهذا لعدة اسباب ومتغيرات تتحكم في ذلك منها ارتفاع انتاج نفس السلعة المستوردة محليا او ارتفاع اسعارها في السوق العالمية او تراجع الطلب عليها محليا وكذا الى تراجع الموارد المالية للبلاد خاصة بعد الازمة .

ان اقصي كمية من الواردات شهدتها سنة 1985 حوالي 63،3 مليون قنطار بزيادة تقدر بما يعادل 27،5 مليون قنطار عما كانت عليه سنة 1980 اين شكلت الحبوب اعلى نسبة بما 67،1 ٪ من اجمالي الواردات ويلاحظ ان الحبوب تاتي على راس الواردات الجزائرية اين سجلت اقصى كمية سنة 1988 بحوالي 43،4 قنطار ما يعادل 70 ٪ من اجمالي الواردات بزيادة وصلت الى 22،3 مليون قنطار على سنة الاساس مايقابل 105 ٪ ويعود هذا الارتفاع الي الجفاف الذي عرفه غرب البلاد وتراجع مستوى المياه بالسدود .

ان بعض السلع بدات تجد مكانها وتفرض وجودها كسلعة استهلاكية ذات انتشار واسع من خلال الجدول يلاحظ ان القهوة والتوابل والتاى كميتها شهدت زيادات متتالية سنة بعد اخرى .

ان التركيبة السلعية بالجزائر من خلال هيكل وارداتها يجعلها تعاني تبعية غذائية خطيرة وهذا لانها تركزت في اهم السلع الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع وهتي الحبوب والحليب ومشتقاته حيث بلغت الكمية المستوردة من هذه المادة سنة 1988 مايعادل ويفوق كمية المواد المستوردة كلها سنة 1981 .

( ) جدول التركيب السلعي لهيكل الواردات من حيث الكميـة

الوحدة قنطـار

السنة / المنتوج	1980	%	1981	%	1982	%	1983	%	1984	%
الحبوب	21091446	58.6	17146066	51.9	27997759	63.4	28423155	57.1	31805902	64.1
السكر	5738098	15.9	5715124	17.3	5125640	11.5	7144367	14.2	6358676	12.7
الحليب	2684581	7.2	3261104	9.7	3124544	7.0	4160612	8.2	3289477	6.4
القهوة	808714	2.2	10 08970	3.0	647055	1.3	1091567	02	802941	1.6
الزيت	2726088	7.5	3369077	10	3070858	6.8	3061210	06	3119878	6.2
الخضر	2164892	5.8	1957833	5.7	2957417	6.5	4751508	9.4	3349708	6.6
اللحوم	174207	0.2	218658	0.6	270300	0.4	337667	0.6	308818	0.6
مواد اخرى	437109	1.1	288551	0.8	875985	1.8	810321	1.6	604967	1.2
المجموع	35825135		32965363		44069558		49780407		49639367	

نفس مصادر الجدول 99

تابع للجدول رقم (91)

%	1988	%	1987	%	1986	%	1985
70.4	43365773	59.4	27741843	66.1	35796002	67.1	42578285
12.8	7494470	19.7	9266087	13.3	7213325	9.9	6328831
03.7	2344073	4.9	2328556	5.5	3038024	6.6	4250515
00.8	569331	3.8	1182233	0.7	487357	1.4	920003
07.9	4483327	7.7	3661320	5.3	2971659	6.4	4132836
04.0	2536817	4.2	2024859	6.4	3590226	6.3	4083849
00.2	129249	0.08	42019	0.5	378488	0.4	394200
01	643312	0.9	442015	1.1	620659	0.9	629437
	61568552		46688932		54095740		63317956

نفس مصادر الجدول 90

ان الاهميــــه النسبيــه لاستهـــلاك الحبــوب ومـد ى ساهمتهـــا فــي تكوين الوجبه الغذ ائيه وللتذ كير فان نسبه مساهمة الوارد ات في الوجبة الغذ ائيه هـي بالشكل التالي " . حيث كانت سنه 1978 الحبوب تمثل 30% والزيوت 80% والسكـر 100% والحليب ومشتقاتـــه 30% . . ."(1)

وهـذا ما يد عـم ان " حوالي 80% مـن الحبوب المستهلكـة وطنيا مستورد ه و90% من الخضر الجافة وحوالي 100% سكريات اما نسبه الحليب ومشتقاته 75% والزيـــوت المستهلكة مستورد ه 100% هذا في الخمس السنوات . ."(2)

وحسب تقرير المجلس الوطني للتخطيط حـول الوضعية الغذ ائيه الا نية لسنه 1988 وكذا الوضعيه الغذ ائيه لسنــه 2000 فكانت النتائج والتوقعات لحجم الاستهلاك والانتـاج والوارد ات لبعض المواد الغذ ائيــه بالشكـل التالي

المنتـــوج	الوضعيه الحاليه 1988	افـاق 2000
اللحـــم الاحمـر		
الانتـــاج 1	200.000 طـــن	340.000 طن
الاستهـــلاك 2	225.000 طـــن	340.000 طن
الكميه المتاحة للفرد الـــواحد 3	9،5 كلغ للفـرد	10،5 كلغ للفرد
الـــــوارد ات 4	25.000 طـــن	00 طـــن
اللحـــم الابيـــض		
1	220.000	550.000
2	220.000	550.000
3	10 كلـغ للفـرد	15 كلـغ للفرد
4	00	00
الحبـــــوب		
1	5،5 مليون قنطار	3،8 مليون قنطار
2	4،6 مليون قنطار	8،8 مليون قنطار
3	185 كلغ للفــرد	185 كلغ للفرد
4	920 الف قنطار	520.700 ق
الحليـــــب		
1	1،372 مليون لتر	3،594 مليون ل
2	1،992 مليون لتر	3،750 مليون ل
3	87 لتر للفرد	100 لتــر للفرد
4	590 الف لتر	156 الف لتــر

1، 2 الاستاذ عمــر بسعـــود مصـد ر سبـق ذكـــره

3ـ3 تحليل هيكل الواردات من الحبوب

ان الحبوب تأتي على راس قائمة الواردات الغذائية وهذا لسد الطلب المحلى حيث تساهم هذه الاخيرة في تغطية ذلك بما يعادل 80% اى 210 كلغ يستهلك منها 200 كلغ مستوردة وقد تختلف هذه المادة في شكلها الخام او فى شكل منتوج نهائي يوجه مباشرة للاستهلاك كأن يكون عجينيات اودقيق اوفرينة...

(92) جدول يوضح تطور استيراد الحبوب

الوحدة: الف طن

السنة	الكمية المستوردة	الرقم القياسي	السنة	الكمية المستوردة	الرقم القياسي
* 1963	188	100	* 1976	1224	651
* 1964	83	44	* 1977	1051	559
* 1965	64	34	* 1978	2108	1121
* 1966	425	226	* 1979	1632	868
* 1967	963	512	1 1980	2109	1122
* 1968	693	369	1 1981	1715	912
* 1969	505	269	1 1982	2800	1489
* 1970	170	90	2 1983	2842	1511
* 1971	749	398	3 1984	3181	1692
* 1972	891	474	4 1985	4258	2265
* 1973	1277	679	5 1986	3580	1904
* 1974	1839	978	5 1987	2774	1476
* 1975	1985	1056			

* محمد رجراج مصدر سبق ذكره ص 295

-MARA Statstiques Agricoles Serie Vert OP CIT

	1	2	3	4	5
N°	23	24	26	27	28
P	80	43	45	45	68

(23) منحنى تطـــور كميـــة الواردات مـــن الحبـــــوب

4258 ألف طن

64 ض

40
30
20
10

63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87

من خلال الجدول يلاحظ ان استيراد الحبوب يعرف ارتفاع مستمر و متواصل وهذا لارتفاع معدلات الاستهلاك نتجة الزيادات السكانيه الكبيرة وكذا التطور الحاصل في كتلة الاجور التي عرفت زيادات نسبيه هامه مما تتيح امكانية اقتناء هذه الماده بشكل واسع وكميات كبيرة لانها الماده الاساسية للوجبه الغذائيه كما ساهمت اسعارها المنخفضة نتيجة سياسة التدعيم لهذه المادة فكان توجيه نمط الاستهلاك الوطني على اساسها .

ان العوامل المناخيه تؤثر سلبا وايجابا في استراد هذه المادة خاصه كميات الامطار المتساقطه فتشكلت علاقه عكسيه بين استراد الحبوب وكميات الامطار وبالتالي الانتاج الوطني فان اي زيادة في الانتاج ينجر عنها نقصان في الواردات كما حدث على سبيل المثال في الموسم 84/85 اين بلغت كميه الحبوب المستوردة الحد الاقصى لها اين وصل الرقم القياسي حوالي 2265 % بزيادة تقدر بـ4077 الف طن عما كانت عليه سنة الاساس وهذه الكميه تقابل 12 مره كميه الانتاج لنفس السنه .

وقد بلغ ادنى حد لاستيراد هذه المادة سنة 1965 لارتفاع الانتاج من جهة والمساعدات الغذائيه التي حصلت عليها الجزائر في تلك الفترة من الدول الاشتراكية وهذا لتدعيم و انجاح المسار الاشتراكي في البلاد اين وصل الرقم القياسي 34 % بانخفاض قدر بـ56 % اي ما يعادل 124 الف قنطار .

ان الجزائر من خلال معطيات الجدول السابق اصبحت تعتمد اعتمادا شبه كليا في تلبيه الحاجيات الوطنيه من هذه المادة على السوق الاجنبيه والاسواق العالميه وذلك استنادا الى طريقه المقارنه بين التكاليف لانتاج القنطار من الحبوب المنتج محليا مع تكاليف الاستيراد له من السوق الاجنبيه . وتشير معادله الاتجاه العام للواردات

$$ع = 145.68 س + 1564.24$$

حيث تشير (ع) الى كميه الحبوب المستوردة خلال الفترة الزمنيه (س) وحسب هذه المعادلة فان هناك زيادة سنويه في الاستيراد بمعدل ثابت يقدر بـ145.68 الف قنطار سنويا و انه اذا ما تواصل الحال عما هو عليه فسيكون في مطلع سنة 2000 كمية الحبوب المستوردة 5206.24 الف قنطار ولذلك لابد من اتخاذ التدابير اللازمة للحد من ارتفاع نسبه التوجة الى الخارج وذلك بتدعيم المساحات المنزرعه بالحبوب

بتوفير كل الامكانيات الماديه والبشريه لرفع الانتاج حتى وان اقتضي الامر استصدار قوانين تمنع بعض الزراعات ذات الطابع التجاري وتحول الى زراعة الحبوب ليرتفع معدل مساهمة الانتاج الوطني في تغطيه الحاجيات مقارنه مع ما يتم استيراده .

(93) جدول يوضح نسبه الوارد ات من الحبوب الى الانتاج الوطني وحده : الف طن

السنه	الكميه المستورده	الكميه المنتجه محليا ***	%	السنه	الكميه المستورده	الكميه المنتجه محليا	
1963	188	2321,0	08,1	1977	1051	1142,5	91,9
1965	64	1734,0	03,6	1979	1632	1619,8	100,7
1967	963	1641,7	58,6	1981	1715	1831,6	93,6
1969	505	1852,4	27,2	1983	2842	1297,6	219,0
1971	749	1735,4	43,1	§1985	4258	2917,5	146,0
1973	1277	1595,9	80,0	§1987	2774	2065,0	134,0
1975	1985	2680,4	74,0				

***محمد رجراج مصدر سبق ذكره ص295

§-O.N.S Statistiques N°15 OP CIT P 262

*- O.N.S Annu Statis N°14 OP CIT — P 262 / P 165

ان نسبه الاستيراد الى الانتاج الوطني في ارتفاع مستمر حيث بلغت اقصى حد لها سنه 1983 حوالى 219% اى تضاعفت مرتين بالنسبه للانتاج في نفس السنه وهذا يعود الى الظروف المناخيه غير الملائمه حيث انخفض مقارنه مع السنة السابقة مع ارتفاع معدل الاستهلاك للفرد الجزائرى سنويا لهذة المادة جعل الدوله عاجزه على تلبيتها مما ادى بها التوجه الى الخارج .

وقدرت اقل نسبه للواردات سنه 1965 وهذا ليس ارتفاع للانتاج الوطني بل جاء نتيجه المساعدات التى عرفتها الجزائر وخاصة من طرف الكتله الشرقيه .

وشهدت سنة 1985 اقصي كميه مستوردة حوالي 4258 الف طن رغم ارتفاع الانتاج الوطني لنفس السنة بحيث تضاعفت مرتين بالنسبه للسنه الماضيه

(94) جدول يوضح التركيب السلعي لهيكل واردات الحبوب

الوحـدة: ألف طن

السنة	القمح الصلب	%	القمح اللين	%	أخرى	%	السنة	القمح الصلب	%	القمح اللين	%	أخرى
1963 *	84	44,6	104	55,4	—	—	1977 *	732	69,6	211	20	108
1965 *	—	—	64	100	—	—	1979 *	901	55,2	391	23,9	340
1967 *	422	43,8	477	49,5	64	6,6	1981 §	1067	62,2	499	29,1	149
1969 *	297	58,8	208	41,2	—	—	1983 §	1381	48,6	961	33,8	500
1971 *	459	21,2	290	38,8	—	—	1985 §	—	—	—	—	1228
1973 *	1055	82,6	160	12,5	62	4,8	1987 §	—	—	—	—	950
1975 *	1285	64,7	607	30,5	98	7,8						

* محمد رجراج مصدر سبق ذكره ص 300

§ O.N.S Annu Stati N°14 OP CIT P 262

ان الاهميه النسبيه لكل سلعه من انواع الحبوب تعطي التركيبه الداخليه لتكون هيكل الواردات حيث تختلف من منتوج الى اخر وهذا وفق الاهميه الغذائيه له ان استراد القمح مثلا ليس بنفس الكميات المستورده من الشعير او بعض السلع الغذائيه ذات الاستهلاك المباشر كالدقيق او الفرينه واستنادا الى الجدول 97 تبين الاهميه النسبيه لكل سلعه في اطار هيكل الواردات للحبوب حيث يحتل القمح الصلب راس القائمه وهذا لاهميته الغذائيه بالنسبه للمستهلك اما القمح اللين انه لا يلقي نفس درجه الاقتناء بالنسبه للقمح الصلب وهذا لانه جديد بالنسبه للمستهلك الجزائري حيث انه لم يعرف معدلات عاليه الا بعد الاستقلال .

كما يلاحظ ان بعض المنتوجات بدات تفرض نفسها في قائمه الواردات والتي جاءت تحت فقره مواد اخرى وتتمثل خصوصا في الارز الذي يسجل سنه بعد اخرى كميات هامه من الاستهلاك وكذا بعض انواع الشعير التي تستعمل في شكل بذور او للابحاث العلميه كما يلاحظ ان هناك تذبذب واضطراب في هيكل الواردات وعدم الانتظام في عمليه الاستراد وهذا يعود الى اسعار هذه المنتوجات من جهه ومدى تاثيرها في الكميه المستورده كما تتاثر درجه التغطيه للواردات من الحبوب بوفره الانتاج المحلي .

ان درجه الزياده تختلف من سلعه الى اخرى فنجد انه في ظرف عشريتين القمح الصلب قد تضاعف 16مره عماكان عليه اما القمح اللين فتضاعف 09 مرات والمواد الاخرى شهدت زيادات قدرت 20مره وهذا ما يعطيها اكثر اهميه نسبيه مقارنه مع السلع الباقيه .

كما شهدت انواع مشتقات الحبوب ارتفاع وتطور في عمليه الاستراد في شكل منوج نماقي يوجه الى الاستهلاك مباشره كالسميد او الفرينه .

وحسب الجدول 98 يبين الارتفاع المستمر في استراد السميد والفرينه وهذا يعني العجز الذي يعرفه الانتاج الوطني مما جعل المطاحن المحليه عباره على نقاط توزيع لما تم استراده من الخارج في اغلب فترات السنه .

كما تساهم هذه العمليه الاستراديه الى تعريض عمال هذه المطاحن الى بطاله اجباريه تضييع عليهم ملايين ساعات العمل .

ان هذا الارتفاع يقترن بزياده الطلب مع القصور في توخي الاهداف المخططه وسوء التقدير للانتاج الوطني في المدى البعيد .

(5 9) جدول يوضح الواردات من السميد و الفرينـــــــة

الوحـــدة : الف طـــن

السنة	كميـــة السميـــد	الرقم القياسي	كميـــة للفرينـــة	الرقـــم القياسي	السنـــه	كميـــة السميد	الرقـــم القياسي	كميـــة الفرينه	الرقم قياسي
1964 *	61	100	---	---	1978 §	419	687	238	432
1966 *	57	93	---	---	1980 §	386	633	345	627
1968 *	---	---	---	---	1982 §	838	1374	175	318
1970 *	61	100	---	---	1984 §	686	1125	---	---
1972 §	40	66	---	---	1986 §	881	1444	78	141
1974 §	52	85	55	100	1988 §	749	1228	20	36
1976 §									

* C R E A OP CIT P 347

§ محمـــــــد رجـــراج مصـــدر سبـــق ذكـــــره ص325

من خلال الجدول يلاحظ ان الكميات المستورده من السميد لم تتراجع الا مرتين خلال فترة الدراسه في الموسمين 72،1974 اى مع بدايات المخطط الرباعي الاول والثاني وهذا يرجع الى حداثة نقاط الطحـــن لذلك تم استراد كميات هائله من القمح بنوعيه في شكـل خام لتموين هذة النقاط كما ساهمت الظروف المناخيه الحسنة في زياده الانتاج المحلي ولكن ما فتئت الارقام القياسيه ان ارتفعت وتضاعفت الكميات المستورده حوالى 15مره سنة 1986 مما كانت عليه سنه الاساس وهي اقصي تم استرادها وهذا نتيجه الممايزه بيـــن تكاليف الانتاج محليا واسعار استرادها من الخارج كما عرفت الواردات من الفرينة نفس المنحنى تقريبا الا في السنوات الاخيرة حيث تراجعت الكميات المستورده وهذا يرجـع الى وفره الانتاج من القمح اللين مما اعطي دفعا لتموين نقاط الطحــــن .

وتتاثر الكميات المستورده من هذه الماده بما يتم انتاجه في شكل محصول خام او ما يتم استراده ايضا وهذا ما يلاحظ من خلال تطور واردات القمح اللين حيث تضاعفت الكميات المستورده حـــوالى 09 مـــرات عمـــا كانت عليه سنـــه الاســـاس.

3ـ3ـ1 تطور الوزن النسبي لاستيراد الحبوب ومشتقاتها :

لقد عرفت الواردات من الحبوب ومشتقاتها باختلاف انواعها سواء كانت مواد اوليه خام او في شكل منتوج نهائي تطور هام ومحسوس.

(96) جدول يوضح تطور قيمه الواردات من الحبوب

الوحده : مليون د ج

السنه	واردات الحبوب	اجمالي الواردات	%	الرقم القياسي	السنه	واردات الحبوب	اجمالي الواردات	%	الرقم القياسي
1980 *	3038	50519	6	100	1985 §	5196	49491	10,4	171
1981 *	3155	48780	6,4	101	1986 §	3198	43394	7,3	105
1982 *	3986	49384	8	131	1987 §	2304	34153	6,7	75
1983 *	3251	49782	6,5	107	1988 §	3970	—	—	131
1984 *	3661	51257	7,1	121					

* O.N.S Annu Stati N° 11 P 264

§ OP CIT N° 14 P 262

ان التطـــور الدمهجي في ارتفــاع للــواردات الغذائيــه فى شكــل حبوب يدق ناقــوس الخطــرلكــي تستعــد الجهــات المعنيــه لتغطيتــه هذا النقص.
ان الارقــام القيــاسيــه تشهــد زيادات متتاليــه حيث بلغــت اقصــى حد لهــا ســنــه 1985 وكانت نسبــه الزيادة حوالى 70 % على ســنــه الاساس ما يعـــادل 2158 مليــون دج وهى نفــس الســنــه ايضا التى وصلــت بها اقصى نسبه فى هيكــل اجمالى الواردات حــوالى 10.4 % كمــا مثلــت نســبــه الزياده تقريبــا المبلــغ الكلى الذى تــم تخصيصــه لاستراد الحبوب ســنــه 1987 وهى السنــه التى عرفت انتاج وفيــر سمــح بانخفــاض الرقــم القياسي الى حدود 70 % كما شكلت ضعف الوفــرات الماليه وذلك لتــراجع اجمــالى الــواردات بمعــدل 21 % ما يعادل 9241 مليون دج مــن قيمــه الــواردات للسنــه المــاضيــه .
وخــلا صه القــول فيمــا يخــص ازمــه الغذاء بالجزائــر انما هي عبــاره على قنبله موقوتــه قابلــه للانفجــار في اى وقــت ولا يكفــى لذلك الا ان تقــوم الدول المورده للغذاء باقتنــاعهــا عــن التمــويــن وعليــه لا بــد من توفيــر جميــع الامكانيــات الماديه والبشــريــه لتطــويق الازمــه لان الغذاء اصبــح ســـلاح ذو طابع استرتيجــى . " ... حيث انــه تــم استعمالــه ضــد العديد مــن الدول حيث استعمــل ســنــه 1948 ضــد الصين من طرف الاتحاد السوفياتــي وضــد مصرابــان حكــــم جمــال عبــد الناصــر وضــد كــوبا من طرف الولايات المتحده الامريكيه ... "(1)
ولذلك اصبــح جليــا ان الاختــلاف في بعض القضايا او الاتجاهات ذات الصبغــه الدوليــه قــد تعرض الدولــه الى ضغوطات سياسيه خارجيه تمس من سيادتهــا . " وفي خضم القانون الدولــي الجديد لاسيــاده بدون غــذاء" . انــه لاجــل توفير 140 مليــون دج يكفــي كــل جزائــرى اقتصــاد 10غ من القمح وهــذا فى احصائيات ودراســه للديــوان الوطنــي للحبــوب ســنــه 1976 ...."(2)

---

1 د / صمــوئيــل عبــود مصــدر سبــق ذكــره ص 96

2 د / صمــوئيــل عبــود مصــدر سبــق ذكــره ص 68

الفصل الثاني : اسباب المشكله الغذائية و علاقتها بالسياسات الزراعية

تمهيد :

انه استنادا الى ما قدم وتطرق اليه في الفصول السابقة حول التنظيم الهيكلي للقطاع الفلاحي وكذا تطور الانتاج الزراعي وما لها من تحديد الابعاد الرئيسية لمشكلة ضعف الانتاج و تأزم الوضع الغذائي كان لابد من وضع الأطر العامه لتحديد نقاط الضعف و القوه للهيكل التنظيمي والجهاز الانتاجي .

1 ـ عجز السياسه الزراعيه :

رغم الاصلاحات التي عرفها هذا القطاع منذ الاستقلال الى اليوم فانه لم يجد بعد الاطار التنظيمي الذى يمكن ان يسير وفقه وبذلك يعطي اقصي حد انتاجي وذلك للاستغلال الامثل لكل الامكانيات المادية والبشرية المتوفره .

ان السياسه الزراعيه التي عرفها القطاع الفلاحي في حقيقتها لم تكن سوى عباره عن قوانين فوقيه صادره من مراكز بيروقراطيه لا علاقة لها بالفلاحه وما تعانيه هذه الاخيره من مشاكل .

ان مختلف السياسات سواء اكانت تمويليه او تموينيه او استثماريه لم تجد القنوات الصحيحه التي يسير وفقها لتعطي مردوديه احسن ونتائج افضل ان الاهمال والتهذير هو الطابع المميز الذى طغي على هذا القطاع في فتره معينه خاصة السنوات التي شهدت ارتفاع اسعار المحروقات ولذلك نرى ان التطور السلبي الذى عاشته الفلاحة ولا زالت تعيشه منذ الاستقلال الى اليوم جاء نتيجه التهاون والاتكال وسوء التخطيط وجهل المسيرين بالقطاع كما ساهم نمط الانتاج الاستعماري الموروث جعل الزراعة الوطنيه ذات انتاج وحيد (الكروم) الذى يعتبر محصول غير استراتيجي من حيث الاستهلاك وكذا يرجع الى القطاع التقليدي الخاص الذى لا يقوى على تنفيذ حاجيات الاسر التي يعولها وهذا لضعف المكننة و ارتفاع عدد العائلات مع ثبات الهيكل الزراعي كل هذه "المعطيات جعلت بوادر الازمه تظهر في الافق .

1ـ ضعف الجانب التنظيمي للهيكل الزراعي :

ان التنظيم الزراعي ساهم بصوره مباشره في تدهور وتراجع القطاع وكذا الانتاج ان التناقضات الهيكليه للقطاع الخاص التقليدي الموروث عن الراسماليه الزراعيه اصبح عائقا في استخدام مستلزمات الانتاج الاكثر تطور وهذا راجع الى تشتت القطع الارضيه وعدم تجانسها وهذا مرتبط بنوعيه اشكال الملكيات كالاستغلال المباشر لرب الاسرة للارض دون توظيف ليد عامله وبالتالي عدم امكانية استخدام وسائل انتاج متطوره بل تقليديه تعمل في اطار توفير حاجات الاسره فقط دون التفكير في الفائض كما ان الاستغلال العائلي المشاع يعيق ايضا تطور القطاع لانه ليس لاحد الحق في التصرف لادخال وسائل اكثر تطور لان الملك من حق الجماعه وبالتالي هي المسؤوله الوحيده على اتخاذ القرار ". يستحوذ الاستغلال المباشر على 78 % من اجمالي الاراضي ما يعادل حوالي 2.191 مليون هكتار اما الاستغلال العائلي المشاع فانه يمثل حوالي 15 % ما يقابل حوالي 421380 هكتار ..."(1).

". حيث تمثل في مجملها مساحات زراعيه متباعده وغير متجانسه ذات مساحات صغيره تتراوح بين الهكتار و10 هكتارات تعادل حوالي 87 % من اجمالي الوحدات الانتاجيه الخاصه الموجوده مايقابل 793الف وحده...."(2).

انه من الصعب استخدام مدخلات انتاج زراعيه متطوره كالاسمده او البذور المنتقات او المواد الصحيه .. او وسائل الانتاج تساهم في تطورها او اعداد مخططات سنويه لعمليه الانتاج وهذا لتقلبه من جهه واضطرابه وتذبذبه من سنه الى اخرى وهذا لارتباطه بالعامل المناخي ما يؤثر سلبا على القدرة الماليه الذاتيه للفلاح .

---

1 د / حسن بهلول مصدر سبق ذكره ص33

2 محمد وجراج مصدر سبق ذكره ص503

نتيجة ضعف المدخول مما لا يعطي دفعا كبيرا لعملية الإدخار التي توجه الى اعادة الاستثمار كل هذا اثر سلبا على عملية التمويل الذاتي وبالتالي ارتباطه بالمؤسسات المالية والاجهزة البيروقراطية ان هذا الضعف المالي الذاتي لا يفي بتوفير التجهيزات اللازمة والكافية لاتمام الدورة الانتاجية على احسن ما يرام كما ان ضعف القرض المالي الموجه لهذا القطاع اثر سلبا على الانتاج حيث كانت في احسن الاحوال المردودية المكتارية لهذا القطاع (5قنطار للمكتار الواحد) .

كما ان اشكال الملكية الزراعية بالقطاع الخاص التقليدي ذات الاستغلال العائلي الجماعي يعرض الاراضي الفلاحية الى عملية التقسيم والتشتيت اكثر في شكل قطع توزع على الورثة في حالة وفاة رب الاسرة والذي يكون عادة الاب الاكبر مما يفقد الارض خاصية الانتاج وتصبح بورا لا تستغل لانها لا تغطي في اغلب الاحيان تكاليف الانتاج بغض النظر على كمية العمل المبذولة في العملية الانتاجية ومنه يتم تحويل مسار الاراضي الزراعية اما ان تباع في شكل قطع صغيرة صالحة للبناء وهذا ما ساهم في ارتفاع اسعار الاراضي لانها تختزن قيمة مالية مالية وبالتالي تعرض اكثر لعمليات البيع والشراء وخاصة امام القانون الاخير الذي يرفع المنع على تداول وبيع الاراضي الزراعية انه على انقاض القطاع التقليدي الخاص حاول بعض كبار المالكين خلق قطاع موازي للقطاع التقليدي وهو القطاع الخاص الحديث الذي يعتمد في عملية الانتاج على استخدام اكثر للوسائل المتطورة وكذا المواد والمدخلات الوسيطية بطريقة مكثفة تساعد على رفع الانتاج كالاسمدة والبذور المنتقاة والمواد الصحية والاطارات وقد عاني هذا الاخير من التهميش والتجاهل طيلة العشرية الاولى مما جعل امكانيات مادية واقتصادية هائلة خروج العملية الانتاجية رغم انه يملك الاكثر من الاراضي الزراعية وخاصة الموجهة لانتاج محاصيل استراتيجية كالحبوب بمختلف انواعه حوالي 67 % من اجمالي الاراضي .

ان الاعتماد والاعتناء بهذا القطاع وتوفير ما يلزمه من رؤوس اموال وتجهيز كفيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص المحاصيل الاستراتيجية وهذا باتباع سياسة زراعية رشيدة .

اما القطاع العام فان الاصلاحات الزراعية التي مر بها فانها لم تعطى النتائج المرجوة والمرتقبة .

ان نظام التسيير الذاتي الذي جاء نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية معينة جعلت الدولة تتدخل لحماية الاراضي الزراعية الموروثة على العهد الاستعماري من الرأسمالية الزراعية الناشئة وفي اطار اديلوجي معين تم انشاء قوى عمالية تسهر على تسيير المزارع ذاتيا .

ان سن مثل هذا القانون جعل الفلاح الزراعي كالعامل الصناعي يتقاضى اجرا مهما كانت النتائج للمزرعة وهذا ما جعل مديونية المزارع تتضخم وتزداد سنة بعد اخرى رغم قلة الانتاج وتراجعه احيانا .

ان استمرار هذا النمط التسييري بالقطاع الفلاحي عرضه الى تقلبات وازمات حادة اثرت سلبا على الانتاج .

ان الهيكل التسييري في العشرية الاولى شهد غياب تام للاطارات الكفأة والمؤهلة لتسييره حيث كان يعتمد على خبرة الفلاحين كما انه تم خلق اجهزة ادارية تساهم في عملية المراقبة والتسيير لا تروي بدا من وجودها وحتى انها وان وجدت لا تعمل في الاطار المحدد لها .

ان انحراف هذه الهيئات على مستوى المزارع في اطار العمل الخاص بها جعلها تدخل في صراعات هامشية فيما بينها كان يحدث تصادم وسوء تفاهم بين الرئيس المنتخب من جهة والمدير المعين من جهة ثانية او بين لجنة التسيير و مجلس العمال مما يعرض المزرعة الى المشاكل ثانوية هي في غنى عنها لو تم العمل على توفير الاطار الكفؤ . ان التعسف في استعمال السلطة من طرف بعض المسيرين جعل المزارع تعاني مشاكل بيروقراطية لا مبرر لوجودها كما انه نتيجة هذا التنظيم تم خلق روح التملك والحيازة المطلقة لدى بعض المسؤولين بحيث يستعمل وسائل المزرعة لصالحه الخاص كان يربي بعض المواشي او استعمال سيارات المزرعة رغم علمه انه يتنافى مع القانون العام للتنظيم الخاص بالمزارع المسيرة ذاتيا .

ان هـذا التنظيم لـم يكـن في حقيقـة الامـر الا وسيـلة وقـائيـة من خزصصة الموروث الاستعماري ولم يكـن تنظيمـا هيكليـا او بنيـويا للقطاع الزراعـي لانـة جاء فـي شكـل قوانيـن اداريـة لم يـؤخـذ فيهـا بعين الاعتبـار الطبقـة المقصـودة من الاصلاح اي الفلاحيـن وكذا العامـل الزراعـي الذي يقطـن الريف والا كيف تفسـر عمليـة الهجـرة الكبيـرة التي يعـرفها الريف الجـزائري عقـب الاستقـلال نحـو المدن .

ان ضعف القطاع المسيـر ذاتيا يرجـع اساسا الى ضعـف الهيكـل التسيري والقوانيـن المنظمـة للوحـدة الزراعيـة المسيـرة ذاتـيا .

(7 9)جـدول يوضح تطور العجز المالي فـي القطاع المسيـر ذاتيـا
الوحـدة :مليـون د ج

السنـوات	77_75	80 _78	83_ 84	85_ 86
العجـز السنـوي	478	1018	2085	1321
الوحدات الخاسـة	1482	1482	2667	2386
نسبتها الكليـة	12	80	83	69

Les Cahies Dereformes OP CIT P 39

ان من خـلال معطيات الجدول يلاحظ العجـز السنـوي وكـذا نسبـة الوحـدات الزراعيه الخاسة للقطاع المسير ذاتيا حيث قدرت نسبة الوحـدات اثناء المـدة 75_86 حـوالي 75 %مـن اجمـالي الوحدات حتى في احسـن الاحـوال لاينخفـض المعـدل العام على 60 %لعدد المزارع الخاسـة " . . اما الوحدات الانتاجية التي حققت ارباح فانهـا لاتمثـل سـوى الثلـث من اجمـالي الوحـدات المسيرة ذاتيا وقـد اصبحت خـلال نفـس المرحـلة بالثبـات لنسبـة الارباح وقيمتها الاجمالية لتصل الى 150م د ج سنويا ، وبعد سنة 1980 ونتيجـة تحـرر الاسـعـار ارتفعـت ارباح الوحدات بعض الشيء لتصل الـى 848 مليـون دينار جـزائري. . ."(1) .

1- Les Cahies De Reformes OP CIT P 38

ان ضعف القطاع المسير ذاتيا جعل الدولة تتدخل مرة اخرى لتنظيم الهيكل الزراعي وذلك بخلق قطاع عام اكثر قوة تابع لهما تسيره وفق نظام تخطيطي يمكنها من التدخل في العملية الزراعية والمناورة لان تدخلها من قبل كان ضعيف ومحدود ان خلق هذا القطاع يجعلها تؤثر في النشاط الاقتصادي وهذا لاجل التحكم في ميكانيزمات السوق الفلاحية وخلق وحصر حيوية التحرك للقطاع الخاص فتمخض عنها ايجاد قطاع الثورة الزراعية تحت تسيره هيئات مركزية تمكن الدولة من توجيه السياسة العامة للقطاع ان ايجاد قطاع ثالث في اطار التنظيم الهيكلي للقطاع الزراعي يعطي صورة حقيقية لضعف التنظيمات السابقة .

ان المتتبع لمراحل الثورة الزراعية وكذا دراسة احد اهدافها النظرية التي جاءت بها نجد انها الهيكل التنظيمي الاكثر ملائمتا لدفع حركة الانتاج والتطور المنتظر للقطاع الزراعي ولكن دراسة الواقع الذي افرزته هذه العملية يعطي صورة مغايرة ومخالفة جدا لها دائما حيث لا تعتبر هذه الاخيرة الا عبارة عن قوانين فوقية ذات بعد نظري محض جاءت لخلق اجهزة ادارية جديدة تعطل تطور القطاع الفلاحي وايجاد جهات وصية جديدة لتسير القطاع ان هذا الجهاز الذي افرزه هذا التنظيم جعل الفلاح يعيش تعقيدات ادارية كثيرة اثرت سلبا على تراجع القطاع من قبل المسيرين الذين لا علاقة لهم بالفلاحة ولا يحملون حتي كفاءات مهنية تؤهلهم لتسيير القطاع .

ان عملية تاميم وتطبيق قوانين الثورة الزراعية شهدت عدة تجاوزات ادارية وسوء التطبيق من طرف الساهرين على تنفيذها ". . ان خلال المرحلة الثانية من تطبيق الثورة الزراعية جزء كبير من الاراضي المؤممة لم توجه الى الصندوق الوطني للثورة الزراعية وهذا راجع الى عدة اسباب منها ضعف عمليات التحقيق حول الشخص المراد تاميم اراضية وكذا المجاملات البيروقراطية من طرف السلطات المحلية لبعض كبار الفلاحين . . ان بعض المعفيين عادوا الى قراهم واراضيهم خلال عملية التحقيق وهذا لكي يتم تسجيلهم كمشتغلين مباشرين للارض . . . . كما قامت بعض العائلات الكبيرة بتوزيع الاراضي على افراد العائلية في شكل قطع صغيرة . . ."

.. كل هذه العمليات تمت بمسلم مباشر او غير مباشر للسلطات المحلية "(1)

ان الاصلاحات الاخيرة في اطار المستثمرات الفلاحية جعلت القطاع الفلاحي يتنفس بعض الشئ وهذا لانه اعتمد سياسة الارض لمن يخدمها كشعار حقيقي وميداني وعملي بحيث يتم انشاء تعاونيات فلاحية تظم ثلاثة اعضاء مساهمين او اكثر لاجل عملية التكوين .

وقد تم اعتماد البعد التنظيمي والعلمي الجيد بحيث عملت على اسهام المهندسين الزراعيين في هذه المستثمرات ويبقى المشكل الرئيسي الذي تعانيه هذه المستثمرات هو المهندسين والتقنيين لانهم في نظر الفلاح لا يحملون كفاءات علمية عالية ومنه تنشأ اشكالية الثقة بين الفلاح والمهندس وبالتالي يصبح الفلاح يعتمد على خبرته دون الرجوع الخبير مما يعرضه الى البطالة ومنه يصبح مطالب بالجهد العظلي كباقي المساهمين .

كما يشكل الفراغ القانوني والتنظيمي الذي تركته النصوص العامة للمستثمرات حجرة عثرة في طريق تطورها مثلا في حالة انقضاء عقد الشركة لمن تعود ملكية الوسائل ؟

ان التنظيم الزراعي بالجزائر له دور كبير في تفاقم الازمة الغذائية نتيجة تذبذب الانتاج وهذا يرجع الى السياسة التنظيرية الادارية المنتشا والتي جاءت لتقبيت اتجاه اديولوجي معين على حساب الاقتصاد الوطني وتهميش القطاع الفلاحي في مسار استراتيجية التنمية والقطاع الخاص بصورة خاصة .

1 2 تعقد الجهاز التمويلي للقطاع الفلاحي :

ان الدور الهام الذي يلعبه جهاز التمويل في العمل على تطوير الزراعة اعطى له مكانة خاصة من خلال التنظيم والتخطيط الزراعيين .

ان نجاعة وحسن تسيير هذا الهيكل يعطي تسهيلات كبيرة وتوفير ظروف جيدة لانطلاق القطاع الفلاحي بصورة تمكن من احداث تغيرات جذرية بهذا الاخير .

ان الملاحظة العامة حول جهاز التمويل هو احتكاره من طرف الدولة مما اعطى سلطة بيروقراطية مستغلة لصالح اطراف وجهات وافراد معينين .

ان التناقضات الادارية والتنظيمية التي ما فتئت يقع فيها هذا الجهاز من مرحلة لاخرى امتازت بالمركزية الشديدة الحذرة في السنوات الاولى من تكوينه الى اقل شدة في المراحل اللاحقة التي عمل لامركزي في السنوات الاخيرة "

1- KHELIF ALI ZAZOU OP CIT P119

وقد تميز العمل التمويلي للقطاع الفلاحي لمراحل متميزة وكثيرة تخللت كل مرحلة بتغيرات وتحولات هيكلية في الجهاز المالي .

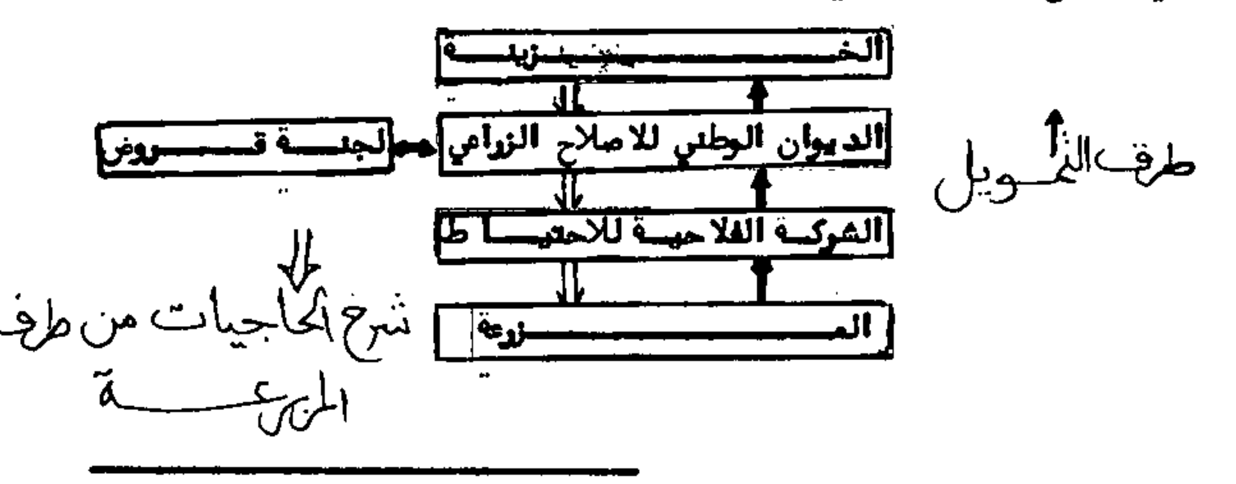
1-2-1- اسناد مهمة التمويل للديوان الوطني للاصلاح الزراعي :

وقد اتسمت هذه المرحلة بعد مبادرات للاصلاح الهيكل التمويلي للقطاع الفلاحي سواء العام او الخاص وذلك من اجل توفير كل الشروط للانطلاق الفعلي والحقيقي خاصة بعد رحيل المعمرين وتركهم للفراغ التقني والبشري فقد تم ادخال عدة تغيرات وتحولات لهذا الجهاز.

حيث تم في السنة الاولى من الاستقلال تمويل القطاع من طرف الخزينة العامة ومباشرة بعد ذلك تم استناد هذه المهمة الى الديون الوطني للاصلاح الزراعي الذي اصبح يقوم بجميع العطيات ولكن بصورة مركزية جدا " ان مسؤولية التمويل للمستغلات الفلاحية وجهت نحو قنوات بيروقراطية تمثل الديوان على المستوى الجهوي او المحلي وتتمثل خصوصا في الشركات الفلاحية للاحتياط . . . ."(1).

ان هذه الشركات تعتبر كنقطة وصل بين المزارعين المستثمرين والديوان الوطني وقد تميزت هذه الفترة بطول قنوات التمويل مما ادى الى خلق جهاز اداري يمر عليه طلب التمويل مما ادى الى ضياع الكثير من الوقت وتاخر وصول القروض وامداد المزارع بالمال في الوقت المناسب وفق الشكل التالي :

الذي يوضح المستويات التي يمر بها طلب التمويل



1- H. TOULAIT OP CIT P 390

ان لجنة القروض مكلفة بدراسة الطلبات المقدمة وتقيم الغلاف المالي اللازم لكل ثلاثة اشهر ويرأس هذه اللجنة رئيس الديوان محاط ببعض الممثلين لوزارة الفلاحة ، وزارة المالية ، البنك المركزي ، الشركة الفلاحية للاحتياط .

وفي سنة 1966 تم بعث البنك الوطني الجزائري واسندت اليه مهمة التمويل ولكن هذا لم ياتي بجديد بحيث بقيت نفس المشاكل الا ان الشئ الوحيد الملاحظ هو اقحام القطاع الخاص بالعمليات التمويلية وتخصيصه لجزء من الغلاف المالي الموجه الى القطاع الفلاحي " بهذلك اظن البنك الوطني الجزائري انه عبارة من بنك يقوم بتمويل القطاع الفلاحي بشكل عام بمافيه القطاع الخاص ...."(1)

وذلك لكي تستطيع الدولة مراقبة وتطوير اتساع مجالات القطاع الخاص اذا لم تكن وسيلة تمويلية بقدر ما هي وسيلة مراقبة .

(96) جدول يوضح تطور القرض الفلاحي قبل اصلاحات 1975

الوحدة : مليون د ج

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة القطاع الخاص
1967	977,4	60	5,7
1968	867,0	60	6,4
1969	1255,4	70	5,2
1970	1177,6	61	4,9
1971	1318,5	30	2,2
1972	1512,5	58	3,6
1973	1557,7	45	2,7
1974	1680,6	—	—
1975	1600,9	—	—

S. BEDRANI OP CIT 209

(1)— M . TOULAIT OP CIT P394

ان المنحنى العام للنسب العامة للقطاع الخاص تتجه نحو الاسفل وهذا للحد من اتساعه من جهة والتحكم فيه بصورة تسمح للدولة توجيهه من جهة ثانية وبالمقابل عملت على تطوير القطاع العام وهذا واضح من خلال القروض الموجهة لكل قطاع ان هذه النسب الضئيلة من القرض الموجهة للخواص لا يمكن ان تكون لتطوير وسائل الانتاج او ادخال انواع جديدة بقدر ما توجه الى الاستغلال المباشر وتذهب في شكل اجور اليد العاملة او الآلات المكترات في عمليات البذر والحصاد

ان هذه السياسة عمقت الهوة في هيكل القطاع الزراعي وخاصه بعد ظهور قطاع الثورة الزراعية اين حرم الخواص من القروض وذلك لاجل انجاح القطاع العام الحديث النشأة فوجهت الدولة كل الامكانيات المالية لتدعيمه لخدمة اتجاه ايديولوجي معين على حساب الاقتصاد الوطني ان اصلاحات ما قبل 1975 والتي تعتبر نقلة نوعية في تمويل القطاع الزراعي كانت تهدف الى تلبية الحاجيات المالية للمزارع .

ان تحديد الغلاف المالي الخاص بالقروض يتم عبر التفاوض بين وزارتي الفلاحة والمالية حيث ترى الاولى ان الغلاف يكون على اساس البرمجة الموضوعة والمدروسة من قبل المزارع وبالتالي تعطى فرصة اكبر لانجاح المخططات وبلوغ النتائج المطلوبه اما وزارة المالية فانها تعمل على تقليل الغلاف المالي الى ادنى حد ممكن وهذا لتفادي التبذير والاهمال وتركز اعطاء القروض على اساس معدل استهلاك القروض للموسم السابق مع العلم ان معدل الاستهلاك ضعيف مما يزيد من تازم وتعقد الوضعية وتتم في هذا الاطار تحديد الاجراءات التنفيذية على اساس المحاور الاساسيه لوضع مخطط التمويل للمزارع .

المحور الاول : يقوم انطلاقا من المخططات المزرعيه التي تقوم بها المزارع بناء على الكفاءات الزراعيه التى تحدد من طرف وزاره الفلاحه .

المحور الثاني : يقوم على اساس الاهداف المادية التي تحدد من طرف وزارة المالية .

ان هذه الطريقة تقوم على اساس ادارى بحت لا علاقة له بالعمل الميداني الزراعي كما ان هذه الطريقة تاخذ الصبغة

ان طريقة التعامل مع البنك اعطى صلاحيات اهذا الاخير بالخصم المباشر من حساب المزارع الموجودة لديه بعد كل عملية ايراد متحصل عليها هذا مما اثر سلبا وضعف جانب التمويل الذاتي .

ان تعقد الجهاز التمويلي في هذه المرحلة اثر بصورة كبيرة على الانتاج الفلاحي خاصة لدى القطاع الخاص حيث ان اى تاخير في التمويل ومايلزم العمل الزراعي سواء كان حرثا او بذرا او جني الثمار فانه يعرضه لخسائر كبيرة ان هذا التاخر في اتخاذ القرار وصدار امر بالتمويل يضع المزارع امام وضع خطير كما ان المركزية الادارية في اصدار القرارلا تسمح للمسير المتواجد بالعاصمة باقتناء ودراسة والاطلاع على المعلومات والمعطيات الحقيقية والصحيحة للمزرعه وهذا نتيجة التحويلات والتعديلات التي تدخلها الجهات الوسيطة بين المزرعة والمركزية .

1 2 2 اصلاحات سنة 1975 :

انه بناء على الاتفاق الذى حدث بين وزارتي الفلاحة والمالية تم منح فترة جديدة واسناد مهمة تمويل القطاع الفلاحي الى البنك الوطني الجزائري وقد تم توضيح معاني التمويل وتحديد تدخل البنك الذي يكون وفق سياسة محددة وثابتة .

كما يتم اسهام المستثمرات الفلاحية في اتخاذ القرار كالزام البنك بالتمويل حال ما يتخذ قرار الاستثمار كما تم في هذا الاطار وضع معدلات فائدة حول القروض المسلمة وهذا حسب المدى حيث تصل الى 04 %بالنسبة للقروض القصيرة المدى ،3،5%بالنسبة للمتوسطة وطويلة المدى وقد تم في هذا المجال اتخاذ اجراءات لضمان سيرورة تمويل البنك الفلاحي .

- انه في حالة النتائج السلبية لبعض المستثمرات تكون عملية الدفع والتعويض تتعهد بها الدولة اى الخزينة العامة .

- كما تم انشاء لجنة لحل النزاعات التى تنشأ بين البنك والمستثمرات .

- رفع راس المال للصندوق الذي يتراوح بين 2000و10000د ج قابل للتجديد والتمويل من البنك في كل الاوقات ويكفي لذلك تقديم اثبات بسيط يدل على انفاق جزء منه .

- كما اصبحت عملية تحويل رؤس الاموال معكسة بين المستثمرات لكنها لم تدم طويلا حيث تم ايقافها خلال اجراءات سنة 1976 .

ان التقسيم الاداري لسنة 1974 اثر بعض الشئ على اتخاذ القرار وهذا لاختلاف الآراء السياسية ووجهات النظر الاقتصادية حول بعض النقاط في تسيير وتمويل القطاع الفلاحي ولكن تغلب القرار السياسي امام الاقتصادي عرض عملية التقدير بين البنك المركزي واللجان الولائية الى فروقات شاسعة للمبالغ والاغلفة المالية .

(99) جدول يوضح الفرق بين التقديرات لموسم 75ـ1976
الوحدة مليون د . ج

التقديرات	النفقات المقدرة	الايرادات المقدرة	الفرق المتوقع
تقديرات البنك	31,2	25,0	خسارة 6,2 -
تقديرات اللجان الولائية	28,0	32,3	ربحية 4,3 +
الفرد استنادا للبنك	3,2	7,3	الفرق 4,5 -

رابح زبيري مصدر سبق ذكره ص 70

1ـ2ـ3ـ اصلاحات بعد 1980 :

لقد جاءت هذه بموازات مع عملية اعادة الهيكلة وقد تم في هذا الاطار تحديد بعض المفاهيم والعمليات الفلاحية وقد تم التمييز بين نوعين من الاستغلال .

ـ كأن يكون التمويل موجه الى حملات البذر والحصاد ويتم هذا على اساس دراسات تقوم بها المزرعة حيث يقدر الانتاج بطريقة حرة بناء على معطيات ومعلومات خاصة بكل مزرعة ثم يتم تسليمها للبنك اين يقوم هو بدوره بتمحيصها والتاكد من صحة المعلومات الواردة اليه حول مساحة المزرعة والمردودية والانتاج اليد العاملة وهذا من طريق وكالات البنك واستنادا الى دراسات هذه الاخيرة تقوم مديرية تمويل الفلاحة لدراسة مالية لوضعية المزرعة مقارنة الايرادات والنفقات خلال الحملة ،فاذا كانت نتيجة الدراسة سالبة اى ان النفقات اكثر من الايرادات تنصح المديرية المزرعة باعادة التقيم

الدراسة وذلك بتقليل التكاليف والعمل على الاستخدام الامثل للوسائل المتاحة ثم تبدا المزرعة بسحب القرض لتمويل الحملة مع تقديم توضيح ومعلومات دقيقة لكل مرحلة تقوم بها في هذا الاتجاه الى الوكالة وهذا لاعداد مخطط شامل ونهائي للمزرعة .

- التمويل على السلفات بالعوائد :

حيث يوجه هذا النوع من القروض الى تغطية تكاليف اليد العاملة ويتم تحديد الغلاف المالي على اساس الربح المتوقع للعائد ويكون كما يلي

بالنسبة للمزارع التى يتوقع تحقيق ربح موجب السلفة تكون اكثر من 50 % من النتيجة الصافية للاستغلال .

بالنسبة للمزارع التي لا تظهر النتيجه الصافية لها الحق في السلفة واذا رغبت في الحصول عليها يكون مبلغها مساويا لـ60 % من متوسط النتائج الصافية للحملات السابقة الاربعة .

ولكن ما يؤخذ على هذه العملية هو طول المده الخاصة بطلب التمويل بالاضافه الى الاعداد الهائلة من الملفات يتطلب مدة طويلة لدراستها والرد عليها بشكل نهائي .

ان اهمال جانب التمويل الذاتي للمزارع التي نتيجتها لدى البنك موجبة يلاحظ انها تتجه الى التمويل الخارجي وهذا لغموض الحصيلة المالية الخاصة بها لدى البنك لانه يقوم بعملية الاقتطاع المباشر بعد انتهاء كل موسم فلاحي :

كما تم عن طريق هذه الوكالات خلق جهاز بيروقراطي يعطل عملية التمويل وهذا لانعدام الكفاءات المختصة في هذا المجال وان وجدت فهي قليلة جدا .

نتيجة الاثار السلبية المترتبة على طرق واجراءات التمويل السابقة تم سنة 1982 انشاء اول بنك زراعي مختص وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

ان انشاء هذا البنك اعطى الادراك الحقيقي للسلطات العمومية بضرورة ايجاد هيكل خاص ومتميز يقوم بالسهر على تمويل القطاع الفلاحي ولذلك جاءت هذه المنهجية الجديدة في التمويل .

تعمل هذه المؤسسة المالية على توسيع شبكة الوكالات التابعة لها في منح القروض وبالتالي تقريبها اكثر من الفلاح كما تقوم على متابعة القروض وذلك من خلال التقييم الدقيق للاحتياجات المالية وبالتالي التحكم في تخطيط الانتاج مما يحقق توازن مالي حقيقي على مستوى المزارع كما يعمل على التحليل الموضوعي للنتائج الزراعية المحصل عليها وذلك بالمتابعة التقنية قصد تحقيق مخططات الانتاج .

وبمقتضى قانون رقم 82 ـ 87 الصادر بتاريخ 14افريل 1987 انشاء صندوق الضمان الفلاحي الذي يهدف الى تخفيف اعباء البنك من جهة ومساعدة المنتجين الزراعية من جهة ثانية وقد اخذ هذا الصندوق على عاتقه ضمان قروض الاستثمارات وقروض الموسم الزراعي كلما عجز المزارعون على دفع الديون كما تعطي لهذه الطريقة وكالات البنك الفلاحي الحرية الكاملة في منح القروض للمستثمرات الفلاحية العاجزة دون تدخل اجهزت بيروقراطية وفي هذه المرحلة تم فتح المجال امام القطاع الخاص لكي يستعيد مكانته الحقيقية في مجال التنمية الوطنية وبالتالي حصل على عدة تسهيلات في مجال القروض والتمويل .

(10.0) جدول يوضح تطور المستفيدين من الخواص من عملية القروض

الموسم	عدد المستفيدين	الرقم القياسي
1983/1982	9200	100
1984/1983	12370	134
1985/1984	36360	395
1986/1985	27000	293

مجله احداث اقتصادية العدد رقم 11 . ديسمبر 1986 ص 45

انه من خلال الجدول يلاحظ الزيادات النسبية وتطور عدد المستفيدين الخواص من القروض الممنوحة والتي تذهب خاصة الى تربية الدواجن والابقار والماشية وقد بلغ اقصى حد للرقم القياسي سنة 1984م حيث تضاعف اربع مرات لسنة الاساس .

ان عملية التحرر التي عرفها القطاع الفلاحي بعد الثمانينات وكذا نزع تحديد سقف القروض للخواص اعطى هذا القطاع المكانة الريادية في توفير بعض انواع المنتوجات ذات الطلب المرتفع والمردودية والربحية العالية كالمزروعات السوقية .

1ـ عشوائية تكون نظام الاسعار :

ان العمل على مبدأ تحقيق التوازنات بين التدفقات المالية والتدفقات النقدية اي بين السلع والخدمات والكتلة النقدية المتداولة .

ان الاسعار هي الوسيلة التي تعكس الكلفة الاجتماعية كمقياس للتبادل وتحديد حجم الدخل والناتج وذلك لاسترجاع قيمة النفقات التي صرفت خلال العملية الانتاجية .

كما تعتبر حافز تشجيعي خاصة في حالة تحقيق حصيلة انتاجية موجبة لانها وسيلة مقارنة بين النفقات والايرادات المحصل عليها من خلال تسويق المنتوج .

ان قيمة السلعة تتكون من قيمة الاستهلاك والرواتب واجور العمال لذلك يجب ان يكون السعر للسلعة يغطي تكاليف انتاجها الثابتة والمتغيرة ولكن الجهاز التخطيطي للاسعار بالجزائر خلال عملية وضع السعر يخضع لعدة معطيات ومحددات اجتماعية وسياسة وكذا بعض الاسس النظرية تدخل في تحديد السعر وخاصة الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع وهذا ماجعل تشكيل الاسعار وتحديدها تفشل وهذا لعدة اعتبارات كارتفاع معدلات التضخم المستورد ة وكذا ارتفاع السلع المنتجة محليا مما يطرح مشكلة ارتفاع وعشوائية تكون الاسعار .

وفق قوانيـــن الطلب والعـرض مما يفتح المجـال واسعـا امـام السـوق الموازيـة

1ـ3ـ1ـ النظـام القديـم للاسعـار ماقبـل 1975 :

ان هـذا النظام هـو عبـارة عـن مزيج من عـدة انواع للاسعـار والتي تختلـف من نـوع الـى اخـر من حيـث التشكيـل او حتـى القوانيـن الاقتصاديـة التي تخضـع لها فمنهـا من يخضـع لقوى العرض والطلـب ومنهـا من يخضـع لقوى السـوق المخطـط .

ـ نظـام الاسعـار الثابتـة : وهـذا الاخير يخـص السلـع الاستهـلاكية الظرورية الاستراتيجيـة حيث لا تخضـع الى زيـادات في الاسعار لان لهـا قاعـدة استهلاكيـة واسعـة كالخبز والسكر والزيـت وان كـانت هـناك زيـادات فهـي شكليـة حيـث لم يشهـد الزيـت ارتفـاعا مـدة ستة سنـوات متتاليـة منذ سنـة 1970 .

ـ نظـام الاسعـار المتفـق : وهـذا خاص بالمنتوجـات التي هـي تحت رقابـة وزاره التجاره حيث ان هـذه الاخيـر تحـدد وفـق تكاليـف انتـاج السلـع ان كـانت منتجـة محليا او تكاليف استراد ها وهي ذات الاستهلاك المحدود كالسلـع الكماليـــة .

ـ نظام تحـديد مؤشرات الربحية : يعبر عـن هـذه الاخيـرة نسبـة سعـر الشـراء للسلـع المستورده مقارنـة مـع نفـس السلـع المنتجـة محليـا وهـذا لحماية الانتاج الوطنـي وتكـون الهـوامش الربحيـة ضعيفـة وهـذا لاعطـاء السلـع الوطنيـة امكانيـة المنافسـة وهذا نظـام خـاص بالسلـع المستورده .

ـ نظـام الاسعـار المحصـورة : هـذا النوع من الاسعـار اداري بحـت بحيـث يتـم تحـديد طرفـي المجـال للسعـر على ان لا يتجـاوز حـد معيـن ولا ينقـص عليـه .

ـ نظـام الاسعـار الحـرة : هـذا النـوع مـن الاسعـار تتحكـم فيـه قـوى العـرض والطلـب وبالتالـي ميكانزمـات السـوق .

ان هـذه الفتـرة غلـب عليهـا قـوى العـرض والطلـب وبالتالـي الاسعار الحـره مما اثـر علـى اصحـاب الدخـول المنخفـض .

1-3-2- البيئة نظام الاسعار المخططة : 75- 1982 .

ان النقائص والعيوب التي ظهرت في الانظمة القديمة عمدت الدولة الى تخطيط الاسعار بصورة تسمح لها بالتحكم في اليات السوق بحيث يحقق اقصى اشباع وكانت تتركز الى مبدأ مراقبة تشكل الاسعار من طرف السلطات العامة وهذا لحماية القدرة الشرائية للمواطن كما يعتبر اداة من ادوات السياسة الاقتصادية لحماية المنتوجات الوطنية من المنافسة الاجنبية وقد تم في هذا الاطار الاحتفاظ ببعض الانواع السابقة كنظام الاسعار الثابتة وتم استحداث انواع جديدة .

- نظام الاسعار المستقرة : ويخص هذا الاخير السلع الوسيطية التي تدخل في كلفة الاستثمارات لتعمل على تحقيق البرامج المخططة وحمايتها من التضخم والتقلبات النقدية .

- نظام الاسعار المدعمة ويتم تحديدها خارج سعر التكلفة الحقيقية للسلعة حيث تتحمل الدولة جزء من اعباء التكاليف وهذا خاصة لبعض السلع ذات الاستعمال الواسع للقطاع الزراعي .

- نظام اسعار المراقبة : يضم هذا الاخير كل انواع السلع التي هي خارج نطاق النظامين السابقين وتطبق به المقاييس لتثبيت ومراقبة الاسعار .

* تحديد الهوامش الربحية المقيمة على اساس تكلفة التوزيع لان هنا جزء من السلع الموزعة تتم عبر قنوات خاصة تختلف تكلفتها على تلك التي تتم في ايطار قنوات توزيع الدولة .

* تخطيط الاسعار الزراعية الخاصة جاءت نتيجة اقتراحات قدمت من طرف عدة وزارات منها الفلاحة ، التخطيط ، المالية وهذه الاسعار تحدد على اساس الفصول والدورات الزراعية للمحصول ويتم تحديدها من خلال تفاوض الوسيط والمزارع هذا مادعم الانتاج واعطى الاستقرار لبعض المنتوجات الزراعية خاصة الضرورية .

1 3 3 اليه نظام الاسعار بعد سنة 1982

انة بعد اعاده الهيكلة تم تحرير الاسعار بصورة تلقائية بحيث اصبحت قوى العرض والطلب هى التى تحدد السعر .

وخلاصة القول ان الاسعار قد امتازت بمرحلتين اساسيتين لتحديد اسعار المنتجات الزراعية .

المرحلة الاولى :

ما قبل سنه 1974 تجميد كلي للاسعار الخاصة بقوه العمل وهذا لتفادى ارتفاع تكاليف الانتاج مما يسمح بتحقيق فائض لاقتناء المواد الضروريه واللازمة للعملية الانتاجية .

المرحلة الثانية :

بعد سنة 1974 تم تجميد الاسعار الخدمية وبالتالى تثبيت معدلات التضخم وهذا ما ساهم فى تطور محسوس لاقتناء العتاد الفلاحى والمواد الوسيطية كما عمل على محاربه السوق الموازية بل ان هناك بعض المنتوجات بيعت باقل من سعر الانتاج لحماية صغار الفلاحين وبعد سنه 1980 فتح المجال للسوق الحره و ميكانيزمات لتحديد الاسعار وفق قوانين العرض والطلب .

ان آليه تكوين الاسعار بالجزائر الخاصه بالقطاع الفلاحي ادت احيانا كثيره الى تعريض الفلاحين الى خسائر كبيره وهذا لاعتماد الانتاج على الظروف المناخية من كميه الامطار المتساقطة وكذا تحديد اسعارها الحقيقيه ان تحرير الاسعار للمنتجات الفلاحية يجعل الطبقة العمالية وهي الاوسع والتي تساهم بقسط كبير في خلق فائض القيمة يحرم من بعض المحاصيل الفلاحيه التي تدخل في اطار اعاده تجديد قوه العمل بل توجه هذه المحاصيل الى طبقات اتكاليه تقوم باعمال اداريه محظة .

1 . 4 التطور السلبي للاستثمارات الفلاحية

استفاد القطاع الفلاحي على غرار جميع القطاعات الاخرى بحصص مالية
خلال كل المخططات وهذا لدفعه نحو التطور وتلبية الحاجيات الوطنيه
ان التطعيم المتتالي لهذا القطاع بجرعات مالية تسمح له بالحركة و
السير في الاطار العام للاستراتيجية الوطنية .
ان اجماع اغلب الاقتصاديين ان توفر راس المال يسهل السير الحسن
لدواليب الاقتصاد ويساهم في تنمية ودفع المؤثرات الاخرى كقوة العمل
ووسائل الانتاج لانه هو المصدر الرئيسي للتراكم مما يعطي فائض
في الدخل وبالتالي اعاده الاستثمارات من جديد .
ان تطوير ورفع الغلاف المالي الموجه للفلاحة من شانه ان يرفع المستوى
المعيشي لسكان الارياف ويحد من معدلات الهجرة الريفيه المرتفعة نحو
المدن مما يعرض القطاع الى الاهمال وبالتالي تراجع الانتاج وضعفه .
ان السير الحسن والتوزيع الجيد للنفقات التي تصرف من اجل العتاد
الفلاحي وتطوير قنوات الري والصرف للمياه وكذا الاصلاح الزراعي وتدعيم
البحث العلمي في هذا المجال لرفع المردوديه والانتاجيه العامة للاراضي .
ان الاستفادات الماليه للقطاع في الاطار العام لخطة التنميه يعكس الوجه
الحقيقي لقدره الفلاحة على استيعاب واستهلاك الاغلفة الماليه المخصصة لها
اكدت الدراسات الخاصه بتوزيع الاستثمارات والاعتمادات الزراعيه
مقارنه مع الصناعه لا وجود لمجال المقارنه بحيث ما يوجه للصناعه
يعادل مرات عديده تلك التي توجه للقطاع الفلاحي وهذا لتدعيم التوجه
العام لاستراتيجيه الصناعات المصنعة وهذا لخلق قاعده صناعية ضخمة تكون
المحرك الرئيسي لدواليب الاقتصاد وايجاد قمم انتاجية توجه المحاور الكبرى
للاقتصاد الوطني وفق مبادئ التخطيط لتحقيق العداله الاجتماعيه .

(10 ؟ جـدول تطـور الاعتمـادات الفلاحـيـه

القطاع / المخطط	المخطط الثلاثي[1]	الرباعي الاول[1]	الرباعي الثاني[1]	الخماسي الاول[1]	الخماسي الثاني[2]
الفلاحـة	2,4	04	12	24	79
اجمـالي الاستثمارات	9,3	27,7	110,2	400,6	550
نسبـة الفلاحـة	26	14	11	5,7	14

1-O.N.S Statistiques N°2 OP CIT P 52

2- A. IBRAHIMI OP CIT P 451

ان الزيادة الحـاصلـه فى اجمـالى نصيـب القطـاع الفلاحـى جـاء لتوفيـرالامكانيات المـادية والبشـريـة لهـذا القطـاع الحيـوى فـى اطـار الخـطة الاجمـاليـة .
رغـم هـذا يلاحظ أن الاهميـة النسبيـه للفلاحـة الى اجمـلى الأستثمـارات فـى تراجـع مستمـر حيث سجـل انخفـاض يقـدر حتى نهـاية المخطط الخمـاسي الاول بحـوالى 78 % عما كان عليه فـى بدايـه الثلاثـى ثـم لترتفـع بعـض الشـى فى بدايه الخمـاسي الثـاني وهـذا لاحسـاس الجهـات الوصيـة بالخطـر الذى يهـدد البلاد فى امنهـا الغذائـى بزيادة تقـدر بـ 8،7 % عمّا كانت عليه فى المخطط السـابق .

ان الانخفـاض المتواصـل للاهمية النسبية للزراعه تدل على عملية التهميش وعدم الاهتمام بـه دون النظر الى النتائج المستقبليـة آلتى تمكّـن ان تـوقع الاقتصـاد الوطنـى فى يـد الشركـات الاحتكـاريـة .

ان هـدف المخططـات الانمـائية واستراتيجيـه التنميـه هو احـداث قـاعدة صناعية ضخمـه تستجيـب لحاجيـات هذا القطاع وبـاقى القطـاعـات الاخـرى ورغـم الفشل الذى عرفته هـذه السياسة عقب نهايـه المخططـات الاولى (الثلاثى والرباعيين) مـازال الانخفـاض للاهميـة النسبيـة للقطـاع الفلاحـى دون مبررات اقتصـاديـة انـه حتـى بعـد اعـادة الهيكلـة بلغت الاستثمـارات 7،5 % وهـذه لاجـل تصحيح

الاختلالات الهيكليه التي نتجت عن تطبيق المخططات السابقة ان الاهمال المتواصل واللامبالات التي يعاني القطاع تضع البلاد في منعرج خطيـر خاصة بعد الفشل الذي عرفته الاستراتيجية الصناعات المصنعة في احداث دفعة ثانيه للهياكل التحتية للاقتصاد الوطني بعد سنة 1980 .

انه يجب على الجهات المعنية اعادة النظر في السياسة الاقتصادية المتبعه في البلاد بحيث ان هذه القاعدة الصناعيه قد زادت من التبعية الى الخارج وذلك لما تتطلبه من صيانة مستمرة وقطع غيار ومهندسين مدربين ، ومختصين في هذه الميادين .

انه يجب اعتماد سياسة اقتصادية ذات ميكانيزمات دفع محلية وبوسائل وطرق وطنيه حتى وان كانت تقليدية على ان نقوم باستيراد سياسات ذات قوى بميكنيزمات تجد اساسها في السوق الخارجيه وعليه نصبح نعاني شبه تبعيه كليه ونشكل سوق استهلاكيه لكل ما هو متقادم وغير مرغوب فيه لدى الدول المصنعه .

ان الجدول السابق يوضح ما مدى تطور نسبة القطاع الفلاحي الى اجمالي الاستثمارات الكلية للاقتصاد الوطني .

النسب العامة تدل على ان الاعتمادات الموجهة للفلاحه في تراجع مستمر وهذا مقارنة مع النسبة الحاصله في حجم الاستثمارات الكلية .

هذا ما اثر سلبا على القطاع في الاطار العام لاستراتيجية التنمية رغم ما خصت به الزراعة في المخطط الخماسي الثاني يعادل الاستثمارات الكلية للمخططين الرباعي الاول والثلاثي عدة مرات ان التطور الذي يعرفه الغلاف المالي حيث تضاعف عدة مرات اين بلغ حوالي 33 مرة بالنسبة للمخطط الخماسي الاخير وقدرت الزيادة بحوالي 76،6 مليار دج لكن التطور السلبي للنسب العامة لا يفسر الا حقيقة واحدة هي ان درجة اهتمام السلطة بالقطاع في تراجع وتهميش مستمرين .

1.4.1 تحليل الاستثمارات الزراعية : ان عملية التحليل تمكن من معرفة اين تنصب الاغلفة المالية كما توضح السياسة العامة للقطاع هل هي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي ؟ ! وتهدف الى مكننته ؟ اولاجل تطوير محاصيل للتصدير

وهـذا من خلال قراءة الحصص المالية التى توجه لكـل فرع حيث شهدت هذه الحصص اختلافات كبيرة حسب آلا ولويات الموضـوعـة انطلاقا من الثلاثي الى المخطط الخماسـي الاخيـر وهذاً وفق تغيرات السـوق التي تخضع الى معطيات اجتماعيـة واقتصادية ولذلك نجد اثرهـا المبـاشر على هيكـل الاستثمـارات.

(102)جدول تطور نصيب الفلاحة من الاستثمـارات
الوحـدة : مليار دج

	الثلاثي		الرباعي الاول[1]		الرباعي الثاني[1]		الخماسي الاول[2]		الخماسي الثاني[3]	
	المسموح بها	المحققة	المسموح بها	المحققة	مس	مح	مس	مح	مس	مح
اجمالي الاستثمارات	19,58	9,16	68,56	30,31	314,3	121,2	458,2	344,8	550	400
استثمارات فلاحية	1,87	1,39	5,63	2,94	16,8	5,85	20,8	13,8	79	17
نسبة الفلاحة	9,50	20,5	3,2	8	5,3	4,8	4,5	4	14,3	4,2

1-Ministre De Planification Bilan De La Decenie 67-78 OP CIT P7

2 ــ راجع زبيـري مصدر سبق ذكـره ص 165

3-A-IBRAHIMI OP CIT P451

ان معطيات الجدول السابق توضح ضعف القدره الاستعابيه للقطاع الفلاحي من اجمالي الاعتمادات التي خصت بها عبر المخططات الانمائية والتي مانفكت هذه النسب المحققه تتراجع من مخطط الى اخر حيث بلغت حوالي 100٪ الثلاثي لتنخفض الى حوالي 52٪ في الرباعي الاول لتصل في نهاية المخطط الرباعي الثاني الى 40٪ ثم ارتفعت بعض الشئ في المخطط الخماسي الاول الى 66٪

والسؤال المطروح لماذا تذبذب نسبة التنفيذ وضعف القدرة الاستعابية للقطاع الفلاحي ؟

ان التفسير الوحيد لهذا الضعف يكمن في غياب المواد الاولية والتجهيزات والعتاد الفلاحي من السوق الوطنيه والا كيف نفسر هذا الضعف "لوكانت الصناعه المحليه وفرت ماتحتاجه" من عتاد واسمدة ومواد صحية لتمكنت هذه الاخيره "من استهلاك مايتم تخصيصه لها من اموال .

كما يلعب سوء التقدير وتضخم الاغلفة الماليه دور كبير في عدم قدرة القطاع على الاستجابه لكل الاعتمادات "التي وجهت اليه وهذا نتيجة الدراسات النظريه للهيئات المركزيه لتقدير الحاجات الزراعيه دون اخذ بعين الاعتبار الواقع الفلاحي للمزارع والدراسات القادمه من القاعدة .

كما ان تهميش القطاع الخاص وعدم تدعيمه بقروض استثمارية "جعلت هذه الاغلفة الماليه لاتستهلك كلها رغم قدره هذه الاخيره على توظيف هذه الاموال وامكانية استثمارها في مشاريع زراعيه "لا يوليها القطاع العام اهميه .

ان روح الاتكال وعدم الشعور بالمسؤوليه اتجاه المزارع من طرف المسؤولين عرضها الى الاهمال واللامبالات وقتل روح المبادرة لدى الفلاحين واصبحوا لايعطون اهتماما لتموين المزارع بما تحاجه من مواد "ضروريه .

ان ضعف القاعده الصناعيه وعجزها في تموين السوق الوطنيه ساهم ايضا بقسط كبير في "ضعف القطاع وفشله .

والملاحظ ان القيمه الماليه للاستثمارات الزراعيه المحققة ارتفاع مستمر وهذا يرجع الى اجمالي ماهو مسموح به زيادة على ارتفاع معدلات التضخم

التي ادت بالضرورة الى ارتفاع اسعار المواد الزراعية كما ساهمت كتلة الاجور الزراعية التي تصرف للعمال تطور ملحوظ في امتصاص الغلاف المالي".

1-4-2 ــ مقارنة الاعتمادات الزراعية والصناعية في اطار الاستثمارات الكلية :

ان لنسبة الاعتمادات الموجهة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني توضح اهمية هذه الاخيرة مقارنة مع باقي القطاعات الوطنية وتبين مامدى مساهمة كل قطاع في تنشيط الحركة الاقتصادية .

(103) جدول يوضح تطور نصيب الزراعة والصناعة من اجمالي الاستثمارات .

الوحدة مليار دج

القطاع	الثلاثي	%	الرباعي الاول	%	الرباعي الثاني	%	الخماسي الاول	%	الخماسي الثاني	%
الزراعة	2,4	25,8	4	14,4	12	11	24	5,7	79	14,4
الصناعة	5,6	60	12,4	44,7	48	45,5	154,2	38,4	174,2	31,7
الباقي	1,3	14,2	11,3	40,3	50,2	45,5	222,4	55,9	296,8	54,9
المجموع	9,3	100	27,3	100	110,2	100	400,6	100	550	100

1- Ministre De Planification Bilan De La Décennie 67-78 OP CIT P7

2 ــ وزارة التخطيط تقرير عام للمخطط الخماسي الاول ص 281

3 ــ وزارة التخطيط تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني ص 249

ان التطــور السلبــى للقطاع الزراعــى فى ا طــار استراتيجيــة التنميــة للاقتصــاد
الوطنى لايفسر الابتلك الزيادات التى تعرفــها باقــى القطــاعات على حســابهذا
الاخيــر ان مقــارنــة بسيطــة بين القطــاع الزراعــى و الصنــاعــى توضــح بشكل
كبير الفروقــات والا هتمــامات و الوظــائف المنــاطــة ومد ى تاثيره فى حركة التنمية .
ان التطــور الحــاصل فى القطاع الصناعى من حيــث الغلاف المــالى الموجــه اليه
قدرت نسبة الزيادة خلال العشــريــة الا ولى 78/67 حــوالى 75.7 ٪ مــا يقــابل
42،4 مليــار د ج اي ان نسبــة الزيادة الحــاصلة فى القطــاع الصنــاعــى تعاد ل
اربع (4) مــرات تلك الحاصلة بالفلاحــة وهذا ما يحتى فرص اكبر لخلق اختلالات وعدم
توازن فى قطــاعــات الاقتصــاد الوطنــى .
اما فى العشــرية الثانيــة 90/80 والتى قدرت بها نسبة الزيــادة فى الاستثمــارات
الصنــاعيــة حــوالى 12،9 ٪ مــا يعــادل 20 مليار د ج في حين كانت نسبة الزيادة
المحد ثــة فى القطــاع الزراعــى تقــدر بـ 23،0 ٪ عما كانت عليه بارتفاع يعادل 5،5 م د ج
وهــذا مــا يفســر الاهتمــام الجزئى الذ ى عرفته الزراعة نتيجــة الاختلالات الهيكلية
التى مســت القطــاع الصنــاعى وفشــله فى بلــوغ التوقعــات المرجــوة .
ان اجمــالى ما تم توجيهه للصنــاعــة خلال مسيــرة التخطيط قدر بـ 94،4 مليار د ج
فى حين ما وجــه للفلاحــة لا يتجــاوز 121،4 مليار د ج ما يقابل 13 ٪ من المبلــغ
المــــوجــــه للصنــــاعــــة .
ان التطــور النسبى للقطاعــات الاخرى على حساب الزراعــة يعطــى الصــورة الحقيقية
للاقتصــاد الوطنى وخاصة مقــارنة مع مــا جــاء تحت فقــرة الباقــى والتي تشمــــل
القطاعات الاخرى حيث الزيادات الكبيرة التى عرفتهــا والتى وجهت خصيصا الى الادارة
وقطاع الخدمات تعكس الانطباع بان التضخم الحاصل فى الهياكــل الادارية هــو الذ ى
يعمل على تعطيل خطط التنمية بحيــث لم يقدر الغلا ف المالى لاجمالى هــــذه
القطــاعات في المخطط الثلاثي سوى 1،3 مليارد ج ليصل في نهايــة الرباعي الثانــي
الي 11،3 مليار د ج بزيادة 10 مليــار د ج اى بنسبــة 769 ٪ ثــم لترتفــع فــــي
نهاية المخطط الخماسي الثانــي الي اقصي نسبة من الاستثمــارات تقــابل 54،9 ٪
بزيادة على المخطط السابق بحــوالي 74،4 مليار د ج تقريبا نسبه الزيــادة تعــادل
اجمــالي الاستثمــارات الموجهــة للزراعــة في نفــس المخطط .

وعليه فان التوجه العام في توزيع الاستثمارات يعمل علي تهميش القطاع الفلاحي رغم ضرورة تطويره وتنميته وهذا لتلبية الحاجات الوطنية للبلاد والحفاظ علي القرار السياسي بصورة مستقلة كما يلعب دورا في الحفاظ علي الامن الاجتماعي خوفا من الهزات الاجتماعية التي قد تصيب الشارع لذلك يجب ان تكون هناك قراءة ثانية لاعادة توزيع الاستثمارات ومقدار ما يخص هذا القطاع بحثا علي تطويره من جهة عن طريق رفع الانتاج تفاديا لتفاقم الوضع وتعمق الركود الاقتصادي الذي تعرفه البلاد ان اتخاذ الاساس العلمي كمنهجية جديدة لتجديد القطاع الزراعي ووسيلة ناجحة لتوفير الغذاء وما تحتاجه السوق الوطنية كما يمكن ان تكون حافزا مشجعا لتطوير باقي القطاعات الاخرى عن طريق رفع الطلب للمواد المنتجة من طرف هذه الاخيرة .

1 4 3 فعالية الاستثمارات الفلاحية واثرها في الناتج الاجمالي الخام :

يراد به مدى تاثير الاستثمارات الفلاحية في زيادة او نقصان الناتج الاجمالي الخام ان تحديد العلاقة بين زيادة الاستثمارات في القطاع والتغير الحادث في الناتج الاجمالي وهذا نتيجة تطعيم الاقتصاد الوطني بدفعات مالية لاقامة مشاريع استثمارية هامة وتقوم حساب الفعالية للاستثمارات على الاعتبارات التالية :

ان الاستثمارات لا تؤثر تاثير مباشر في الناتج بل بعد مدة زمنية معينة .

ان عمر الاستثمار الزراعي عموما مستمر لمدة اربع 4 سنوات علي الاقل لكي تدخل مرحلة الانتاج .

المقارنة بين التغير النسبي للناتج الاجمالي والتغير النسبي في الاستثمارات يكون وفق المعادلة :

$$E_n = \frac{\Delta PIB_n / PIB_n}{\Delta IR_{n-4} / IR_{n-4}}$$

حيث ان :

E_n	الفاعلية النسبية للاستثمارات في السنة
ΔPIB_n	التغير في الناتج الاجمالي في السنة
ΔIR_{n-4}	التغير النسبي في الاستثمارات المنفذة بعد 04 سنوات
IR_{n-4}	الاستثمارات المنفذة قبل 04 سنوات
PIB_n	الناتج الاجمالي الخام للسنة

$$E\ 1982 = \frac{\Delta PIB_{1982} / PIB_{1982}}{\Delta IR_{1978} / IR_{1978}}$$

$$= \frac{-146/16107}{298/787}$$

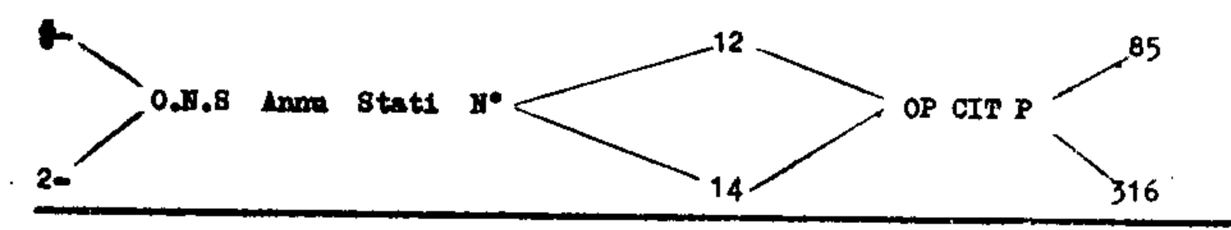
$$= -0{,}02$$

(104) جدول تطور الفاعليه النسبية للاستثمارات فى العشرية الاخيره
الـوحده :مليـون د ج

الفاعليــة الاستثمارية	التغير فى الناتج الاجمالى الخـام	النـاتج الاجمالى الخـام	التغير في الاستثمارات المنفـذة	الاستثمارات المنفـذة	السنة
——	——	5000	— —	636	1 1975
——	300	5300	-64	572	1 1976
——	100	5400	-83	489	1 1977
——	1338	6738	298	787	1 1978
——	4038	§10776	-397	390	1 1979
-1,48	2147	§12923	201	591	1 1980
-1,20	3310	§16253	204	795	1 1981
-0,02	-146	§16107	301	494	1 1982
-0,02	500	§16607	509	1003	1 1983
0,43	2873	§ 1948	376	1379	1 1984
1,15	7990	§27070	159	1538	1 1985
-0,30	6200	*33270	1987	3525	2 1986
0,25	4910	*38180	99	3624	2 1987
E n	ΔP I B	P I B	ΔI R	I R	

1 - رابــح زبيــرى مصـــدر سبـــق ذكــره ص 194

* ABDELHAMID IBRAHIMI OP CIT P 451



من خلال معطيـات الجـدول التي يلاحظ في اغلبيتهـا وخاصـة فى عمـود الفاعليـة الاستثماريـة أين يظهـر اشـارات سالبة مـدة مـراتوهـذا يدّل على ان الجـرعـات الاستثمارية لم تؤثـرفى نمـو الناتج الاجمالى المحـلى وهـذا الاخيـر يقـوم على اساس

ان لا ترابط بين الاستثمارات والناتج الاجمالي الخام وهذا يرجع الي ان العوامل التي تتحكم في الانتاج الزراعي ليست تقنية بقدر ماهي عوامل طبيعية كـكمية الامطار وخصوبة التربة ....

كما تدل الاشارة السالبة ان الناتج المحلي والاستثمارات المنفذة ياخذان اتجاهين متعاكسين .

"ان ضعف الاستثمارات التي لم تسمح بالوصول الي الطاقات القصوى للعمل وكذا الانتاج والمردودية الهكتارية بالنسبة للوحدات الانتاجية هذا يرجع الى ضعف المكننة الزراعية بالجزائر مقارنة ببعض الدول نجد ان نسبة التغطية بالحصان البخاري للهكتار كمايلي "الولايات المتحدة الامريكية 0،99 حصان للهكتار واوربا 0،90 ح/هـ واسيا 0،26 ح/هـ والجزائر 0،16 ح /هـ..." (1)

هذا ما يعطي الزراعة الامريكية والاوربية قوة تعادل 07 مرات تلك المتاحة بالجزائر .

ان ترقية الزراعة المحلية يتطلب مجهودات واستثمارات ضخمة وهذا لطبيعة الاستثمار الفلاحي اين يعتمد على راس المال الثابت الضروري للعملية الانتاجية من مباني و منشات "ويقدرها البعض بحوالي 75 % من راس المال المزرعة " (2)

1- BEKEROU FARID Essai D'identification et D'analyse Les Causes Structurelle De La Dependance Alimentaire avec Reference L'Algerie ,These de Magister Universitee De Constantine Annee 1985 P 152

(2) — رابح زبيري مصدر سبق ذكره ص 33

2- مجز سياسة التكثيف:

ان العمل الزراعي يرتكز دائما على عنصر الارض والعمل ولذلك فان تحسين مردودية الارض يتطلب نوع من التوفيق بين راس المال وقوة العمل اى توفير كل ما تحتاجه الارض من مواد وسيطية تدخل في رفع مردوديتها وتحسين انتاجها مستعملة بصورة عملية لاترهق الارض من جهة ولا تبذر راس المال من جهة ثانية.

انما هو معروف محدودية الاراضي الزراعية في الجزائر ان لم نقل انها في تراجع مستمر لذلك تطلب التفكير في طرق اكثر علمية لتحسين مردودية الارض ورفع الانتاج دون التركيز على جانب الاستصلاح.

"... مع بدايات انطلاق المخطط الخماسي الاول مجموعة من الباحثين يطلب من الحكومة الجزائرية لتقيم وتعويف عملية التكثيف.

ان عملية تكثيف الزراعة هي مضاعفة وتنمية استهلاك المواد الوسطية تعني كميات من الطاقة والاسمدة والمواد الصحية اضافة الى مختلف الخدمات المستعملة من طرف المزرعة وعليه تعتبر سياسة التكثيف هي عملية نظام انتاجي مركز ومتناسق بحيث لا يمكن عزل أي عنصر تقني مكون له..."(1)

ان استهلاك المواد الوسيطية والمواد الصناعية ليس هدف في حد ذاته بل وسيلة لرفع الانتاج الفلاحي ومردودية الارض.

كما هو معروف في الزراعة ان اهم عنصر انتاجي في الدورة الزراعية هو راس المال الثابت اى الارض.

ان محدودية هذا العنصر الفعال جعل المختصين في الاقتصاد الزراعي يتوجهون الى طريقة اخرى يتم من خلالها رفع الانتاج رغم ثبات مساحة الارض المتاحة وفي هذا الاطار تم التوجه الى طريقتين للكثيف

1- KHELIF ALI ZAZOU OP CIT P 135

ــ اعتمـــاد الطريقة الاولى هي اسلـــوب الانتـــاج كثيف العمـل اين يتـــم تكثيف ومضـــاعفة كميـــة العمل اللازمـــة ويعتمـــد هـــذا الاسلـــوب عموما في الوحـــدات صغيـــرة الحجـــم وذلك بتحـــديد ساعات العمل اللازمـــة لانتـــاج كميـــة معينة من المنتـــوج .

ــ اما الطريقة الثانيـــة فانه يتـــم تكثيف راس المـــال وذلك عن طريق زيـــادة استعمـــال المـــواد الوسيطية في العملية الانتاجية من تجهيـــزات ومعـــدات ومـــواد كيماوية وصحية . . اما بالنسبة لباقي عنـــاصر الانتاج كالارض وكمية العمل ويتم استعمال هذا الاسلوب في الوحـــدات الانتاجية الكبـــرى .

وقـــد تم اتبـــاع الاسلـــوب الثانـــي لتكثيـــف راس المـــال وهـــذا لاستحـــالة توسيع الاراضي الزراعيـــة للجـــزائر وهـــذا لطبيعـــة تضاريس البـــلاد ومنـــه تم اللجـــوء الى استغلال الارض المتاحـــة وانتـــاج الحد الاقصى التي تستطيـــع اعطـــائه هـــذه المساحـــة المحدودة ويعنى اخر هـــو العمل على رفع المردودية للهكتار الواحـــد .

ان طبيعة عملية التكثيف تتطلب تقنيـــات ووســـائل خاصة للاجـــل رفـــع مردودية الارض وذلك :

ــ الاستعمال الامثل للارض وذلك لرفع انتاجية الهكتار وهـــذا عن طريق رفع خصـــوبتها وهذا بواسطة التنظيم الجيد لعملية الري وصـــرف المياه بادخـــال وســـائل علميـــة متطـــورة في هـــذا المجـــال وذلك باقـــامة السدود والمجاري المائيـــة وكـــذا اقـــامة وســـائل لحفـــظ وحماية التربـــة من الانجـــراف كمصـــدات الريـــاح وعملية التشجيـــر والتنقيـــة المستمـــرة للاراضي من الاعشـــاب الضـــارة

ــ تدعيـــم العمل الزراعـــي بواسطـــة المكننة وبالتالي رفع الانتـــاج والاســـراع في العملية الانتاجيـــة كمـــا تدعم وتحســـن العمل المبـــذول .

ــ الاستعمال الكثيف للمخصبـــات الصناعيـــة وكذا المـــواد الصحيـــة وهـــذه ترفع من خصـــوبة الارض وحمايتها من الاعشـــاب والحشـــرات الضارة كمـــا تساهـــم في تطـــوير العمل الزراعي وتقـــدم البحـــوث العلميـــة كما تســـاهم البذور الجيدة والمنتقـــاة ذات المردودية العالية في وفـــرة الانتاج وجـــودته

ـ اعداد الكوادر والتنظيم الجيد للعمل الزراعي فان توفير الاطارات اللازمة التي تسهر على العمل الزراعي تساعد على تطوير التجارب في هذا الاتجاه وتسهل عملية تطوير الالات الزراعية ومنه استخدام لوسائل تكنولوجية اكثر تطور واحسن مردودية كما تعمل هذه الاطارات على التنظيم العلمي للاستعمال المساحات بما يتناسب ونوعية التربة ودرجة خصوبتها وبالتالي زراعة المحصول المناسب لها .

انه من خلال سياسة التكثيف يمكن التطرق والتعرف على تطور المدخلات الزراعية من مختلف التجهيزات والبذور الجيدة والمواد المحسنة والاسمدة والاطارات والكوادر التي تتطلبها الزراعة والعملية الزراعية كل سنة .

1ـ2 استعمال الاسمدة والمواد المحسنة :

ان حاجة الارض للاسمدة والمواد المحسنة تظهر لما تصبح هذه الاخيرة عاجزة على تحقيق مردودية عالية وهذا لنقص خصوبتها او للارهاق الذي تعرضت له نتيجة الاستغلال المكثف والعشوائي للمساحات الزراعية .
ان تحديد نوع التربة وخصائصها الكيماوية يعطي صورة اولية على الصنف اللازم من المواد المحسنة والسماد العضوي الذي يناسب هذه الاخيرة

ان استعمال الاسمدة قد يرفع من درجة خصوبة التربة وبالتالي المردودية كما يوضح ايضا من التركيب العضوي للنباتات المواد زراعتها " ... فقد ثبت ان العناية بالتسميد يمكن ان ترفع نسبة البروتين في القمح ... " (1) .

كما تلعب الاسمدة دور هام في تطوير وتدعيم الخصائص الكيماوية للتربة فهي تعمل على تماسكها اذا كانت رملية وتفتيتها اذا كانت طينية او صلبة وهذا بانواع خاصة ومميزة من الاسمدة

---

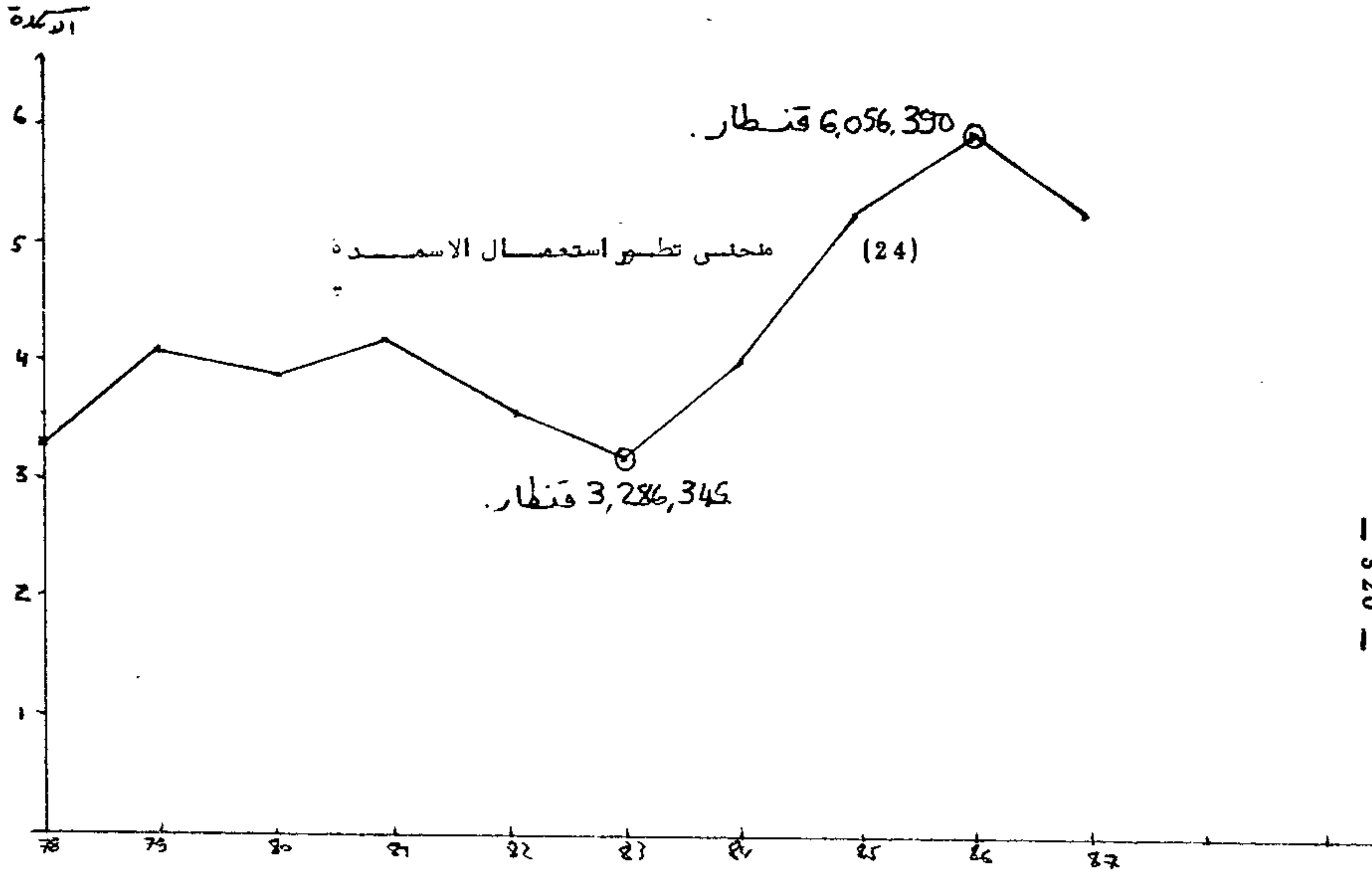
(1) رابح زبيري مصدر سبق ذكره ص 161

(105) جدول يوضح تطور استعمال الاسمدة في العشرية الاخيرة

الوحدة قنطـــار

	اسمدة مركبة	%	الآزوت	%	فوسفـــات	%	بـــوتاس	%	المجمـــوع
78 — 77	1137770	34,2	1255917	37,7	919050	27,6	10763	0,5	3325500
79 — 78	1723063	41,9	12443 62	30	1099365	26,7	44900	1,4	4111771
80 — 79	1541208	38,9	1378738	34,8	1035724	26,1	5227	0,2	3960947
81 — 80	1767369	41,3	14250 79	33,3	107782 3	25,1	6661	0,3	4277432
82 — 81	1546527	42,4	1182803	32,4	907058	24,9	6129	0,3	3642517
83 — 82	1381953	42	10 65535	32,4	836 05 1	25,4	2306	0,2	3286345
84 — 83	1280252	31,3	1656904	41	1141613	27,9	1816	0,2	4080585
85 — 84	1919998	35,6	2036031	38	1409697	26,1	24744	0,5	5390470
86 — 85	2456017	40,6	1936705	32	162903 0	26,9	3 4637	0,6	6056390
87 — 86	2315104	44,9	1760470	32,6	1274723	23,6	49042	0,9	5399339

O.N.S Amm Stat N° → 12 / 14 → GP CIT P → 125 / 126



منحنى تطور استعمال الاسمدة
(24)
6,056,390 قنطار.
3,286,345 قنطار.
6
5
4
3
2
1
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87

يلاحظ من خلال جدول اعلاه ان الاتجاه نحو استهلاك الاسمدة بصورة عامة في ارتفاع مستمر رغم بعض التذبذبات وعدم الانتظام في استهلاك هذه المواد وهذا الارتباطها بكميات الانتاج المتوفرة من جهة وعدم وصولها في وقتها المحدد في بعض الاحيان من جهة اخرى وقد شهد الموسم 85ـ 86 استهلاك اكبر كمية من الاسمدة بزيادة تقدر بحوالي 65920 قنطار بالنسبة للسنة الماضية وبلغ الرقم القياسي لهذا الموسم 182 ٪ اي تضاعفة كمية استهلاك الاسمدة نتيجة الزيادات في الاستهلاك التي عرفها القطاع الخاص.

وقد بلغ ادنى حد الاستهلاك الاسمدة في الموسم 82ـ 83 بتراجع قدر بحوالي 356172 قنطار بالنسبة للموسم السابق وانخفض الرقم القياسي الى 98 ٪ وهذا الانخفاض الانتاج الوطني من هذه المادة واظطراب عمليات التموين بها وقد تركزت نسبة التراجع خاصة في استهلاك الاموننترات حيث قد انخفض استهلاكها بحوالي 9000 قنطار وهذا التاخر تسلمها في وقتها المحدد .

ويلاحظ ارتفاع الاستهلاك كل من المركبات السمادية والازوت هي اللتي تاخذ الحصة القصوى من نسبة الاستعمال وبدرجات اقل استعمال الفوسفات والبوتاس بصورة اقل وهذا مايفسر الاهمية النسبية لكل مركب على حدى .

حيث شهدت المواسيم الاخيرة ارتفاع استهلاك الاسمدة المركبة حيث زادت بحوالي 13 ٪ عما كانت عليه انطلاقا من الموسم 83 ـ 84 على حساب استهلاك باقي المركبات حيث شهد الازوت تراجع قدر بحوالي 03 ٪ والفوسفات 3،4 ٪ من الموسم نفسه " ان تطور استهلاك الاسمدة جعل معدل التسميد للهكتار الواحد قبل سنة 82 يعادل 15 كلغ /هكتار ليصل في نفس السنة 82 الى 75 كلغ/هـ وهذا بزيادة حوالي 60 كلغ/هـ اي نسبة الزيادة تعادل 400 ٪ عما كانت عليه ... " (1)

1- O.N.S Statistiques N°2 OP CIT P48

ليصـــل سنـــة 87 الى حـــوالي 24،7 1كلغ/هبزيـــادة تقدر ب7،49كلـغ/هـ وقـــدر الاستهلاك السنـــوي في العشريـــة الاولى للاسمدة حـوالي 100000 طـن في 67ـــ 70 ليصـــل الـى 500000طـن سنـويا في الفتـرة 79ـــ 82

(106) جدول يوضـح استعمال الاسمدة حسب القطاعات القانونيـــة

الموسم	1965 طن •	1966 طن •	1967 طن •	1978 قنطار :	1979 قنطار :	1980 قنطار :	1986 قنطار *	1987 قنطار *
القطاع العام	690	559	689	2887944	2587213	2845546	3430176	2789125
النسبـــة	32،2	78،7	73،2	70،2	65،3	66،5	57،4	51،6
القطاع الخاص	149	151	251	12 23827	13 73734	1431886	2576214	2610214
النسبـــة	17،8	21،3	26،3	29،8	34،7	33،5	42،6	48،4
المجمـــوع	839	710	940	4111711	3960947	4277432	6056390	5399339

• Direction General Du Plan et Des Etudes Economiques
Tableaux de L'Economie Algerienne 1967 P127

•• * O.N.S Annu Stat N°

11
14
OP CIT P
161
156

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع مستمر في مختلف القطاعات في استهلاك المواد الكيماوية وهذا نتيجة التطور الحاصل في القطاع الزراعي حيثلا زال القطاع العام عموما هو الذي يستعمل النسبة الاكبر من الاسمدة وهذا يعود الى السياسة العامة للبلاد التي تريد من خلالها حمايته وذلك بتوفير له جميع الامكانيات الضرورية خاصة للقطاع المسير ذاتيا الذي يستحوذ على اجود التربة الوطن رغم هذا الوضع تحسن لدى القطاع الخاص حيث ارتفع في مدة 20 سنة بنسبة 270 % عما كان عليه سنة 65 وهذا يرجع الى التوسع الكبير الذي شهده هذا القطاع خاصة بعد اعادة الهيكلة وفتح المجال للمستثمرين الخواص وهذا امام التراجع الذي يعرفه استهلاك الاسمدة لدى القطاع العام حيث انخفض في نفس المدة بحوالي 2،37 % عما كان عليه وهذا نتيجة المنافسة الشديدة التي يفرضها عليه القطاع الخاص وكذا نتيجة عوامل داخلية كالاهمال والتبذير والاستغلالات .

ان الاستعمال المكثف والمفرط للاسمدة والمواد الكيماوية يؤثر سلبيا من جهة على المحاصيل ومن جهة ثانية على التركيبة الكيماوية والخصائص البيولوجية للتربة اضافة الى الطبيعة بشكل عام اي الجانب الايكولوجي لذلك يجب تشجيع استعمال السماد الطبيعي (فضلات الحيوانات) كوسيلة تخصيب الارض على ان تتم معالجتها لكي لا تساعد على نمو الاعشاب الطفيلية والضارة التي تستهلك جزء من خصوبة الارض وذلك بامتصاص المواد العضوية المكونة لها .

كما ان نوع الدورة الزراعية يحدد نوع المخصبات المستعملة كان يكون ترك الارض للراحة للتستعيد نشاطها وخصوبتها من جديد كما ان هناك بعض الطرق التقليدية لتزويد التربة خاصة لمادة الكربون حيث يتم حرق الهشيم والحطب والقش بعد جني المحصول تعطي هذه الطريقة حوالي 15 % من المخصبات للارض كما تقضي على الاعشاب الضارة وبعض الحشرات ايضا ويستحسن اتباع دورات زراعية ذات بعد علمي لتزويد الارض بالمخصبات

(107) جـدول يوضـح استعمال الاسمدة لدى بعض الدول
الوحدة وحدة تخصيب بالهكتار

الدولــة	1968	1973	1978
الجــــزائر	73	284	215
تـــونس	66	91	125
اليونـــــان	808	1067	1464
ايطـــاليا	763	1154	1805
اسبـــانيـــا	524	725	737

C R E A OP CIT P63

ان الجـدول يوضـح مـدى الاهميـة النسبيـة للـزراعة لـدى كل بلد حيـث ان هـذه الدول تجمعها خصائص مشتركة هي انها دول متوسطية يسـود بهـا او ببعض جـزء منها نفس المناخ وبالتالي تقـوم بانتـاج نفس المحاصيـل وتزرع نفس النباتات .

ان اجـراء مقـارنة بسيطـة بين اليونـان والجـزائر او اسبـانية فـي استعمـال وحـدات التسميـد للهكتـار الواحـد فان الفـرق شـاسع حيث سنـة 68 باليونان يفـوق استعـمال الجـزائر بحـوالي 11 مـرة وتفـوقنا ايطاليا بحـوالي 10 مـرات ان المـلاحظ في الدول الواقع شمـال البحـر المتوسطة الكميات المستعملـة في تزايد مستمـر خلاف الجـزائر التي شهـدت تراجـع بمعدل 24 % في مـدى 5سنـوات اين عـرفت نفس الفترة ارتفـاع قـدر بحـوالي 37 % في اليونـان 46% بايطـاليا ان الزيـادات الحـاصلة لدى هـذه الدول تتعـدى الالاف من الوحـدات فمثلا ايطاليا كـانت تقدر بحوالي 651 وحدة تسميد حـوالي 3مرات من اجمالي ماتستعمله الجـزائر فان الزيادة وحـدها تفـوق استعمـالات تونـس 2،5مرة وتفـوق الجـزائر بـ 3مـرة وهـذا يرجع الى المستـوى التقنـي فالتقدم العلمـي الذي شهـدته هـذه الدول في حيـن " . . . السمـاد المستعمل في الجـزائر بقي محـافظ على نفس التركيب

حيث انه لا يتماشى فى بعض الجهات مع خصا ئص تلك التربة وبالتالى مردوديه اقل لان انواع السماد تم استيرادها فى شكل معادلات نظريه تنطبق على خصائص الدولة المورده ..."(1).

ان ارغام الجزائر على استعمال نفس المكونات والتركيبات الكيماويه يعمل على اهدار الطاقات الوطنيه فى المواد المستعمله ويعيق التطور العلمى والبحوث الزراعيه فى هذا المجال لان الجزائر لا يحق لها ان تتصرف فى هذه المركبات المستورده. كما تساهم من جهة ثانيه المواد الصحية المستعملة فى الحفاظ على الانتاج وصيانة المنتوج من الاعشاب الضاره و الحشرات والطيور.

ان التطور المستمر فى استعمالها فى شكل مبيدات للفطور او الاعشاب يعمل على تنمية ورفع المردوديه المكتاريه كما ان تشجيع المستمر للبحوث و الدراسات فى هذا المجال بما يضمن استعمالا امثلا لما بحيث لا تؤثر فى النباتات المراد مداوتها ان المبالغه فى استعمال هذه المواد الصحية قد يصبح خطرا على النبات او حتى على المستهلك فيما بعد لذلك لابد من اتباع الطرق العلميه والحديثة فى استعمالها ان كثافه استعمال المبيد مرتبط ارتباط كلى بالصناعات البيتروكيماويه ومدى استعداد هذه الاخيرة في تموين القطاع الزراعي والملاحظ ان التراجع فى استعمالها يعود بالدرجه الاولى الى كميات الانتاج لهذه المواد حيث كانت نسبه التغطيه لهذه الصناعات فى العشريه الاولى حوالى 41 % من اجمالى الطاقه الكليه لهذه الاخيرة لم يتم انجاز منها سوى 33 % فى المخطط الرباعى الاول و 30 % فى الرباعى الثانى.

انه من خلال جدول رقم 111 يلاحظ انخفاض وتراجع مستمر فى استعمال المواد الصحيه اما ان الكميه الموزعه لاتسد الحاجة للفلاحين او ان البذور المستعمله والاشجار ذات نوعية جيدة تقاوم الامراض والاعشاب الطفيليه والضارة

CREA OP CIT P63

(108) جسدول يوضح استهلاك المواد الصحية حسب القطاعات

الموسم	78_79 •		79_80 •		80_81 •		85_86 :		86_87 :	
القطاع	ق عام	ق خاص	قع	قخ	قع	قخ	قع	قخ	قع	قخ
مبيدات الفطر	9961	3647	9670	5464	8121	5705	5251	3854	3148	4875
مبيدات الاعشاب	248	06	141	39	30	22	143	43	97	31
مبيدات الحشرات	2481	1917	4314	4184	2446	3380	2309	2498	1073	3532
مبيدات اخرى	907	396	464	175	2236	203	518	323	233	240
المجموع الكلي	13595	5967	14989	9863	12832	9310	8821	6718	4551	8679
استهلاك مجموع القطاعين	19561		24852		22142		15539		13229	

• O.N.S Annu Stat N° → 11, 14 → OP CIT P → 163, 158

••

حيث يلاحظ في مدى هذه العشرية تراجع كمية المواد الصحية المستعملة بحوالي 4،2 633 طن ما يقارب 33٪ عما كانت عليه وهذا نتيجة الفتور في استعمالها من طرف القطاع العام حيث عرف تناقص بحوالي 67٪ عما كان عليه وهذا رغم ان القطاع الخاص شهد ارتفاع وزيادة في استعمالها بلغت 45٪ ولكنها لا تمثل سوى 27121 طن ما يعادل 29٪ من نسبة التراجع الحاصلة لدى القطاع العام والتي قدرت بحوالي 9044 طن .

وخلاصة القول ان لدى القطاعين يلاحظ تراجع في استعمالها وهذا لضعف الانتاج والوحدات المتواجدة عبر التراب الوطني والتي عددها اربعة 04 وهي (وحدة معسكر ، وحدة البليدة ، وحدة براقي وحدة حسين داي) والتي لا تفي بحاجات الزراعة لذلك يجب تدعيم القاعدة الصناعية بوحدات انتاجية في هذا المجال .

2—2 المكننــة والعتــاد الفــلاحـــي :

ان استعمـــال هذه الاخيرة يساعد على رفـع الانتـاج وتســـريع العملية الانتاجيـة وتوفـر جـزء من الواحـة للعـــامل ان مستـوى المكننـــة للقطاع الزراعـي يعطـي الصـورة الحقيقيـــة ودرجة اهتمام الدولة بهذا القطاع .

كمـا ان احلال المكننة محل العمـل اليدوي يقـــدرها البعض بحـوالي 20الى 80%

من امكانية رفـع الانتاجية وهـــذا لقدرة الالات في التفتيت والحرث العميـق علـــى خـــلاف الالات اليدوية ان تطور استخدام المكننة يعطي درجة كبيرة من الوصول للبرامج الخاصة للارشـاد الفلاحي المقدمة للفلاحين .

وبصفة عامة في خلال الحديث على العتاد الفلاحي نميزتقريبـا بين ثلاثة انــــــواع رئيسية مـــن الاليات والتي تخص كل واحـــدة عمل زراعي قائم بحد ذاته وتكمل بعضهـا البعـض .

ـ الجـرارات واليات الحصاد والـــدرس: ان هذا النوع يعتبر المحورالرئيسي والعمود الفقري للهيكل الحضائر الوطنية لما تســـاهم به من تخفيف وتسريع العملية الزراعيـــة بالنسبة الى الفـــلاح وقد شهدت هذه الاخيرة تطــوراكبير خاصة من خـــلال المخططات الوطنيـــة وبنسب عالية بعض الشي مقارنة مع باقي العتـــاد ورغم هـــذا يبقى عـــامل الصيانة والمحافظة عليهاعنصر اســـاسي لتطوير العمل الجـاد واطالة عمرالعتـاد .

ـ وســــائل النقـل :ياخـذ هذ الاخيـر طابع خـاص لانـه دائم في عـداد ...

ويصنف ضمـــن العـــوامل المعرقلة للعمـل الفلاحـي كتاخـر تسليم البـذورواالمواد السمــادية والصحيـــة ولكن مايلاحظ احيـــانا هــوالعمل غير عقـــلاني للاستعمـال بوســائل النقل كان يصـــادف مثلا استعمال شاحنـة من النوع كبيـر لقضاءحاجيـات شخصية للمـــدير اورئيس المزرعة كمـــا وقد تستعمل كوسيلـــة تنقـل خاصـــــة للمسير وليـس للمزارع .

ـ العتـــاد الخفيف اوالمكمـــل ويدخل ضمـن هذ الاطار العتاد المكمل للنوعيـن السابقين مـــن جـرارات صغيرة الحجـم الى عتـــاد للبذر والتجفيف اواجهــــــزة للادويـــة رغـم اهمية هذه الاخيرة الاانهــاتبقى عرضـة للاهمـــال والتبذيــــر وســـوء الاستعمـــال .

"... حيث شهد الموسم 19 84 للبذر والزرع نـــدرة شديدة لهذا العتاد ماحـدى برئيس الجمهورية ان يتدخل لاعلان حملـة لجمع مـدة الوسائل للبدء في العملية الزراعيـة ..." (1)

(109) جدول يوضح تطور العتاد الفلاحي بالمخطاط الوطنية
الوحدة السـنة

السنوات / العتاد	1967 (1)	1970 (1)	1973 (1)	1977 (1)	1979 (2)	1984 (3)	1986 (3)	1987 (3)
الجرارات	39641	—	37438	39400	37930	51830	82808	39271
الحاصدات	3694	3446	4177	5877	4330	6140	8208	8628
عتاد تهيئة الارض	14287	21213	19740	15505	13066	23250	33067	40915
عتاد المعالجة	48188	—	—	—	80623	137810	119728	136264
عتاد البذر التسميد	—	—	—	—	13370	37880	15848	18334
الساحبات	—	8371	13216	11865	14640	22150	—	—
الشاحنات	1245	—	—	—	3742	8020	2572	2207

1-S.BEDRANI OP CIT P46

2-M.TOULAIT OP CIT P330

3- O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P151

1-M.TOULAIT OP CIT P327

يلاحظ في العشرية الاولى كانت السياسة متجهة نحو تطوير اكبر قدر ممكن من المعدات وخاصة الالات الاساسية كالجرارات والحاصدات لا نها كانت تهدف الى تنمية الزراعة بقصد تحقيق فائض للتصدير وسد الحاجات الوطنية وقد شهدت مدة الفترة معدل بسيط جدا في التعطلات التي قدرت ب 17 % للاجمالي العتاد الكلي .

" امتازت هذه المرحلة الاولى 66-69 بعتاد فلاحي قديم جدا وكذا الارتفاع معدلات التعطلات نتيجة ضعف الصيانة وهذا ارتفاع معدل الشراء حوالي 1357 السنوية

اما المرحلة الثانية 70-73 امتازت بتراجع معدلات التعطل وهذا يرجع الى عملية التحديث التي عرفتها الحظائر بشراء سنوي بحوالي 1358 الة .

والمرحلة الثالثة امتازت بالارتفاع النسبي لمعدل التعطل وكذا العمر الانتاجي للالة وهذا للانخفاض معدل الشراء السنوي ..." (1)

ومن خلال الجدول يلاحظ تذبذبات واظطراب في العتاد الفلاحي بالحظائر الوطنية حيث ترتفع نسبة بعض الانواع وتنخفض انواع اخرى وهذا مايوضح الاهمية العملية والاستعمالية لكل الة خلال العملية الزراعية حيث شهدت وسائل الجر والحصاد تحسن ملحوظ خلال مدة العشريتين حيث ارتفعت الزيادة لدى الجرارات حوالي 225 % مايعادل 49630 جرار ورغم هذا اشهدت "... الحيازة المكتارية للجرارات ارتفاع واضح قدر سنة 79 حوالي 198 هكتار للجرار ثم انخفض سنة 80 ليصل الى 145 هكتار للجرار ويتوقع ان يكون سنة 2000 حوالي 107 هـ /جرار ."(2)

رغم هذا شهدت معدلات التعطل ارتفاع وستمر رغم هذا التقدم واهتلاك لعدد كبير من الالات وانخفاض العمر الانتاجي لها اضافة الى بطئ عملية التجديد للحظائر الوطنية .

1- S.BEDRANI OP CIT P50

2- M.TOULAIT OP CIT P329

(110) جدول يوضح تطور الواردات الى الانتاج الوطني للعتاد الفلاحي

نوع العتاد	1980 إنتاج 1	1980 واردات 2	1981 ا 1	1981 و 2	1982 ا 1	1982 و 2	1983 ا 3	1983 و 4	1984 ا 3	1984 و 5	1985 ا 6	1985 و 7	1986 ا 6	1986 و 8	1987 ا 6	1987 و 8
الجرارات	4206	3477	4379	10678	4500	9969	6002	9515	5927	7366	6250	2908	6323	2672	3513	2671
الحاصدات	—	1401		386		604			530	01	700	40	1162	600	280	14
مرشات زراعية	2214		2870		4842		3090		3257		5864		5510		5284	

نسبة التغطية 2	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
جرارات	0.82	2.43	2.25	1.58	1.24	0.46	0.42	0.76
حاصدات	100	100	100		0.001	0.05	0.05	0.05
مرشات	01	01	01	01	01	01	01	01

1, 3, 6 — O.N.S Annu Stat N° 11, 12, 14 — OP CIT P 255, 187, 192

2, 4, 5, 7, 8 — MARA Stat Agri OP CIT N° 23, 24, 26, 27, 28 — P 76, 40, 41, 41, 66

شهدت بالموازات الحاصدات بمختلف انواعها تطورا ايضا حيث ارتفع الرقم القياسي عما كان عليه بزيادة تقدر بحوالي 134 % مايعادل حوالي 4934 حاصدة وهذا يرجع الى دخول بعض الوحدات الانتاجية لمثل هذه الالات في طرح وعرض انتاجها في السوق الوطنية مما دعم القطاع الزراعي بذلك كمصنع الجرارات والعتاد الفلاحي بالخروب قسنطينة .

وقد شهدت ايضا باقي انواع العتاد ارتفاع رغم الاضطراب الحاصل وسجل العتاد الخاص بالمعالجة المختلف سواءه للارض اوالاشجار والنباتات اكبر زيادة من حيث معدل الوحدات قدرت بحوالي 88076 وحدة حسب اختصاصها سواء كانت خاصة بتحضيرالارض اوالمعالجة الميكانيكية اوالبذر والتفسير يبين ان التطورالحاصل في التقدم العلمي والتقني ساعد واضطر الدولة الى اقتناء انواع جديدة من العتاد والالات من السوق الخارجية لتدعيم القطاع الفلاحي وسد العجزالحاصل في الانتاج الوطني خاصة بعد الازمة التي عرفتها البلاد وانخفاض العائدات البترولية فتم توجيه النسبة الكبيرة لرؤس الاموال لاستيراد الالات بشكل جاهز عوض ان يتم استيراد قطع الغيار .

ان نسبة الاتجاه نحوالخارج في تلبية حاجيات الوطن تشهد تراجع سنة بعد اخرى وبالمقابل يعرف الانتاج الوطني ارتفاع محسوس خاصة الجرارات والعربات الزراعية حيث بلغ اقصى انتاج للجرارات 6323 جرار سنة 86 بزيادة تقدر عن سنة الاساس بحوالي 2117 جرار مايعادل 50 % عما كانت عليه .في حين الحاصدات لم يبدأ انتاجها سوى سنة 84 حيث كانت تعتمد على الواردات في هذا المجال 100 % في تغطية الطلب الوطني وشهد الانتاج اختلالات وهذا نتيجة الاعطال التقنية وتأخر تسلم قطع الغيار لبعض الالات مما يؤثر سلبا على الانتاج .

اما العربات الزراعية فانه يتم انتاجها بصورة كاملة بالجزائر ورغم هذا يبقى الاختلال واضح والحاجة الزراعية في تطور مستمر .

(11) تطـــور مشتريا ت العتاد الفلا حي حسب القطا عا ت

الوحـدة : الـــة

القطاع	قطاع عام 1980 (1)	قطاع عام 1981 (1)	قطاع عام 1986 (2)	قطاع عام 1987 (2)	قطاع خاص 1980 (1)	قطاع خاص 1981 (1)	قطاع خاص 1986 (2)	قطاع خاص 1987 (2)
جرارات ع	3641	4196	1535	354	1308	4414	5404	4902
جرارات س	198	813	335	281	13	43	59	418
حصادات دراسات	1300	742	693	86	29	—	383	435
شاحنات	129	740	340	34	04	02	—	01
ساحبات	1262	1793	—	392	257	442	—	3625
صهاريج	1141	522	691	231	597	395	1551	1891
محراث سكك	2290	2250	534	264	1161	1355	2339	1894
محراث اقراص	481	1075	1104	258	338	492	1359	1652
عتاد تحضير الارض	1228	864	853	247	731	381	2047	2230
عتاد البذر	1 010	835	1521	324	93	38	517	662
عتاد المعالجة	1283	4299	1469	439	133	539	376	307
عتاد الحصاد	6134	4549	1013	473	1058	931	5352	3363
كارت واقي	1782	3193	1859	691	796	387	5089	4967
حامل البة	12	07	02	—	01	01	—	—
عتاد معالجة الارض	—	—	—	87	—	—	5024	1059

تابع الجدول رقم (111):

مجموع القطاعات			
1987 [2]	1986 [2]	1981 [1]	1980 [1]
5856	6939	8610	4949
699	394	1503	221
521	1076	742	1329
53	340	760	133
4018	3179	2235	1512
2172	2232	917	1739
2158	3373	3605	3547
1920	2473	1567	819
2527	2900	1245	1959
946	2038	923	1103
746	1845	4888	1416
4336	6370	5480	7202
5648	6948	4087	2578
—	02	08	13
1146	7278	—	—

1- O.N.S Annu Stat N°11 OP CIT P160

2- O.N.S Annu Stat N°14 OP CIT P153

ان القـراءة اولية للجدول الذي يوضح مشتريات القطاع الفلاحي فـي مدى عشرية كاملة يلاحـظ :

ان السياسة المتبعة هي عملية مكننة الزراعة والاولوية معطـات لكل قطاع حيث يتم توسيع حيازة القطاع الخاص بعد اخرى فعلى سبيل المثال فيما يخص القطاع الخاص من الجرارات بعجلات وسلاسل لما لهذه الاخيرة من اهمية نسجل مايلي

انه لم يسجل في سنة 1980 سوى 26،4% من الجرارات ذات العجلات و16،6 من الجرارات ذات السلاسل مقابل 73،6% من ذات العجلات و83،9% من ذات السلاسل للقطاع العام .

هذا يوضح السياسة المتبعة في سنوات السبعينات وتدعيم الدولة للقطاع العام وتهميش القطاع الخاص نتيجة توجهات ادبلوجية معينة .

وبعد سياسة الخوصصة التي عرفتها البلاد في السنوات الاخيرة فقد شهدت سنة 1986 بالنسبة للخواص 77،8 % من الجرارات ذات العجلات مقابل 23،2% للقطاع العام وحوالي 59،7 % من ذات السلاسل والباقي خص به القطاع العام .

ان هذا التراجع يعود الى الضعف الكبير في الانتاج والاهمال والاتصالات التي ظهرت بشكل واضح مما اثر سلبا وعمل على زيادة ارتفاع معدل العطب في الحظائر التابعة لهذا القطاع .

وبالجهة المقابلة عمل القطاع الخاص على رفع انتاجيته وتطوير عامل الصيانة للعتاد المتوفر لديه ؛ ورغم هذا تبقى الحضيرة الوطنية للعتاد فقيرة وتعاني من قلة الالات وضعف الصيانة ونسبة نصيب الهكتار الواحد من العتاد الفلاحي " . . . بلغت سنة 1985 العتاد بالحظيرة الوطنية حوالي 75000 جرار في حين كانت بفرنسا حوالي 800000جرار ويوغسلافيا حوالي 500000 جرار " (1)

---

(1) بريهي محمد مصدر سبق ذكره ص 160

حيث يلاحظان الحظيرة الفرنسية واليوغسلافية يعادلا على التوالي الحظيرة الوطنية بـ10،6 مرة و6،6 مرة ، وهذا مايفسر التطور والتقدم الحاصلين في هذين البلدين من حيث كمية الانتاج والمردود مقابل ماهو حاصل لدينا "... وقد شهدت السنوات الاولى لاقتناء العتاد الفلاحي في المشوية الاولى كانت نسبة المكننة 78٪ في الرباعي الاول تخص الجرارات ذات السلاسل والعجلات وبلغت حوالي 68٪ .." (1)

ان ارتفاع وزيادة المكننة يعطي للمجهودات المبذولة دفعا جديدا وتطويرا احسنا لتواجد العتاد الفلاحي بالنسبة للهكتار الواحد حيث بلغ سنة 1967 حوالي 500 هكتار للجرار ليتصل سنة 1972 الى 240 هكتار للجرار وفي سنة 1982 بلغ 124 هكتار للجرار وفي الموسم 1987 كان يعادل 8،7 هكتار للجرار الواحد .

ان هذا التحسن سيرفع من مردودية المكننة والانتاج معا وهذا بتوجيه الاهتمام خاصة نحو القطاع الخاص الذي استعاد مكانته الطبيعية في اطار حركة التنمية حيث استلم 25000 جرار في مدة اربع سنوات 79 ـ 83 في حين لم يتجاوز 7000 جرار في مدة 10 سنوات

ان ضعف الصيانة وغيابها احيانا في الحظائر عرض الالات الى العطب وارتفاع معدل الاتها وهذا لنقص اليد العاملة المتخصصة في هذا الميدان

اما فيمايخص العتاد المكمل فقد تم تسليم مضخات الري وتطويرها لوضعها في متناول الخواص وهذا نتيجة زيادة الزراعات السباقية التي تعتمد على كميات كبيرة من المياه والمراقبة الدورية .

وفي ايطار العمل الصيانسي فقد شهدت المخازن عملية تطهير من العتاد المتراكم وكذا بيع قطع الغيار التي تشكل فائض .

ولذا يجب توسيع مجال الصيانة حتي باتجاه القطاع الخاص لما يملكه من امكانيات وقدرات ترفع من فاطيته ومنه يمكن رفع العمر الانتاجي للالات

---

1 _Minisrte DePlanification. Bilan De La Decenie 67-78 OP CIT P28

وبالتالي تقليل التكاليف العامة التي توجه لشراء قطع الغيار واستثمار هذه في مجالات اخرى امالتجديد المظائر اوتدعيم البحوث العلمية في مجال الصيانة .

كما تطرح مشكلة تعدد المموردين خاصة الاجانب للما يعقد على الفلاح حفظ واستعمال كل انواع الالات الموجودة بالسوق لذلك ينصح التعامل مع الشركات الاكثر شهرة عالمية وذات الانتشار الواسع في التعامل معها وطنيا وحتى على مستوى القطاع الخاص .

2 — 3 التاطير الفلاحي :

ان تطوير الزراعة يتطلب اطارات ذات مستوى تقني ومهني عالي للتمكن من مواجهة التحديات للان مايميز الفلاح الجزائري هي ارتفاع نسبة الامية بهذا الوسط معدم التاهيل ولا اختصاص وكذا اكبر سن العمال الزراعيين هذه الوضعية تلح على توسيع شبكة العمال المختصين زراعيا ان اداة التكوين الموجودة يجب الاستفادة منها بصورة عقلانية واكثر كثافة حتي يتسنى تطوير الانتاج الفلاحي وذلك باعداد فقرات تكوينية مركزة لاكتساب التقنيات الحديثة ،كما يجب العمل على اقامة مراكز تكوينية ومعاهد متخصصة سواء في البيطرة اوالعلوم الفلاحية اوالتي اوحتي جانب الصيانة والمكننة الفلاحية .

العمل على تعزيز البحوث والدراسات العلمية الجادة في هذا الميدان كما ان استغلال كافة الطاقات الفلاحية المؤطرة وذلك بتوفير جميع الشروط المالية والاجتماعية لها حتي تضمن نتائج اكيدة وحسنة .

ان التطور الذي شهدته الفلاحة جعل من الضروري تواجد اطارات وكوادر فنية لتقوم بهذا العمل وفق اسس علمية وهذا الدعم الانتاج وتدعيم الابحاث والدراسات في هذا المجال .

حيث انه في الموسم 63—65 لم تكن تتوفر الجزائر الا على 31 مهندس زراعي وكذا 66 بيطري تا خذ شكل مناصب مالية وهذا النقص الكبير يرجع الى الفراغ الذي تركه المعمرون في هيكل الزراعة الجزائرية بعد رحيلهم .

(112) جدول يوضح تطور هيكل التاطير الفلاحى

	63 / 65 **	67 / 69 **	73 / 70 ***	78 / 74 ***	82 / 79	88 / 86 *
المهندسين	31	88	341	2200	***1610	—
التقنيين	—	188	1480	3150	***2320	—
عمال متخصصون	—	5166	17348	31280	***16000	—
بياطرة	66	—	—	—	* 791	1366

* CREA OP CIT P 130

** O.N.S Annu Stati N°14 OP CIT P92

*** O.N.S Statistiques N°02 OP CIT P57

وفي الفتره المواليه 67/69 رغم الارتفاع الذى شهده التكوين وخاصه المهندسين الزراعيين "بحيث كانت الزياده تقدر بحوالى 57 مهندس وكذا 188 تقني زراعي وعمال متخصصون يصل عددهم الى 5166 و 858 مساعد تقني رغم هذا يبقى العدد والتكوين غير كافى لان الحاجات قدرت لنفس الفترة "... 210 مهندس مختص زراعى و771 مهندس تطبيقي فى الاعمال الزراعية و1199 تقني زراعي وحوالى 11433 عامل مختص."(1)

ولقد شهدت المرحله المواليه 70/1980 تخرج اول دفعه من المهندسين الجزائريين من المعهد الفلاحى بمستغانم سنه 1973 وسجل بما تطور ملحوظ للمسجلين والعمال الموجودين بالمزارع.

1- CREA OP CIT P130

اما من الجانب التقني فان المستوى لم يتحسن كثيرا ولم يتم بلوغ الاهداف المسطرة خاصة في المستوى الثاني والثالث حيث انه في نهاية 1979 كانت نسبة المتعاملين الاجانب في هذا المجال 13،4 % وهذا لانه لم يتم تخرج خلال هذه العشرية الا حوالي 4123 مهندس موزعين على الشكل التالي : 1979 مهندس موجهة لتدعيم الانتاج الفلاحي وحوالي 412 اطار موجه للتنمية الريفية والدراسات الزراعية اما الانتاج الحيواني فقد خص بحوالي 700 مهندس ووجهت الى الصيانة والدراسات والبحوث على التوالي 289 مهندس و 742 .

اما في المدة الاخيرة فقد وضعت كل من وزارة التعليم العالي والفلاحة برامج خاصة عبر مختلف انحاء الوطن بالمدارس الوطن للعمل على رفع مستوى التكوين الفلاحي بحيث اصبح لا يمكن الالتحاق بهذه المدارس الا من خلال مسابقة تثبت ان المترشح ذو تاهيل ومستوى عالي ونفس الشيء بالنسبة للبيطرة والمهندسين التطبيقيين .

ومن خلال السابق يلاحظ ان التكوين الفلاحي لم يكن بالصورة التي عرفتها القطاعات الاخرى كالصناعة والادارة ولم يكن لها نفس الاهتمام الموجه لباقي انواع التكوين العلمي لدى القطاعات الاخرى .

وخلاصة القول يبقى التكوين الفلاحي عاجز على سد الحاجيات والمتطلبات كما ان مراكز التكوين سواء الجامعات او المعاهد المختصة لم تستفد من التشجيعات اللازمة لدعم البحث العلمي والدراسات الجادة والهادفة للايجاد البديل

ان هذه العراقيل تحد من تطور البحث العلمي وتشجع على هجرة الكوادر الوطنية اتجاه دول اخرى نتيجة الاغراءات والمحفزات التي يجدونها هناك .

ان ضعف التكوين الفلاحي يشمل جميع المستويات مما اثر على الانتاج والقطاع بطريقة سلبية رغم المجهودات المبذولة لتدعيم الهيكل التعليمي بمدارس فلاحية جهوية على مستوى الشرق والغرب واخيرا نلاحظ ان التكوين المتخصص يبقى حجرة عثرة في طريق تطور الفلاحة الجزائرية او حجر اساس يساعد على بعثها .

2ـ4 استعمال البذور المنتقاه

ان مكننه الزراعه وتوفر الكوادر والاسمده لا تكفي وحدها لرفع الانتاج وتطويره مالم تكن نوعيه البذور المستعمله جيده حيث تساهم هذه الاخيره على توفير الانتاج بصوره كبيره ولذلك الآن ان تحسين السلالات والبذور واستخدام الانواع الجيدة امراً ضروريا ". . حيث ارتفعت زراعه الحبوب المنتقاه من حوالي 5 000 هكتار في الموسم 1970/69 الى 600 الف هكتار في الموسم 1978/77 . ."(1).

حيث تضاعفت المساهمه الزراعيه للبذور المنتقاه في مده هذه العشريه بحوالي 120 مره وهذا لا يعني انه تم تغطية كل المتطلبات المحليّة بل جزء منها ولذلك يقوم المعهد الوطني للأبحاث الزراعي بتجارب علميه لتطوير وتحسين البذور ذات المردوديه العالية والجيده في اطار معطيات المناخ الوطني وتهجينها بسلالات وانواع تم استيرادها من المكسيك وفرنسا وايطاليا وبالتالي دعم هذه السلالات بصفات جيده محليه كمقاومه الامراض والجفاف ". . حيث انه خلال التهجين يجب المحافظه على الشروط التاليه ان تحافظ البذور الجيده على نقاوتها على الاقل بـ98% ولا تكون اقل 90% من حيث صفاتها من الشوائب وامتصاصها للامراض وتؤمن نسبه انبات عاليه 85% . ."(2).

وقد بلغت مردوديه الاصناف الجيده في بعض مناطق البلاد من 30 الى 40 قنطار للهكتار وان عدم استقرار المناخ وتقلباته جعل المعهد الوطني يعمق البحوث لتطوير وتوفير البذور المبكره وعاليه المردود كما يعمل على تطوير فنيات الانتاج كتحظير التربه وتوفير الاسمده والمواد الصحيه اللازمه مع العمل على تنظيم الدوره الزراعيه

---

1 بويهي محمد مصدر سبق ذكره ص168

2 رجراج محمد مصدر سبق ذكره ص377

"... يتم توزيع البذور وفق المناطق المناخية الزراعية وهذا حسب كمية الامطار ودرجة الحرارة حيث يتم زراعة مثلا في المناطق الساحلية والشبه ساحلية اين تكون كمية الامطار اكثر من 600 ملم والشتاء الدافئ مع قلة الصقيع البذور المبكرة والمقاومة للامراض سواء اكان القمح اللين او الصلب فمثلا يتم زراعة القمح اللين الانواع التالية آنيا ، استرابلي ، سلطان ...و... مثلا يتم زراعة الانواع التالية واد زناتي ، اريتات 69 ، كوكوريت ، وهي اصناف من القمح الصلب ..."(1).

رغم هذا تبقى مشكلة البذور مطروحة وهذا لتواضع البحوث في هذا الاتجاه نتيجة قلة المدارس والتشجيعات حيث لا توجد الا مدرسة التجارب الحقلية بالحراش كما ان هياكل الدعم في هذا المجال متعددة كالمخازن او وسائل النقل مما يعرضها بصورة سريعة للتلف وفقدان خصائصها البيولوجية ويرى الدكتور سليمان بدراني ان استعمال البذور المنتقاة هي الاكثر انتظام ودورية للقطاع العام مقارنة مع القطاع الخاص حيث يشهد استعمالها ميل نحو التراجع وخاصة مع مطلع السبعينيات بداية تطبيق الثورة الزراعية اين اعطيت الاولوية للتعاونيات التابعة لها حيث كان مؤشر استعمالها لموسم 69 حوالي 2% فانخفض الى 19 % خلال تطبيق المخطط الرباعي الاول والى 14 % ثم 12 % سنة 1975 لدى القطاع الخاص بينما عرفت انتظام وارتفاع محسوس عام بعد آخر لدى القطاع العام ومن البذور التي شهدت تناقلها واعطت مردودية عالية هو القمح المستورد من المكسيك مما شجع على تطوير المساحات المزروعة به وكذا ادخال تحسينات عليه بما يتلائم اكثر مع المناخ المحلي .

---

1 محمد رجراج مصدر سبق ذكره ص 378

الخـــاتمـــــــــه

تتضمن الخـاتمـه دراسـه مـركزه مـن خلال التـوصيـات المقتـرحه لاجـل دفـع حركـه القطاع الفلاحـي وتطويره وبالتـالي العمل على تحقيـق الاكتفاء الـذاتـي وتـوفير الغـذاء ومنـه حـريه اكثر ومـرونـه اكبـر في اتخـاذ القـرار .

وجـاءت هذه الاخيره حسب خطة هـذا البحث المتواضع والتي تخـص الجانب التنظيمي للهيكـل الزراعي وكـذا تطـور الانتاج مـن ناحيـة الجـانب التقنـي .

اولا : الجـانب التنظيمـي للهيكـل الـزراعـي

ـ ان الطريقـة التنظيميـه المعمـول بهـا اثـرت سلبـا على انتـاجيـه الفـلاح ممـا جعلـه يفـكر فـي طـرق اخـرى لكسـب القـوت ان عطيـه الاجـر الشهـري الذي يتلقـاه العـامل قلل فيـه روح العمـل والانتاج وبالتالـي اللامبـالات و الاهمـال وعدم الشعـور بالمسـؤوليـة لذلك نـرى انـه يجب تحسيـس الفلاح بانه المـالك الحقيقـي لـوسائل الانتاج والارض معـا لاجـل تحفيـز الـروح العمليـه والخـلاقـه من خلال تـرك كـامـل الحـريه لهذا الاخيـر لتحديد نـوعيـه المنتوج بالطـريقـة التي يـرغـب فيهـا والكيفيـه التي يـراها مناسبـة لانـه الاقـرب و الاعلـم بالزراعـه والامكـانيـات الخـاصه بها وذلـك في اطار سياسه عامـه تكـون مبنيـه على اقتـراحات الفلاحيـن انفسـهم وتصـاغ بطـريقه علميـه من طرف ذوو الاختصـاص لاجـاد تكـامل بين الطرق العلميه الحديثه والخبرات التقليديه العامـه .

ـ اعتمـاد سيـاسـة زراعيـه لتحقيـق اتجـاه اتجـاه انتاجـي نحـو المحـاصيـل الاكثـر استهـلاكا في اطـار تشريـع قانـونـي يشجـع ذلك عن طـريق ادوات السياسـه الاقتصـاديـه كالاسعـار والضـرائب والقـروض .

ـ العمـل على استصـدار قـوانين تعمـل على تجميـع القطـع الارضيـه المتباعـده وذلـك لاجـل خلق نـوع من التجـانـس العقـاري للاراضي الزراعيه بهـدف تسهيل استعمـال المـدخلات الوسيطيـه من اسمده ومـواد صحية وهذا بشـراء هـذه الاخيـره وفـق سعـر للهكتار الواحد وبطريقه خاصه يتم تحديد السعـر على خـلاف ما هـو متعـارف عليـه خـلال عمليات البيع والشـراء .

وتعطي الدولة ميزات خاصة بهذا النوع من الاراضي وذلك برفع التعويضات الموجهه لاصحابها نتيجة التنازل عليها .

- الغاء قطاع الثورة الزراعيه واعادة الاراضي المؤممة الى من يستحقها وذلك بتوزيعها على الشباب وليس على اصحاب الملكيات لقبل سنه 1970 هذا مما يجعلها توفر مناصب شغل من جهة وترفع الانتاج من جهة ثانيه كما تساهم هذه العمليه في تشبيب القطاع الذي يشهد عجز وكبر سن اليد العاملة كما يرفع من المستوى التعليمي لدى الفلاح ويقلل من درجه الاميه المتفشية به حيث بلغت 3ء 9٪ لدى الفلاحين ممن لم يتلقوا اي تأهيل .

- العمل على ايجاد قوانين تساهم في خوصصة القطاع العام وذلك لخلق روح تنافسيه اكبر لدى الفلاحين والسوق تنتقي الاجدر بالبقاء والاكثر مرونه مع قوى العرض والطلب لان تجربة القطاع العام اثبتت فشلها لانها لم تجد الارضيه المناسبه والمناخ الجيد لكي تتطور فيه وهذا يرجع الى طبيعة النظام السائد في العمل الفلاحي والتوارث لدى الفلاحين اي العمل الخاص وهذا لا يمنع تدخل الدوله متى كان ذلك لازما لحمايه الفلاحين الصغار بواسطه ادوات السياسة الاقتصادية كاعفائهم من الضرائب وتتحمل الدوله الشراء للمنتوج في حالة الكساد او تتحمل تكاليف التعويض التي قد تصيب الفلاح نتيجه الكوارث او باخر التموين او التمويل .

- اعادة النظر في الهيكل التنظيمي الذي يحكم قطاع التسيير الذاتي لان هذا الاخير اصبح يشكل عائقا امام تطور وتقدم الوحدة الانتاجيه الزراعية وهذا لتواجد عدة اسر ادارية محسوبة على الوحدة يتم تعيينها من الجهات المركزيه لذلك يجب العمل على جعل هذه الوحدات عباره عن شركات مساهمه بين الفلاحين وادخال قوانين تنظيميه اكثر مرونه تحدد الكيفيه التي يتم بها توزيع الارباح وتحمل الخسائر كما يجب العمل على تحديد العدد اللازم لكل وحده على ان يترك القانون الداخلي للمساهمين .

ـ ان اشكال الملكية التقليدية لدى القطاع الخاص جعلت الاراضي الزراعية قطعا للبناء اكثر منها للزراعة وهذا نتيجة التقسيمات المتتالية للقطعة الارضية بين الورثة لذلك يجب سن قانون يحمي هذا النوع من الاراضي من التقسيم والتشتيت كان تتدخل الدولة للشراء لكي تحافظ عليها وعلى خصائصها الزراعية وبالتالي خلق قطاع عام يقوم عليه الورثة تحت رقابة الدولة وليس تحت تسييرها يكون في شكل شركات مساهمة على ان يخصص جزء من الارباح او الخسائر للدولة حتى لا تكون الدولة تحمل ذلك الراسمالي الذي يقتطع الريع نتيجة تاجير الارض الفلاحية

ثانيا : السياسة الزراعية المتبعة

1ـ الاستثمارات الزراعية : ان ضعف الاستثمارات الفلاحية وكذا اتساع الهوة بين ما هو مسموح به وما هو محقق يضع عدة تساؤلات حول امكانية القدرة الاستيعابية للقطاع الفلاحي .

ان هذا الضعف اعطى الحجة لاصحاب الاتجاه المتمسك حول فكرة الصناعات المصنعة التي يضعونها كحل للركود الاقتصادي ويدل القطاع الزراعي لانه يعاني ضعف دائم في استيعاب الاستثمارات المخصصة .

لكن الذي نراه ان هذا الضعف في القدرة الاستيعابية ليس مرده للفلاحة بل يكمن في عجز الصناعة في توفير كل متطلبات الفلاحة باعتباره قطاع الدعم الاساسي للهيكل الاقتصادي ولم تلعب الدور المناط بها رغم الامكانيات التي وفرت والظروف التي هيئت وخاصة وانه يتوقع ان تنشط القاعدة التحتية للاقتصاد الوطني التي تم انشائها مع المخططات الانمائية الاولى وتصبح هي التي تعطي الجرعات التنموية والتمويلية للقطاعات الاخرى . . ورغم هذا ما زالت الواردات تشهد ارتفاع ملموس وزيادات متتالية .

(113) جدول يوضح تطور قيمة الواردات الفلاحيه لبعض المدخلات الوسيطيه
الوحدة: الف دج

	1981 1	1982 1	1983 2	1984 3	1985 4	1986 5	1987 5	1988 5
عتاد فلاحي	241 436	170 050	244 465	256 013	291 993	312 431	188 147	145 323
جرارات	561 260	97 133	720 785	292 583	31B 912	188 811	66 169	27 889
اسمدة	375 759	165 210	120 599	161 824	342 505	317 694	456 800	250 911
المجموع	1178 455	1242 393	1085 849	710 420	945 410	818 936	711 116	424 123

MARA Statistiques Agricoles Serie Vert OP CIT

	1	2	3	4	5
N°	23	24	26	27	28
P	82	43	45	45	68

ان التراجع الذي عرفته قيمه الواردات الزراعيه للعتاد ليس معناه زيادة في الانتاج الوطني حيث لم يبدا انتاج الحاصدات الا سنة 1984 في حين انتاج الجرارات الفلاحية عرف تراجع كبير في العدد المنتج بين الموسم 86/87 حيث تراجع بحوالي 2810 جرار حيث كان يبلغ في سنة 1986 حوالي 6323 جرار. اما انتاج الحاصدات لنفس السنه تراجعت بحوالي 882 حاصدة حيث كان يبلغ الانتاج سنة 1986 حوالي 1162 ولذلك ان التفسير الوحيد لهذا التراجع يعود لان جزء من الغلاف المالي ذهب لتدعيم الواردات من المواد الغذائيه حيث كان الغلاف المالي المخصص لهذه الواردات في سنة 1984 حوالي 8757 مليون دج ليصل سنة 1985 الى حوالي 10966 مليون دج كما يعود هذا التراجع الى الازمة المالية التي تعرفها العائدات النفطيه وانخفاض اسعارها لذا يجب اعتماد سياسة استثمارات تقوم على دراسات دقيقه لاحتياجات الوحدات الزراعية حتى تتمكن من وضع الخطة اللازمه وكذا قيمة الغلاف المالي المخصص استناد الى معطيات تقدم من طرف المختصين في الميدان الزراعي ليس على معطيات الادارات والمكاتب بالوزارات.

- ادخال طرق علمية كبحوث العمليات والبرمجة الخطية والاقتصاد الكلي لتحديد نماذج زراعية يمكن على اساسها التنبؤ بطريقه اكثر دقة وعلميه اجتناب طريقه التقريرات العشوائيه (التخمين) التي غالبا ما تكون النتائج المحصل عليها في تقدير الاحتياجات مبالغ فيها كثيرا.

ان تطور القطاع الفلاحي مرتبط بباقي القطاعات الاخرى لانه يمثل روابط خلفيه لهذا الاخير لذلك يجب العمل على تطويرها وتنميتها خاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر الهيكل الاساسي لدعم وتوفير حاجيات الفلاحة من عتاد، سماد، مواد صحيه... لان عمليه الحقن المتتاليه باغلفه ماليه دون وجود ما يقابلها من عتاد واليات في السوق ساهم بطريقته مباشره في ارتفاع معدلات التضخم والاسعار للسلع الفلاحية من دون فاعليه تذكر لهذه الاستثمارات في الناتج الاجمالي.

- فتح المجال امام القطاع الخاص في الاستثمارات الفلاحية كاعتماد شركات خاصة وطنية لاستيراد السلع التجهيزية للقطاع الفلاحي لان عموما احتكار هذه.

الاخيره من طرف الدوله اثبتت الفساد الاداري بها والارتباط ببعض الشركات والمورد ين دون دراسه مسبقه مما عمل على استنزاف المصادر الماليه للبلاد .

2ـ التمويل الزراعي وسياسة الاسعار :

ان الملاحظه العامه حول سياسة التمويل للقطاع الفلاحي انها علي درجة كبيره من التعقيد والبيروقراطية . . . ولذلك يتحمل الجهاز المصرفي نسبة كبيرة من المسؤولية في ضعف القطاع الفلاحي ولذلك لا يمكن الخروج من الازمه التي يعيشها هذا الاخير في اطار بحث طرق جديدة لتمويل الفلاحة .

ـ ادخال تغييرات تنظيمية و اداريه في تسيير الجهاز المصرفي الذى يسهر على تدعيم القطاع بالقروض والاعتمادات الماليه بشكل يكون اكثر مرونه وعلى درجه كبيره من الثقه والقبول العام لدى الفلاحين .

ـ انشاء بنوك فلاحيه متخصصه خاصة تمول القطاع الفلاحي مما يعطي تنافس اكثر في تحسين الخدمات المقدمه للفلاح وفق قوانين تضعها الدوله لحمايه الفلاح من اجحاف البنوك الخاصة بالتدخل في تحديد اسعار الفائدة من جهه وضمان استرداد البنك لامواله من الفلاح في حالة عدم الايفاء بالدين . . . وذلك في اطار قانون عام يحدد لكل جهة مسؤليتها (الدوله البنك الفلاح) فمثلا في حالة عدم استرجاع الاموال المستحقه لدى الفلاح تتدخل السلطات المعينة لتضع يدها على ممتلكاته وتصبح من حق البنك الخاص التصرف فيها وهذا بعد استيفاء جميع الطرق القانونيه الاخرى كتمديد فتره الاسترجاع و تخفيض اسعار الفائدة و اعطاء امتيازات خاصه لتخفيف الدين . . .

ـ تدعيم البنوك القائمة المتخصصة في التمويل كبنك الفلاحة و التنمية الريفيه وذلك بالغاء كل القيود الاداريه التى تعرقل تمويل الفلاح والعمل على تقريبه منه بصورة اكبر .

ـ تطوير التمويل الموجه للقطاع الخاص التقليدى وتدعيم الفلاح المالي المخصص له للقضاء على التناقضات الهيكلية وعدم التوازن اللذين يميزانه بدون اسعار فائده سواء كانت طويلة الاجل او قصيره او متوسطه .

- توسيع الهياكل القاعديه للجهاز المصرفي بصوره تقربه من الفلاح لاجل تسهيل العمليات الماليه بشكل يضمن سرعه التنفيذ واعطاء الحريه التامه للفلاح في عمليه استعمال القروض.

- يجب اعتماد سياسه سعريه انتقائيه تقوم على اساس ميكانيزمات السوق اي تحرير الاسعار من كل تدخل خارجي الا قوى العرض والطلب وفيما يخص صغار الفلاحين ان التسهيلات في القروض والتشجيعات الخاصه من طرف الدوله كفيلة بان تضمن لهم مكان في السوق لان تكاليف الانتاج تعتبر منخفضة بالنسبه لكبار الفلاحين كما تعمل الدوله على منع الاحتكار بمختلف اشكاله كان تتدخل كطرف في العمليه الانتاجيه وذلك برفع الضرائب على المحتكر وتقديمها كاعانة للخواص الصغار.

- العمل على ايجاد جهاز مراقبه للاسعار اكثر فعاليه للعمل من اجل الحد من تقلبات التي تعرفها السوق وخاصه للمواد الاستراتيجية يمكن هذا الجهاز الدوله التدخل في ايه لحظه لتموين اللازم بهذه السلع.

- ادماج القطاع الخاص في العمليه التسويقيه وذلك بالسماح له بانشاء شركات خاصه تساعد على تسهيل نقل البضائع وبالتالي ايجاد جهاز منافس للقطاع العام الذي يمتاز بالبيروقراطيه والذي ساهم في ارتفاع الواردات من بعض المحاصيل رغم توفرها بالجزائر وباسعار منخفضه جدا حيث بلغ سعر الطماطم هذه السنه بادرار و 1،20 دج في حين بلغ سعرها في الشمال 15دج.

- انشاء شبكات الخاصه بموازات الشبكات العامه وهذا للتحكم بصوره اكبر في المضاربين والسوق الموازيه لانه تمكن اعتماد في كلا الشبكتين فاتوره البيع على مستوى نقاط التوزيع وبالتالي مصادرة كل سلعه لا ترافقها فاتوره البيع.

3ـ سياسه تكثيف الانتاج :

ان اعتماد سياسه الزراعه المكثفه او الواسعه يعتبر احد الحلول الرئيسيه خاصه مع محدوديه الاراضي الزراعية وذلك باتباع دورات فلاحيه اكثر مردوديه تساعد في تدعيم الارض بالعناصر المغذيه وكسر الدوره الزراعيه الثنائيه العاديه المتداوله سنه بعد اخرى ان الاستغلال الرأسي او الافقي للاراضي بطريقة علميه مدروسه يمنحها الراحه اللازمه وكذا تطعيمها وتخصيبها والرفع من نسبة المركبات العضويه بها .

1ـ ان تطوير البحث العلمي كفيل باقامه زراعه وطنيه بامكانها سد الحاجات التى تطلبها السوق المحليه ، انشاء مراكز لتدريب الشباب الفلاح وتدعيمه بالوسائل اللازمه لاستعاب الثقافه الفلاحيه .

ـ تكثيف الدروس الميدانيه والتطبيقيه للمهندسين والتقنيين وذلك لاجل اثراء خبراتهم العلميه ميدانيا بفتح المجال امام التجوب والبحوث .

السماح للقطاع الخاص بانشاء مراكز تكوينيه تعليميه خاصه تكون فى اطار التجربه للمحاصيل الاستراتيجيه التى يتركز انتاجها لدى الخواص وذلك بمساعده الدوله حتى لا تكون النتائج المحصل عليها حكرا على الخواص فقط .

ـ تدعيم الدروس الفلاحيه عبر وسائل والاجهزه السمعيه البصريه حول الكيفيات الحديثه للاستعمال الزراعى .

2ـ تكثيف استعمال الاسمده بطرق علميه تساهم فى تطوير الانتاج والرفع من خصوبه الاراضي الزراعيه اذا استعملت بطريقه عقلانيه لا تضر بالمنتوج من جهه ولا بالبيئيه من جهة ثانيه .

ـ الاتجاه التصاعدى نحو استعمال السماد الطبيعي لانه اكثر نفعا واقل كلفه وهذا بعد ادخال بعض التطورات لتنقيته من الشوائب وكذا بعض المركبات الضاره وكذا المواد غير المرغوب فيها .

ـ اعتماد الطرق الحديثه في عمليه التسميد باد خال مختلف انواع الالات الضروريه لذلك وتفادي الطرق التقليديه التي تستعمل اليد كوسيله حيث انها تضر احيانا بالعمليه كأن تتجمع كميات كبيره من السماد في مكان واحد مما يؤثر على النباتات وحرمان اماكن اخرى من السماد

ـ تطوير الدراسات الموجهة لمعرفه خصائص التربة حتى يتسنى للمهندس الفلاحي استعمال الكمية اللازمة والنوع الملائم والمناسب لخصائصها والموافق لتركيبها العضوي حتى لا تتعرض للارهاق والضرر.

4. العتاد الفلاحي كما هو معروف ان الاثر الكبير لهذا الجانب في العمل الزراعي يظهر مباشره في كميات الانتاج حيث ان سوء توزيع العتاد بين القطاعات يقتضي ايجاد طرق جديده لعمليه التوزيع حسب الانتاج والمردوديه لدى كل قطاع بحيث لا يمكن ان يتصور الى حد الآن تدعيم القطاع العام رغم النتائج السلبيه والهزيله المحصل عليها مقارنه مع القطاع الخاص.

ـ العمل على ايجاد التوازن بين مختلف انواع العتاد الفلاحي والحضائر وتزويدها بصوره متكافئه بحيث تضمن توزيع افضل وعادل.

ـ العمل على تطوير استعمال العتاد التقليدي بطريقه اكثر فعاليه خاصه مع الازمه الماليه التي تمر بها البلاد خاصه في المناطق الجبليه وذلك باعاده بعث تربيه الخيليات من خيول وبغال وحمير.

ـ العمل على ترشيد عمليه الاستيراد للعتاد الفلاحي وذلك بالتركيز على الانواع الاكثر ملائمة لخصائص البلاد الطبيعيه والجهد على عدم تنويع البلدان الموردة للعتاد لان هذا يطرح تعدد انواع قطع الغيار ويصعب على الفلاح استيعاب جميع الانواع.

ـ تدعيم قطاع الصيانه بصوره تضمن الحفاظ على العتاد وتمدد في عمره الانتاجي وذلك باستعمال كل الالات للعمل الذي جاءت ووجدت له لقد لوحظ استعمال الجرارات كوسائل نقل للبضائع.

ـ تدعيم جهاز الحراسه للحظائر لحمايتها من النهب و السرقه والاهمال وذلك لرفع العمر الانتاجي للعتاد الفاحي الموجه لتغطيه الاراضي الزراعيه ". انه من خلال دراسة لمنظمه التغذيه العالميه وجد انه لكل 1000 هكتار بالجزائر يوجد حوالي 4،9 جرار بينما وصل في المانيا الي حوالي 177 جرار ... "(1).

وتبقي الصناعه الوطنيه هي المصدر الوحيد والاضمن لتطوير العتاد الزراعي. وذلك بتدعيم الدراسات والبحوث في هذا المجال .

4. استعمال البذور المنتقاة والسلالات الحيوانيه الجيده من خلال الدعم المادي والمعنوي للباحثين في هذا الميدان لتطوير البذور والسلالات المستخدمه في التجارب .

ـ تطوير زراعه الاعلاف والكلا بصوره تضمن للحيوانات الغذاء وذلك عن طريق حمايه المراعي وتقليل الضغط عليها واستحداث نقاط مائيه بها

ـ زياده ورفع انتاج المشاتل للاشجار المثمره وتحسين نوعيتها بطريقه تساعد على تلائمها مع المناخ والمعطيات الطبيعيه للوطن .

ـ التوسيع من انشاء النقاط البيطريه وتقريبها من الموالين حتي يتسلى ساعد تهم بطريقه فعاله ومنه نمنع انتشار الامراض والاوبئه بين قطعان الماشيه والعمل علي المراقبه الدوريه لها .

كما تساهم عناصر اخرى ثانويه في تطوير الانتاج بطريقه غير مباشره كالعمل على الحد من عملية الغزو العمراني والصناعي للاراضي الزراعيه وان اقتضت الضروره استصدار قانون يمنع ذلك ، تدعيم الاستصلاح الزراعي والعمل على تطبيق القانون الصادر بتاريخ 13اوت 1983 الخاص بالتنازل للمستصلحين الخواص وكذا قانون 13مارس وكذا قانون 14ماي من سنه 1985 الرامي الى مساعده المستصلحين بالعتاد والتجهيزات الضروريه لذلك

---

1 ـ د / صموئيل عبود مصدر سبق ذكره ص 81

- تدعيم شبكات صرف المياه بطريقة تمنع ارتفاع درجة الملوحة للتربة واعتماد طريقة ري تمكن من الاقتصاد في كميات المياه كطريقة الري المحورية اوطريقة التقطير مثلا .
- حماية المساحات الزراعية الموجوده باقامة حواجز وقائية كعملية التشجير لحماية التربة من الانجراف وكذا ضد التصحر .
- اما فيما يخص الحيوانات فانه يجب دعم هياكل التغذية للانعام بوحدات جديدة لتوفير الغذاء الضروري لها وتطوير تربية الحيوانات الاكثر استهلاكا بطرق تشجيعية كتخفيض الضرائب او اعفائها من الرسوم الجمركية اذا كانت مستوردة .

ك- الحاجيات الغذائية وسياسة الاكتفاء الذاتي :

ان تحديد سياسة غذائية وفق مخطط معين يسهل عملية حصر المتطلبات الغذائية للمجتمع بناء على تحقيقات جديدة في هذا الاطار كتلك التي كانت سنة 1967 وسنة 1980 وبالتالي معرفة التطور الحقيقي للطلب على المواد الغذائية من خلال دراسات جادة تستند الى ميزانية الاسر وهذا بالتعاون مع الهيئات الاجتماعية والاقتصادية في هذا الميدان من اجراء ووضع اهداف تتلائم الحالة الاقتصادية للدولة من جهة والمعطيات العامة للمجتمع من جهة ثانية .

- تطوير النشرات الدورية عبر وسائل الاعلام السمعية البصرية لرفع الوعي الاجتماعي للامهات وربات البيوت لضرورة عدم التبذير لاجل بعث عادات استهلاكية مهذبة تساهم في توفير قسط كبير من الغذاء للمجتمع .
- ان تطوير الزراعة الصحراوية اصبح ضرورة اكيدة الى تلبية حاجيات السكان فيما يخص جميع المحاصيل وان النتائج التي اعطتها الزراعة الصحراوية في جميع المنتوجات جعل منها الوجهة الحقيقية لسد العجز في هذا المجال وبالتالي اصبحت من الاولويات الملحة في هذا الميدان .

ـ ان الزيادات المتتاليه في الاجور خاصة لذوى المرتبات العاليه اصبح محفز ومشجع لارتفاع الطلب وبالتالي معدلات اكبر للاستهلاك لذلك يجب عقلنه الزيادات في الاجور حسب الحاجه الاقتصاديه وليس حسب الحاجه السياسيه .

ـ ان ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي اصبح يشكل امر غير عادى وخطر لابد من التفكير الجدى في جعلته اداة تساهم في تطور الاقتصاد والتقليل من الاستهلاك وذلك وفق برامج صحيه هادفه لتنظيم الاسره الجزائريه وتحسيس الاباء والامهات الخطر الذى تعيشه البلاد ولذلك ينصح من اجل تخفيض هذا المعدل بطريقة تتلائم والعرف وكذا الدين لهذا المجتمع .

ـ ان التكتلات الدوليه اصبحت الان لها دورها كقوه ضاغطه لصنع القرار لذلك يجب العمل في اطار اقليمي كاتحاد البدول المغاربية اوفي اطار قاري منظمة الوحده الافريقيه او في تنظيمات اخرى كجامعه الدول العربية او مجموعة عدم الانحياز .... وهذا لاجل حل هذه المشكلة وذلك بالتعاون مع الدول التى يمكن ان تكمل بعضها البعض من طريق المقايضة مثلا البترول مقابل القمح او الحديد مقابل الارز كما يمكن لهذه التكتلات من ايجاد سياسه سليمه لتطويع المشكل وذلك لتكسير سياسه الاحتكارات العالميه التى تستعمل الغذاء كسلاح لتطويق الدول الفقيره .

فهرس الجداول

* ** *

فهـرس البيانـات

قائمة المراجع باللغة العربية

1 ـ الكتب و الرسائل

د / احمد بديع مصطفى بليح العشكلة الزراعية
مطبعة الجهاد الاسكندرية مصر

د / بن اشنهو عبد اللطيف التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط
ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982

د / بن اشنهو عبد اللطيف الهجرة الريفية في الجزائر
ترجمة عبد الحميد اتاسي المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية

د / بيير جيتوج الوجيز في الجغرافيا الاقتصادية
ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982

د / جاك لوكايون و كريستيان لابروس الاحصاء الوصفي
ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1985

د / جمال الدين لعويسات التنمية الصناعية في الجزائر
ترجمة الصديق سعدى ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986

د / محمد السويدى التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية
المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986

د / محمد بلقاسم حسن بهلول القطاع التقليدى في الزراعة بالجزائر
المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985

د / محمد على الاطرقجي الوسائل التطبيقية في الطرق الاحصائية
دار الطليعة لبنان 1980

د / عمر صدوق تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي بالجزائر
ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

د / عبد القادر رضوان سبع محاضرات حول الاسس العلمية لكتابة البحث العلمي
ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1990

* * *

ـ بويحي محمد القطاع المسير ذاتيا ومشاكله المالية
رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 1987

ـ رابح زبيري تمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر (70 / 84)
رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 1988

ـ رجراج محمد انتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية في الجزائر
رسالة ماجيستير جامعة الجزائر 1990

- بو ثازير عبد السلام تقييم الحالة الغذائية بالجزائر بعد الاستقلال
رسالة تخرج جامعة الجزائر 1987

- كيداري فتيحة " تقييم السياسة الزراعية بالجزائر (1986/62)
رسالة تخرج جامعة الجزائر 1984

- كريكط صالح "حركة اسعار الخضر والفواكه وتاثيرها على الدخل
رسالة تخرج جامعة قسنطينة 1989

- لعلاوي محمد السياسات الزراعية في الجزائر وافاق تطورها في ظل استقلالية المؤسسة
رسالة تخرج جامعة سطيف 1988

- عروس بوبكر السياسة الزراعية بالجزائر (1982/62)
رسالة تخرج جامعة الجزائر 1984

- عاقلي محمود التطور الفلاحي في الجزائر
رسالة تخرج جامعة سطيف 1988

- عبد الله مشدال السياسة الزراعية في الجزائر نتائجها وافاقها
رسالة تخرج جامعة الجزائر

- عمر بسعود بحوث ملتقي ندوة الزراعة المقدمة لطلبة السداسي الثالث ماجيستير جامعة الجزائر (91/90)

2 ـ التقارير والدوريات

حزب جبهة التحرير الوطني

ـ الميثاق الوطني 1976 مصلحه الطباعة للمعهد التربوي الوطني

ـ الميثاق الوطني 1986 مطبعه الرسمية الجزائر

ـ تقييم مخططات التنمية الجزء الاول 1983 المؤسسة الوطنية للطباعة

ـ تقرير عام للمخطط الرباعي الاول (70/ 73) مطبعة الجيش

ـ تقرير عام للمخطط الرباعي الثاني (74/ 77) المطبعة الرسمية الجزائر

وزارة التخطيط

ـ تقرير عام للمخطط الخماسي الاول (80/ 1984) الشركة الجزائرية للطبع

ـ تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني (85/ 1990)

وزارة الفلاحة

ـ التعاون والثورة الزراعية المطبعة الرسمية الجزائر

رئاسة مجلس الوزراء

ـ الثورة الزراعية المطبعة الرسمية 1971

مركز الدراسات الوحدة العربية

ـ المستقبل العربي عدد رقم 132 لسنة 1990

احداث اقتصادية مجلة شهرية

ـ العدد رقم 5 جوان 1986

ـ العدد رقم 9 اكتوبر 1986

ـ العدد رقم 10 نوفمبر 1986

ـ العدد رقم 11 ديسمبر 1986

ـ العدد رقم 15 افريل 1987

ـ العدد رقم 17 جوان 1987

ـ العدد رقم 21 اكتوبر 1987

ـ العدد رقم 28 جوان 1988

ـ العدد رقم 31 سبتمبر 1988

ـ العدد رقم 32 اكتوبر 1988

* * *

3 ـ المعاجم المستخدمة

د / جبور عبد النور المنهل الوسيط فرنسي/ عربي دار العلم والملايين بيروت لبنان 1977

د / جرزان السابق معجم اللغات انكليزي/ فرنسي/عربي فرنسا 1984

د / مصطفى هني معجم المصطلحات الاقتصادية والتجارية فرنسي /عربي لبنان 1974

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1- Ouvereges et Theses

-ABDELATIF BENACHNHOU Developpement et Cooperation International OPU 1982

-ABDELLAH ALITOUDERT Le Cuot de la Vie en Algerie Depuis 1962 OPU 1982

-ABDELHAMID IBRAHIMI L'economie Algerienne OPU 1991

-ABDERAHMANE GHACHI Hydrologie et Utilisation de la Ressource en Eau en Algerie OPU 1986

-ARIF SALAH-EDDINE Industrie Agro Alimentaire et Dependance Envers les Approvisionement Exterieurs le Cas Algerien ,Stratigie de Rupture:L'industrie Oliéeole OPU-PUBLISUD 1986

-BENACOUDA HAMEL Systeme Productif Algerien et Independance National,Tome 1,2 OPU 1983

-CLAUDINE CHAULET La Terre Les Freres et L'argent Tome 1,2,3 OPU 1987

-DOMINIQUE BADILLO Stratigie Agro Alimentaire pour L'Algerie prospective 2000 EDISUD France 1980

-ELHADI CHALABI Les Nationalisations des Terres dans La Revolution Agraire OPU 1984

-HAMID.M. TEMMAR Stratigie de Developpement Independant le Cas de L'Algerie:un Bilan OPU 1983

-HOCINE BENISSAD La Reforme Economique en Algerie OPU 1991

-MOHAMED.T.NADIR L'Agriculture Dans la Planification en Algerie de 67-1977 OPU 1982

-SLIMANE BEDRANI L'Agriculture Algerienne depuis 1966 OPU 1981

-TOULAIT HOCINE L'Agriculture Algerienne les Causes de L'echec OPU 1988

* * * * * *

-ALI ZAZOU KHELIF La Developpement de L'Agriculture Algerienne, These de Magister Universiteé de Paris 1984

-FARID BOUKERROU Essai D'indentification et D'analyse Les Causes Structurelle de la Developpement Alimentaire avec Refence Algerie These de magister Universiteé de constantine 1985

-ZAIBET.N.DINNE L'Agriculture dans la Stratigie Algerienne de Developpement et la Crise Agraire These de Magister Universiteé d'Alger 1984

* * ** * * * * *

-ABDELMAK KARACHE La Developpement de la Viculture Industriel L'institut National de la Gronomie INA Alger 1989

-DJELAL ZAHAR Essai D'analyse de la Feliere Aviculture "POULE" à L'ouest Cas de SIDI.B.ABES L'institut National de la Grenomie INA Alger 1989

2- Rapports et Periediques

-Ofiée. National Des Statistiques ..... O N S

*- Annuaires Statistiques de L'Algirie 1982 Edition1984
N° 11

*- Annuaires Statistiques de L'Algerie 1983 Edition1985
N° 12

*- Annuaires Statistiques de L'algerie 1987 Edition1990
N° 14

** - Statistiques Janvier 1984 N°02

** - Statistiques Janvier, Mars 1987 N°14

** - Statistiques Avril , Juin 1987 N°15

*** - Bulletin Statistiques Courantes 1988 N°03

*** - Bulletin Statistiques Courantes 1990 N°14

* * * * * *

- Frant de Lébiration National .... F L N

  - "Peur Une Application De L'Autogestion" These, Resolution, Déclaration Semaine de l'autogestion du 22au28MARS1966

  - Charte et Code de la Gestion Socialiste des Entreprises

  - L'Autogestion: Un Systeme et Non Une Experience, Etudes

  - Une Nouvelle Etape de L'autogestion Agricole Les Reformes 1966

* * * * * *

- Ministre de L'Agriculture et de la Reforme Agraire .... MARA

  - Statistiques Agricol Serie Grise N°15 Mars 1975
  - Statistiques Agricol Serie Vert N°23 Nov 1984
  - . . . . N°24 Avr 1985
  - . . . . N°26 Dec 1986
  - . . . . N°27 Avr 1987
  - . . . . N°28 Dec 1987

* * * * **

-Ministre de la Planification et de L'Amenagement du Teritoire
Synthèse du Bilan Economique et Social de la Décennie 67-78
1980

- Cenrte De Recherche Economique Apliqué ....CREA
-Les Politiques Agraires en Algerie "vers l'autonomie
où la dependance " Ecrite Par S/Bedrani et Autres

- Economie Agro Alimentaire, Ecrite Par S/Bedrani
et Autres N°7/8 1986

- La Revue du CE.N.E.A.P
Politiques Alimentaires et Agricoles de L'Algerie
N°3 1985

- F A O / O M S
Rapport D'un Comité Spécial Mixte " Besions Energetiques
et Besions en Protéines " ROME 1973

-La Direction Generale du Plan et des Etudes Economiques
Tableaux de L'Economie Algerienne 1967

-Consiel National de Planification
Plan Annuel Janvier 1989

* * * * ** * * * * * *

الفهـــــــرس

رقم الصفحة — الموضـــــوع